علم الاجتماع والتنمية المستدامة
المقومات والمؤشرات



الأستاذ الدكتور

على عبد الرازق جلبي

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية


دار المعرفة الجامعية
طبع نشر توزيع


دار المعرفة الجامعية
طبع نشر توزيع

علم الاجتماع والتنمية المستدامة

المقومات والمؤشرات

علم الاجتماع والتنمية المستدامة
المقومات والمؤشرات

تأليف
الأستاذ الدكتور
علي عبد الرازق جلبي
أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة الاسكندرية

٢٠١٣م



كتاب

عدد الصفحات : 322

المؤلف : علي عبدالرازق الجلبي

عنوان الكتاب : علم الاجتماع والتنمية المستدامة المقومات والمؤشرات

رقم الايداع: 13892 – 2011

الترقيم الدولي: 3 - 545 – 273 – 977 – 978



الإدارة: ٣٦ ش سوتير - الأزريطة - أمام كلية الحقوق
جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

تليفون: 00203 48 70 163 فاكس: 00203 48 30 454

محمول: 002 0122 1666 913

الفرع : ٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - الإسكندرية

Email: darelmaarefa@gmail.com
d_maarefa@yahoo.com
Web site: www.darelmaarefa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ربما صدق اعتقاد البعض بأن علم اجتماع التنمية، قد بزغ حديثًا باعتباره واحدًا من فروع علم الاجتماع الذي استقطب اهتمام الكثير من الباحثين في هذا الصدد غير أن المتتبع للكتابات المعاصرة التي تدخل في ميدان التنمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ، تلك الكتابات التي أثارت قضية معاصرة مثل رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالتنمية ، يلحظ اشاراتهم المتكررة إلى أن بدايات الاهتمام بهذه القضية يمكن ردها إلى أعمال أليكس دي توكفيل، التي ظهرت في وقت سابق على ظهور علم اجتماع التنمية .

وهذا الظهور القديم والحديث لعلم اجتماع التنمية يعكس مدى أهمية هذا الفرع من فروع المعرفة المتخصصة في ميدان علم الاجتماع، الأمر الذي يؤكده اعتقاد البعض بأن علم اجتماع التنمية يعد بمثابة عنصرًا جوهريًا في عناصر بناء علم الاجتماع بوجه عام، طالما كان بالإمكان رد كافة فروع علم الاجتماع إلى قسمين أساسيين؛ قسم يركز على دراسات التنظيم (البناء – النظم – الأنساق) ، وقسم آخر يركز على دراسات التنمية (التغير – التحديث – التخلف).

ولا يقف تميز علم اجتماع التنمية عند حد اهتمامه بتقديم رؤى نظرية متباينة وفحص مختلف التجارب الإنسانية في التنمية ، وإنما لأن هذا الفرع من فروع المعرفة المتخصصة ، يعكس أكثر من غيره من فروع علم الاجتماع الأخرى كافة التحولات التي نشهدها في هذا العالم المتغير .

فلقد شهد علم اجتماع التنمية منذ العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحادي والعشرين ، الكثير من التجديدات ظهرت على أصعدة مختلفة في هذا الميدان؛ شملت النظريات ، والتصورات، والمناهج، وأجندة البحث، ومستويات التحليل وغيرها، وذلك إلى الحد الذي قد يظهر معه البعض أننا أمام علم جديد قد طرأ على بنائه النظري ، والمعرفي ، والمنهجي تغير جذري قد يصل إلى حد الثورة والانقلاب على مسلمات ،

وافتراضات ، وتصورات، استمر التصديق بها والاعتراف فيها لعقود كثيرة سابقة. فلقد أفسحت نظريات النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والتكنولوجيا ، المجال لنمو نظريات التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية، ورأس المال البشري والاجتماعي، والتنمية المستدامة والإنسانية، وحلت تصورات مثل حقوق الإنسان ، والعدالة الاجتماعية ، والإنصاف ، والأمن البشري، وغيرها محل مفهومات سابقة مثل الحاجات الأساسية والتبعية ، والتخلف وغيرها . وبزغت في ميدان التنمية مناهج جديدة من أهمها؛ مقاييس مستويات التنمية، والمؤشرات الاجتماعية، والسيناريوهات، كما تغيرت مستويات التحليل ، وأضيفت إلى مستويات التحليل على مستوى الوحدات الصغرى Micro، والتحليل على مستوى الوحدات الكبرى Macro ، المستوى الأوسط Mezo في التحليل، وكذلك أصبح التحليل على مستوى الكوكب Global من أهم الإضافات التي تحاول الربط بين المحلي والعالمي ، وفهم مشكلات التنمية في الإطار العالمي.

وإذا كانت قضية التنمية المستدامة تمثل بداية حقيقية لكافة التطورات المعاصرة في علم اجتماع التنمية ، حيث تبلوره رؤية متكاملة في التنمية المستدامة ، تضم مداخل اقتصادية واجتماعية وبيئية، وصممت مؤشرات مناسبة لقياس مستويات التنمية المستدامة ، وانتشر مفهوم التنمية المستدامة بين الأكاديميين والتنفيذيين على الصعيدين القومي والمحلي، وبذلت المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي) متطورات ومؤشرات التنمية المستدامة ، بهدف تعزيز الأهداف والقيم التي تستند إليها التنمية المستدامة . فإن الجدل وجهود النقد والتقويم التي انصبت على ممارسات التنمية المستدامة في العالم ، وكيف أن مدخل التنمية المستدامة ، يمثل مدخلاً فوقيًا مفروض من أعلى (محليًا على يد الدول وعالميًا علي يد المنظمات الدولية) قد فتح الطريق أمام بزوغ نماذج تنموية جديدة ، بنيت على ما رسخه مفهوم التنمية المستدامة من أسس، حيث ظهرت استراتيجية رأس المال الاجتماعي ، ثم استراتيجية التنمية القائمة على المعرفة ، لتضيف إلى جهود التنمية المستدامة ، وتتجاوز ثغراتها ، باعتبار هذه النماذج التنموية الجديدة ، تبدأ من أسفل إلى أعلى ، من الجماهير

ومشاركتها في جهود التنمية المستدامة . وهذا ما يفسر وضع الكتاب تحت عنوان علم اجتماع والتنمية المستدامة وتأسيسًا على ذلك حرص الكتاب "علم الاجتماع والتنمية المستدامة المقومات والمؤشرات " على تتبع هذا الفكر التنموي الجديد والمعاصر ، فبدأ الفصل الأول ، بتناول مفهوم التنمية المستدامة ، والقاء الضوء على مداخلها المختلفة ، وتوقف أمام جهود صياغة مؤشرات لقياسها وسلط الضوء على ما وجه إلى مفهوم التنمية المستدامة من نقد وتقويم . وعالج الفصل الثاني قضية التنمية القائمة على المعرفة، باعتبارها استراتيجية تنموية بديلة للتنمية المستدامة ، وداعمة لها. وألقي الفصل الضوء على التطور في مجالات اقتصاد المعرفة وادارة المعرفة ومدن المعرفة ، وكيف أسهمت في بلورة استراتيجية التنمية القائمة على المعرفة وفتحت الطريق أمام التنمية الحضرية القائمة على المعرفة من أسفل إلى أعلى . وركز الفصل الثالث على التجربة الماليزية في التنمية الانسانية باعتبارها تجربة رائدة وتعد واحدة من التجارب الناجحة في مجال تصميم وانجاز وتنسيق السياسات الاجتماعية بين الدول النامية، وتوقف الفصل أمام مستويات التنمية البشرية في ماليزيا في ضوء أهداف الألفية الثالثة ، وانتهي إلى مجموعة دروس مستفادة ، يمكن أن تسهم في توسيع دائرة الرؤية أمام صانع القرار . وعالج الفصل الرابع تجربة سنغافورة – كنموذج لمدن المعرفة. واستعان الفصل الخامس باستراتيجية رأس المال الاجتماعي في وضع رؤية مستقبلية لمشكلة البطالة في البلدان العربية ، كما استفاد الفصل السادس والأخير من أهداف ودعائم التنمية المستدامة ، في صياغة رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في صعيد مصر .

والمتوقع من كل ذلك ، أن تتوافر مادة تصلح للحوار بين الطلاب والأساتذة في قاعات الدراسة . أو بين الأكاديميين والتنفيذيين في جلسات وندوات ومؤتمرات حول قضايا التنمية ، ربما يسهم ذلك في رفع مستوى الوعي بهذه القضايا ، وربما عاد علينا بمردود نتوقعه يمدنا بالملاحظات والانتقادات التي يمكن أن تؤسس عليها كل جهد لنا في المستقبل يضيف إلى ميدان التنمية ويثريه .

ولا يفوتني في ختام هذه المقدمة ، أن أعبر عن امتناني لكل مساعدة تلقيتها من طلابي في توفير جزء من المادة العلمية وأخص بالذكر الأستاذة سارة أشرف محمد والأستاذ محمود أبو الخير ، وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل للحاج صابر عبد الكريم صاحب دار المعرفة الجامعية وتحمسه لاخراج هذا الكتاب ، وكذلك الأستاذ فايز رزق الله على ما بذله من جهد في كتابة أصول الكتاب وتنسيق نصوصه واخراجه بهذا الشكل .

والله ولي التوفيق

الاسكندرية ٢٠١٣

علي عبد الرازق جلبي

الفصل الأول

التنمية المستدامة ؛
المفهوم والمداخل والمؤشرات

أولا : السياق العالمي وبزوغ التنمية المستدامة

ثانيا : تعدد مفاهيم التنمية والتعريف المعياري لمفهوم التنمية المستدامة

ثالثا : دعائم ومداخل التنمية المستدامة

رابعا : مؤشرات قياس التنمية المستدامة والجهود العالمية لتعزيزها

خامسا: نقد وتقويم التنمية المستدامة

الفصل الأول

التنمية المستدامة ؛

المفهوم والمداخل والمؤشرات

تمهيد :

عرف الفكر التنموي خلال المراحل الزمنية السابقة عدة مفاهيم وتصورات ومداخل واستراتيجيات تحدد أولويات التركيز والاهتمام في التصدي لقضايا التنمية وتحقيق الرفاه الإنساني وقد ساد لعقود كثيره مفاهيم التحديث والتنمية الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية وغيرها، وقد بزغ خلال النصف الأخير من القرن العشرين مفهوم ومدخل جديد للتنمية، اصطلح على تسميته التنمية المستدامة.

ومنذ ذلك الوقت وحتى الأن زخر التراث المرتبط بالتنمية، بجدل مستمر بين الأكاديميين، والتنفيذين، في مجالات البحث والتطوير ووضع السياسات، وعلى الصعيدين القومي والعالمي، أثمر عن وضع تعريف معياري لمفهوم التنمية المستدامة، وتمييزه عن المفاهيم المتعددة الأخرى للتنمية التي ظهرت خلال الحقب الماضية.

وأجتهدوا جميعاً في وضع دعائم للتنمية، تقف بمثابة مبادئ وأسس في فهم التنمية وتوجيه مبادرات انجازها، وقدموا مداخل للتنمية المستدامة كل منها يركز على جانب بعينه في التنمية، وتمايزت بين المدخل البيني، والمدخل الاقتصادي، والمدخل الاجتماعي، بهدف تكوين رؤية متكاملة في التنمية المستدامة، ولم تقتصر الجهود المحلية والعالمية في مجال التنمية المستدامة عند هذا الحد، بل ظهر هناك اهتمام مواز بوضع مؤشرات مناسبة تعين في قياس التنمية المستدامة، وتحديد المستويات التي بلغتها البلدان المختلفة، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى كل دولة، والتعرف على فجوات التنمية حتى يمكن بذل الجهد ووضع السياسات اللازمة لتجاوزها وقد عاصر هذه الاهتمامات، جهود أخرى متميزة قادتها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، من أجل تعزيز الجهود

السابقة سواء من حيث تطور الفهم وتحديد القيم الداعمة للتنمية المستدامة، أو من حيث تعزيز جهود المجتمع الدولي وبلدان العالم النامي على وجه الخصوص من أجل الوصول إلى مستويات أفضل في التنمية، ولم تسلم كل هذه الجهود من النقد والتقويم على أمل الارتقاء بفكر التنمية المستدامة.

وفي هذا الاطار يهدف الفصل إلى توضيح السياق العالمي الذي ساعد على بزوغ مفهوم التنمية المستدامة، وكيف تحتلف عن مفاهيم التنمية العديدة الأخرى، وتسليط الضوء على دعائمها ومداخلها، وكيف يمكن قياسها من خلال المؤشرات، وماهي الثغرات التي أخذت على كل ذلك.

أولا: السياق العالمي وبزوغ مفهوم التنمية المستدامة:

بزغت في النصف الأخير من القرن العشرين أربعة قضايا أساسية، جذبت اهتمامات الجميع ولمست طموحات شعوب العالم، هي السلام والحرية والتنمية والبيئة، فالسلام الذي ظن أنه مصان بعد الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥) حدث له تهديد مباشر من خلال سياق التسلح النووي.

وعلى الرغم من أن السلام طوال الحرب الباردة، قد حدثت له الاستدامة على نطاق الكون إلا أنه كان يهدد على الصعيد المحلي، غالباً من خلال ما كان يفوض proxies للقوى العظمى ويوكل لها من مهسام، وعلى الرغم من أن عدد الحروب قد تناقص عبر العقود الأخيرة ، فلا يزال السلام يعاني خاصة في افريقيا والشرق الأوسط.

وكانت الحرية أيضاً تعاني خلال الفترة التالية للحرب العالمية في أثناء النضال من أجل العمل على إنهاء الامبرليالية والاستعمار، لوقف ممارسات القمع المتباينة، وأخيراً من أجل توسيع الحكم الديموقراطي، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والسكان الأصليين، والأقليات، وقد تلى نجاح كثير من المستعمرات السابقة في الحصول على استقلالها القومي، التركيز على التنمية الاقتصادية من أجل توفير الضرورات الأساسية لأفقر ثلثي سكان العالم، ورفع مستوى معيشة الثلث الأغنى[1].

لكن في ظل انطلاق التنمية من منظور اقتصادي ظهرت تساؤلات عديدة، لماذا يظل الفقر وانعدام المساواة طاغيين رغم هذا النمو

الاقتصادي، وقد صاحب ذلك أن انتقل النقاش بشأن التنمية من التركيز على العمل الاقتصادي، إلى الاهتمام بتوزيع الدخل وضرورة حصول جميع الناس على حاجاتهم الأساسية من غذاء وصحة وتعليم.

غير أن الاهتمام بالحاجات الأساسية كمنطلق في تحقيق التنمية أخذ عليه بعد ذلك عدم تمكينه للفقراء اقتصادياً وصعوبة الحصول على الأصول الإنتاجية والائتمانية، فظهر على المسرح اتجاه التكيف الهيكلي وإعادة تنظيم اقتصاديات البلدان النامية وفقاً لخطوط السوق الحرة والحد من دور الدولة وإلغاء الاعانات وتحديد الأسعار وفتح الاقتصاديات أمام التجارة الحرة الخارجية والتمويل الدولي.

وعندما ارتفعت أصوات الاحتجاج على إتجاه التكيف الهيكلي الذي أزاح إلى الخلف الاهتمام بالفقراء أخذت نظريات النمو الجديدة تؤكد أن القوة المحركة للتقدم الإنساني، هو الإنسان وأخذ الاهتمام في الفكر التنموي ينصب على قدرات الإنسان الانتاجية من خلال ما يعرف باسم تنمية الموارد البشرية الذي يعامل الناس على أنهم رأس مال بشري ومدخل انتاجي يتساوى مع رأس المال المادي والموارد الطبيعية.

ومع توالي الانتقادات التي وجهت إلى الفكر التنموي ونظريات النمو الجديدة، تمكن البعض من دمج الأفكار التنموية السابقة وغيرها في رؤية جديدة للتنمية، حيث ظهر بدءاً من عام ١٩٩٠ مفهوم التنمية البشرية كمفهوم متطور يؤكد أن النمو الاقتصادي الجيد هو ذلك الذي يولد العمالة الكاملة وأمن الرزق ويعزز حرية الناس وتمكينهم ويوزع الفوائد توزيعاً عادلاً، يعزز التماسك الاجتماعي والتعاون ويصون التنمية في المستقبل أو تحقيق تنمية بشرية مستدامة(٢).

أما قضية البيئة فقد أصبحت خلال الـ ٤٠ سنة الأخيرة محل تركيز أساسي واهتمام المؤسسات القومية والعالمية، وعلى الصعيدين المحلي والكوني، وذلك بعد أن ظهرت أزمة البيئة كواحدة من أهم الأزمات العالمية، نتيجة لأن أكثر من ٩٠% من الزيادة السكانية في العالم حدثت في أكثر البلدان فقراً، وتضاعف النشاط الاقتصادي وتزايد الانتاج الصناعي بمعدلات تنذر بتأثيرات عميقة في الغلاف الحيوي، كما أن التكنولوجيا

الجديدة، والاستهلاك السريع، تنطوي على مخاطر كبيرة من اهمها التلوث، لأن أغلب الصناعات تعتمد على الموارد البيئية، مما أنعكس على الاجهاد البيئي، وتدهور التربة وأنظمة المياه والجو والغابات وأخذ إفقار الموارد المحلية ينعكس على إفقار مناطق أوسع، فتدهورت الأراضي الجافة في أفريقيا مما أدى إلى هجرة الملايين من السكان إلى خارج بلادهم، وتمتد جذور الأزمة إلى النظام الاقتصادي الدولي الذي يأخذ من القارة الأفريقية أكثر مما ينفق عليها .. كما تشكل أزمة البيئة المتزايدة والمتسعة النطاق تهديداً للأمن القومي، وأصبح التدهور البيئي مصدراً للأضطراب السياسي والتوتر الدولي في أجزاء من أمريكا اللاتينية وأسيا والشرق الأوسط وأفريقيا(٣).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تناول قضايا السلام والحرية والتنمية والبيئة بالتفسير والتحليل عبر الزمن، إلا أن هذه القضايا لاتزال تمثل قضايا بارزة، ويعقد عليها الكثير من طموحات شعوب العالم.

ولذلك وخلال الفترة من (١٩٧٠ – ١٩٨٠)، تكونت لجان عالمية مشهورة لدراسة مثل هذه القضايا، وما توافر حولها من دراسات، وتتبع الاهتمامات الدولية حولها، ولقد ساعد ذلك على توفير وثائق مهمة، وأعدت تقارير متنوعة، كان يعقبها في الغالب مؤتمرات عالمية.

وقد بذلت هذه اللجان الدولية جهوداً متميزة للربط بين هذه الطموحات البشرية والبرهنة على أن متابعة أحد القيم العظمى يتطلب مشاركة الأخرين، وكانت التنمية المستدامة، مع تأكيدها المزدوج على معظم هذه الاهتمامات الحديثة – التنمية والبيئة – تمثل نموذج لمثل هذه الجهود.

وقد بدأت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أعمالها من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (١٩٨٢)، وتم نشر تقريرها حول مستقبلنا المشترك في عام (١٩٨٧)، وكان يرأسها رئيس وزراء النرويج narway جرو هيريم بروندتلاند G.H. Brondtland، وهكذا اكتسبت اسم لجنة بروتندلاند، وانقسم أعضاء هذه اللجنة مناصفة بين البلدان النامية

والمتقدمة، التي كانت لها جذورها في مؤتمر ستوكهلم (١٩٧٢) حول البيئة الانسانية – حيث تم الاعتراف بالصدام بين البيئة والتنمية لأول مرة، وفي عام (١٩٨٠) وأثناء استراتيجية المحادثات العالمية للاتحاد الدولي والتفاوض بشأن الطبيعة، والتي أفترض معها أن تكون المحادثات وسيلة لتعزيز التنمية خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة والفائدة التي تعود على الأنواع الحية ونسق البيئة والموارد(٤). وتأسيساً على ذلك بدأت لجنة برونتلاند نشاطها ملتزمة بالوحدة بين البيئة والتنمية وزعم برونتلاند أن البيئة لاتوجد كفضاء منفصل عن الأفعال الإنسانية والحاجات وأن محاولة تحديدها بمعزل عن الاهتمامات البشرية قد أعطى وأضفى على كلمة البيئة مضامين ساذجة في بعض الدوائر السياسية، وتم أيضاً تضيق مفهوم التنمية على يد البعض من خلال تركيز محدود للغاية وعبر خطوط ما يجب على الأمم الفقيرة أن تفعله من أجل أن تصبح غنية، وهكذا، ومرة ثانية استبعدت التنمية اتوماتيكياً من جانب الكثيرين في المجال الدولي باعتبارها من اهتمامات المتخصصين، وأولئك المعنيون بمسائل مساعدات التنمية، غير أن البيئة هي ما نعيش فيها، والتنمية هي ما نفعله جميعاً في محاولة لتحسين ما يخصنا في هذا المقام، ولذلك فالأثنين لايمكن الفصل بينهما.

وقد تلى هذه الجهود الإنسانية، تقرير وضعته اللقاءات والاجتماعات الدولية الرئيسية، وأصدر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو ديجنيرو Rio Dejenero عام (١٩٩٢) (والذي عرف باسم قمة الأرض) اعلان مبادئ، وأجندة تفصيلية مكونة من (٢١) هدف مرغوب فيه، والاتفاقيات الدولية حول تغير المناخ والتنوع البيولوجي، ومجموعة مبادئ حول الغابات، وبعد ذلك بعشر سنوات (٢٠٠٢)، وفي القمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرج Johanesberg، في جنوب أفريقيا، تم إعادة التأكيد على الالتزام بالتنمية المستدامة.

وفي هذه الأثناء، أنتشرت التنمية المستدامة كمفهوم وكهدف، وكحركة بسرعة وهي تعد الأن محوراً ورسالة لتنظيمات دولية، ومؤسسات قومية، ومشروعات خاصة، ومدن مستدامة ومحليات لا حصر لها(٥).

ثانيا: تعدد مفاهيم التنمية والتعريف المعياري لمفهوم التنمية المستدامة:

لم يظهر مفهوم التنمية المستدامة من فراغ وإنما كانت له جذوره في إطار مفاهيم التنمية العديدة الأخرى، والتي عرفها الفكر التنموي في مراحل زمنية سابقة ومتباينة، وربما كان من المفيد من أجل الوقوف على المضمون الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة من حيث ابعاده وأهدافه وقيمه ومداخل دراسته، الإشارة إلى أهم هذه المفاهيم وخاصة مفهومات: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورأس المال البشري أو بتنمية الموارد البشرية، وأخيرا التنمية الإنسانية.

أ) التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي:

ساد ولعدة عقود مصطلح التنمية الاقتصادية والذي يمثل النمو الاقتصادي محورها الأساسي وأعتبر معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أفضل مقياس للتنمية، وأعتبر العنصر البشري عنصراً انتاجياً في حين نظر إلى النمو الاقتصادي على أنه غاية في ذاته(٦)، وظلت جهود التنمية وبرامج التطوير في كافة الدولة النامية أسيرة لمفاهيم ومؤشرات اقتصادية بحتة، تستهدف أولوياتها التركيز على النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وتعددت استراتيجيات زيادة الدخل القومي على أساس أنه سيؤدي إلى القضاء على كافة مظاهر التخلف أو التخفيف منها، وغدت الجدوى الاقتصادية والربحية من أهم المعايير في اختيار البرامج والمشروعات.

وكان الاهتمام يتركز على دراسة أثر التنمية الاجتماعية واقتصر تقييم نتائج خطط التنمية على مؤشرات كمية فقط كالاستهلاك والاستثمار والإدخار وميزان المدفوعات والصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية(٧).

ب) رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية:

ومع انتشار الثورة الصناعية الثانية في القرن العشرين أخذت التكنولوجيا تبرز كعامل أساسي في التنمية ونتج عن ذلك أنه في منتصف

هذا القرن أصبحت المعرفة والمهارات التي يحتاجها العمال واسعة إلى درجة أن مصطلح الموارد البشرية أخذ يحل محل مصطلح القوى العاملة كعامل أساسي من عوامل الإنتاج وأدت الحاجة إلى استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستغلالها إلى جعل التعليم ولا سيما التعليم التقني والفني يمثل المركز الرئيسي في نهج تنمية الموارد البشرية.

وفي هذا السياق ظهرت نظريات النمو الجديدة لتهتم بالبشر والإنسان باعتباره القوة المحركة للتقدم وقدمت تصورات ومفهومات مغايرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وركزت على مفهومات رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية.

ويعتبر مفهوم رأس المال البشري امتداداً فكرياً وأيديولوجياً للنظرية الوظيفية بصفة عامة وبصياغتها الحديثة بصفة خاصة فيما يسمى الوظيفية التكنولوجية، ويؤكد هذا المفهوم أن العامل يمتلك رأس مال يتمثل في مهاراته ومعارفه كما أن لديه القدرة على الاستثمار والتي تتمثل في قدرته على بناء نفسه، ومن هذا اعتبر الإنفاق على التعليم استثماراً اقتصادياً لأهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري وأن تنمية الثروة البشرية من خلال نظام التعليم يعد عنصراً من عناصر الاستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية.

كما أن التوسع في التعليم يعد ضرورة يفرضها البناء المهني المتطور وتزايد الطلب على المهارات الفنية المتخصصة والتقدم التكنولوجي(٨).

كما يؤكد أنصار مفهوم رأس المال البشري أن الإصلاح الاقتصادي السريع الذي وصل إلى حد المعجزة الاقتصادية في دول شرق آسيا والتي كانت قد عانت من تدمير رأس المال البشري الذي تبقى بعد الحرب، ومن ثم كان ينبغي في رأي أصحاب هذا المفهوم (رأس المال البشري) تزويد الدول النامية بمساعدات تخصص لتحسين نوعية رأس المال البشري في هذه الدول؛ لأنها لا تمتلك المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج – وبناء على ذلك قدم مفهوم رأس المال

البشري تبريراً للإنفاق على التعليم وأزال الغموض حول الميزانيات الضخمة التي خصصت في تلك الفترة للإنفاق على التعليم والتي أقلقت الاقتصاديين ورجال السياسة وحظيت بدعم مالي هائل سواء من الهيئات الحكومية أو المؤسسات الخاصة أو المنظمات الدولية[٩].

غير أنه عندما لوحظ أن مفهوم رأس المال البشري قد أغفل أثر مجموعة عوامل داخلية تكمن خلف العملية التعليمية مثل أنماط العلاقات داخل المدرسة ومضمون المناهج الدراسية وطبيعة الأفكار والمعارف ونوعية المهارات والخبرات التي يكتسبها الدارسون وعلاقة ذلك كله بالبناء الاجتماعي الأشمل وما يتضمنه من أوضاع الطبقات الاجتماعية ومصالحها الذاتية واتجاهات وبرامج واستراتيجيات التنمية في المجتمع وتأثيره على مستويات الاستثمار وفرص العمل ومستويات الأجور ... الخ، هذا فضلاً عن تجاهل مفهوم رأس المال البشري ما قيل بأن التخلص من التخلف ليس مجرد مسألة تقنية بحتة، وأن العمالة المدربة لا تتطلب مجرد إنفاق في مجال التعليم فقط، بل تتطلب مزيداً من الإنفاق في ميادين الطب الوقائي والعلاجي لصيانة هذه القوى العاملة ودعم فعاليتها، ظهر في الأفق مفهوماً جديداً في إطار نظريات النمو الجديدة، هو مفهوم تنمية الموارد البشرية[١٠].

ويؤكد أنصار مفهوم تنمية الموارد البشرية أنها تعد إحدى مقومات التنمية الستة على حد تعبير (جون ويلي j. willy) والتي تنحصر في الموارد البشرية والموارد الطبيعية، ووسائل الإنتاج والمنتجات والإتصالات والتنظيم، وتعتبر عملية تنمية الموارد البشرية بمثابة المدخل الضروري لكل تنمية لأن العنصر البشري هو المتغير المشترك في كافة عمليات التنمية المختلفة، وتتطلب برامج التصنيع والخطط الاقتصادية أن يتوافق معها نظام التعليم عن طريق تخريج أنماط من الكوادر البشرية المنتجة والمعدة إعداداً ثقافياً واجتماعياً والتي تتلاءم مع سوق العمل المحلي، وهنا يؤكد (شولتز schultz) على أهمية تدريب القوى العاملة كمجال من مجالات الاستثمار لرأس المال، بقدر منا يعتبر نوعاً من الاستثمار الانتاجي وتنطوي عملية تنمية الموارد البشرية على أربعة أبعاد:

أ – عملية تعليمية يساهم فيها التعليم العام بوضع الأساس من حيث صقل شخصية الفرد وتزويده بالأسس العلمية المطلوبة.

ب– عملية تدريبية فنية يتم من خلالها تأسيس نشاط الفرد على مجموعة قدرات عملية متخصصة يساهم بها في الإنتاج مساهمة مباشرة.

جـ – عملية تنظيمية إدارية يتم فيها تأهيل الأفراد لإدارة وتنفيذ النشاط التنموي بجوانبه المختلفة.

د – مسألة سلوكية تهدف إلى التأثير في السلوك الاجتماعي للأفراد وتنمية القيم المطلوبة[١١].

ولقد لوحظ أن هناك تقارباً واضحاً بين مفهومات رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، فكلاهما يهتم بالإنسان كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادي وأن إسهامه في العملية الإنتاجية يتوقف على توافر معارف وقدرات ضرورية تتلائم مع التكنولوجيا المستخدمة، وكلاهما وجه الاهتمام بقوة للعمل كأحد عوامل الإنتاج بهدف تنظيم قدرات الإنسان الإنتاجية، ولكن إذا كان المفهومان يدعوان إلى زيادة الإنفاق على التعليم المهني ومراكز التدريب لفئات السكان في الفترة العمرية المنتجة، فإنه قد أخذ على هذين المفهومين أنهما لم يدخلا في اعتبارهما مراحل حياة الإنسان الأخرى كالطفولة والشباب والشيخوخة والتي لم تحظ إلا بأولوية متدنية في خطط التنمية وبرامجها[١٢].

أضف إلى ما سبق أن مفهوم تنمية الموارد البشرية أرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم النمو الاقتصادي وأن الإنسان في خدمة الاقتصاد وأن تنميته كمورد اقتصادي مطلوب إلى الحد الذي يمكن من زيادة الإنتاج وتطويره ومن هنا شاع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية حتى يكون هذا المورد الإنساني قادراً على الإنتاج وأن خسارة الاقتصاد القوي تحدث بسبب الأمراض وبالتالي نقص الإنتاجية، وإذا كان مفهوم الموارد البشرية يعتبر الإنسان مورداً اقتصادياً يقف على نفس مستوى الموارد الأخرى (كالأرض ورأس المال المادي والمالي والموارد الطبيعية) فقد فات على أنصار مفهوم تنمية الموارد البشرية أن المورد الإنساني هو صانع التحول في تلك

الموارد وهو الموظف لها ولا تنضب طاقاته أبداً سواء أكان مبدعاً أو محرراً أو مقهوراً(١٣).

ومع موجات رفض التنمية والتحديث الاقتصادي المحض كنموذج لإدارة التحول الاجتماعي سواء من خلال مفاهيم النمو الاقتصادي أو رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية، تعرضت هذه النماذج التنموية التي سادت منذ عام ١٩٤٥ وحتى وقت قريب لنقد متزايد خاصة من جانب نشطاء العالم الثالث ممن كانوا يرون في هذه النماذج أدوات للسيطرة وزاد معها الفقر والبطالة، ومن ناحية أخرى فإن اعتبار التنمية تعميم لمراحل التطور التاريخي للمجتمعات الغربية قد أثبت عدم ملائمته لمواجهة أكثر الاحتياجات إلحاحاً في ظل التغيرات العلمية المعاصرة(١٤).

جـ) التنمية البشرية والتنمية الإنسانية:

وفي هذا السياق ظهر مفهوم جديد في إطار نظريات النمو الجديدة هو مفهوم التنمية البشرية يتجاوز بما يحمله من مضامين الكثير من هذه الإشكاليات والإنتقادات، فمنذ بداية التسعينات برز مفهوم التنمية البشرية كدعامة أساسية لمدرسة فكرية جديدة للتنمية، وأخذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يصدر سنوياً منذ عام ١٩٩٠ تقرير التنمية البشرية، الذي يعد نقطة تحول في الفكر التنموي ويمثل تغييراً جوهرياً في هذا الفكر خلال العقود الثلاثة الماضية(١٥)، حدث معه نقلة نوعية في الفكر التنموي ومعالجة التنمية البشرية، وأوضح أن التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وهي خيارات غير محدودة أساساً بدءاً من الخيارات الأساسية أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، حتى خيارات الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان واستمتاع الشخص بالاحترام الذاتي(١٦).

وتم تعريف التنمية البشرية بأنها تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، وتنمية الناس معناه الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج خلاق،

ومن أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها(١٧).

وقد فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره، لما كان يضيفه باستمرار من أفكار جديدة أدخلت الكثير من التطوير على مفهوم التنمية البشرية ذاته، وأدوات قياس المنجزات في مجال التنمية البشرية، ومؤشراتها، وأبعادها وتحديد دليل ومستويات التنمية البشرية في مختلف بلدان العالم، أو تصور الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تعزيز التنمية البشرية ودفعها قدماً إلى الأمام(١٨).

وقد أضاف تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في أول تقرير له عن التنمية البشرية في العالم العربي عام (٢٠٠٢)، مفهوم التنمية الإنسانية باعتباره أوسع من مفاهيم التنمية الأخرى حتى تلك التي تركز على الإنسان، فتنمية الموارد البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط وتعامل الإنسان كمدخل في عملية التنمية، ولكن ليس كمنتفعين منها.

ويركز نهج الحاجات الأساسية على متطلبات الإنسان ولكن ليس على خياراتهم، وينظر نهج رفاة الإنسان إلى الناس كمنتفعين ولكن ليس كمشاركين فاعلين في العمليات التي تشكل حياتهم، أما التنمية الإنسانية فهي بإشتمالها على جميع هذه الجوانب تمثل نهجاً أكثر شمولاً تجاه التنمية، ولقد أضحت الحاجة ماسة لبناء مقياس بديل للتنمية الإنسانية، ويقترح استخدام المؤشرات التالية، كالعمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في مجملها.

والتحصيل التعليمي كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية، ثم مقياس الحرية تعبيراً عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، ومقياس تمكين النوع كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – والاتصال بشبكة الإنترنت مقاساً بعدد حواسيب الإنترنت الأساسية للسكان للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات

الدولية، أحد متطلبات الإنتفاع بفرص العولمة في هذا العصر وما يعكس قصور المعرفة في المنطقة العربية، وأخيراً إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري) معرفة كعقوبة حتى يعكس المساهمة في الأضرار على صعيد العالم[١٩].

التعريف المعياري للتنمية المستدامة:

يعتبر تعريف لجنة بروندتلاند للتنمية المستدامة، والذي أشارت فيه إلى أن التنمية المستدامة هي القدرة على ضمان اشباع حاجات الحاضر بدون التضحية بحاجات الأجيال القادمة في المستقبل على اشباع حاجاتها، بمثابة تعريفاً معيارياً للتنمية المستدامة نتيجة لإستخدامه الشائع وتكرار اقتباسة في المراجع المهتمة بهذا الموضوع وقد أدى استخدام هذا التعريف بالكثيرين إلى اعتبار التنمية المستدامة، هي التي تبدي تركيزاً ضخماً على الإنصاف بين الأجيال.

ويشتمل هذا التعريف على مفهومين أساسيين،مفهوم الحاجات وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطي لها الأولوية المطلقة وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للإستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل، وذلك لأن تلبية الحاجات والطموحات الإنسانية والتي تعد بمثابة الهدف الأساسي للتنمية، لم تتوافر للأعداد الهائلة من الناس في البلدان النامية – من الغذاء والملبس والمسكن والعمل – وكذلك طموحاتهم المشروعة في تحسين نوعية الحياة، ولابد أن تأخذ أنماط الاستهلاك في الاعتبار، وخاصة استهلاك الطاقة والتي تؤثر على قدرات البيئة، ويكون على التنمية المستدامة نشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية فضلاً عن زيادة النمو الاقتصادي في الأماكن التي لم تتم فيها تلبية الحاجات، بحيث تعمل زيادة الإمكانية الإنتاجية خاصة التي تضمن الفرص المتساوية للجميع على تلبية هذه الحاجات، وينبغي للتنمية المستدامة ألا تهدد بالخطر أنظمة الطبيعة التي تديم الحياة على الأرض وهي الغلاف الجوي والمياه والتربة والكائنات الحية، كما تقتضي الاستدامة تأمين تداول عادل للموارد وإعادة توجيه التكنولوجيا من أجل تخفيف الضغط على هذه

الموارد، وينبغي أن تؤخذ معدلات نضوب الموارد غيـر المتجـددة مثـل الوقود والمعادن في الاعتبار وتوفير التكنولوجيـا القـادرة علـى تقليـل نضوبها، وتستعدي التنمية المستدامة حماية الأنواع النباتية والحيوانية، حتى لا يؤدي فقدانها إلى التأثير على خيارات الأجيال المقبلة، وكذلك التقليل من الآثار الضارة على الهواء والماء وغيرها من العناصر الطبيعيـة للحفـاظ على سلامة البيئة، ولذلك فالتنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطـور التكنولـوجي، والتغير المؤسساتي، في حالة انسجام وتناغم على نحو يعمل على تعزيـز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الاحتياجات الإنسانية(٢٠).

وأضح إذن أن مفهوم التنمية المستدامة لاينطوي على حدود، أو ليس هناك حدود مطلقة، لكن الحدود تم فرضها من خـلال الحالـة الحاضـرة للتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على موارد البيئة ومن خلال قدرة المجـال الحيوي على التكيف مع نتائج النشاطات البشرية.

وخلال السنوات التي تلت تقدير لجنة بروندتلاند، سمح إنتشار هـذا التعريف المعياري للعديد من الجماعات المنفصلة تتجمع تحت مظلة التنمية المستدامة، وأن تبذل أيضاً جهوداً متباينة لحل شفرته والـدفاع عـن مـاذا يعنيه مفهوم التنمية المستدامة في الواقع، حيث فكـرت أحـدى الدراسـات الهامة – التي أجرتها هيئة التنمية المستدامة في الأكاديمية القومية للعلـوم في الولايات المتحدة، في ادخال بعـض النظـام علـى التـراث الواسـع والدراسات السابقة الذي قام أعضاؤها باستعراضها.

وفي التقرير الذي قدموه تحت عنوان "رحلتنا المشتركة، التحول نحو الاستدامة"، ركزت الهيئة على تمييز يبدو أصيل بين ما يعتقـد المـدافعون والمحللون أنه استدامة وما ظنوا أنه يتم تنميته، وعلى العلاقة بين الأثنـين، والأفاق الزمنية لذلك في المستقبل(٢١)، أنظر الشكل رقم (١).

الشكل (١) يوضح خلاصة تقرير (رحلتنا المشتركة)

ما الذي يجب استدامته	لمدة كم عام؟ ٢٥ سنة من الآن وإلى الأمام في المستقبل	ما الذي يجب تنميته
الطبيعة الأرض التنوع البيولوجي واتساق البيئة		**الناس** بقاء الأطفال توقع الحياة التعليم الاتصاف الفرص المتساوية
دعم الحياة نسق البيئة الخدمات الموارد البيئية	أربط بين **فقط** **معظمها** **لكن** **و** **أو**	**الاقتصاد** الثروة قطاعات الإنتاج الاستهلاك
المجتمع المحلي **الثقافات** **الجماعات** **الأماكن**		**المجتمع** **المؤسسات** **رأس المال الاجتماعي** **الدول والأقاليم**

وهكذا تحت العنوان: ما الذي يجب استدامته؟ قامت الهيئة بالتعرف على ثلاث مقولات رئيسية (الطبيعة – وأنساق دعم الحياة – الأنساق – المجتمع المحلي) وأضافت بالمثل مقولات فرعية لكل منها، مثل الأرض والبيئة والثقافات، ووجدت الهيئة تأسيساً على التراث الذي تم استعراضه أن الشائع في معظمه كان يؤكد على انساق دعم الحياة، والذي حددت الطبيعة أو البيئة كمصدر للخدمات من أجل دعم الحياة للبشرية على نحو

شامل، وقد عززت دراسات خدمات نسق البيئة هذا التعريف عبر الوقـت. وفي المقابل، أضفى بعض التراث المتعلق بالتنمية المستدامة على الطبيعـة أهمية باعتبارها ذات قيمة أصيلة وليس لفائدتها للكائنات البشـرة، وهنـاك أيضاً طلب مواز على التنوع الثقافي المسـتدام، والـذي يشـمل المعيشـة والجماعـات والأمـاكن التـي تشـكل المجتمعـات المحليـة المهـددة (المتمايزة)[٢٢].

وبالمثل، كان هناك ثلاث مقولات محددة حول مـا يجـب أن يـتم تنميته، (السكان والاقتصاد والمجتمع). ولقد ركز الكثير من التراث القـديم على التنمية الاقتصادية، وعلى القطاعات المنتجة التي توفر فرص العمـل، والاستهلاك المرغوب فيه، والثروة، وقد تحول حديثاً الاهتمام ليركز علـى التنمية البشرية بما في ذلك: التأكيد على القيم والأهداف، مثل زيادة توقـع الحياة والتعليم والانصاف والفرص. وفي النهاية، تعرفت أيضاً هيئة التنمية المستدامة على الطلب على تنمية المجتمع التي تؤكد على قيم الأمن والنماء well beeng للدولة القومية والأقاليم والمؤسسـات، وكـذلك رأس المـال الاجتماعي الذي يتكون من العلاقات وروابط المجتمع المحلي.

وكان هناك اتفاق فعلي في التراث على أن التنمية المستدامة تشـتمل على الربط بين ما يجب تنميته ولكن هنا أيضاً، اختلف التأكيد في الغالـب بين أطراف الاستدامة من التنمية في أغلب الأحوال، إلى أشـكال أخـرى متباينة (و/ أو) وبالمثل، فإن الفترة الزمنية لهذا الاهتمام، تم وصفها علـى نحو غامض، في التعريف المعياري (بالآن وفي المستقبل)، وكـان هنـاك اختلاف واسع حولها، ولقد تم تحديدها من فترة قصيرة كالجيـل – عنـدما يكون كل شئ أمكن استدامته تقريباً – إلى الأبد – عندما لا يكـون هنـاك شئ تم استدامته[٢٣].

ثالثا: دعائم ومداخل التنمية المستدامة، الأهداف والقيم:

ولقد تميزت قمة العالم عام (٢٠٠٢) حول التنمية المستدامة بقدر من التوسع أخر في التعريف المعياري مع استخدام متزايد سريع لثلاثة دعـائم للتنميـة المسـتدامة (الاقتصـاد، والمجتمـع، والبيئـة)، وأنشـأ إعـلان

(جوهانسبرج) مسئولية جماعية للعمل على تقدم وتعزيز دعائم التنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، حماية البيئة) على المستويات الكونية والإقليمية والقومية والمحلية وذلك لمواجهة القيود على ممارسات التنمية والبيئة، والنظر إلى التنمية على أنها تنمية اقتصادية فقط لأن هذا التعريف الضيق في نظر الكثيرين – وتحت المظلة المشتركة للتنمية المستدامة، يعوق اهتماماتهم بالتنمية البشرية والانصاف والعدالة الاجتماعية.

وهكذا بينما تم تبني الدعائم الثلاث بسرعة، فلم يكن هناك اتفاق عالمي على تفاصيلها، وكشف البحث على شبكة المعلومات الدولية، "للدعائم الثلاث للتنمية المستدامة" عن تباين واسع للدعائم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع فروق واختلافات تم التعبير عنها غالباً في تمييز الدعامة الاجتماعية حيث وجدنا هناك ثلاث اختلافات رئيسية حول التنمية الاجتماعية، يسعى كل منها إلى تعويض العناصر التي اغفلت في التركيز الضيق على التنمية الاقتصادية، يمثل الأول، ببساطة، وضعاً اجتماعياً غير اقتصادي وأصيل، ويستخدم المصطلحات الاجتماعي، التنمية الاجتماعية، التقدم الاجتماعي، ويؤكد الثاني على التنمية البشرية باعتباره تتعارض مع التنمية الاقتصادية: التنمية البشرية، النماء البشري، أو الناس فقط، ويركز الثالث على نحو مختلف على قضايا العدل والانصاف: العدل الاجتماعي، الانصاف، وتخفيف حدة الفقر(٢٤).

وفي إطار هذه الدعائم للتنمية المستدامة تعددت المداخل والتصورات والمنظورات في تناول هذا المفهوم إلى مدخل بيئي وأخر اقتصادي وثالث اجتماعي، تشكل في مجموعها الإطار النظري للتنمية المستدامة، بحيث يركز المدخل البيئي على الموارد الطبيعية ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية كما يحافظ على التنوع الحيوي للكائنات والمخلوقات على الكرة الأرضية، أما المدخل الاقتصادي فإنه يتجه نحو تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك، أما المدخل الاجتماعي فإنه يهدف إلى الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي وتحقيق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة

في الحياة العامة، وعلى ذلك تعد التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء بكل نظام من هذه الأنظمة الثلاث دون أن يؤثر تطور أي نظام سلبًا على الأنظمة الأخرى(٢٥).

وفي إطار دعائم ومداخل التنمية المستدامة، تبلورت مجموعة من الأهداف والقيم، توضح الأهداف ما الذي تسعى التنمية المستدامة إلى إنجازه، وتلقي القيم الضوء على مجموعة التوجهات التي تعمل على دعم التنمية المستدامة.

(١) أهداف التنمية المستدامة:

ولتوضيح ذلك من المفيد فحص ثلاث مجموعات من الأهداف تحدد أفاق زمنية متباينة تسعى التنمية المستدامة إلى إنجازها خلال هذه الفترة: أهداف على المدى القصير في (٢٠١٥) وهي خاصة بإعلان الألفية الثالثة الذي أصدرته الأمم المتحدة وأهداف على المدى المتوسط أي خلال جيلين (٢٠٥٠) حتى يتحقق التحول في الاستدامة كما حددته هيئة التنمية المستدامة، ثم أخيراً، أهداف على المدى البعيد أو ما وراء (٢٠٥٠) كما جاء به فريق السيناريو الكوني في تصوره للتحول الكبير.

أ – إعلان الألفية الثالثة Un millennium Declaration

أن ما يميز الألفية الثالثة ذلك الاجتماع الذي ضم رؤساء الدول في نيويورك وفي مقر الأمم المتحدة في سبتمبر عام (٢٠٠٠) وهناك تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (٦٠) هدفاً تتعلق بالسلام والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان والجوع والفقر، والمعرضون للخطر (السقوط) vulnerable في أفريقيا والأمم المتحدة وتنطوي الكثير من هذه الأهداف، على أهداف فرعية، مثل قطع دابر الفقر وضمان شمول التعليم الابتدائي في المدارس في عام (٢٠١٥)، وثم رصد التقدم في هذه المجالات، بالنسبة لثمانية من هذه الأهداف، بواسطة الهيئات الدولية، حيث انتهت هذه الهيئات في عام (٢٠٠٤) إلى أن هناك بلاد كثيرة قصرت في بلوغ هذه الأهداف، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، لكن لاتزال الأهداف ممكنة التحقيق من

خلال العمل الجمعي على يد المجتمع العالمي والحكومات القومية، ولتحقيق ذلك، قدر مشروع الألفية الثالثة الذي أقره السكرتير العام للأمم المتحدة، حديثاً أن الموارد المالية الإضافية المطلوبة من أجل تحقيق أهداف الألفية الثالثة، بلغت (١٣٥) بليون دولار في عام (٢٠٠٦) ترتفع إلى (١٩٥) بليون دولار في عام (٢٠١٥)، ويعني هذا مبدئياً مضاعفة المعونة الرسمية التي تتدفق عبر المستويات الحالية، حيث لايزال تدفق المساعدات من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية عند مستوى أقل من أهداف الأمم المتحدة بحوالي ٠.٧% من إجمالي الناتج القومي بالنسبة للبلدان الصناعية[٢٦].

ب- التحول في الاستدامة في رأي هيئة التنمية المستدامة:

وفي عام (١٩٩٥) سعت هيئة التنمية المستدامة في أكاديمية العلوم في الولايات المتحدة إلى جعل التنمية المستدامة ذات مغزى أوضح، ولتحقيق ذلك قررت الهيئة التركيز على آفاق زمنية لجيلين، ومن أجل اشباع حاجات سكان الكوكب، أو لنصف السكان طالما أن هناك تزايد في السكان اليوم، تلك الحاجات التي لو لم يتم تحقيقها بنجاح لا يحتمل أن تتكرر في سياق القرن التالي أو القرنين وذلك بسبب التحول الديموجرافي، وفي هذه الفترة الزمنية زعمت الهيئة أن التحول في الاستدامة فيه قد يقوم العالم بتوفير الطاقة، والمواد، والمعلومات، للوقود والتغذية والإسكان والتعليم وتوفير فرص العمل أمام الكثيرين بحلول عام (٢٠٥٠)، بينما يتم تقليل الجوع والفقر والحفاظ على الإنساق الأساسية لدعم الحياة في الكوكب، وقامت الهيئة بفحص النصوص والتقارير المتوافرة من المؤتمرات الكونية الحديثة، وقمم العالم والكتابات العالمية حول البيئة، وتقدير آثارها. ولتحقيق ذلك، كانت قد توقعت في عام (١٩٩٥) إعلان أهداف الألفية الثالثة، وقد تجسد الكثير منها في تحليلاتها للأهداف والأغراض، وكانت الهيئة أقل تفاؤلاً من الأمم المتحدة عندما أكدت أنها قد تستغرق جيلاً في بحث أهداف (٢٠١٥) كما حددها إعلان الألفية الثالثة، وجيلاً آخر لتحقيق الأهداف الأوسع لإشباع الحاجات الإنسانية للسكان في (٢٠٥٠).

جـ-التحول الكبير لجماعة وضع سيناريو كوني

Great Transition of the Global senairo group

أجرت هيئة التنمية المستدامة، بمساعدة جماعة وضع السيناريو الكوني، تحليل سيناريوهات للتحول في الاستدامة المقترح، بالتركيز خاصة على الجوع وانبعاث الغازات من الصوامع الزراعية Green house، وأفاد هذا التحليل الأصلي كأساس لاحق لسيناريو إصلاح السياسة الذي أعدته جماعة وضع السيناريو الكوني، وأستنتجت أن التحول في الاستدامة يعد أمراً ممكنناً بدون حدوث أية ثورة اجتماعية أو معجزة تكنولوجية، ولكنه مجرد أمر ممكن لأن المتطلبات الاجتماعية والتكنولوجية للتحول من هذا الوضع كالمعتاد – وبدون تغير أساليب الحياة والقيم أو النسق الاقتصادي يعد أمراً مثبطاً للهمم بل والأكثر تثبيطاً للهمة هو الالتزام الحكومي المطلوب لإنجاز ذلك، والإرادة السياسية للإقدام على هذا التحول.

وأخيراً، انتهت جماعة إعداد السيناريو الكوني من وضع سيناريو للتحول الكبير الأكثر مثالية الذي لايعمل فقط على تحقيق الأهداف والتحول في الاستدامة التي حددت معالمها هيئة التنمية المستدامة، وإنما تجاوز ذلك نحو تحقيق نوعية حياة غنية وروابط إنسانية قوية وعلاقة بالطبيعة رنانة لكل أبناء البشر، في مثل هذا العالم، ويجب أن تكون جودة المعرفة البشرية والابداعية وتحقيق الذات هي ما يمثل التنمية، وليس جودة السلع والخدمات، والمفتاح لهذا المستقبل يتمثل في رفض الاستهلاك المادي وما وراء متطلباته من انجازات وذلك من أجل حياة أفضل، وعلى أية حال، وفيما وراء هذه الأهداف، تم تقديم وصف ضعيف لهذه الحياة الأفضل(٢٧).

٢) القيم الداعمة للتنمية المستدامة:

أن القيم شأنها شأن التنمية المستدامة، لها معاني كثيرة، وعموماً، فالقيم ما هي إلا تعبيرات أو معتقدات في قيمة الموضوعات والخصائص أو أنماط السلوك، ويتم التعبير عنها بصورة نموذجية في ضوء الأفضلية أو المرغوب فيها، أو التحدث عنها في ضوء السوء أو التجنب، وهي في الغالب تنطوي على المشاعر التي تحدد أو توجهنا نحو الأهداف وتضع

إطار لإتجاهاتنا وتمدنا بالمعايير التي في ضوئها يمكن الحكم على أنماط سلوك الأفراد والجماعات، وهي غالباً، في ذاتها، تتداخل مع أهداف الاستدامة ومؤشراتها والواقع أن الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة والأهداف المميزة لإعلان الألفية الثالثة، والتحول في الاستدامة، والتحول الكبير، والكثير من مبادرات وضع المؤشرات كلها تعبيرات عن القيم.

غير أن القيم لا تشتمل على المجال الكامل من القيم التي تدعم التنمية المستدامة، وقد نجد هناك في إعلان الألفية الثالثة واحداً من التصريحات الواضحة من هذه القيم الداعمة. وتقوم الأهداف الستون المحددة لإعلان الألفية الثالثة على مجموعة تم بلورتها من القيم الأساسية تم النظر إليها على أنها جوهرية للعلاقات الدولية، والحرية والمساواة والتضامن، والتسامح واحترام الطبيعة والمسئولية المشتركة (أنظر الشكل رقم٢).

إطار يوضح القيم التي بني عليها اعلان الألفية الثالثة (شكل رقم ٢)

لقد أسس إعلان الألفية الثالثة – الذي يحدد معالم (٦٠) هدف من أجل السلام والتنمية والبيئة، وحقوق الإنسان، والقابلية للسقوط، والجوع والفقر، في أفريقيا والأمم المتحدة، أسس على مجموعة جوهرية من القيم تم توضيحها على النحو التالي:

نحن نأخذ في الاعتبار مجموعة قيم معينة جوهرية لكي تكون أساسية في العلاقات الدولية خلال القرن الواحد والعشرين والتي تشمل:

الحرية : للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم، وتربية أبنائهم، بكرامة متحررين من الجوع والخوف من العنف والقمع والظلم، والحكم الديموقراطي القائم على المشاركة والذي ينهض على أساس أراء الشعوب، وهو الذي يضمن هذه الحقوق.

المساواة : لا ينبغي أن ننكر حق أية أمة أو فرد الفرصة من الاستفادة من التنمية وينبغي ضمان الحقوق المتساوية والفرص أمام النساء والرجال.

التضامن: ينبغي التعامل مع التحديات الكونية بطريقة تضمن توزيع التكاليف والأعباء على نحو عادل وذلك طبقاً لمبدأ أساسي من الانصاف

والعدالة الاجتماعية. ويستحق أولئك الذين يعانون أو يكسبون الأقل المساعدة من جانب الذي يستفيدون أكثر.

التسامح : ينبغي أن تحترم الكائنات البشرية بعضها البعض في كل تنوعها في الاعتقاد والثقافة واللغة، ولا ينبغي ألا تخيف أو تقمع الاختلافات داخل وبين المجتمعات، وإنما من الواجب أن تؤخذ في الاعتبار على أنها واحدة من أصول الإنسانية. كما يجب تعزيز ثقافة السلام والحوار بين كل الحضارات على نحو فعال.

احترام الطبيعة: ينبغي اظهار التعقل والتدبر في إدارة كل الأنواع الحية، والموارد الطبيعية، وذلك على نحو يتفق مع مبادئ التنمية المستدامة، وبهذه الطريقة فقط يمكن للثراء الفاحش الذي تمدنا به الطبيعة، أن يتم الحفاظ عليه ونقله للأجيال القادمة كما ينبغي أن يتم تغيير الأنماط الحاضرة في الانتاج والاستهلاك غير المستدامة لصالح الرخاء في المستقبل والأجيال القادمة.

المسئولية المشتركة: ينبغي أن تكون مسئولية إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على اتساع العالم، وكذلك التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، مسئولية مشتركة بين الأمم في العالم، كما ينبغي أن تطبق على أساس من العلم متعدد الزوايا، وينبغي على الأمم المتحدة شأنها شأن معظم المنظمات العالمية والأكثر تمثيلاً في العالم، أن تلعب دوراً محورياً في هذا الصدد(٢٨).

ولقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الألفية الثالثة، غير أن أصول مجموعة القيم الأساسية في الإعلان لم تكن واضحة. وفي المقابل، لقد تم توثيق وعلى نحو جيد، أصول مبادرة ميثاق الأرض (Earth chester) – التي تحدد أو تعرف هذا الميثاق بأنه (اعلان للمبادئ الأساسية من أجل بناء العدل والاستدامة والمجتمع الكوني الذي ينعم بالسلام في القرن الواحد والعشرين) – لقد لبت هذه المبادرة طلب الهيئة العالمية للبيئة والتنمية من أجل صياغة اعلان عالمي قد يؤسس ويوسع المبادئ القانونية المناسبة – وينشأ معايير جديدة مطلوبة للحفاظ على الحياة البشرية والعيش

على كوكبنا المشترك، وتوجه سلوك الدول في التحول نحو التنمية المستدامة.

ولم تحقق المحاولة التي تمت في قمة الأرض (١٩٩٢) لوضع مسودة ميثاق الأرض أي نجاح وقد بدأت مبادرة جديدة في عام (١٩٩٤) لوضع مسودة أخرى لميثاق الأرض لكي تبلغ مستوى التبني من جانب قمة العالم عام (٢٠٠٢) حول التنمية المستدامة والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد اشتقت قيم ميثاق الأرض من العلم المعاصر والقانون الدولي وتعاليم السكان الأصليين وحكمة الأديان العظمى في العالم والمذاهب الفلسفية واعلانات وتقارير مؤتمرات قمة الأمم المتحدة السبع التي عقدت خلال الفترة من (١٩٩٠) ومابعدها، وحركة الأخلاقيات الكونية وإعلانات العديد من المنظمات غير الحكومية، ومعالجات الشعوب لتلك القضايا عبر الثلاثين عاماً الماضية، والممارسات الأفضل من أجل بناء التنمية المستدامة، ففي عام (١٩٩٦) على سبيل المثال، تم إجراء مسح وتلخيص أكثر من (٥٠) بند في القانون الدولي، وادماجها في مبادئ الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

وكان هناك من المبادئ الأربع الأولى بند، تم ادماجها والتعبير عنها في ميثاق الأرض، وذلك مثل، جمعية الحياة، والتكامل الأيكولوجي، والعدل الاجتماعي والاقتصادي، والديموقراطية، ونبذ العنف، والسلام. وتم توزيع (١٦) من مبادئ البند الثاني، على هذه المبادئ الأربعة الأولى، وبلوره (٦١) من مبادئ البند الثالث في ستة عشره، حيث تم مثلاً بلورة المبدأ الأساسي الخاص، بالعدل الاجتماعي والاقتصادي من خلال مبادئ الاقتصاد المنصف، وتخفيف حدة الفقر، وحقوق السكان الأصليين indigenous، وكل واحد من هذه المبادئ بدورها، تم شرحها فيما بعد من خلال ثلاث أو أربع نشاطات محددة أو مقاصد actions intentions[٢٩].

رابعا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة والجهود العالمية في تعزيزها:

(١) مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

ظهرت الجهود الأكثر جدية في تعريف التنمية المستدامة، في صورة مؤشرات تحدد كيفية قياسها، وكان من أهمها تلك الجهود التي عنيت بتحديد المؤشرات المناسبة لقياسها، وبين العديد من هذه الجهود، نجد أكثر من نصفها يميل إلى أن يكون القياس كونياً أو على مستوى العالم، مستخدماً في ذلك البيانات القومية والإقليمية المتوافرة، وهذا يشمل هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤشرات جماعة الخبراء الاستشاريين في مجال التنمية المستدامة، وفهرس النماء well being index وجماعة وضع السيناريو الكوني والطبعة الايكولوجية ecological footprint وهناك جهود أخرى ظهرت في صورة دراسات أجريت على بلدان متباينة، فهناك مؤشر التقدم الأصيل ومؤشرات جماعة العمل المشترك بين هيئات التنمية المستدامة في الولايات المتحدة، وأيضاً نظام مؤشرات التنمية المستدامة في كوستاريكا. وهناك بين هذه المحاولات بعضها الذي أخذ شكل دراسة أجريت على مدينة واحدة (مشروع مؤشرات بوستن) وأخرى أجريت على مستوى كوني، وبالتركيز على مؤشرات التنمية، وأخيراً هناك محاولات ركزت على مؤسسات مثل المنظمات غير الحكومية أو الشركات عرفت بمبادرة التقرير الكوني.

وتوضح الجداول التالية رقم (٣) و (٤) قائمة بهذه الدراسات، ومصدرها وعدد المؤشرات التي نستخدمها والتعريف الصريح أو الضمني لمفهوم التنمية المستدامة والتي استخدمت في وصف ما يجب أن يكون مستداماً، وما يجب تنميته ولأي مدى زمني؟

جدول (٣) يوضح تعريف التنمية المستدامة على نحو صريح أو ضمني طبقاً لمبادرات المؤشرات المختارة(٣٠).

المبادرة	عدد المؤشرات	صريح أو ضمني	ما يجب استدامته	ما يجب تنميته	لمدى كم سنة؟
هيئة التنمية المستدامة	٥٨	ضمنية	المناخ/ الهواء/ إنتاج الأرض/ البحر/ المياه النقية/ تنوع بيولوجي	الانصاف/ الصحة/ التعليم/ الاسكان/ الأمن/ سكان مستقرين	اشارات متفرقة لعام ٢٠١٥
جماعة مكونة حول مؤشرات التنمية المستدامة	٤٦	ضمنية	/	/	ليس هناك تحديد بيانات مستخدمة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢)
دليل النماء	٨٨	صريح	ظرف يحافظ فيه النسق الايكولوجي على تنوعه وانصافه وقدرته على دعم الناس وبقية الحياة وقدرتهم على التكيف مع الغير وتوفير خيارات وفرص واسعة في المستقبل	ظرف فيه يكون كل أعضاء المجتمع قادرين على تحديد واشباع حاجاتهم وأمامهم مدى أكبر من الخيارات لاشباع طموحاتهم	لم يحدد ويستخدم بيانات حديثة في معظمها ٢٠٠١ ويشمل بعض مؤشرات التغير الحديث (مثل التضخم والقضاء على الغابات)

دليل استدامة البيئة	٦٨	صريح	الحفاظ على اتساق البيئة الحيوية عند مستويات صحية إلى الحد الذي عنده يتم تحسين كل المستويات أكثر من تدهورها. والمستويات التي عندها يتم خفض التوتر بين الاجناس حتى لا تحدث أي أثر مدمر على البيئة	التكيف مع التوترات البيئية لعدم تعرض الناس والاتساق الاجتماعية للسقوط في طريق الحاجات الأساسية مثل الصحة والتغذية حتى تصبح التوترات البيئية أقل عرضة للسقوط كعلامة على أن المجتمع على الطريق نحو استدامة أكبر والمؤسسات والأنماط الاجتماعية مثل المهارات والاتجاهات الفعالة للتحديات البيئية والتعاون بين البلدان لإدارة المشكلات البيئية المشتركة والشبكات التي تزعم الاستجابات الفعالة	لم يحدد، ويستخدم بيانات حديثة في معظمها عن ٢٠٠٢ ويضم بعض مؤشرات عن تغيرات حديثة (مثل تجريف الغابات) أو تغيرات محتملة (مثل السكان في ٢٠٢٥)
مؤشر التقدم الأصيل	٢٦	صريح	هواء نقي/ أرض ومياه	أداء اقتصادي وأسر وأمن	لم يحدد. يتم حسابه سنوياً من ١٩٥٠- ٢٠٠٠

جدول (٤) تابع المؤشرات[٣١]

المبادرة	عدد المؤشرات	صريح أم ضمني	ما الذي يجب استدامته؟	ما الذي يجب تنميته؟	ولمدة كام سنة؟
جماعة وضع سيناريو كوني	٦٥	صريح	يتطلب الحفاظ على الصحة الأساسية والخدمات وجماليات الأرض واستقرار المناخ عند مستويات أمنة واستدامة الطاقة والمياه والموارد وتقليل الانبعاثات السامة والحفاظ على النسق الايكولوجي وبيئات الحيوان والنبات	مؤسسات لإشباع الحاجات الإنسانية للغذاء والماء والصحة وتوفير فرص التعليم والعمل والمشاركة	خلال ٢٠٥٠
الطبعة الايكولوجية	٦	صريح	مجال الأرض المنتجة بيولوجياً والمياه والتي تتطلب انتاج الموارد والتي يتم استهلاكها والتخلص من نفايات البشرية	–	لم يحدد صراحة وحسبت سنوياً من (١٩٦١ حتى ١٩٩٩)
مؤشؤات جماعة عمل	٤٠	صريح	البيئة والموارد الطبيعية وخدمات النسق البيئي	الكرامة والسلام والانصاف	أجيال الحاضر والمستقبل

مشتركة بين هيئات الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة				الاقتصاد والتشغيل الأمن الصحة ونوعية الحياة	أجيال الحاضر والمستقبل
كوستاريكا	٢٥٥	ضمني	فضاء أخضر مفتوح هواء/ ماء/ أرض نقية، نسق ايكولوجي ذا قيمة، تنوع بيولوجي وجماليات	مجتمع دولي/ ثقافة/ اقتصاد/ تعليم/ سكان/ صحة/ أمن/ تكنولوجيا مواصلات	لم يحدد ويستخدم بيانات معظمها ٢٠٠٠ ويعد مؤشرات على تغيرات حديثة مثل التغيرات في معدلات الفقر
قوة عمل فشل الدولة	٧٥	صريح		الأمن والسلام ما بين الدول	عامين
مبادرة وضع تقرير كوني	٩٧		استهلاك منخفض للمواد الخام وانبعاثات أقل للملوثات البيئية من الانتاج واستخدام المنتجات	إمكانية الربح والتشغيل وتنوع زمني العمل وكرامة العمال وصحة وأمن قوة العمل، والصحة والأمن وخصوصية العمل	تقرير عن السنة الحالية

وهناك ملاحظتان رئيسيتان على ذلك، أولها اتساع القائمة بشكل مبالغ فيه التي تضم قائمة البنود التي يجب استداماتها أو التي يجب تنميتها وهذا يعكس قابلية طرق معالجة التنمية المستدامة للتعديل، وبالمثل تعديل السياسات الداخلية لجهود القياس، وفي كثر من الحالات، كانت المبادرات يتحمل عبئها أو يتعهدها، مجموعة متباينة من المستفيدين stakholders، بحيث تعكس القائمة الناتجة طموحاتهم المتباينة، فمثلاً في هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كان المستفيدون هم مجموعة الأمم الذين يتفاوضون حول كيفية قياس ما حققوه من تقدم نسبي أو نقص في مستوى التقدم بالنسبة للتنمية المستدامة.

وفي مشروع بوستون للمؤشرات، كان المستفيدون هم أعضاء المجتمع المحلي الذين كانت لهم آراء متباينة حول الأهداف المرغوب فيها والسياسات وأولويات الاستثمار في المستقبل. وفي مبادرة التقرير الكوني – كان المستفيدون هم الشركات، والمستثمرون والهيئات الحكومية وجماعات المجتمع المدني الذين يناقشون كيف يمكن تفسير الأعمال المشتركة التي تؤثر على التنمية المستدامة، وكان لكل منهم تعريفاتهم، وكان تحقيق الاجماع في الغالب يأخذ شكل قوائم مطولة من المؤشرات، والتغاضي عن الاختلاف في التعريفات لصالح الوصول إلى مجموعة مشتركة من المؤشرات.

والملاحظة الثانية هي أن القليل فقط من هذه الجهود كان صريحاً في تحديد الفترة الزمنية، التي يجب أن تتم فيها عملية التنمية المستدامة موضع الاعتبار هنا. وعلى الرغم من التأكيد في التعريف المعياري على الانصاف ما بين الأجيال، يظهر في معظم جهود وضع المؤشرات التركيز على الحاضر أو على فترة قصيرة للغاية. وهناك ثلاث استثناءات من ذلك من الجدير ذكرها حيث تستخدم هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعض مؤشرات التنمية البشرية، التي تم تحديدها في ضوء أجيال فردية (١٥ – ٢٥سنة). وحددت جماعة وضع السيناريو الكوني، سيناريوهات خلال مدة تستمر حتى (٢٠٥٠) (جيلين تقريباً) أما الطبعة الايكولوجية، فتزعم أنه على المدى الطويل، يصعب استدامة الأرض ككل، ويعكس هذا التباين في

جهود وضع المؤشرات غموض الأفق الزمني في التعريف المعياري، الأن وفي المستقبل[٣٢].

(٢) الجهود العالمية في تعزيز التنمية المستدامة:

ظهرت أثناء الممارسة جهود كثيرة لتحديد المفهوم، وتأسيس الأهداف، وصياغة المؤشرات والتصريح بالقيم، ويمكن أن يضاف إلى ذلك، ما تشمله الممارسة من جهود عالمية هامة كبزوغ حركات اجتماعية وتنظيم مؤسسات وصناعة علم وتكنولوجيا الاستدامة، والتفاوض على الاتفاق الأكبر بين اولئك الذين قد عنوا في الأساس بالطبيعة والبيئة وبين اولئك الذين يعلقون قيمه على التنمية الاقتصادية – واولئك المهتمون بتحسين الظروف الانسانية.

أ- التنمية المستدامة كحركة اجتماعية:

بالإمكان النظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها حركة اجتماعية بمعنى جماعة من الناس لهم ايديولوجية مشتركة يحاولون معاً تحقيق أهداف عامة معينة، وكان مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية والبيئة (UNCED) وفي محاولة لتشجيع تشكيل حركة اجتماعية تم تأسيسها على نطاق عريض، قد نظمت أول مؤتمر دولي ما بين الحكومات لتوفير الاتاحة الكاملة والوصول إلى نطاق أوسع من المنظمات غير الحكومية (Ngos) ولتشجيع فعالية قمة أرض مستقلة كموقع أحداث مجاور حيث شارك أكثر من ١٤٠٠ منظمة غير حكومية و ٨٠٠٠ صحفي وكان من بين الحركات الاجتماعية التي أثنى عليها مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية والبيئة UNCED ذلك الجهد الذي تم وصفه سابقاً في صياغة ميثاق الأرض، لإقراره والعمل طبقاً لمبادئه وفي عام (٢٠٠٢) حضر ٧٣٧ منظمة غير حكومية جديدة وأكثر من ٨٠٤٦ من ممثلي جماعات أساسية (رجال أعمال، فلاحون، سكان البلد، السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات العلمية والتكنولوجية، ونقابات العمال، المرأة) قمة العالم حول التنمية المستدامة في جوهانسبرج[٣٣]، وقامت هذه المجموعات بتنظيم نفسها في مؤتمرات فرعية على أساس القضية والمنطقة الجغرافية

وكان وراء هذه المشاركة في الأحداث المتعلقة بالتنمية المستدامة الدولية، حشد من الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل التعرف على وسائل التنمية المستدامة في سياق شعوب معينة وأماكن، ويتمثل أحد هذه الحركات في جهد كثير من المجتمعات والدول والمقاطعات أو الأقاليم للمشاركة في ممارسات مجتمعية لتعريف مستقبل التنمية المستدامة المرغوب فيها والنشاطات المطلوبة لإنجازها وتشمل الأمثلة: الاستدامة في سياتل واجندة محلية من (٢١) برنامج في ديربان، واجندة محلية من (٢١) استراتيجية في جهاز التعداد بلانكشير، ومبادرة التنمية المستدامة في مينوسونا.

وتمثل الجهود الثلاث المرتبطة في حركة استدامة الحياة، وحركة التضامن الكوني، وحركة المسئولية المشتركة corporate responsibility، وتشمل حركة استدامة الحياة على مبادرات محلية تسعى لإيجاد فرص للعمل والرزق، والتي توفر بدائل مستدامة ومحمودة أو جديرة بالثقة، أمام العمليات الحالية في التنمية والتحديث، وكان لهذه الحركة التي تكونت أساساً من مبادرات في البلدان النامية لها مناهضين في العالم المتقدم، وكما شاهدنا، كمثال في الجهود المحلية داخل الولايات المتحدة واصدار الأمر الرسمي بأن يكون الأجر هو أجر المعيشة بدلاً من الحد الأدنى للأجر.

وتسعى حركة التضامن الكوني لدعم الشعوب الفقيرة في البلدان النامية من خلال طرق تتجاوز الدعم الذي يقوم على مبدأ الغيريه altrulistic في تمويل التنمية، وقد تم التعبير عن حملاتها، كحملة مناهضة العولمة، أو العولمة من أسفل، في التقييم النقدي للمؤسسات الدولية الرئيسية، وفي حركة الغاء الديون، وفي الانتقادات الموجهة لسياسات العالم المتقدم – مثل المساعدات الحكومية للزراعة – التي أثرت على نحو جوهري في البلدان النامية وخاصة الشعوب الفقيرة.

ولحركة المسئولية المشتركة أبعاد ثلاثة، الحملات المتباينة للمنظمات غير الحكومية في تغيير البيئة المشتركة والسلوك الاجتماعي، والجهود التي تقوم بها الشركات للاسهام في أهداف التنمية المستدامة وللتخفيف من التأثيرات الاجتماعية والبيئية السلبية، والمبادرات الدولية مثل الاندماج الكوني Global compact أو مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية

المستدامة والذي يسعى إلى تسخير ، المعرفة والطاقة ونشاطات الشركات من أجل الخدمة الأفضل للطبيعة والمجتمع. فعلى سبيل المثال، في ١٠٠ من الشركات المختارة الأكثر استدامة في العالم، كان بين الثلاث شركات على القمة، تيوتا التي اختيرت لزيادتها في ادخال المركبات المهجنة Hyprid[٣٤]. والكوا Alcoa في إدارتها للمواد والطاقة بكفاءة، وشركة بترول بريطانيا لريادتها في مجال تقليل انبعاثات الغاز من أجل بيئة نظيفة، وكفاءة الطاقة ومعالجة والتعامل مع الفضلات.

وركزت حركات اجتماعية ذات صلة علي استهلاك المواد المفرط وأثرها على البيئة والمجتمع وسعت إلى دعم البساطة الطوعية لشكل واحد أو أخر من المواد ويزعم هؤلاء المدافعون أن الاستهلاك المتزايد دائماً، بعد حدود معينة، لايزيد المستويات الذاتية للسعادة والرضا والصحة،وإنما غالباً وبالتحديد ما يكون له نتائج عكسية، وهكذا فإن هذه الجهود تقدم رؤية حول الحياة الأفضل التي فيها يعمل الناس ويستهلكون أقل من ما هو سائد في مجتمعات الوفرة اليوم التي يقودها المستهلك.

وكما هو الشأن مع أي حركة اجتماعية، فقد واجهت حركة التنمية المستدامة بعض المعارضة، حيث هوجم المدافعون عن التنمية المستدامة من جانب منظورين مختلفين للغاية. وعلى طرف هذه السلسلة، نجد اولئك الذين ينظرون إلى التنمية المستدامة باعتبارها محاولة تبدأ من القمة إلى القاع من جانب الأمم المتحدة لإملاء الكيفية التي يجب على شعوب العالم أن يعيشوا بها حياتهم، وهكذا فهي تنطوي على تهديد للحرية الفردية وحقوق الملكية. وعلى الطرف الأخر، نجد اولئك الذين ينظرون إلى التنمية المستدامة باعتبارها معاهدة أن كانت تنطوي على التنمية كالمعتاد فهي تقودها مصالح الأعمال الكبرى والمؤسسات متعددة الجنسيات والتي تقدم فقط الخدمات غير المخلصة للعدل الاجتماعي وحماية الطبيعة.

ب- المؤسسات والمسئولية الاجتماعية عن التنمية المستدامة:

ولقد تجسدت بشكل ثابت أهداف التنمية المستدامة في عدد كبير من المؤسسات القومية والدولية والمنظمات غير الحكومية. وعلى مستوى

التعاون بين الحكومات وينظر الأن إلى التنمية المستدامة كقضية محورية في كل أرجاء الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة والشواهد على هذا التحول يمكن ملاحظتها في إنشاء قسم التنمية المستدامة داخل شعبة الشئون الاجتماعية والاقتصادية في الأمم المتحدة، وتعين نائب رئيس للتنمية المستدامة اجتماعياً وبيئياً في البنك الدولي، وإعلان الأمم المتحدة العشر سنوات الحالية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبالمثل تم تأسيس كيانات حكومية قومية ومحلية عديدة لتحقيق ورصد التنمية المستدامة[٣٥]. وطبقاً للمسح الحديث الذي أجراه المجلس الدولي لمبادرات البيئة المحلية، هناك (٦٤١٦) من السلطات المحلية في (١١٣) بلد أما أكدت التزامها الرسمي بقائمة الأجندة المحلية (٢١) أو تعهدت بالقيام بهذه العملية بحماسة، وكان عدد هذه العمليات قد تزايد بشكل ملموس. وبالإضافة إلى هذه الجهود الحكومية، بزغ الاهتمام بالتنمية المستدامة في المخططات التنظيمية لرجال الأعمال مثل (la farge) وهيئة المستشارين (بما في ذلك CH2M Hill) ومؤشرات الاستثمار (مثل دليل روجونز للاستدامة).

جـ- علوم وتكنولوجيا الاستدامة:

ولقد أصبحت التنمية المستدامة أيضاً مسعى علمي وتكنولوجي والتي طبقاً لمبادرة العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، تسعى لتعزيز اسهام المعرفة في التنمية البشرية التي تعمل على استدامة البيئة حول العالم. وهذا المشروع البازغ قد تركز على تعميق فهمنا لأنساق البيئة والاجتماعية في أماكن معينة من أجل اكتشاف آليات تجديد وإنتاج المعرفة لكي تكون مناسبة وموثوق بها وشرعية لمتخذي القرارات.

وقد تجسدت جهود المجتمع العلمي والتكنولوجي في الاسهام في التنمية المستدامة، في أعمال الاكاديميات الكبرى للعلم، واتحادات النظم الفكرية الدولية، وفي شبكات التعاون بين العلماء كأفراد والتكنولوجين، وفي برامج بازغة للتعليم الذي يقوم على مدخل العلوم البينية، وفي جهود كثيرة لتقديم الدعم العلمي للمجتمعات المتباينة.

د - التسوية الكبرى Great. com promise بين البلدان الفقيرة والغنية:

لقد تمثل أحد صور النجاح في التنمية المستدامة في قدرتها على العمل كتسوية كبرى بين اولئك الذين اهتموا اساساً بالطبيعة والبيئة وأولئك الذين اعطوا قيمة أكبر للتنمية الاقتصادية واولئك الذين كان همهم تحسين الظروف الإنسانية، وفي قلب هذه التسوية دعم التلازم بين البيئة والتنمية، الذي قامت بوصفه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. وهكذا، فإن الكثير مما تم وصفه على أنه ممارسة التنمية المستدامة ذلك التفاوض، الذي تم فيه التوصل إلى تسويات يمكن العمل بها، والتي اهتمت بتحقيق أهداف التنمية البشرية، والاقتصاد والبيئة، كما حددتها جماعات المصلحة المتنافسة. وهذا يفسر في الواقع لماذا اشتمل الكثير من تعريفات التنمية المستدامة على قضايا حول اتخاذ القرار الديموقراطي والمفتوح، ولقد جمعت هذه التسوية، على النطاق الكوني بين البلدان الغنية والفقيرة في العالم – وتم التعاون بينهم في مساعي مشتركة وقبل تبني مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية UNCED رسمياً هذه التسوية، كانت البلدان الفقيرة تنظر في الغالب إلى الطلب على الحماية الأكبر للبيئة على أنه تهديد لقدرتها على التنمية، بينما كانت البلدان الغنية تنظر له على أنه تهديد لموارد البيئة ذات القيمة. ويحاول مفهوم التنمية المستدامة أن يزاوج بين طموحات التنمية والحاجة إلى الحفاظ على الانساق الاساسية الداعمة للحياة في هذا الكوكب(٣٦).

خامسا : نقد وتقويم مفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة بمثابة نموذج سائد للتنمية على النطاق العالمي. ولكن قد تختلف التحليلات الشائعة لهذا المفهوم ودلالاته بشكل واضح عن تلك التحليلات التي تقدمها المداخل النقدية – الماركسية – وما بعد البنيوية.

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة كاستجابة للحدود التي لوحظت على تراث النمو. ولم ينشأ على يد الحركة المهتمة بالبيئة مثل حركة التكنولوجيا

الملائمة أو حركة تنمية البيئة، التي كانت تؤكد علـى التنميـة الخضـراء وتمكين الناس. وإنما على خلاف ذلك، كان المفهـوم محصـلة لاسـتجابة شائعة ضد النزعة الراديكالية في الحركة المهتمة بالبيئة، التي لم تفتـرض فقط فكرة حدود النمو وإنما أيضاً تأكيد التحكم كوسـيلة لوقـف التـدهور الايكولوجي. وهذا هو التفسير الذي قدمه بعض المفكرين من أمثال بيـرس ودارفورد على الرغم من أن الأخرين اعتبروها بمثابة اتجاه محافظ لحركة المحافظة على البيئة.

(١) نقد ما بعد البنيوية للتنمية المستدامة:

هناك انساق فلسفية أو مدارس فكرية عنيـت بالقضـايا الأخلاقيـة المتعلقة بالذاتية والمعرفة والقوة، والتي يعتقد أن أصحاب نظريات التنميـة وعلماء اقتصاد البيئة قد تجاهلوها كلية. وهناك بين هذه الأوجه للنقد للتنمية السائدة أو ما يطلق عليه التنمية المستدامة مدخل ما بعـد البنيويـة الـذي يستحق أن نتناوله هنا. وبسبب تأثير هذا المدخل على الدراسات المهتمـة بالثقافات المتعددة، كان لنزعة مابعد البنيوية تـأثير واضـح فـي أمريكـا اللاتينية. وعلى الرغم من أن فيرجسون (١٩٩٠) وغيره من أتباع مابعـد البنيوية، لم ينتقدوا الجانب الرأسمالي في التنميـة، كمـا فعـل المفكـرين الماركسيين، إلا أنهم بالتأكيد قدموا وصفاً للتنمية على أنها تحول الناس إلى أشياءobjectifying في العالم الثالث. وساير اورتر او سـكوبر Escobar (١٩٩٦)، ما ذهب إليـه فيرجسـون forguson ، واتخـذ نقـده للتنميـة المستدامة كمفهوم في أنها تعمل على تشئ الناس والطبيعـة، وهـذا يولـد خطابا، يفترض أنه يجعل بالإمكان إدارة والتحكم في كل منهما. ولقد انتقـد اتباع ما بعد البنيوية مستخدمين أفكار ميشيل (فوكوه) M.Foucault، نظرية التنمية عموماً، والتنمية المستدامة على وجه الخصـوص، فـي محاولتهـا لإنتاج كيان طيع doecile body، في تصور الفقر والتخلـف كموضـوع للتنمية، ولاستخدام قوة الدولة كأداة لتنمية هذه المجتمعات, وأعاروا اهتماماً خاصاً للخطاب والجوانب الثقافية في التنمية(٣٧).

وكان (فوكوه) معارضاً للتنظير الكوني، ولـم يطـور نقـداً منسـقاً للرأسمالية أو تقديم بديلاً قابلاً للتطبيق للماركسية الستالينية غير أن أفكـاره

عن الثقافة على أية حال، والخطاب والقوة والمعرفة، وحقيقة العلم، قد أثرت بعمق في العلوم الاجتماعية، والهمت بعض الانتقادات ذات القيمة للتنمية والتنمية المستدامة خاصة. وكانت أفكاره مؤثرة للغاية في إلهام دراسات الثقافات المتعددة في أمريكا اللاتينية وحولها. ولقد تأثر بأفكاره علماء البيئة الذين اهتموا بالمعرفة الفطرية جعله تحليله لظهور ونشأة القوة الفكرية desciplinary power والرأسمالية جعلته مؤثراً بين النقاد غير الماركسين للتنمية. وقد طرح (فوكوه) عدة تساؤلات حول الأهداف والوسائل معترفاً بأهمية دمج الطفيلين pasarites في البرازيل، لأن الخضوع للسلطة مشكلة، تحول دون انجاز هذه الحملات.

وقدم (فيرجسون) أحد أفضل الأمثلة على فكر مابعد البنيوية حتى من نقد (فوكوه) للتنمية. ويمثل كتاب (فيرجسون) تحليل للكيفية التي قام بواسطتها البنك الدولي بمهمة التحليل، وفي عملية بناء البلد، وكيف أدى هذا الخطاب بدوره إلى التدخل في شئون البلد بواسطة ممارسات البنك الدولي[٣٨].

(٢) تقويم كاتس وزملاؤه للتنمية المستدامة:

منذ أول تعريف قدمته لجنة بروندتلاند للتنمية المستدامة، قام العشرات من الأكاديميين، والممارسين ببلورة وتطوير تعريفاتهم البديلة الخاصة بهم، غير أنه قد ظل وجود معنى واضح وثابت للمفهوم أمراً محيراً، وهذا أدى ببعض المراقبين بأن يعتبر التنمية المستدامة، مفهوماً يجمع بين قسمين متناقضين oxymoron أو مفهوم ينطوي على تناقض جوهري، ويصعب التوفيق بين عناصره. وأيضاً، إذا استطاع أي باحث أن يعيد تحديد ويعيد تطبيق المصطلح لكي يتواءم مع أهدافه، فإنه يصبح لامغزى له في التطبيق والأسوأ أنه يمكن استخدامه لإخفاء النشاطات المدمرة بيئياً واجتماعياً.

لكن رغم هذه الانتقادات، فإن كل محاولة للتعريف تمثل جزءاً هاماً في الجدل المستمر. والحقيقة أن التنمية المستدامة تستمد الكثير من قوتها وسمعتها وابداعيتها من ما تنطوي عليه من غموض خلاق. وتعتبر التحديات الملموسة للتنمية المستدامة على الأقل غير متجانسة ومعقدة، بقدر

تباين المجتمعات الإنسانية وتنوع انساق البيئة الطبيعية حول العالم. وتسمح قابليته للطرق كمفهوم malleaulity بأن يظل فكـــره مفتوحـــة وديناميـــة ومتطورة لدرجة يمكن له أن يتكيف ليناسب هذه المواقف المتباينـــة للغايـــة والسياقات عبر الزمان والمكان. وبالمثل فإن انفتاح الفكرة أمـــام التفســـير يمكن المشاركين على مستويات متعددة، ومن المحلي إلى الكوني، وداخـــل وعبر قطاعات النشاط، وفي مؤسسات الحكم والأعمال، والمجتمع المـــدني، لإعادة التعريف وإعادة تفسير المعني لكي يتوافق مع الموقف. وهكذا فـــإن مفهوم التنمية المستدامة، قد حدث له تكيف ليواجه أو يتعامل مع تحـــديات مختلفة للغاية، ما بين تخطيط المدن المســـتدامة إلـــى الحيـــاة المســـتدامة والزراعة المستدامة والصيد المستدام، وجهـــود تطـــوير معـــايير شـــراكة مشتركة في الاندماج الكوني للأمم المتحدة وفي مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة(٣٩).

وعلى الرغم من هذا الغموض الخلاق والانفتاح على التفســـير فـــإن التنمية المستدامة قد طورت مجموعة محورية من المبادئ الموجهة والقيم، التي بنيت على التعريف المعياري الذي قدمته لجنة بروندتلاند، للتوافق مع هذه الحاجات الآن وفي المستقبل، من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصـــادية والبشرية رغم القيود التي يضعها انساق دعم الحياة في هذا الكوكب. وأكثر من ذلك، فإن مضامين كلا الكلمتين الأساسيتين فـــي الجملـــة "الاســـتدامة والتنمية" إيجابيتان عموماً بالنسبة لمعظم الناس. والجمـــع بينهمـــا يصـــبغ embuse هذا المفهوم باتفاق أصيل وقريب من الشامل على أن الاســـتدامة تمثل قيمة وهدف جديران بالاهتمام – وسمة قوية في ســـياقات اجتماعيـــة متصارعة ومتنوعة – والأمر المهم، على أية حال، لاتعـــد هـــذه المبـــادئ الأساسية ثابتة وغير قابلة للتغير، لكن المحصلة المتغيرة للحوار الكـــوني، الذي استمر حتى الآن للعشرات السنين لايزال يتناول ما الـــذي يجـــب أن تعنيه الاستدامة؟

أن التأكيد الأصلي على التنمية الاقتصادية وحماية البيئة قـــد اتســـع وتعمق ليشمل أفكاراً بديلة حول التنمية (الاجتماعية والإنسانية) ووجهـــات نظر بديلة في الطبيعة (التمركز حول الإنسان، في مقابل، التمركـــز حـــول

الذات) وهكذا حافظ المفهوم على توتر خلاق بين مجموعة قليلة من المبادئ الأساسية والانفتاح أمام إعادة التفسير والتكيف مع سياقات ايكولوجية واجتماعية مختلفة.

وهكذا فإن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة مختلف المستفيدين وأصحاب التصورات بناء على مبدأ التسوية بين القيم والأهداف المختلفة والمتعارضة أحياناً، نحو العمل على تأليف جديد وتنسيق لاحق بين العمل المشترك من أجل إنجاز وتحقيق القيم المتعددة في نفس الوقت وحتى على أساس التعاون.

ولقد أوضحت تجربة العالم الفعلية – على أية حال – انجاز الاتفاق على قيم الاستدامة والأهداف والأفعال – وكان عملاً صعباً ومسبباً للألم، كلما أجبر أو أضطرت قيم المستفيدين المتباينة إلى الظهور على السطح وتخضع للمقارنة والمناقضة، والنقد والحوار. ووجد بعض المستفيدين كأفراد أحياناً أن هذه العملية بالغة الصعوبة ومهددة لأهدافه وقيمه، وأما أن يرفض العملية بكاملها ويتابع أهدافه الضيقة أو ينتقد على أساس أيديولوجي، بدون المشاركة في العمل الشاق المتعلق بالتفاوض والتسوية. إلا أن النقد يمثل جزءاً حيوياً في عملية التطور الواعية للتنمية المستدامة – ذلك المفهوم الذي يمثل في النهاية تنوع الجهود من المحلي إلى الكوني لتصور وتفعيل الرؤية الإيجابية للعالم الذي فيها يتم اشباع الحاجات الإنسانية الأساسية بدون تدمير أو تدهور الانساق الطبيعية التي نعتمد عليها جميعاً(٤٠).

المراجع

(1) R,W,Kates, T.M., Parris and A.A. Leiserowitzi (2005) What is Surtainalile development! Environment: Science and Policy for Surtainalile Development, no:47, n:3, pp: 8-21

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقرير التنمية البشرية، نيويورك، ١٩٦٦.

(٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة عربية إعداد محمد كامل عارف، عالم المعرفة، العدد (١٤٢)، الكويت ١٩٨٩، صـ٣٠-٣٣

(4) R,W,Kates, et al: what is Suatainable Development,op:cit:p.10

(5) Ibid: p.11.

(٦) تلخيص موجز لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، تحرير اكتوبر ٢٠٠١.

http//www.uae.Govue/arabic/Astub.htm:

(٧) مصطفى العبدالله الكفري، التنمية البشرية في الخطاب الاقتصادي المعاصر، جهود التنمية البشرية في الدول العربية

http//www.raggar.com/debat/show.Art.Asp?Aid8752

(٨) نجاة حسن عبدالغني، سياسات الاصلاح الاقتصادي ومشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجيستير، كلية الأداب جامعة الإسكندرية (غير منشورة) اشراف (أ.د. علي عبدالرازق حلبي) ٢٠٠١، صـ٨٠-٨١

(٩) المرجع السابق، صـ٨١-٨٢

(١٠) المرجع السابق، صـ٨٣

(١١) المرجع السابق، صـ٨٤

(١٢) مصطفى العبدالله الكفري، مرجع سابق، صـ٤

(١٣) صلاح زين الدين، دراسة العلاقة التفاعلية بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الحادي عشر، ابريل، ٢٠٠٢.

(١٤) يوجين بيكر الاستدامة كمفهوم متعدد المداخل للتحولات الاجتماعية، عرض وتعليق دكتورة سلوى العامري، أعمال المرصد الاجتماعي المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، غير منشور، ٢٠٠٦، صـ٣-٩.

(١٥) صلاح زين الدين، مرجع سابق.

(١٦) جورج القصيفي، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ديسمبر، ١٩٩٣.

(١٧) جورج القصيفي، مرجع سابق.

(١٨) تلخيص موجز لتقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠١، مرجع سابق.

(١٩) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم العربي، ٢٠٠٢، الدار البيضاء، صـ ١٥-١٨.

(٢٠) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق، ص،٨٣-٨٧.

(21) R,W,Kates, et al,op:cit, pp–10–11

(22) I bid, pp, 11-12.

(23) I bid, p.12.

(24) I bid, p.13

(25) E.Barbier, The Concept of Suatainalile Development, Economic Development, Environmental Conservation, vol:14, no:2, 1987, pp.108-110

(26) R,W,Kates, op:cit,pp.12-13

(27) Ibid, pp,13

(28) United Nation General Assembly: United Nation milliniam Declaration, Resolution 55/2, Uniten Nation A/RES/55/27,18 september,200,px

(29) R,W,Kates, op:cit, pp,16-17

(30) Ibid, p.14

(31) Ibid, p.15

(32) Ibid, p.16

(33) Ibid, p.18

(34) Ibid, p.18

(35) Ibid, p.19

(36) Ibid, p.20

(37) C.J. Cartre, Suatainable Development, Mainstream and Critical Perspection, Organization & Environment, http;//oae.sagepub.com/2004

(38) Ibid.

(39) R.W, Kates, op;cit. p20

(40) Ibid , p. 21.

الفصل الثاني

التنمية القائمة على المعرفة والدوائر المحلية لمجتمع المعرفة ؛ استرتيجية بديلة

مقدمة.

أولا : مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة.

ثانيا : من إدارة المعرفة إلى مدن المعرفة.

ثالثا : من التنمية القائمة على المعرفة إلى التنمية الحضرية القائمة على المعرفة

رابعا : الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة : استراتيجيات تنموية بديلة.

خامسا : استنتاجات وخيارات للمستقبل.

الفصل الثاني

التنمية القائمة على المعرفة والدوائر المحلية لمجتمع المعرفة ؛ استرتيجية بديلة

تمهيد :

عندما وضعت العولمة العالم على مفترق طرق ، لم تقف بلدان الغرب أو الشرق مكتوفة الأيدي ، عاجزة عن أن تجد لها طريقاً جديداً تتعامل به مع تحديات العصر ، الذي عرف بعصر المعرفة . حيث تمكنت بلدان أوربا و أمريكا من استثمار فرص العولمة ، ومن اختفاء حدود الزمان والمكان، وأقدمت على فتح أسواق جديدة وفرص للاستثمار على اتساع العالم ، ووجدت في إستراتيجيات تكثيف المعرفة والابتكارات ذات الجودة العالية ، مفتاحاً لاستنباط عائداتها التنافسية . وبادرت بلدان شمال آسيا و أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية باعتبارها مناطق منخفضة تكاليف العمالة ، مستفيدة من تداعيات العولمة ، بتقديم لاعبين جدد ينافسون مع الاقتصاديات الغربية في العالم المتقدم. وأخذت تحول نشاطاتها الاقتصادية، نحو اقتصاد المعرفة ، وتستثير العمليات الإبداعية و التجديد والابتكار ، لخلق فرص عمل جديدة وتعزيز جهود التنمية.

وإذا كانت مصر الآن ، وبعد ثورة الخامس و العشرين من يناير ، قد وجدت نفسها على مفترق طرق ، وارتفعت أصوات المتسائلين عن مصر إلى أين ؟ فإن ما توافر في تراث الإنسانية و أسفرت عنه تجاربها المختلفة ، قد يشير علينا بالوجهة التي يمكن أن نسير فيها للتعامل مع هذا التحدي المجتمعي ، ما يجعلنا نفكر بجدية في ضرورة أن يتحول المجتمع المصري إلى مجتمع للمعرفة ، و أن يبني الاقتصاد على المعرفة وهو الأمر الذي يتطلب قبل ذلك أهمية تحصيل المعرفة واستيعاب تجارب مجتمعات المعرفة في العالم . ومن هنا حددت الدراسة الحالية موضوعها في تناول التنمية القائمة على المعرفة و الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة باعتبارها إستراتيجيات تنموية بديلة ، ربما ساهم ذلك في توسيع مدى

الرؤية أمام صانع السياسة ، و تمكن متخذو القرار من تبني سياسات وإستراتيجيات تنموية جديدة قابلة للتطبيق على أرض الواقع و تساعد على إعادة بناء مصر المستقبل . وقد تحددت أهداف الدراسة في :

١- تسليط الضوء على إستراتيجية التنمية القائمة على المعرفة .

٢- التعرف على إستراتيجية الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة

٣- استخلاص مجموعة دروس مستفادة يمكن توظيفها كاستراتيجيات تنموية بديلة في تعزيز تجارب مدن المعرفة في مصر.

وقد اعتمدت الدراسة على إجراءات البحث الاستطلاعي ، خاصة أسلوب مسح التراث و إعادة تحليل نتائج الدراسات السابقة في تناول موضوعها وتحقيق أهدافها وقسمت عناصرها على النحو التالي :

أولاً : مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة

ثانياً : من إدارة المعرفة إلى مدن المعرفة

ثالثاً : من التنمية القائمة على المعرفة إلى التنمية الحضرية القائمة على المعرفة

رابعاً : الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة ، استراتيجيات تنموية بديلة

خامساً : استنتاجات عامة و خيارات للمستقبل .

أولا : عصر ومجتمع المعرفة :

إذا كانت العالمية قد أدت ببطء و بالتأكيد إلى تكامل النشاطات الاقتصادية على اتساع العالم تلك النشاطات التي انتشرت مكانياً منذ عام ١٩٨٠ وقد تمثل ذلك فيما احدثته التجارة الحرة وآليات السوق ، وتبني الأيديولوجية الليبرالية الجديدة . فإن العولمة باعتبارها تياراً حديثاً أصبح مألوف لنا جميعاً إلى جانب التداعيات التي ترتبت على طابعها البنائي ، والتي فاقت كل تقدير حيث اختفت حدود الزمان و المكان ، وزادت عمليات الإستيراد والتصدير و الاستثمارات الأجنبية والانتقال الحر للسلع ورأس المال والعمالة، ووجدت بلدان العالم الغربي أسواقاً جديدة وفرصاً للاستثمار في الخارج . و ظهر مع العولمة لاعبون جدد ينافسون

الاقتصاديات الغربية عالية التقدم ، خاصة في المناطق التي تنخفض فيها تكاليف العمالة ونقصد بذلك شمال شرق آسيا و أوربا الشرقية و أمريكا اللاتينية.. وأصبح من الواضح أنه لم يعد كافياً للبلدان ذات التقدم العالي مثل كندا و المانيا و إيطاليا أن تتنافس على أساس التكاليف المنخفضة ، و إنما كان عليها أن تنشط عائداتها التنافسية من تكثيف المعرفة ، والابتكارات ذات الجودة العالية ، الأمر الذي نبهت إليه أيضاً الشركات الكبرى ، و المتخصصون في المعرفة و علماء الإدارة و والقائمين على صنع السياسة وبدأت المدن تسأل نفسها كيف يمكن أن ننافس بوسيلة أكثر ذكاء في ظل هذه التحولات العالمية .(١)

ولقد نجم عن ذلك كله عصراً جديداً، تسوده و تهيمن عليه المعرفة knowledge . وعلى الرغم من أن المعرفة كانت عبر التاريخ دائماً مصدراً حيوياً للابتكار و استدامة الثقافة و الاقتصاد والمجتمع و أن المدن قد بزغت في الأصل كأماكن لتبادل السلع ، فإن إنتاج السلع وإنشاء المدن ذاتها يعتمدان بشدة على المعرفة وخلال عشرات السنين القليلة الماضية أصبح لكل من المعرفة و المدن أدواراً بارزة ، حيث حلت المعرفة محل العوامل المادية ورأس المال و أصبحت المدن منصات هامة لتشكيل والارتقاء برأس المال البشري وتحويله إلى رأس مال معرفي ذلك الذى يعد واحداً من المفجرات الأساسية لإنتاج المعرفة والتجديدات .

ولقد لعبت المعرفة - بناء على ذلك - دوراً هاماً في كل جوانب العلاقات الإنسانية و في مقدمتها الاقتصاد و تحول المجتمع الإنساني إلى مجتمع المعرفة knowledge society، وعندما أصبحت النشاطات المرتبطة بالمعرفة ، و خاصة العمليات الإبداعية (التجديد والابتكار) هي النشاطات المحورية في كل مجتمع للمعرفة ، لأنها تخلق فرص العمل والثروة والنمو الاقتصادي المستدام عند إذن تحول الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة knowledge economy .(٢)

ثانيا : اقتصاد المعرفة:

ليس هناك تعريف وحيد ومقبول على نطاق واسع لما يعنيه مفهوم اقتصاد المعرفة فمنذ أن أدخلت المنظمة الدولية للتنمية والتعاون الاقتصادي

(OECD) أول توصيف لمفهوم اقتصاد المعرفةKnowledge Economy ، وذلك في تقريرها الصادر عام ١٩٩٦ حول الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge Based Economy و اعتبرت اقتصاد المعرفة هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يخلق ويوزع و يستخدم المعرفة في توليد القيم و يعمل على ظهور مجتمع الشبكات Network Society ، حيث تعمل الفرص وإمكانية الوصول إلى المعرفة و المشاركة فيها وتعلم العلاقات المكثفة على تحديد الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد والمؤسسات . ولقد أسس التقدم في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات خلال عام ١٩٩٠ وأقام البنية التحتية التي مكنت اقتصاد المعرفة من الازدهار.(٣)

كما توالت المحاولات المهتمه بوضع مثل هذا التعريف الموحد والمقبول لاقتصاد المعرفة وأنتهي كل من فاندربرج V.DeriBerg وبول Pol – إلى القول بأن هناك على الأقل منظوران أثنان موجودان معاً في هذا الصدد . إذ يحدد المنظور الأول و الأكثر شيوعاً اقتصاد المعرفة بأنه مجرد قسم منفصل من الاقتصاد فيه يتم توليد المعرفة الجديدة (تكنولوجيا). وأن اقتصاد المعرفة يشمل تلك النشاطات المتقدمة في العلم و التكنولوجيا والتجديدات و ينظر إلى هذا الاقتصاد على أنه قسم يتمتع بمكانه القمة داخل الاقتصاد ككل . و يتمثل الفاعلون المركزيون داخله في الجامعات ومؤسسات البحث المندمجة، والتي تجري بحوثاً أساسية و أخرت تطبيقه و هي تنتج المعرفة التي تؤدي في النهاية إلى منتجات جديدة ، وأساليب إنتاج حديثة و نمو في الإنتاجية . و يتم من هذا المنظور – قياس أداء الأمم والأقاليم عادة في ضوء حجم براءات الاختراع و الإنفاق على البحث و التطوير R&D والابتكارات.

وكان هذا هو المنظور السائد في دوائر السياسة في دول أوربا ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، واستندت إليه الإستراتيجيات الحكومية في دعمها للاقتصاد ، لأن المفترض أن يكون هذا القسم الذي يحتل موقع القمة في الاقتصاد، يترك أثاراً إيجابية على الاقتصاد الأكبر.(٤)

ولكن بعد تبني هذا المنظور في اقتصاد المعرفة ظهرت له تداعيات مختلطة على الاقتصاد الحضري . فعلى الرغم من أن هناك بعض المدن

مثل تلك التي عرفت بجامعاتها الأفضل و مؤسساتها البحثية الأكثر شهره ، وما توفر لها من قدرات على إنتاج معرفة جديدة قد استفادت من هذا المنظور، إلا أن هناك الكثير من المدن الأخرى والتي واجهت نتائج سلبية، لأنها كانت تفتقر إلى هذه المزايا، ففقدت نتيجة لذلك ، مكانتها التصنيعية ، ولم تعد لخدماتها ذات المستوى المنخفض والتي تقدمها للبلدان الأخرى ، نفس قيمتها ، فقلت الفرص أمامها و عجزت عن تعويض ما فقدته . أضف إلى ذلك حدوث فجوة داخل هذه المدن بين الأقسام ذات الاقتصاد المتنامي و التي تنافس في المعرفة ، و بين الأقسام الراكدة . كما أنه اذا كان من المفترض أن الإنفاق على البحث و التطوير وبراءات الاختراعات يمثل قوة دافعة للاقتصاد القائم على المعرفة ، فإنه ليس المهم مقدار ما ينفق من مال، ولكن الأهم كيف يتم إنفاق هذه الأموال. أضف الى ذلك، أن المعرفة لا توجد هناك حاضرة حتى يتم اكتشافها ولكنها تعتبر نتاج و محصلة لعملية اجتماعية أكبر ، تتجسد في تخزين المعرفة و تفسيرها (تحصيلاً واستيعاباً) في عقول الأفراد و الجماعات التي تمارس هذا الإنتاج .

وعلى الرغم من أن فكرة اقتصاد المعرفة قد تم قبولها منذ مدة طويلة باعتبارها خطوة لاحقة على مجتمع ما بعد الصناعة ، الا أنها لا تزال متجذرة في النموذج الاقتصادي الذي يتناول المجتمع و المجال الحيوي . باعتبارها عناصر خارجية . و إذا كان اقتصاد المعرفة قد ظهر على أنه نموذج قياسي أفضل ، الا أنه لم يتغير في جوهره ، فيما يتعلق بتبادل القيم التي استمرت في توسيع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء ، و تجاهل القيم الأساسية للمعيشة و الإنسان و تلك القيم الداعمة للحياة ، بل أخذ يقوض المجال الحيوي و الإنساني كما لو كانت هذه الأنساق الإنسانية تستطيع أن تعيش بدونه .[٥]

ولما كان الجديد في نشاطات اقتصاد المعرفة ، التحول من الموارد المادية إلى موارد أخرى غير ملموسة لا تقل قيمتها مع الاستخدام و إنما تصبح بدلا من ذلك ذات قيمة أكبر كلما زاد استخدامها . ظهرت هناك حاجة جديدة إلى توجيه وإدارة هذه النشاطات الاقتصادية ، ومن ثم حدوث التحول في ميدان الإدارة ، حيث تمت ولادة ميدان إدارة المعرفة .

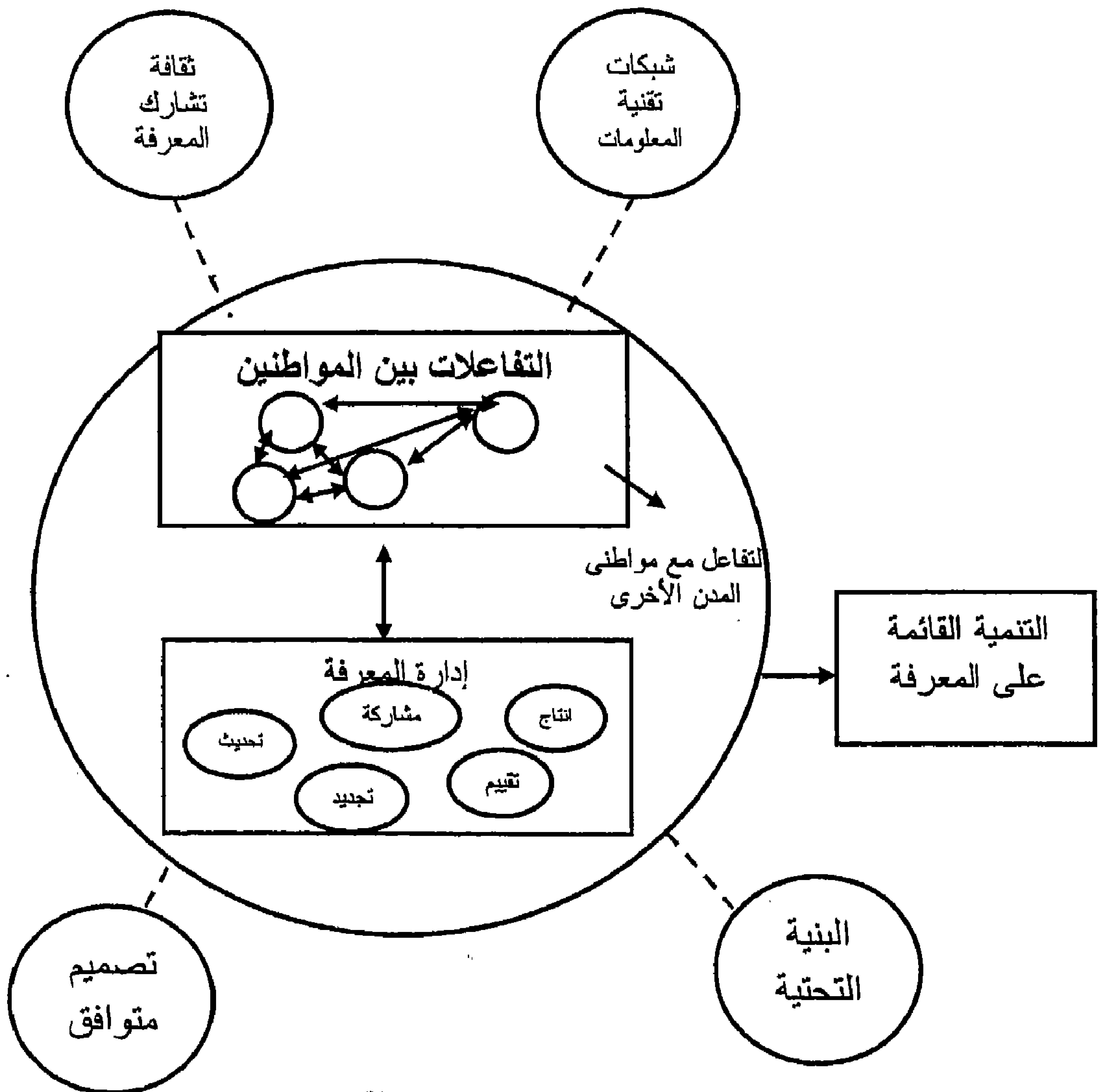
ثالثا : من إدارة المعرفة إلى مدن المعرفة :

ولقد ظهر عبر العشرين عاما الماضية جدل مكثف ونقاش حول أهمية إدارة المعرفة في عالم العمل ، وكان المضمون الواضح والأصح لإدارة المعرفة هو أنها تعد مصدرا للميزة التنافسية بين الشركات والمؤسسات . حيث توفر إدارة المعرفة وسائل لتوليد وتوزيع واستخدام المعرفة بطرق تضيف قيماً جديدة لنشاطات العمل وتوفر فرصا حديثة أمام المشروعات بعبارة أخرى ، أصبحت إدارة المعرفة مدخلا إداريا جديدا بواسطته يمكن الاستمرار في متابعة الأعمال وحافز قوي للربح والنمو.(٦)

وقد تطور في السنوات الأخيرة ، مدخل إدارة المعرفة ، ليصبح مدخلاً للإدارة الإستراتيجية و الذي انتشر أيضا عبر ميادين أخرى . وظهر نتيجة لذلك لمدخل الإدارة الإستراتيجية الجديد تطبيقات على الأرض ليس فقط في عالم العمل ، وإنما أيضاً في ميادين أخرى مثل التعليم و التخطيط الحضري و الحكم و الرعاية الصحية. وتبنت منظمات دولية و عالمية مثل المفوضية الأوروبية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة و منظمة التعاون و التنمية ، أطر الإدارة الإستراتيجية ، لتساهم في بلورة مبادراتهم الإستراتيجية التي تركز على التنمية الكونية . ولقد خلقت هذه الرابطة الجديدة بين إدارة المعرفة وإستراتيجيات التنمية، بيئة مناسبة أمام ظهور مفهوم جديد بين الدوائر العلمية والقائمين على أمر الممارسة، عرف باسم مدينة المعرفة Knowledge City .(٧)

ويعد مصطلح مدينة المعرفة اختصاراً لاقتصاد إقليمي تحركه الصادرات عالية القيمة المضافة التي يخلقها البحث العلمي و التقنية والعقول البشرية المتميزة . فمدينة المعرفة هي تلك المدينة التي صممت بقصد تشجيع ورعاية المعرفة ، و التي تبرز بفضل ثروتها المعلوماتية المكتسبة التي تتمحور بصورة أساسية حول مؤسساتها التعليمية ومراكزها البحثية وقطاع الأعمال والمبدعين. و يمكن بناء على ذلك اعتبار مفهوم مدينة المعرفة مفهوماً شمولياً قادراً على استيعاب كل نواحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية لمدينة ما. وإذا كانت مدينة المعرفة تعمل على تشجيع الإبداع و التشارك والتقييم و التجديد و التحديث المستمر للمعرفة ، وهو ما يتحقق عبر التفاعل المستمر بين مواطني المدينة أنفسهم

ـبين مواطني المدن الأخرى ، حيث تؤدي ثقافة تشارك المعرفة ، وكـــذلك لتصميم الملائم للمدينة و شبكات تكنولوجيا المعلومات و البنية التحتية لهـــا لى دعم هذه التفاعلات . (أنظر الشكل ١) ويحتاج إنشاء هذه المدينة إلـــى لدعم الفعال للمجتمع كله ممثلاً في الحكومة المحلية و المواطنين والقطـــاع لخاص و المنظمات و الجامعات و غيرها ، وكل ذلك يدعو إلى القول بأن دينة المعرفة تستهدف تحقيق التنمية القائمة على المعرفـــة Knowledge-based developmen.[٨]



الشكل (١) مفهوم مدن المعرفة

وقد ألقى التراث المرتبط بمدن المعرفة و التنمية القائمة على المعرفة ، الضوء على مجموعة من المصطلحات الأكثر شيوعاً في وصف مدينة المعرفة ، مثل واحات المعرفة ، والمدينة الذكية ومدينة التعلم والمدن الإبداعية وغيرها . وأشار إلى نماذج لمدن المعرفة، عالمية مثل برشلونة و مانشستر و ملبورن و غيرها . والتي تمكنت من تخطي مرحلة التخطيط و التصور إلى واقع التطبيق و الممارسة كما يشار إلى بعض النماذج الإقليمية لمدن المعرفة مثل سنغافورة وماليزا وبلباو وهولون موفينكس و مونتري، ولم يغفل التراث الإشارة إلى بعض نماذج عربية لمدن معرفة مثل مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة وكذلك مدينة دبي .

كما اهتم التراث بإلقاء الضوء على متطلبات إنشاء مدن المعرفة، ولخصها في وجود إرادة سياسة و مجتمعية ، ورؤية إستراتيجية ، ودعماً مالياً ، ووكالات للدعم المدني، ومحركات ابتكار حضرية وشبكة مكتبات عامة .

كما أسهب التراث في بيان أهمية مدن المعرفة والفوائد الأساسية لها، بداية من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والريادة الإقليمية ودعم التنافسية العالمية ، و توظيف الزخم المعرفي في خدمة و الحفاظ على سكانها وخاصة الشباب . وهذا ما يدعم الحراك الابتكاري بين جميع القطاعات والأنشطة، وتقديم خدمات تعليمية أفضل ويعزز المشاركة الفاعلة للمواطنين في تنمية مدينتهم و الحفاظ على هويتها و التحول إلى نمط اقتصادي أكثر استدامة وخلق بيئة رحبه تسع الأقليات والمهاجرين ، وتسهم في تفعيل و ممارسة الديموقراطية من خلال مشاركة جميع المواطنين في المعرفة وتوفير وسائل وتسهيلات حديثة تمدهم بها غير مكلفة وفورية ، حيث يستبدل مفهوم الفجوة الرقمية بمفهوم الاحتواء الرقمي بمعني وصول الفوائد إلى الجميع .(٩)

والواقع أن إستراتيجيات مدن المعرفة و الأقاليم و الدول و غيرها من الأنساق الاجتماعية تعتبر إمتداداً طبيعياً لتطبيقات إدارة المعرفة ، كما تعد التنمية القائمة على المعرفة إمتداداً لأجندة بحوث إدارة المعرفة ، لأن ظهور إدارة المعرفة في عصر المعرفة ، أسهم في بلورة مداخل الإدارة

الإستراتيجية ، و التي يمكن تطبيقها على التنظيمات المختلفة ذات الأهداف الإنسانية عموماً . وهذه التطبيقات لإدارة المعرفة على قضايا التنمية جعل لها معنى، ومهد الطريق أمام ما يعرف بالتنمية القائمة على المعرفة knowledge based Development .(١٠)

رابعا : من التنمية القائمة على المعرفة إلى التنمية الحضرية المبنية على المعرفة :

الواقع أن مفهوم مدن المعرفة كان محصلة تركيز واهتمام وجدل وبحث بين الكثير من النظم الفكرية .. وقد ترتب على التوسع وانتشار المفهوم في نطاق المدن و الأمم ، أن أصبح مفهوم التنمية القائمة على المعرفة هو المفهوم الأكثر بروزاً ، لأنه سمح بمجال للتباين في مبادرات التنمية الحضرية القائمة على المستوين الإقليمي والقومي . و يواجه اليوم ميدان التنمية القائمة على المعرفة بالكثير من التحديات خاصة في مجال تقديم إسهامات ملموسة ومناسبة لتحسين ظروف المجتمعات ، بمعني خلق مجتمعات معرفة ، و ليس فقط تطوير ميزه تنافسية في إدارة الأعمال . وقد أصبح التوسع في ميدان التنمية بالمعرفة واضحاً من خلال المبادرات الثرية على مستويات حضرية مختلفة بلدان (سنغافورة - وبرشلونة) وأقاليم (فينو ووارى ..) و أمم (دانيمارك و نيوز يلاند) وقارات (الإتحاد الأوربي) والتي حققت جميعها أزدهاراً ملحوظاً .(١١)

ولقد إنطلق تعريف كل من داهلمان واندرسون " للاقتصاد المبنى على المعرفة "، من منظور أكثر شمولاً ، والذى يحاول معالجة جوانب القصور التي أخذت على المنظور الضيق لاقتصاد المعرفة ، بأنه ذلك الاقتصاد الذي يشجع التنظيمات و السكان على اكتساب وخلق المعرفة ونشرها و استخدامها على مستوى فاعلية أكبر من أجل التنمية الإجتماعية والاقتصادية الأشمل . و يتركز الاختلاف بين هذا المنظور الأشمل وسابقه الضيق في تعريف اقتصاد المعرفة في أنه لا يعتبر إنتاج المعرفة التكنولوجية أو العلمية فقط هي القوة الدافعة للنمو وإنما يعتبر أيضاً استخدام المعرفة ورفع قيمتها في العمليات الاقتصادية واكتساب المهارات لايقل أهمية عن إنتاجها . كما قام العالمان (وأهلمان واندرسون)

بتحديد أربع أعمده لهذا النوع من الاقتصاد و التنمية القائمة على المعرفة وهى:

١- نظام اقتصادي ومؤسسى يوفر حوافز للإستخدام الكفء للمعرفة الموجوده و يخلق معرفة جديدة ، وريادات أعمال .

٢- سكان متعلمون لديهم مهارات تمكنهم من خلق واستخدام المعرفة.

٣- بنية تحتية مبنية على المعلومات يمكن أن تسهل الإتصالات الفعالة ، وتعمل على نشر وتدوير المعلومات .

٤- نسق من مراكز البحث والجامعات، ومنابر للتفكير Think Tanks، والإستشارات، و شركات و غيرها من منظمات يمكن أن تنفتح على مخزون المعرفة الكونية المتزايد ، و تعمل على التوفيق والتكيف مع الإحتياجات المحلية و تخلق معرفة محلية جديدة .

ويمكن للنماذج المختلفة من مدن المعرفة أن تستفيد من هذا المنظور الشامل في تحولها إلى الاقتصاد المبني المعرفة ، و تحقيق التنمية القائمة على المعرفة.(١٢)

أهداف ثلاثة للتنمية القائمة على المعرفة :

هناك هدفان معترف بهما للتنمية القائمة على المعرفة ، إذ يوضح التراث أن التنمية القائمة على المعرفة تعتبر بمثابة إستراتيجية قوية من أجل النمو الإقتصادي ، وهي في نفس الوقت تنمية لما بعد الصناعة للمدن و الدول تساعدها على الاندماج فى اقتصاد المعرفة الكونى والواقع أن هذين الهدفين للتنمية القائمة على المعرفة يكمل بعضهما الآخر ، لأن الزيادة في رأس المال البشري و الفكري سوف يترتب عليها المزيد من الإبداع والتجديد و التوسع في نشاطات ريادة الأعمال Interpreneurship، والتي ستؤثر إيجابياً على القدرات الاقتصادية . غير أن الإبقاء على هذين الهدفين كل منهما يعمل منفصلاً عن الآخر ، قد يخلق معضلة لأنه قد يكون هناك عدد كبير من السكان على استعداد للمشاركة في اقتصاد المعرفة ،غير أن هذا الاقتصاد بطبيعته لا يتطلب إلا عدداً محدوداً من القوة العاملة . و من ثم لا يصبح اقتصاد المعرفة هو الحل الصحيح لهذه المعضلة .

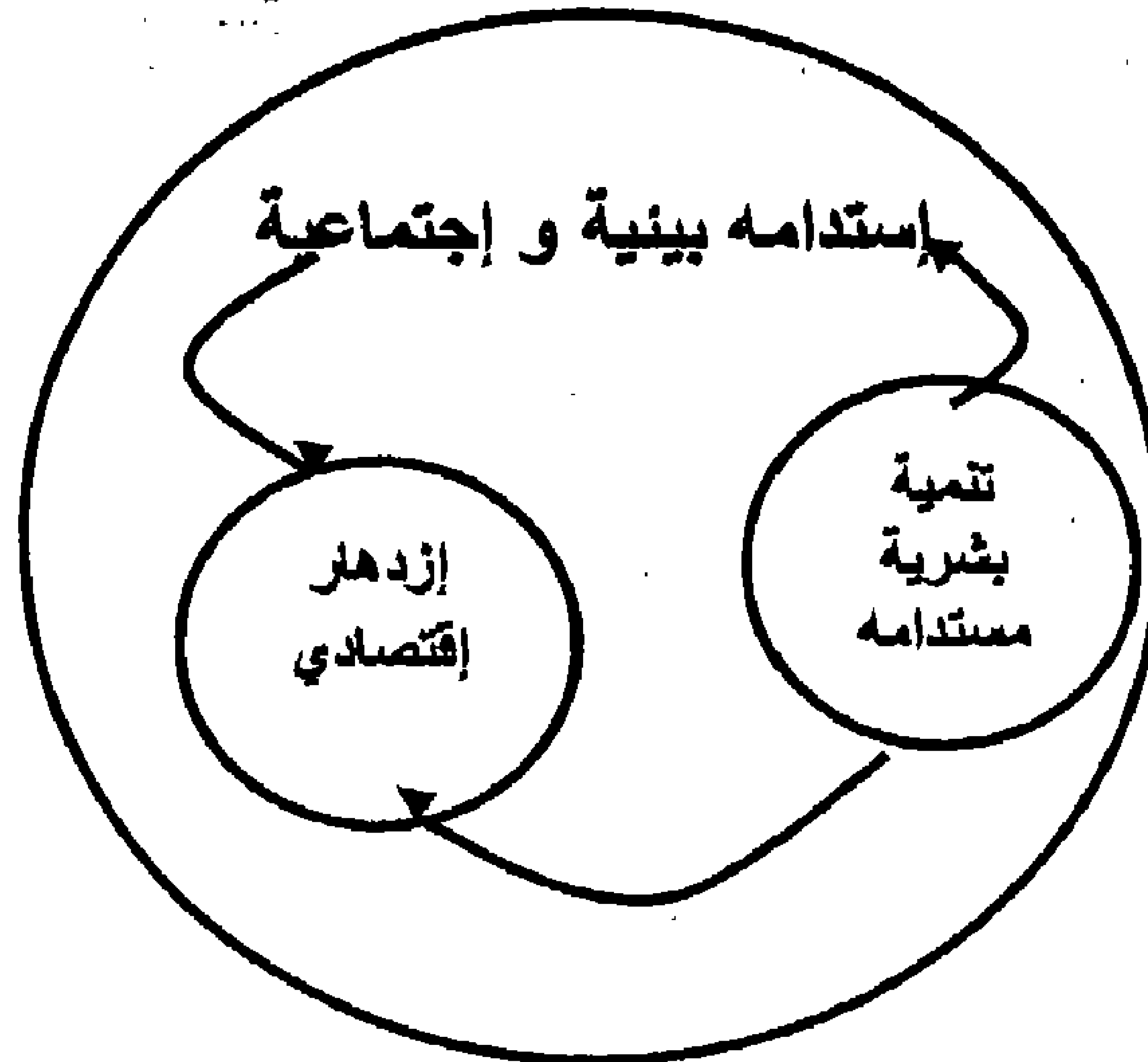
ولذلك كان من الضروري الجمع بين أهداف التنمية البشرية و الاقتصادية للتنمية القائمة على المعرفة ، في سياق أكبر يدعم الاتجاه نحو دفع الحضارة الكونية إلى الأمام .(١٣)

وهذا يجعل ما ذهب إليه (كاريللو) بأن أول عمل ناجح لمبادرات التنمية القائمة على المعرفة هو القيادة الملتزمة ، قبل كل شئ ، بالرفاة المستدام و سلامه well being مجتمعاتهم . وهذا الزعم يؤكد أن ميدان التنمية القائمة على المعرفة عليه أن يتحرك فيما وراء اقتصاد المعرفة لكي يضم في إطاره إمكانيات مجتمع التعلم المستدام sustainable learning society . لأن خلق الميزة التنافسية من أجل البقاء في اقتصاد كوني عدواني، قد يكون له نتائجه المحلية والمحدوده . وهناك مع توافر إمكانيات التفاعل المتبادل الحديث نسبياً، عبر الحدود الجغرافية و السياسية (المصطنعه) ، تلك الإمكانيات التي تدعمت من خلال التحولات في تكنولوجيا الإتصالات ما يفرض علينا دعم التفاعلية المتبادلة الدائمة ، طالما إننا جميعاً نعتبر أعضاء في مجتمع كوكبي واحد ، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن على مبادرات التنمية القائمة على المعرفة أن تسير في إتجاه الرفاه المستدام للمجتمع الكوكبي Plantry . وبناء على ذلك ، أصبح للتنمية القائمة على المعرفة هدف ثالث ، يمكن تحقيقه من خلال السياق الأكبر ، وهو الإسهام في إقامة مجتمع مستدام بيئياً و إجتماعياً ، بإعتباره أحد إحتمالات المستقبل ، و تطوير للمستقبليات.(١٤)

ولتحقيق الهدف الثالث للتنمية القائمة على المعرفة ، هناك حاجة بأن يتحول المتخصصون في المعرفة knowledge workers والقادرون على أن يجدو وظائف بسهولة في صناعات و اقتصاد المعرفة ، إلى مواطني معرفة Knowledge Citizens ويقصد بمواطن المعرفة كما يحدده "كاريللو" السكان الذين حصلوا على تعليم أفضل (بطريقة رسمية أو غير رسمية) و الذين يتوافر لديهم المعلومات والقدرة على النقد وما يجعلهم مستعدون للمشاركة في الحياة المدنية وهم نشطاء سياسيون و معنيون بحياة ذات جوده أفضل لأنفسهم وللأجيال القادمة ، ويدخل في ذلك العناية بأسلوب الحياة الصحي والأقل إعتماداً على الإستهلاك، وهم يقدرون الإنتاج الفني والنشاطات الثقافية وهم في نفس الوقت على قدر من الكفاءة

في علاقاتهم الإجتماعية و الإنسانية لأن مواطني المعرفة هم الذين يجعلون من مجتمع التعلم المستدام أمراً ممكناً.(١٥)

وفي إطار الهدف الثالث، للتنمية القائمة على المعرفة يمكن النظر إلى مدينة المعرفة Knowledge City واعتبارها العنصر المادي Hardware التي تشكل البنية التحتية للتعليم وابتكار المعرفة، أما مجتمع التعلم Learning Society فهو العنصر المعنوي Software الذي يقيم ثقافة التعلم و الإبداع والتجديد الذي يعمل على توزيع فوائد الوصول إلى المعرفة عبر المجتمع من خلال توفير حياة ذات جودة أعلى وفرص أكبر للعيش ذو المعنى . ذلك لأن مدينة المعرفة التي تعمل بدون إدماج مجتمع التعلم والذي يشمل مواطني المعرفة، قد تخلق نوعاً من الاستقطاب بين أولئك الذين يصلون إلى قلاع صناعات تكنولوجيا المعلومات المعقد والمكلفة ومعاهد البحث و الجامعات، من ناحية وبين أولئك الذين يستمرون على الهوامش الدنيا من المجتمع. ولذلك تعد حدود مدينة المعرفة، التي تحرص على الهدف الثالث للتنمية القائمة على المعرفة حدوداً مصطنعة ، ويجعلها تعمل على تطوير مجتمع التعلم المستدام، لأن مستوى التبادل والتفاعل بين السكان في المدن الرئيسية حول العالم ، هو ما يجعل إستراتيجيات التنمية لها آثار محلية وكونية . طالما أن الإستدامه تتطلب مشاركة وتعاون بين قطاعات الحكومة ورجال الأعمال و المجتمع المدني عبر الحدود القومية من أجل أن يكون المستقبل مستدام ذا معني.(١٦) انظر شكل (٢).



شكل (٢) الأهداف الثلاثة للتنمية القائمة على المعرفة

١ - التنمية الحضرية المبنية على المعرفة:

Knowledge – Based Urban Development

لقد أوضح تراث اقتصاد المعرفة إن المدن تعد بمثابة آليه أساسيه في تفجير إنتاج المعرفة والتجديدات . وقد تأسس في القرن الواحد و العشرين، داخل النموذج القياس لاقتصاد المعرفة ، إهتماماً متزايداً بالتنمية الحضرية المبنية على المعرفة ، نتيجة للتحديات المتعلقة بابتكار المعرفة التي أخذت في التزايد ، و خاصة بعد أن أصبح للتحولات المستمرة في النشاطات المبنية على المعرفة تداعيات هامة على المدن و على التنظيمات الاقتصادية بأكملها .(١٧)

فعلى الرغم من أن مظاهر التقدم السريع والحديث في التكنولوجيا، قد أسست بنية تحتية مكنت اقتصاد المعرفة من الانطلاق، خاصة في تنمية المنتجات عالية التقنية ، وتزايد استخدام الشركات للتكنولوجيا كمصدر أولى للميزة التنافسية ، إلا أن العولمة قد أظهرت الفروق المحلية الناشئة عن القدرات المحلية والبيئات مما دفع المدن إلى تغيير إستراتيجيتها التنافسية، وجعلت الإنتاج المبني على المعرفة يأخذ شكل العناقيد Clusters في المناطق ذات القاعدة الغنية بالمعرفة العلمية والمرتبطة بالصناعات المبنية على المعرفة ، لأن القرب المكاني يساعد على توليد المعرفة على مستوى فعالية أكبر، مما جعل النشاطات المبنية على المعرفة تتجمع على شكل عنقود في مواقع فردية معينة ، خاصة عواصم المدن الإبداعية النابضة للحياة ، والسبب في ذلك، الاستفادة من تجمع الصناعات الأخرى المبنية على المعرفة و المتخصصون في المعرفة Knowledge Workers وقد أدت الحاجة إلى التجمع العنقودي على هذا النحو أن تأخذ الشركات مواقع لها في دوائر المعرفة Knowledge Precincts ، لأن القرب المكاني الذي تحققه هذه الدوائر يعد أمراً جوهرياً في استثارة التعلم ، وخلق التدفق في تأثيرات المعرفة ، وشبكات التجديد الناجحة بين السكان والتنظيمات عبر السنين، مما جعل أمر جذب والحفاظ على المتخصصين في المعرفة له أهميته وتقديره على نطاق واسع ، على نحو بدأت معه السلطات المحلية تستثمر أكثر في جوده الحياة والمكان لكي تجذب هؤلاء الموهوبين مما أسهم في تشكيل جيل جديد من دوائر المعرفة.(١٨)

وهكذا أصبحت الاقتصاديات الحضرية في عصر المعرفة ، في حالة تبدل وتغير جذري، تطلبت أعادة بناء الأماكن، وأصبحت التنمية الحضرية المبنية على المعرفة بمثابة نموذج لإعادة تنمية المدن و تجمعاتها العنقودية القائمة على المعرفة وبخاصة الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة: Knowledge Community Precincts . و التي أضحت تمثل آليات وأدوات جديدة تدعم هذا النموذج للتنمية على أرض الواقع . و في هذا السياق ، وفي عصر المعرفة ، ينظر الآن إلى الصناعات القائمة على المعرفة باعتبارها المفتاح لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ما بعد صناعية في المدن و المناطق المختلفة . ويقصد بهذه الصناعات ، تصنيع تكنولوجيا متقدمه و متوسطه وخدمات تكنولوجيا متقدمه وخدمات أعمال ، وأخرى مالية ، وثالثة تعليمية و صحية ، ورابعة ثقافية و ترفيهية ، وأخيراً خدمات نقل جوي عالمية.(١٩)

ولقد وضعت هذه التطورات سلطات التخطيط المحلية في مأزق ، وذلك بسبب اعتمادها على آليات التخطيط التقليدية في التكيف مع هذا الشكل الجديد للاقتصاد ، و لضعف خبرة المخططون الحضريون في التعامل مع متطلبات الصناعات القائمة على المعرفة واهتمامهم فقط بتعيين أماكن المناطق التجارية و الصناعات و الإقامة و البنية التحتية والخدمات. ولهذا ظهرت الحاجة لضرورة حدوث تحول من التخطيط المبني على استخدام الأرض Land Use و الذي يتبناه التخطيط التقليدي إلى تخطيط إستراتيجي يسهل عملية صنع المكان والتجهيز للصناعات المبنية على المعرفة ، ذلك النوع من التخطيط الذي يتميز بما يوفره للسلطات المحلية من رؤية وفرصة بأن يكون لهم القول الفصل في قيادة سيمفونية لعمليات التنمية المبنية على المعرفة .(٢٠)

٢ـ إدماج الصناعات القائمة على المعرفة في الأحياء والضواحي الحضرية:

تختلف الصناعات القائمة على المعرفة عن الصناعات التقليدية، في إنها تتقاطع فيما بينها ، و تأخذ مواقعها في نسيج المناطق والأقاليم الحضرية ويركز التخطيط الإستراتيجي في تنيمة دوائر المعرفة ، على هذه

العلاقات المتداخلة ولذلك تعرف دوائر المعرفة K.P علــى أنهــا مراكــز مدمجة لتوليد المعرفة و التعلم و التجارة و أسلوب الحياة ، وهو مــا يــتم إبتكاره من خلال الشراكة التعاونية بين صفوف الحكومة وهيئــات التعلــيم والبحث ، والقطاع الخــاص، وأصــحاب المهــن ذات المواهــب العاليــة والجمهور . ولذلك تحتاج الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة هذه إلى تــوفير مساحات للمعيشة و العمل و التعلم و اللعب والتعامل مع العالم الإفتراضــي في داخل حدودها ، ولدوائر المعرفة تصميمات مختلفة في أدارتها ،علــى نحو ما فعل المخططون الحضريون في دوائر المعرفة بجنوب شرق آســيا (سنغافورة) وتلقت بعض الدوائر تمويلاً حكومياً معتبراً (هونج كونج) ، أو تمويلاً قذمته الشركات (وادي السلكون في كاليفورنيا) ، سواء أكانــت شركات متعدده الجنسيات و المشروعات متوســطة أو صــغيرة وكــذلك أختلفت دوائر المعرفة بإختلاف أبنيتها التنظيمة فبعضها تركز حول البحث الأساسي (ساحة العلم في سنغافورة) وآخرى أهــتم بنشــاطات التصــنيع عالية التقنية (سينشو في تايوان) بينما إشتملت آخرى على مناطق للعمــل و الإقامة و التعليم و الترفيه (القرية الحضرية كالڤن في بربسيبان) ومــع هذه الأختلافات بين الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة ، إلا أن هناك جوانــب مشتركة بينها.(٢١)

إن الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة تشتمل على مشــروعات تقنيــة عالية مثل القرى الرقمية ، ومؤسسات تعليمية و بحــث وتطــوير R&D، وتقدم تسيهلات للمعيشة ، و تعمل على ترقية الإبداعية وتقــديم خيــارات لأسلوب الحياة البازغ ، و تحتفي بخبرة المكان ، ويتم إدارتها و توجيههــا بواسطة الشراكة بين الحكومات ومواقع التطوير ومؤسسات البحث والتعليم و شركات الأعمال و التكنولوجيا .

وعموماً فإن للدوائر المحلية لمجتمع المعرفة هدفين إثنين أساسيين : الأول أن تصبح تربة خصبة و مقاطعة للتكنولوجيا ، وتلعب دور الحاضن و المغذي للتنمية ، و نمو مؤسسات تعليم وإدارة معرفة ، وتسهيل نقل مــا كيف تعرفه الجامعة Know-How للشركات المقيمة وتشــجيع وإســتثارة التنمية وتطوير المنتجات المبتكرة والعمليات. و الهدف الثاني العمل كعامل

مساعد في التنمية الاقتصادية والأقليمية وإعـادة أحيـاء و تعزيـز النمـو الاقتصادي و الإجتماعي.(٢٢)

ويعد أختيار موقع الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة داخـل المنـاطق النابضة بالحياة أمراً بالغ الأهمية ، لكي تتوافر مستويات عالية من جـودة حياة أفضل و مكان جاذب للعاملين في تخصصات المعرفة ، و يتم تحقيـق ذلك من خلال توافر جوده بيئية واضحة وأتاحت خيارات حياة أفضل ، مع إمكانية الوصول إلى فرص الإقامة في الحضر ، وأسواق للسـكن يمكـن شراؤها ، وخيارات محسنة في التنقل ، وخدمات صحية و تعليميـة ذات جودة عالية ، و تسهيلات ثقافية و ترفيهية و رياضـية ، و كلهـا عوامـل تؤثر على غيرها في قرارات المتخصصين في المعرفة عند إختيار مواقـع الإقامة و يتوقف كل ذلك على توافر مداخل إستراتيجية بعيدة المدى و أكثر شمولية للتنمية المتعلقة بالمكان .

ولا تعتبر الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة في المدينة قلاعاً عاجيـة في المشهد الحضري ، أو مجتمعات مسيجة مقفولة أمام الزوار ، و إنما تعد مواقع إقامة تسهل الحياة الحضرية ، و تمثل فضاءات للحياة التجريبية أمام الأجيال القادمة ، و معامل لإختبار الأشكال الجديد للعمل و الفراغ وأساليب الحياة المعيشية وتتطلب هذه الدوائر المحلية لمجتمع المعرفـة الجديـدة ، مدخلاً مغايراً للإستراتيجية التقليدية في التخطيط و التنمية الحضرية.(٢٣)

٢ـ القيـادة الأوركسـترالية لتنميـة الـدوائر المحليـة لمجتمـع المعرفـة: إستراتيجية بديلة:

أدى النجاح الاقتصادي للسياسات التنموية المبنية على المعرفة فـي عدد من المدن على أتساع العالم ، بالمهتمين بالسياسـات الحضـرية إلـى الاتجاه لسياسات بديلة قابلة للتطبيق من أجل التخطيط المبني على المعرفة للمناطق الحضرية وكان إدماج التخطيط الحضري فـي نمـوذج الإنتـاج الاجتماعي لما بعد الحديث Post-Modern ، تحت مظلة التنمية الحضـرية المبنية على المعرفة ، في السنوات الحديثة ، أحد الأشكال الجديدة للتنميـة باعتبارها تمثل دافعاً للنمو الاقتصادي و لتنمية المدن الراغبة في المشاركة في اقتصاد المعرفة ، وأصبح هناك إجماع على اعتبارها إستراتيجية شاملة

تغذي وتعضد عملية التحول وإعادة تجديد المدن لتصبح مدن معرفة ذات اقتصاد معرفة ، و تمثل من ناحية أخرى مبادرة داعمة للبيئة الحاضنة للمعرفة (البنية التحتية الحضرية للمعرفة) ولريادات الأعمال entrepreneurs (مشروعات المعرفة) من خلال الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية العامة والخاصة .[٢٤] ويتطلب تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية الاعتماد على التخطيط الحضري الإستراتيجي الفعال ، وعلى آليات الإدارة والتنمية و ذلك من خلال أربع إستراتجيات فرعية على النحو التالي:

أولا :

إستراتيجية تنمية اقتصادية تعمل على تنظيم المعرفة من أجل تجديد المنتجات و الخدمات ، بما في ذلك الخدمات الحضرية ، ومعرفة بالسوق لفهم التغيرات في الاقتصاد و معرفة مالية لقياس المدخلات والمخرجات للإنتاج و عمليات التطوير و معرفة بشرية بالمهارات و القدرات الإبداعية، و تنمية اقتصادية محلية ، بمعني التنافسية والاندماج في اقتصاد المعرفة الكوني .

ثانيا :

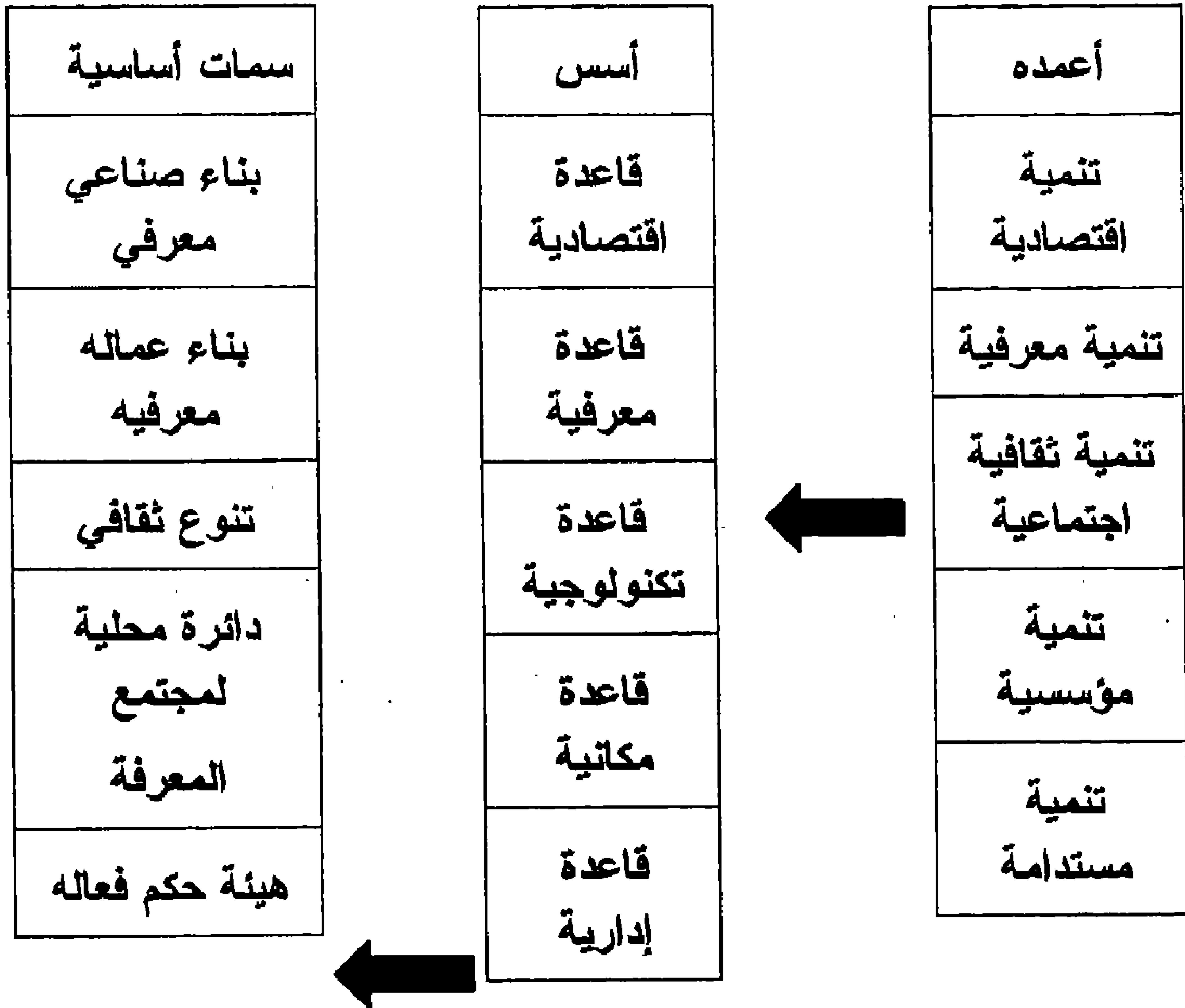
إستراتيجيات لبناء المهارات والتعلم الفعال لكي تزداد مهارات ومعارف المقيمين و العاملين كوسائل للتنمية الاجتماعية و البشرية والفكرية . وهو ما يتطلب جودة حياه متنامية من خلال دعم الخدمات الضرورية وسبل الراحة و الاستثمار في بناء أنساق رأس المال الاجتماعي و الفكري و البشري .

ثالثا :

إستراتيجية لإقامة علاقة قوية بين عناقيد المعرفة (الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة) و هو ما يزيد من التأثيرات الشاملة للمعرفة و يسهم في تأسيس و توسيع الأقاليم الحضرية المبدعة و يدعم الاتصالات والشبكات بين هذه العناقيد . و هو ما يتطلب أيضاً جوده للمكان و تنمية حساسة ايكولوجيا ومستدامة .

رابعا :

إستراتيجية تقيم ترتيبات مؤسسيه للإشراف على التنمية (هيئـــات و مؤسسات حكومية و غير حكومية) تتمتع بالشفافية والديموقراطيـــة و ذات رؤية و مقدره على التنظيم . ولهذا تعتبر القيادة و تدخل الســلطة العامـــة على نحوٍ مستدام في بناء التنمية الحضرية القائمة علـــى المعرفـــة مطلبـــاً ضرورياً لكل من التخطيط الإستراتيجي على المدى الطويـــل و المـــوارد لتحدث تأثيرات على القرارات السياسية .[٢٥] انظر الشكل رقم (٣).



شكل رقم (٣)

يوضح أعمدة الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة

ومن بين الأمثلة الأكثر شهرة و بروزاً على التنمية الحضرية القائمة على المعرفة ، وادي السيلكون في كاليفورنيا الشـــمالية و الطريـــق ١٢٨

المحيط في بوسطن ، و تلال السليكون في أوستن . وقد ألهمت نجاحاتها مبادرات أخرى لهذا النوع من التنمية حول العالم، بناء على الاعتقاد بأنها تمثل الطريق الملكي إلى الميزة التنافسية و الشكل الجديد للتنمية الحضرية والاجتماعية والاقتصادية المحلية في عصر العولمة ، حيث تابعتها أمثلة أخرى ناجحة في سنغافورة مثلاً ، و التي لم يكن أمامها غير اختيار واحد يتمثل في استخدام التخطيط الإستراتيجي الحضري كأداة لتطوير بيئاتها وفضائاتها الإبداعية.

ومن أفضل الأمثلة على القيادة الأوركسترالية لتنمية الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة، ما ظهر في تنمية الشمال الوحيد One North في سنغافورة ، الذي تم التخطيط له، بأن تتحول مدينة جنوب شرق آسيا إلى تجربة ناجحة تتنافس في اقتصاد المعرفة الكوني ، حيث تبنت خطة طويلة الأجل امتدت (٢٠) عاماً ، وركزت على ثلاث صناعات قد تبدو منفصلة ظاهرياً ، إلا أنها متداخلة من خلال ربط تكنولوجيا الاتصال و المعلومات بإنتاج وسائل الإعلام وعلم البيولوجيا. وقد توالت النماذج الناجحة الأخرى المعتمدة على إستراتيجية القيادة الأوركسترالية ، في كل من بارشلونه ٢٢ @، والقرية الرقمية في هلنسكي والطرق المتقاطعة في كوبنهاجن و الميل الرقمي في زاراجوزا ، لتشكل مبادرات تنموية أسهمت في التنافسية الخاصة بمدنها .[٢٦]

خامسا :إستنتجات عامة وخيارات للمستقبل

أ : الإستنتاجات العامة

١- مجتمع المعرفة وتأسيس اقتصاديات المعرفة:

أصبح لكل من المعرفة و المدن أدواراً بارزه ، فحلت المعرفة محل العوامل المادية و المالية ، و ظهرت المدن كمنصات هامة لتشكيل رأس المال البشري و تحويله إلى رأس مال معرفي ، يعمل على تفجير إنتاج المعرفة و التجديدات و تحول المجتمع الإنساني إلى مجتمع للمعرفة ، تركزت نشاطاته المحورية في الإبداع والتجديد والابتكار وهى التي تخلق فرص العمل والثروة والنمو الاقتصادي وتحول الاقتصاد في مجتمع المعرفة إلى اقتصاد للمعرفة .

ويخلق اقتصاد المعرفة ويوزع و يستخدم المعرفة في توليد القيم الجديدة ، من خلال مجتمع الشبكات ، و توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في إقامة بنية تحتية لازمه لازدهاره وقد يكون اقتصاد المعرفة بمثابة قسم منفصل من الاقتصاد ، لتوليد المعرفة الجديدة ، من خلال النشاطات المتقدمة في العلم و التكنولوجيا التى تقوم بها الجامعات ومؤسسات البحث المندمجة ، على بحوث أساسية وأخرى تطبيقية ، تنتج معرفة تحول إلى منتجات جديدة ، و أساليب إنتاج حديثة ونمو في الإنتاجية مما يجعله يتمتع بمكانة على القمة داخل الاقتصاد ويترك أثار إيجابية على الاقتصاد الأكبر.

ولقد ظهر لاقتصاد المعرفة تداعيات مختلطة على الاقتصاد الحضري ، استفادت منه بعض المدن ، وواجهت أخرى نتائج سلبية وفقدت معه مكانتها التصنيعية ، وحدثت فجوة في داخلها بين أقسام متنامية وآخرى راكدة و أصبح من الواضح ان القوة الدافعة للاقتصاد القائم على المعرفة لا ترجع إلى مقدار الإنفاق على البحث والتطوير و براءات الاختراع ، و إنما الأهم كيف يتم إنفاق هذه الأموال . كما أن المعرفة لا توجد هناك حاضرة حتي يتم اكتشافها ولكن تعتبر محصلة لعميلة اجتماعية أكبر تتجسد في تحصيل المعرفة واستيعابها في عقول الأفراد التي تعمل في الإنتاج .

٢ـ إدارة المعرفة وبزوغ مدن المعرفة:

على الرغم من أن اقتصاد المعرفة ظهر على أنه نموذج قياسي أفضل ، إلا أنه لم يتغير في جوهره ، فيما يتعلق بتبادل القيم ، حيث استمرت الفجوة بين الأغنياء و الفقراء ، و تجاهلت القيم الداعمة للحياة والمعيشة مما ترتب عليه ظهور الحاجة إلى إعادة توجيه وإدارة النشاطات الاقتصادية و غيرت إدارة المعرفة من أهدافها باعتبارها مصدراً خصباً للتنافسية بين الشركات والمؤسسات واهتمامها فقط بتوفير وسائل توليد وتوزيع واستخدام المعرفة على نحو يساعد على إضافة قيما جديدة لنشاطات العمل ، و تبنت إدارة المعرفة مداخل الإدارة الإستراتيجية و التي ظهر لها تطبيقات جديدة على الأرض و ليس فقط في عالم العمل ، حيث

غطت ميادين مثل التعليم و الصحة و الحكم والتخطيط الحضري و غيرها. وتمثل مدن المعرفة الاقتصاد الإقليمي الذي تحركه الصادرات عاليه القيمة المضافة التي يخلقها البحث العلمي و التقنية و العقول البشرية المتميزة ، ولذلك فمدنية المعرفة صممت بقصد نتشجع ورعاية المعرفة من خلال التفاعل المستمر بين مواطنيها و مواطني المدن الأخرى ، و التي تقوم على دعم فعال من المجتمع ككل (الحكومة القطاع الخاص والجامعات والمواطنين)، لأنها تستهدف تحقيق التنمية القائمة على المعرفة ، وقد ظهرت مدن المعرفة في صورة واحات للمعرفة أو المدن الذكية أو مدن التعلم أو المدن الإبداعية أو غيرها ولها متطلبات لإنشائها : أهمها الإرادة السياسية و المجتمعية والرؤية الإستراتيجية و الدعم المالي ووكالات دعم معرفي ، ومحركات ابتكار حضرية و شبكة مكتبات عامة . وتتجلى أهمية مدن المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام و دعم التنافسية العالمية والريادة الإقليمية و تعزيز الإبتكار عبر كافة القطاعات و تقدم خدمات مختلفة تعليمية و صحية ... وتعزز الشراكة و التحول الى نمط اقتصادي أكثر استدامة ، و بيئة رحبة تسع الأقليات والمهاجرين و تفعيل الممارسة الديمقراطية ، و تستبدل مفهوم الفجوة الرقمية بمفهوم الاحتواء الرقمي ووصول الفوائد إلى الجميع .

٢ـ التنمية القائمة على المعرفة ومجتمع التعلم المستدام:

ظهرت إستراتيجية التنمية القائمة على المعرفة نتيجة لتطبيقات إدارة المعرفة على قضايا التنمية . و كان التوسع في مدن المعرفة وانتشارها وراء بروز مبادرات التنمية القائمة على المعرفة على المستويين الإقليمي و القومي في البلدان و الأقاليم و الأمم و القارات التي حققت إزدهارا ملحوظا (سنغافورة – برشلونة – نيوزيلاندا – وغيرها) و ساعدت على الخروج من المنظور الضيق لاقتصاد المعرفة بعد أن أصبح انتاج المعرفة التكنولوجية و العلمية ليس هو فقط القوة الدافعة للنمو و إنما أضيف الى ذلك استخدام المعرفة و رفع قيمتها في العمليات الاقتصادية واكتساب المهارات و أعيد بناء اقتصاد المعرفة على أربع أعمدة جديدة : اقامة نظام اقتصادي مؤسسي وسكان متعلمون و بنية تحتية دينامية للمعلومات و نسق

من مراكز البحث و الجامعات و منابر للتفكير وهى الأعمدة التـــي تقـــوم عليها مبادرات التنمية القائمة على المعرفة .

وقد تعددت أهداف التنمية القائمة على المعرفة فهي إستراتيجية قوية من أجل النمو الاقتصادي وهي كذلك تنمية لما بعد الصناعة للمدن والدول تساعدها على أن تندمج في اقتصاد المعرفة الكونى وكان من نتيجة الإبقاء على هذين الهدفين يعمل كل منهما منفصلا عن الآخر أن ظهرت إشكالية ، جعلت اقتصاد المعرفة لا يمثل حلا لمعضلة تركز متطلبات اقتصاد المعرفة في عدد محدود من القوة العاملة على استعداد للمشـــاركة فـــي نشـــاطاته واستبعاد آخرين يتطلعون الى المشاركة في فرص العمل و قد جعل ذلـــك من الضروري الجمع بين الأهداف الاقتصادية و البشرية للتنميـــة القائمـــة على المعرفة في سياق أكبر يدعم الاتجاه نحو دفع الحضارة الكونيـــة الـــى الأمام و هو ما جعل ميدان التنمية القائمة على المعرفة يتحرك فيمـــا وراء اقتصاد المعرفة ليضم في إطاره هدفا ثالثا ، يتمثل في إمكانيات الوصـــول الى مجتمع التعلم المستدام الأمر الذى فرض ضرورة دعم التفاعلية التبادلية وأن نعتبر أنفسنا جميعا أعضاء في مجتمع كوكبي واحد والإسهام في إقامة مجتمع مستدام بيئيا و اجتماعيا كأحد احتمالات المستقبل .

ويتوقف تحقيق الهدف الثالث للتنمية القائمة على المعرفة ، يتوقـــف على تحول المتخصصون في المعرفة الى مواطني معرفة الذين قد حصلوا تعليما أفضل ، و نمت لديهم القدرة علـــى النقـــد ، ولعـــب دور النشـــطاء السياسيين الذين يناضلون من أجل حياة أفضل للأجيال القادمة ، و يقدرون النشاطات الفنية ، و على قدر من الكفاءة في علاقـــاتهم الإنســـانية و هـــم القادرون على جعل مجتمع التعلم المستدام أمرا ممكنا .

ولقد سهل لنا الهدف الثالث للتنمية القائمة على المعرفة النظـــر الـــى مدينة المعرفة باعتبارها العنصر المادي الذي يشكل البنية التحتيـــة للـــتعلم وابتكار المعرفة ، واعتبار مجتمع التعلم ، هو العنصر المعنوي الذي يضم ثقافة التعلم و الإبداع و التجديد . لان مدينة المعرفة التي تعمل بدون إدماج مجتمع التعلم (الذي يشمل مواطني المعرفـــة) قـــد يخلـــق نوعـــا مـــن الاستقطاب بين من يعملون في قلاع صـــناعات تكنولوجيـــا المعلومـــات ،

ومعاهد البحث و الجامعات و بين أولئك الذين يستمرون على الهوامش الدنيا من المجتمع . و لذلك كان تجاوز حدود مدينة المعرفة ، و حرصها على التبادل و التفاعل مع السكان في المدن الرئيسية الأخرى في العالم ، هو ما يجعل لإستراتيجية التنمية هذه آثار ايجابية محلية و كونية .

4. التنمية الحضرية القائمة على المعرفة والتخطيط الاستراتيجي:

كان من نتيجة التحديات المتزايدة والمختلفة والمتعلقة بابتكار المعرفة، بسبب ما أظهرته العولمة من فروق محلية ناشئة عن اختلاف القدرات المحلية و البيئات و المدن ، ان تبلور في إطار النموذج القياسي لاقتصاد المعرفة ، اهتماما متزايد بالتنمية الحضرية المبنية على المعرفة . وقد ساعد ذلك المدن على تغيير استراتيجياتها التنافسية وجعلت الإنتاج المبني على المعرفة داخلها يأخذ شكل العناقيد. وذلك في المناطق ذات القاعدة الغنية بالمعرفة العلمية والمرتبطة بالصناعات القائمة على المعرفة لزيادة الاستفادة من تجمع الصناعات و المتخصصون في عواصم المدن النابضة بالحياة ، حيث يساعد القرب المكاني على توليد و نقل المعرفة بفعالية . .

ولقد أدى التجمع العنقودي بالشركات أن تأخذ مواقع لها في دوائر المعرفة تسهل استثارة التعلم ، و تدفق المعرفة ، و شبكات التجديد بين السكان و التنظيمات و جذب و الحفاظ على المتخصصين في المعرفة ومما دفع السلطات المحلية الى الاستثمار في جودة الحياة والمكان . و تطلبت حالة التبدل و التغير الجذري في الاقتصاديات الحضرية إعادة بناء الأماكن وأصبحت التنمية الحضرية المبنية على المعرفة هى نموذج لإعادة تنمية المدن وتجمعاتها العنقودية القائمة على الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة كآلية جديدة لترجمة هذا النموذج في التنمية على أرض الواقع .

ان الصناعات القائمة على المعرفة هي مفتاح تحقيق تنمية اقتصادية (اجتماعية ما بعد صناعية) في المدن و الأقاليم ، و دوائر المعرفة المختلفة . و قد تكون هذه الصناعات تكنولوجية متقدمة أو متوسطة او خدمات متقدمة ، أو خدمات لمشروعات الأعمال أو أخرى مالية ، أو ثالثة تعليمية و صحية أو ثقافية و ترفيهية ، أو خدمات نقل جوي عالمية و هذا

ما أدى بسلطات التخطيط المحلية إلى إدخال تحول في استراتيجياتها من التخطيط المبني على استخدام الأرض (تخطيط تقليدي) الى تخطيط استراتيجي يسهل عملية تهيأة المكان والفضاء للصناعات القائمة على المعرفة ، وهو ما وفر للسلطات المحلية رؤية وفرص . جعلت لهم القول الفصل في قيادة سيمفونية عمليات التنمية القائمة على المعرفة ، و أخذوا يركزون تخطيطهم الإستراتيجي على العلاقات المتداخلة بين الصناعات التي تتقاطع فيما بينها و تأخذ مواقعها داخل نسيج المناطق و الأقاليم الحضرية .

٥-الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة كاستراتيجية لإعادة تجديد المدن:

تمثل الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة مراكز مدمجة لتوليد المعرفة و التعلم والتجارة وأساليب الحياة ، من خلال الشراكة التعاونية بين الحكومة و القطاع الخاص و هيئات التعليم والبحث وأصحاب المهن و المواهب و الجمهور. و من متطلباتها توفير مساحات للمعيشة والعمل و التعلم و اللعب و التعامل مع العالم الإفتراضي . وهناك تصميمات مختلفة في إدارة هذه الدوائر فقد يكون تمويلها حكوميا (هونج كونج) أو من القطاع الخاص و الشركات (كاليفورنيا) و لها أبنية تنظيمية متباينة ، فقد تتركز على البحث الأساسي (سنغافورة) أو نشاطات التصنيع عالية التقنية (تايوان) وقد تشتمل على مناطق للعمل و الإقامة و التعليم و الترفيه. وهناك جوانب مشتركة بين دوائر المعرفة : فهي تشتمل على مشروعات تقنية عالية، ومؤسسات تعليمية و أخرى للبحث والتطوير، وتقدم خيارات في الحياة ، وجودة المكان وتدار من خلال الشراكة بين مختلف القطاعات .

وللدوائر المحلية لمجتمع المعرفة هدفين اثنين: ان تصبح تربة خصبة للتكنولوجيا ، والحاضن والمغذي للتنمية و مؤسسات التعليم ونقل ما تعرفه الجامعات للشركات المقيمة لإستثارة تطوير المنتجات المبتكرة . وأن تعمل كعامل مساعد في التنمية الاقتصادية و الإقليمية و تعزيز النمو الاقتصادي والإجتماعي و يتطلب اختيار مواقع هذه الدوائر داخل المناطق الحضرية ، توافر بيئة ذات جودة واضحة وحياة أفضل و إسكان سهل شراؤه وإمكانيات الوصول الى الفرص ووسائل النقل و الخدمات الصحية

و التعليمية و التسهيلات الثقافية والترفيهية على نحو يجذب المتخصصين في المعرفة . و لا تعد الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة قلاعا عاجية ، أو مجتمعات مُسيّجة ، وإنما هى مواقع مفتوحة للإقامة وفضاءات للأجيال القادمة ، واختبار أشكال جديدة للعمل و أساليب المعيشة والفراغ .

وأدى إدماج التخطيط الحضري في نموذج الإنتاج الإجتماعي لما بعد الحديث ، تحت مظلة التنمية الحضرية القائمة على المعرفة الى اعتبار هذا النموذج بمثابة إستراتيجية شاملة تعضد عملية تحول وإعادة تجديد المدن لتصبح مدن اقتصاد معرفة . و يتطلب تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية الاستعانة بأربع استراتيجيات فرعية : الأولى للتنمية الاقتصادية ، وإقامة قواعد معرفة تقنية و أخرى بالسوق ومالية و بشرية من أجل التنافسية والاندماج في الاقتصاد الكوني والثانية لبناء المهارات و التعليم الفعال ، وبناء رأس المال الاجتماعي والبشري و الفكري و الثالثة لإقامة علاقة قوية بين عناقيد المعرفة والدوائر المحلية لمجتمع المعرفة ، ودعم الشبكات و الرابعة إقامة ترتيبات مؤسسية للإشراف على التنمية تتمتع بالشفافية والديموقراطية لها رؤية و قادرة على التنظيم و تمثل القيادة و السلطة العامة المعنية ببناء التنمية الحضرية القائمة على المعرفة مطلباً ضرورياً للتخطيط الإستراتيجي طويل المدى و الموارد و تعد القيادة الأوركسترالية لتنمية الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة التي ظهرت في سنغافورة من أفضل الأمثلة على النماذج الناجحة التي توالت بعدها أمثلة في برشلونة وهيلسنكي و كوبنهاجن وغيرها .

ب : الدروس المستفادة و خيارات للمستقبل :

ربما وجدنا فيما انطوت عليه النتائج السابقة إجابة واضحة على السؤال ، و مصر الآن بعد ثورة الخامس و العشرين من يناير ، في مفترق طرق ، مصر إلى أين ؟ خاصة وأن مضامين ما تعرضت له هذه النتائج تنطوي على عدة دروس يمكن استخلاصها وتسمح لنا في نفس الوقت باقتراح مجموعة من الخيارات ، يمكن طرحها على متخذي القرار وصانعي السياسة لأنها تسهم في توسيع دائرة الرؤية أمامهم و تمكنهم من تبني سياسات واستراتيجيات قابلة للتطبيق على أرض الواقع و تساعد على إعادة بناء مصر في المستقبل .

١- في هذه اللحظة الحضارية من تاريخ البشرية التي يغلفها تيار العولمة ، وما ترتب عليها من تداعيات ، جعلت للعصر الذي نعيش فيه ، عصر ما بعد الصناعة ، طابع بنائي ووسمته بلقب عصر المعرفة ، ومجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة و تنوعت أساليب التنافس بين اقتصاديات العالم في الغرب و الشرق . وأصبح تكثيف المعرفة والابتكارات عالية الجودة ، بمثابة الميزة التنافسية التي تميز بين المجتمعات على أساس أن بعضها يملك المعرفة والآخر يستهلكها . ومن ثم كان الدرس الأول: هو ضرورة السير في نفس الطريق الذي حققت من خلاله مجتمعات كثيرة في الشرق و الغرب مستويات عالية من التنمية والتقدم . بمعنى ضرورة أن يتحول المجتمع المصري الى مجتمع للمعرفة و يبني الاقتصاد على المعرفة ، و هذا يستلزم تحصيل واستيعاب تجارب مجتمعات شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، التي اعتمدت على عمالة منخفضة التكاليف ، في استنباط عائداتها التنافسية باعتبار تشابه الظروف مبررا موضوعيا لذلك .

٢- هناك حاجة ماسة إلى التحول إلى اقتصاد المعرفة الذي تتمحور نشاطاته حول الإبداع و التجديد والابتكار لأنها تخلق فرص العمل والثروة و النمو الاقتصادي حتى ينفتح الطريق أمام إمكانية التغلب على المشكلات وتحديات مجتمعية كثيرة في مقدمتها، البطالة والفقر ومع حاجة اقتصاد المعرفة إلى مجتمع للشبكات وتوظيف لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في إقامة بنية تحتية لازمة للازدهار الاقتصادي..، علينا ألا نجعل اقتصاد المعرفة قسماً خاصاً منفصلاً عن الاقتصاد الكلي ، حتي لا تحدث بذلك نتائج سلبية على بقية أقسام الاقتصاد ، أو نوسع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء . وأن نهتم بالكيفية التي يتم بها الإنفاق على البحث و التطوير و براءات الاختراع ، لأن المعرفة ليست مسائل حاضرة وإنما هي محصلة لعملية اجتماعية أكبر تتطلب من الأفراد و الجماعات التي تعمل في اقتصاد المعرفة ضرورة تحصيلها واستيعابها حتي يمكن توليد معرفة جديدة.

٣- عندما غيرت إدارة المعرفة من أهدافها كمصدر خصب للتنافسية بين الشركات ، وإضافة قيماً جديدة لنشاطات العمل ، وتبنت مداخل الإدارة الإستراتيجية التي ظهرت لها تطبيقات ليس فقط في عالم العمل و أنما أيضاً في ميادين التعلم و الصحة و الحكم والتخطيط الحضري ، أصبحت مدن المعرفة هي أساس الاقتصاد الإقليمي الذي تحركه الصادرات عالية القيمة المضافة والتي يخلقها البحث العلمي و التقنية و العقول البشرية المتميزة . واتضحت نتيجة لذلك أهمية مدن المعرفة كآلية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام و الريادة الإقليمية ودعم التنافسية العالمية والابتكار عبر كافة القطاعات ، و تعزيز الشراكة ، وتفعيل الممارسة الديموقراطية ، وتنمية خدمات التعليم و الصحة والإسكان ، و البيئة الرحبة للأقليات و المهاجرين وقد ظهرت لها صوراً مختلفة واحات تكنولوجيا / مدن ذكية / مدن إبداعية / مدن تعلم فربما أفادنا ذلك في دعم و تعزيز التجارب المصرية في هذا الصدد ، ونعني القرية الذكية فى مدينة ٦ أكتوبر ومدينة البحوث العلمية في برج العرب، ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا، باعتبارها خطوات على طريق تأسيس اقتصاد إقليمي ، ودعم الابتكار وغيره ، والتطلع إلى إنشاء صور أخرى عديدة لمدن المعرفة ، مثل مدن التعلم و المدن الإبداعية ، مع الحرص على توفير متطلبات إنشاء مثل هذه المدن من ضرورة توفير إرادة سياسة و مجتمعية ورؤية إستراتيجية ودعم مالي ومحركات ابتكار ودعم معرفي ، و شبكات اجتماعية .

٤- أدي التوسع في إنشاء مدن المعرفة وانتشارها في العالم ، إلى تبني إستراتيجية التنمية القائمة على المعرفة - تلك التي أضافت إلى إنتاج المعرفة ضرورة استخدام المعرفة ورفع قيمتها في مختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تبلورت أهداف هذه الإستراتيجية الجديدة في زيادة النمو الاقتصادي، و تعزيز مستويات التنمية البشرية، والإندماج في اقتصاد المعرفة الكوني، وزيادة احتمالات الوصول إلى مجتمع التعلم المستدام، كأحد إحتمالات المستقبل .. الأمر الذي يمكن الاستفاده منه عند الشروع في تحديث إستراتيجيات التنمية في مصر ،

خاصة وأن الهدف الثالث لهذا النموذج الجديد في التنمية ، يتطلب تحول المتخصصون في المعرفة إلى مواطني معرفة ، لديهم القدرة على النقد ، والنضال من أجل حياة أفضل للأجيال القادمة و الأقدر على لعب دور النشطاء السياسيين ، وجعل مجتمع التعلم المستدام أمراً ممكناً

٥- إذا كانت العولمة قد أظهرت فروقاً واضحة بين دول العالم ، وأقاليمه ومدنه ، نتيجة لأختلاف القدرات و البيئات ، وفرضت تحديات متزايدة على عملية ابتكار المعرفة ، وبادر النموذج القياسي لاقتصاد المعرفة، و التنمية القائمة على المعرفة ، ببلورت استراتيجية جديدة للتنمية الحضرية القائمة على المعرفة جعلت الإنتاج المبني على المعرفة داخل مدن المعرفة يأخذ شكل العقاقيد ، كقواعد غنية بالمعرفة العلمية المرتبطة بالصناعات القائمة على المعرفة ، تستفيد من القرب المكاني بين المدن والعناقيد في توليد و نقل المعرفة بينها وبين مدن العالم ، فإن ذلك يقدم لصانع القرار بديلاً إستراتيجياً للتغلب على مشكلات الاستقطاب الناتجة عن عدم تفعيل التبادل و التفاعل بين المدن وغيرها من مدن العالم طالما كان مثل هذه المدن يتطلب الحرص على إقامة شبكات اجتماعية .

٦- **و بما أن التنمية الحضرية القائمة على المعرفة ، أصبحت هي النموذج لإعادة بناء و تنمية المدن و تجمعاتها العنقودية من خلال إتخاذ الشركات لمواقعها داخل دوائر محلية لمجتمع المعرفة تسهل تدفق المعرفة وشبكات التجديد ، وجذب للمتخصصين ، حيث تقام في هذه الدوائر صناعات قائمة على المعرفة تكنولوجية و مالية وتعليمية وصحية وثقافية وخدمات نقل جوي عالمية ، و تصبح هذه الدوائر مراكز مدمجة لتوليد المعرفة والتعلم والتجارة وأساليب الحياة ، وتعزيز الشراكة فإن هذا ما دفع سلطات التخطيط المحلية إلى التحول في إستراتجيتها من التخطيط المبني على استخدام الأرض (التخطيط التقليدي) إلى التخطيط الإستراتيجي ، الذي يسهل تهيأة المكان والفضاء للصناعات القائمة على المعرفة، ولذلك كان الدرس هنا هو**

توفير رؤية وفرصة للسلطات المحلية ، بأن يكون لها القول الفصل في قيادة سيمفونية عمليات التنمية الحضرية القائمة على المعرفة وإقامة دوائر محلية لمجتمع المعرفة يتوافر لها المتطلبات الأساسية والتمويل الحكومي و الخاص، وقد تختلف أبنيتها التنظيمية بين التركيز على البحث الأساسي أو تصنيع التقنيات العالية ، أو غيرها .. والحرص على ألا تكون الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة قلاعاً عاجية أو مجتمعات مسيجة ، و إنما يتم إنشاؤها كساحات للعمل و التعلم والمعيشة وفضاءات للأجيال القادمة ، تجنباً لمشكلات محتملة ناجمة عن عدم التعاون والاستقلالية التي قد تميل إليها تجارب بعض المدن الناشئة حديثاً في مصر (جامعة النيل و مدينة زويل مثلاً) ..

٧- وربما استفدنا من تراث التنمية القائمة على المعرفة في طرح مجموعة قضايا جديرة بالبحث في المستقبل ، حيث وجدنا أن هناك حاجة إلى تناول نماذج المدن الإبداعية في العالم ، و تسليط الضوء على متطلباتها وتنظيماتها . وكذلك يمكن تناول تجارب مدن المعرفة في مصر ، خاصة ، مدينة البحوث العلمية في برج العرب و القرية الذكية ، ومدينة زويل للعلوم و التكنولوجيا ، وإخضاعها لمتطلبات ذلك النوع الجديد من إستراتيجيات البحث (ونعني بحوث تقدير الآثر)، أضف إلى ما سبق الحاجة إلى التعرف على إستراتيجيات التنمية الحضرية القائمة على المعرفة و تطبيقاتها في إقامة واحات التكنولوجيا ، ومدن التعلم و غيرها . وربما كان هناك حاجة أخيرة إلى دراسة وتتبع تجارب دول جنوب شرق آسيا في إقامة دوائر محلية لمجتمع المعرفة ، وخاصة ما نفذته سنغافورة في هذا الصدد ، بحثاً عن دروس مستفادة يمكن أن تساعد على توسيع دائرة الرؤية أمام صانع القرار .

المراجـع

قدم هذا البحث لأول مرة إلى مؤتمر "المجتمع المصري إلــى أيــن؟ كليــة الآداب ، جامعة المنيا ، ابريل ٢٠١٢.

(1) Gert - Jan ، Hospers ، Creative Cities ، Breeding Places In The Knowledge Economy : Knowledge ، Technology & Policy ، Fall 2003 ، Vol16 ، No3 ، PP.143 - 144

(2) T.yigitcanla ، Making Spaces And Place For The Knowledge Economy ; Knowledge Based Development - Australian Cities ،European Planning Studies ، Vol :18 ، No :11 ، Nov 2010 ، PP . 1770 - 1786 .

(3) W،V،Winden ، L ، V ، Denberg And P.Pol ; European Cities In The Knowledge Economy Towards A Typology . Urban Studies ، 2007 ، Vol .44 . No 3 ، PP . 525 - 549

(4) K.C ، Lazlo & A ، Lazlo ; Fostering A Sustainable Learning Society Through Knowledge Based Development ، Systems Research & Behavioral Science، 2009، No:24،PP 493-503.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) K.M.F.J. Carrillo & T.Yigitcanla ، Knowledge-Based Development For Cities And Societies، Integrated Multi-Level Approaches ، 2010.

(٨) فرانشيكسو خافيركاريللو ، مدن المعرفة ، المداخل الخبرات والرؤى، ترجمة عربية إعداد خالد علي يوسف ، سلسلة عالم المعرفــة، ٣٨١ أكتوبر ٢٠١١ ، الكويت ، ص ٢٥ – ص ٤٨ .

(٩) المرجع السابق ، صفحات متفرقة ص ٨ – ص ٢٦ / ص ٤٦

(10) K.C. Lazlo، & A. Lazlo، Op:Cit.

(11) K.M.F.J. Carrillo & T.Tigitcanler، Op:Cit.

(12) W،Y Winden، L ، V Denberg And P.Pol ، Op:Cit.

(13) K.C. Lazlo & A. Lazlo، Op:Cit.

(14) Ibid.

(15) Ibid.

(16) Ibid

(17) T.Yigitcanla، Macking Spaces And Placed For The Knowledge Economy Is Knowledge.Based Development: Australan Cities، Opicit.

(18) Ibid .

(19) Ibid .

(20) Ibid.

(21) Ibid.

(22) Ibid.

(23) Ibid.

(24) Ibid

(25) Ibid

(26) I bid

الفصل الثالث

التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية:

أضواء ودروس

تمهيد.

أولا : التجربة الماليزية في التراث والدراسات السابقة: الأهمية والأهداف.

ثانيا : السياسة الاجتماعية وسياق التنمية في ماليزيا.

ثالثا : مستويات التنمية البشرية في ماليزيا، وأهداف الألفية الثالثة.

رابعا : الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

الفصل الثالث

التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية : أضواء ودروس

تمهيد :

تمثل ماليزيا واحدة من التجارب الناجحة في مجال تصميم، وإنجاز، وتنسيق السياسات الاجتماعية بين الدول النامية، وقد حققت تقدماً ملحوظاً في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والهدف الأولي من متابعة هذه التجربة، هو البحث عن إطار توجيهي واسترشادي منها، ليس بقصد إعادة تطبيقها كما حدثت بالضبط؛ وإنما بهدف التعرف على المواقف الاقتصادية، والمؤسسية، والسياسية المختلفة التي تعوق إمكانية عدم تطبيقها، وذلك في إطار المفهوم الحديث للسياسة الاجتماعية كما تبلور أخيراً في تراث دراسات التنمية، وكذلك التعرف على المناهج والآليات المستخدمة في التصميم والإنجاز والتنسيق، وكذلك تقويم السياسات التي اتبعتها ماليزيا، وفهم المتغيرات الحاكمة في هذا الصدد، والتوصية بالمقترحات المحددة التي قد تساعد في صياغة رؤية اجتماعية شاملة ربما تبنتها مجموعة البلدان العربية والإسلامية لتحديث تجاربها التنموية، أو تعزيز ودعم هذه التجارب.

وربما كان من المنطقي في البداية أن نتوقف أمام حالة ماليزيا بالتعريف، وتأكيد أهمية دراسة تجربتها التنموية، وتوضيح الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء هذه الدراسة. وتقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا قرب خط الاستواء، وتبلغ مساحتها ٣٢٩.٧٥٧ كيلو متراً مربعاً، وتتكون من شبه جزيرة ماليزيا (ماليزيا الغربية)، وصباح، وسراواك، وولاية لابوان الفيدرالية (ماليزيا الشرقية) وتدخل في أرخبيل الملايو؛ وهي مجموعة جزر متقاربة، وتمثل أكبر أرخبيل في العالم، بينهما جزر أندونيسيا، والملايو، والفلبين، وسنغافورة، وبروناي، وقد بلغ عدد سكان ماليزيا أخيراً ٢٢ مليون نسمة، ينقسمون إلى مجموعات عرقية رئيسية لكل منها دينها، ولغتها، وحضارتها، وتمثل أكثر الشعوب تعددية في العالم،

أهمها شعب الملايو، وهو أكبر وأهم هذه المجموعات – ٥٧% في ماليزيا الغربية، و٥٥% في ماليزيا الشرقية – لأنه يتمتع بمكانة متميزة بين باقي الأعراق، حيث ينص دستور البلاد على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، واللغة الملايوية هي اللغة الرسمية للبلاد، يليهم الصينيون ونسبتهم ٢٨% في ماليزيا الغربية، و٢٣% في ماليزيا الشرقية، وهم يسيطرون على معظم الاقتصاد خاصة التجارة والسياحة، وتنتشر بينهم البوذية، وبعضهم اعتنق النصرانية، ثم الهنود ونسبتهم ١٠% في ماليزيا الغربية، و١% في ماليزيا الشرقية، ويعملون في الزراعة والصناعة، ومزارع المطاط، وبلغ معدل الكثافة السكانية ٥٩.١ في كل كيلو متر مربع، ومعدل نمو السكان ٢.٣% سنوياً، وتتألف ماليزيا من ١٣ ولاية، بالإضافة إلى العاصمة الاتحادية كوالالمبور(١).

وتتضح أهمية دراسة التجربة الماليزية في التنمية، أولاً لأن ماليزيا تعتبر بمثابة نموذجاً أكثر صلاحية للاستفادة من تجربتها في البلدان العربية والإسلامية، والتعرف على ما تنطوي عليه من آليات ومحركات للنهضة. وهي تجربة أثبتت تميزها بين مجموعة البلدان المصنعة حديثاً أو النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا، وهو الأمر الذي تم الاعتراف به على المستويين الإقليمي والعالمي، بفضل الدور الذي قامت به دولة ماليزيا في مجال تخطيط وتنفيذ عملية التنمية، بهدف التصدي لمشكلاتها العرقية والاجتماعية دون تفريط في قيمها الثقافية والاجتماعية الخاصة، وقدمت نموذجاً تنموياً فريداً يجمع بين أصالة التراث الماليزي، وحداثة التكنولوجيا المعاصرة.

وبناء عليه، يسعى الفصل الحالي إلى تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للسياسة الاجتماعية في ماليزيا وتحليلها في سياق التنمية، بالتركيز على السمات العامة لها، وتطورها، وتشكيلها، وصياغتها، ومعرفة الإطار المؤسسي لها، وتكاملها مع الخطط الاقتصادية والقومية للتنمية والتنسيق بين عناصرها. وكذلك، التعرف على مستويات التنمية البشرية في ماليزيا وتحليل مؤشراتها في ضوء أهداف الألفية الثالثة، بالتركيز على إنجازاتها في تنمية الموارد البشرية، وخاصة في مجالات الصحة، والتعليم، وتحقيق

هدف التشغيل الكامل، والأمن الاجتماعي، والقضاء على الفقر، ثم محاولة استخلاص الدروس المستفادة من تحليل واقع التجربة الماليزية، سواء أكانت دروساً تعكس نجاحاً حقيقياً لهذه التجربة، أو الكشف عن عناصر القوة وأهم المتغيرات التي حكمت التجربة الماليزية في التنمية والنهضة.

ولذلك، تم تقسيم الفصل إلى العناصر التالية، أولاً: التجربة الماليزية في التراث والدراسات السابقة؛ الأهمية والأهداف، وثانياً: السياسة الاجتماعية وسياق التنمية في ماليزيا، وثالثاً: مستويات التنمية في ماليزيا وأهداف الألفية الثالثة، وأخيراً، الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في التنمية.

أولا : التجربة الماليزية في التراث والدراسات السابقة: الأهمية والأهداف:

تمتد التجربة الماليزية في التاريخ إلى أكثر من نصف قرن، بدأت منذ استقلالها عام ١٩٥٧ واستمرت تنمو وتحقق طفرات واسعة وحتى الآن، على نحو استوقف الباحثين والمهتمين بتجارب التنمية في العالم. وكانت المحصلة تراثاً ضخماً وثرياً من الدراسات السابقة، كتب أغلبه باللغة الإنجليزية، وبعضه باللغة العربية، الأمر الذي قد يمثل صعوبة أمام أية محاولة للإحاطة بهذا التراث الهائل، أو حتى الإقدام على إضافة بعض الجديد في هذا الإطار. ولتجاوز هذه الصعوبة، كان من الضروري أن نختار من هذا التراث بعضه الذي قد يسهم في إلقاء الضوء على موضوع الدراسة الحالي (التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية: أضواء ودروس)، ونرصد بعض الثغرات والملاحظات، والتي ربما كان في معالجتها بعض الإضافة إلى هذا التراث(٢).

ففي عام ٢٠٠٠ نشرت دراسة عن (العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة) في محاولة لإجراء تقويم موضوعي لخبرة البلدان الآسيوية الناهضة في مجال التنمية والتطوير الاقتصادي والثقافي، وذلك بهدف استخلاص الدروس لإنارة الطريق أمام راسمي السياسة في الأقطار العربية في مجال التنمية والنهوض الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وركزت الدراسة على خمسة بلدان رئيسية هي (سنغافورة، وماليزيا، وكوريا

الجنوبية، وتايلاند والصين)، والتي تمثل كلا منها تجربة متميزة في مجال التنمية المعجلة والنهضة الاقتصادية، بهدف الإجابة على سؤال أين يكمن الخط الجامع بينها؟ وكيف تقدمت بلدان آسيا وتخلفت الأقطار العربية، وقد انقسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام: قسم يركز على التجارب التنموية في هذه البلدان الآسيوية الخمسة، سنغافورة كنموذج منصة التصدير، وماليزيا كتجربة للنمو السريع، وكوريا الجنوبية أنضج النمور الآسيوية، وتايلاند نمر آسيا المريض، والصين تجربة السير على ساقين. وقدم القسم الثاني نظرة تحليلية تقويمية لأهم السياسات الإنمائية في هذه البلدان، والسياسات الصناعية والعلم والثقافة، والاستثمارات الإقليمية، واشتراكية السوق. وقدم القسم الثالث نظرة تقويمية جامعة لماهية وأساسيات نموذج التنمية والنهضة(٣).

ورغم ثراء التجربة الآسيوية وتعدد أبعادها الاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية والحضارية ...الخ، فالملاحظ أن الدراسة قد استغرقت في إلقاء الضوء على الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية على نحو واضح، سواء بالنسبة للتجربة الآسيوية ككل، أو بالنسبة للتجربة الماليزية، والاهتمام بتحليل الأخيرة بالمقارنة بمجموعة البلدان الآسيوية الأخرى المشار إليها، وربما كان في تناول الأبعاد الاجتماعية والحضارية في التجربة الماليزية خاصة ما يسمح باستخلاص بعض الدروس الهامة الأخرى، وفي عام ٢٠٠٢ عقد اجتماع بين صناع السياسة حول السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا ESCWA، وانطلاقا من مدخل نقدي للسياسات الاجتماعية لفهم تدهور الظروف الاجتماعية، وتحليل الأزمات الاجتماعية، والتوترات التي تزايدت نتيجة للفشل في التعامل مع الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي الذي فرضته سياسات العولمة، وهو فشل يعزي في الأصل إلى السياسات الاجتماعية غير الكافية والتي تفتقر إلى التنسيق في البلدان الأعضاء. ولذلك، حدد الهدف من الاجتماع الذي عقد في القاهرة (١٠ – ١٢) ديسمبر ٢٠٠٢في مساعدة الدول الأعضاء في الإسكوا على صياغة رؤية متكاملة أو سياسة اجتماعية يمكن إدماجها في الإطار الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، وتطوير مفهوم للسياسات الاجتماعية، ومراجعة بعض التجارب الناجحة في ابتكار هذه السياسات في بعض البلدان المتقدمة مثل كندا والنرويج، وبعض البلدان

التي حققت تنمية اقتصادية واجتماعية ذات دلالة مثل كوريا، وماليزيا، وتونس، وتسليط الضوء على الخصائص السائدة للسياسات الاجتماعية في العالم العربي، والتركيز على مكانة السياسة الاجتماعية داخل الإطار الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد، والسياسات في مجالات التعليم، والتشغيل، والصحة، والأمن الاجتماعي، ودور الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، ومراكز البحث المتخصصة، والمجالس البرلمانية، ثم الآليات التي تحتاجها عمليات التنسيق عند التخطيط والإنجاز، ونماذج الدعم المادي ودعم الموارد المالية لصالح البرامج الاجتماعية.

وقد انقسم التقرير الذي نشر عن هذا الاجتماع إلي ثلاثة أقسام، يتعلق الأول بتنظيم العمل، ويقدم الثاني ملخصاً لأوراق العمل والمناقشات وكان من بينها ورقة حول التجربة الماليزية باعتبارها من بين النماذج الناجحة والدروس المستفادة، أما القسم الأخير فإنه يعرض للمقترحات والتوصيات، وصياغة وتطبيق رؤية أو سياسة اجتماعية متكاملة في البلاد الأعضاء في الإسكوا، من حيث المفهوم، والإطار العام، وصياغة والتنسيق بين السياسات على المستويات القومي والمنطقة، والمتابعة والتقويم، وتوصيات تتعلق بوسائل الإعلام، ودور ومسئولية الإسكوا(٤). وقد سلط التقرير الضوء على خبرات الدول الأعضاء في الإسكوا والبلدان العربية في مجال محدد انحصر في السياسات الاجتماعية، وهو نفس الجانب الذي ركز عليه في تناول التجربة الماليزية باعتبارها نموذجاً ناجحاً يمكن استخلاص دروس هامة منه، ولكن ربما كان في الاهتمام بتسليط الضوء على أبعاد أخري اجتماعية وحضارية في هذه التجربة الأخيرة ما قد يسمح باستخلاص مجموعة أخري من الدروس المستفادة.

وفي عام ٢٠٠٥ نشرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا تقريراً تحت عنوان (نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن) بهدف تقديم تحليل للسياسات الاجتماعية، والتعرف على السبل الكفيلة برفع مستوى تكاملها وفاعليتها في الدول العربية، وهو تحليل مقارن يشمل دولاً متقدمة وأخري لا تزال في مراحل مختلفة من التطور مثل ماليزيا، وكوريا الجنوبية، والنرويج، والهدف بالتحديد توضيح المقصود بالسياسة الاجتماعية، وتوضيح وظائف السياسات الاجتماعية، وتقويم نتائجها، ووصفها في سياق المشكلات الاجتماعية

والتنمية المجتمعية، ووصف النماذج الحالية لمسار هذه السياسات كما تطبقها الدول التي يشملها التحليل، ووضع الخطوط العريضة لنموذج شامل، وتحديد ومناقشة الظروف التمكينية أو المانعة التي تؤثر على رسم السياسات وتنفيذها، وتقديم التوصيات، وقد انقسم التقرير إلى خمسة عناصر تغطي هذه الأهداف(٥). وربما كان التقرير تطويراً لما جري من مناقشات في اجتماع صناع السياسة الذي عقد عام ٢٠٠٢ والمشار إليه سلفا، غير أن بحثه عن سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية من خلال المقارنة مع دول متقدمة وأخري في مراحل تطور ومنها ماليزيا، وإغفاله عناصر أخري اجتماعية وحضارية وإنسانية اشتملت عليها التجربة الأخيرة، ربما كان يدفعنا إلى تحري هذه العناصر بحثاً عن دروس أخري يمكن الاستفادة منها.

وفي نفس العام ٢٠٠٥ نشرت أعمال المؤتمر الأول الذي عقد برنامج الدراسات الماليزية التابع لمركز الدراسات الآسيوية لتحليل النموذج الماليزي للتنمية، والذي انعقد في أبريل عام ٢٠٠٤. ومن خلال مجموعة أوراق بحثية، يمكن للباحث، والمثقف العربي، والقارئ العادي استخلاص أهم أبعاد التجربة التنموية الماليزية، وأهم عوامل نجاحها، وكيفية تخطيها للعقبات التي واجهتها، ويقع التقرير في أحد عشر فصلاً، تناولت في مجملها مختلف جوانب النموذج الماليزي للتنمية، من حيث تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد، ودور الدولة الماليزية في التنمية، والمتغير الثقافي والتنمية في ماليزيا، والسياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا،والبعد الاقتصادي للتجربة التنموية الماليزية من حيث مصادر وتمويل التنمية، ودور الموارد الأجنبية في التجربة الماليزية، وإستراتيجية التصنيع في ماليزيا، والعلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا، والنموذج الماليزي للتنمية وإدارة الأزمات، والبعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية، والآثار المترتبة على التحولات في بنية النظام الدولي على النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا، وبالتالي على ماليزيا، وينطوي التقرير على دروس وعبر مستفادة من التجربة الماليزية، مما يعين صانع القرار السياسي في بلدان الجنوب على رسم وإدارة السياسات التنموية بأكبر قدر من الفاعلية والكفاءة(٦). ويسلط التقرير الضوء على النموذج الماليزي للتنمية، وعلى مختلف جوانب هذه التجربة

الثرية، وبخاصة الأبعاد الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والإدارية، وأثر بنية النظام الدولي على ماليزيا، ولا يزال هناك جوانب أخري في هذا النموذج في حاجة إلى مزيد من البحث، ربما كان في مقدمتها بعض ما يتعلق بالسياسة الاجتماعية في ماليزيا، خاصة السياسة الصحية، وسياسة الحماية الاجتماعية، وتخفيض الفقر.؟.. الخ. فضلا عن بعض ما يتعلق بالدولة التنموية، والوحدة القومية، والأيديولوجية السياسية...، وكلها جوانب تحتاج إلى تسليط الضوء عليها، وأن نتوقف عندها لاستخلاص الدروس المستفادة.

وفي عام ٢٠٠٧ نشرت دورية النهضة بحثاً تحت عنوان (التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأقل تقدما: التجربة الماليزية)، وحدد هدفه في تسليط الضوء على الظروف التنموية الأساسية، والسياسات التي ساعدت على تحول المجتمع الماليزي المتخلف إلى أمة متقدمة، وتوضيح كيف أن البلدان المصنعة حديثا LDC الأخرى يمكن أن تستفيد من هذه التجربة في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، يركز المقال على ست نقاط أساسية، فحص الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا، ودراسة السياسات التنموية الأساسية والاستراتيجيات التي تم تبنيها منذ عام ١٩٧٠، وتحليل قاعدة الموارد البشرية في ماليزيا، وتسليط الضوء على الإنجازات التنموية والرئيسية في هذا البلد، ومناقشة العوامل الأساسية والظروف التي أسهمت في التحول الاقتصادي والاجتماعي في ماليزيا، وعرض للظروف الأساسية والسياسات الضرورية لمساعدة البلدان النامية الأخرى على أن تكسر الدائرة المفرغة للتخلف وتحقيق تحول اقتصادي اجتماعي إيجابي(٧). وعلى الرغم من أن البحث قد انطلق من تصور التحول الاقتصادي والاجتماعي، وأضاف بعداً جديداً في تحليل التجربة الماليزية، إلا أنه لا تزال هناك مضامين لم يتم الكشف عنها في التجربة الماليزية، يرتبط بعضها بالسياسة الاجتماعية، ويتعلق بعضها الآخر بالتنمية البشرية، وتحتاج إلى التوقف عندها، وتسليط الأضواء عليها واستخلاص الدروس المستفادة منها.

وفي هذا السياق، نستطيع تأكيد أهمية دراسة التجربة الماليزية، وذلك في ضوء نتائج هذه الدراسات السابقة، لأن التجربة الآسيوية في النهوض والتنمية لا تقتصر على تجربة النمور الأربعة، وإنما هناك بلدن مهمة أخري

أخذت تتقدم في مضمار السباق، وسوف تظهر قوتها بشكل أوضح في القرن القادم، مثل الصين، وماليزيا، والهند، وإندونيسيا، كما أن تجربة النمور قد نشأت في بلدان صغيرة الحجم – باستثناء كوريا الجنوبية – وبالتالي يسهل تحقيق زيادة ملموسة وسريعة في مستوى الدخل الفردي، وكذا مستوى الرفاهية للمجتمع في جملته، الأمر الذي يصعب حدوثه في البلدان ذات الكثافة السكانية الأعلى. ولذا، فإن النماذج الأكثر صلاحية للاستفادة من تجربتها في الوطن العربي والإسلامي هي المجموعة التالية من بلدان آسيا الناهضة وفي مقدمتها ماليزيا. لذلك، فإن فهم آليات ومحركات النهضة على الطريقة الآسيوية، وفي ظروف تاريخية مغايرة، يدفعنا إلى أن ندرس بعناية تجارب بلد مثل ماليزيا[٨]. وإنه من بين تجارب الدول الصناعية الجديدة في جنوب الشرق الآسيوي، يكتسب النموذج الماليزي للتنمية تميزه على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال إدراكنا للدور المهم الذي قامت به الدول الماليزية في تخطيط وتنفيذ عملية التنمية بهدف التصدي لمشكلاتها العرقية والاجتماعية، وذلك دون التفريط في قيمها الثقافية والاجتماعية الخاصة. فلقد استطاعت ماليزيا أن تقدم نموذجاً تنموياً فريداً يجمع بين أصالة التراث الماليزي، وحداثة التكنولوجيا المعاصرة[٩].

إذن، هناك مجموعة من العوامل والأسباب تؤكد أهمية دراسة التجربة الماليزية، والاستمرار في تسليط الضوء على جوانبها التي لم تحظ باهتمام الدراسات السابقة، واستخلاص دروس أخري يمكن أن تضاف إلى مجموعة الدروس التي سبق وأن كشفت عنها دراسات التراث، ويمكن الاستفادة منها في صياغة تجارب التنمية في عالمنا العربي والإسلامي. وتأسيساً على ذلك، يمكن بلورة مجموعة من الأهداف والتساؤلات تحاول في الدراسة الحالية تحقيقها والإجابة عليها:

١- تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للسياسة الاجتماعية في ماليزيا وتحليلها في سياق التنمية، بالتركيز على السمات العامة لها، وتطورها، وتشكليها أو صياغتها والإطار المؤسسي لها، وتكاملها مع الخطط الاقتصادية والقومية للتنمية، والتنسيق بين عناصرها...الخ.

لأن السياسة الاجتماعية مسئولية وطنية، وإن كل بلد عليه أن يحدد مساره الخاص في التنمية والتقدم، وهناك أهداف عامة كثيرة تلتزم الحكومات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة على المسرح العالمي بالسعي إلى تحقيقها، وهي القضاء علي الفقر وتحقيق التشغيل الكامل، وتعزيز الاندماج الاجتماعي في مجتمعات تكون مستقرة وآمنة وعادلة تحترم حقوق الإنسان. وهناك وصفات عالمية تعطي شرعية للسياسة الاجتماعية ولا غني عنها في التنمية الاجتماعية هي بالذات: سيادة القانون، والديمقراطية، وصلاح الحكم. كما أن السياسات لا توجد في فراغ ولا تعمل في فراغ، بل توجد داخل نظم معقدة لها معالم هيكلية وديناميكية تشمل المجتمع بأسره والثقافة بأسرها، والنظرة الواعية تراعي الجوانب المختلفة لهذه العلاقات المتداخلة وتأثيراتها المتبادلة التي لا يستهان بها[١٠].

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هنا، ما الأهداف العامة التي تنطلق منها السياسة الاجتماعية في ماليزيا؟ وهل تتوافر لها الشرعية المطلوبة، من حيث سيادة القانون، والديمقراطية، وصلاح الحكم؟ وما طبيعة السياق الذي تعمل في ظله، والمعالم الديناميكية الهيكلية لنظمه الاجتماعية والثقافية؟ وإلي أي حد كان السياق مواتيا؟

تختلف الدول اختلافاً كبيراً فيما بينها في كيفية صياغة السياسات وتنفيذها، حيث تقوم السياسة الاجتماعية على ثلاثة نماذج أساسية: نموذج الصفوة، وفيه تتجه السياسات من أعلي إلى أسفل، ويكون فيه دور البيروقراطية بوجه عام هو التبرير والتنفيذ، وتكون المساءلة أساساً في يد الصفوة، وبالتالي تكون أقل تجاوبا مع قطاعات السكان الأكثر تضرراً. ثم هناك نموذج توازن المصالح، ويكون مبنيا على مجتمع مدني قوي، ومجموعات مصالح جيدة التنظيم تكون هي الجسر بين الفرد والحكومة، وهو نموذج يسمح بالتوصل إلي الحلول الوسط والتنازلات اللازمة للنجاح في تنفيذ السياسات والالتزام بالبرامج. والملاحظ أن الفقراء والمحرومين هم أقل القطاعات قدرة على تنظيم الموارد وتعبئتها للتأثير على السياسات، وتترك لغيرهم أن يعبروا عن مصالحهم وأن يضعوها أمام متخذ القرار. والنموذج الثالث نموذج العقلانية/ العلمية، الذي يفترض معرفة تامة بقيم

المجتمع وبدائل السياسات ونتائجها، لتضمن تحقيق تـوازن مقبـول بـين مكاسب السياسات وبين التضحيات المطلوبة أثناء تطبيقها. وهذه المعرفـة نادرا ما تتوافر، وغالبا ما ينتهي هذا النمـوذج بتعبيـر المخططـين عـن مصالح الصفوة وتنفيذ هذه المصالح، أو بإحلال قيم المخططين محـل قـيم الصفوة[١١]. والسؤال هنا، ما معالم النموذج الذي تم على أساسـه صـياغة السياسة الاجتماعية في ماليزيا؟ الصفوة، أم توازن المصـالح، أم نمـوذج العقلانية/ العلمية؟ وإلى أي حد تحرص هـذه الصـياغة علـى التنسـيق والتكامل بين عناصرها؟

وفيما يتعلق بالعلاقة بين السياسة الاجتماعيـة والتنميـة، وضـرورة صياغة هذه السياسة في سياق التنمية، وأن تعمـل السياسـة الاجتماعيـة مرادفة للسياسة الاقتصادية، لتؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقيـة. فلقد اتضح أن الاستمرار في بناء السياسة الاقتصادية على غـرار نمـوذج قائد/ تابع، بمعنى البدء بتحديد السياسة الخاصة بالاقتصاد الكلـي، والتـي تهتم بالنمو الاقتصادي، وتترك السياسة الاجتماعية لكي تهتم وتعني بالآثار الاجتماعية لهذه السياسات الاقتصادية، غير أنه مـن الضـروري تفعيـل التعاون بين الإجراءات التي تعزز الرفاه والنمـو الاقتصـادي واعتبارهـا مؤشرات متفاعلة ومكملة لبعضها بعضاً، وأنه ينبغي الربط بينها في نفـس الوقت، وأن القضية ليست فقط مجرد سياسة صحية أو سياسـة تعليميـة، وإنما هي سياسة اجتماعية يجب إدماج هذه الإجراءات في داخلهـا علـى أساس متماسك، لأن غياب هذا الفهم الكلي للسياسـات الاجتماعيـة يهـدد بخطر واضح، ويدفع بالهيئـات المتخصصـة والمتباينـة، والـوزارات، ومنظمات المجتمع المدني إلى التقاط متغيرات خاصـة بهـا، وإغفـال أو تناسي علاقاتها الحاسمة بالمتغيرات الأخرى[١٢]. وكان السؤال هنا، إلى أي حد تنطلق السياسة الاجتماعية في ماليزيا من رؤية تعمـل علـى تفعيـل التعاون بين الرفاه والنمو، وتتناولها باعتبارها مكملة لبعضـها، ومتفاعلـة، وتدمج في داخلها مختلف المتغيـرات؟ أو إلـى أي حـد تأخـذ الأبعـاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في الاعتبار وفي نفس الوقـت عنـد صياغة السياسة الاجتماعية.

٢- التعرف على مستويات التنمية البشرية في ماليزيا، وتحليل مؤشـراتها في ضوء أهداف الألفية الثالثة، بالتركيز على إنجازاتهـا فـي تنميـة

الموارد البشرية في مجالات الصحة والتعليم، وتحقيق هدفا التشغيل الكامل Full Employment، وتحقيق الأمن الاجتماعي، وتخفيض أو القضاء على الفقر.

لقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع مجموعة مختصرة من الغايات والأهداف العديدة، والمؤشرات القابلة للحساب، لتقدير مدى التقدم في التنمية. وتضمنت مجموعة أهداف التنمية في الألفية الثالثة ثماني غايات، وثمانية عشر هدفاً، وثمانية وأربعون مؤشراً، والتي تم الاتفاق عليها في المؤتمرات الدولية، ومؤتمرات القمة، وإعلان الألفية (سبتمبر ٢٠٠٠)، وأنه من المستهدف تحقيق هذه الأهداف في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ – ٢٠١٥. وتعالج أهداف التنمية الدولية أكثر الرغبات البشرية إلحاحا، وهي إيجاد عالم متحرر من الفقر، ومتحرر من البؤس الذي يتسبب فيه الفقر. ويعالج كل من هذه الأهداف أحد مظاهر الفقر، ويعزز كل منها الأهداف الأخرى، مثل ارتفاع معدل القيد في المدارس ولا سيما بالنسبة للبنات، وتخفيض أعداد الفقراء ومعدلات الوفيات. وتنحصر غايات التنمية في الألفية الثالثة في القضاء على حدة الفقر والجوع، وتحقيق التعليم الأساسي الشامل، والمساواة في النوع، وتمكين المرأة، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين الصحة الإنجابية، ومقاومة أمراض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض، وضمان الحفاظ على استدامة الموارد البيئية، وتطوير شراكه عالمية للتنمية[١٣]. والسؤال هنا، ما سمات دليل التنمية البشرية في ماليزيا؟ باعتباره مؤشراً مركباً يعكس بصورة أكثر شمولاً الأبعاد الأساسية للتنمية، ويتكون من ثلاث أدلة فرعية:

(أ) دليل توقع الحياة كمؤشر للصحة.

(ب) دليل التعليم كمؤشر على المعرفة.

(ج) دليل الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على الوضع الاقتصادي، وما ترتيب ماليزيا بين دول العالم طبقاً لهذا المؤشر؟ وما مدى اقتراب مستويات التنمية البشرية في ماليزيا من أهداف الألفية الثالثة وغاياتها، وتوافر مؤشراتها؟ وما الذي يجعلها تنمية إنسانية؟ بمعني أنها عملية مستمرة تعني بتحقيق أهداف الألفية الثالثة.

٣- استخلاص دروس مستفادة من تحليلنا لواقع التجربة الماليزية، سواء أكانت دروس نجاح حقيقية في هذه التجربة، أو عناصر القوة، أو أهم المتغيرات التي حكمت تلك التجربة في التنمية والنهضة. لقد تمكنت بحوث التراث والدراسات السابقة من خلال تحليل تجربة ماليزيا في إطار التجربة الآسيوية من ناحية، أو في إطار مقارن مع بعض الدول المتقدمة أو النامية من ناحية ثانية، أو في إطار بعض التصورات والمنطلقات النظرية مثل منظور التحولات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثالثة، أن نستخلص مجموعة لا بأس بها من الدروس المستفادة لإنارة الطريق أما راسمي السياسة في الأقطار العربية في مجال التنمية والنهوض الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتي قد تعينه على رسم وإدارة السياسات التنموية بأكبر قدر من الفاعلية والكفاءة. والسؤال هنا، ما الدور الذي يمكن أن تؤديه القيم والمعاني الدينية لدفع المجتمع في اتجاه التحديث؟ وكيف كانت القيم الآسيوية تشغل موضع الصدارة في منظومة القيم الأساسية الماليزية، وساعدت على مواجهة ماليزيا لتحدي العولمة؟ وكيف أسهمت هذه القيم في تأكيد التكامل الثقافي، وضرورة التواجد المشترك والمتجانس بين سكان ماليزيا الأصليين والمهاجرين من الصين والهند وغيرها؟ وكيف أصبحت عناصر الثقافة الماليزية جزءاً من الثقافة القومية، ولم تمنع اعتبار اللغة الماليزية لغة رسمية من الحفاظ على اللغات الأخرى؟ ولم يمنع اعتبار الدين الإسلامي هو الدين الرسمي من أن تنشط الأديان الأخرى دون معوقات أمام تقدم التجربة الماليزية؟

وربما كان تحليل التجربة الماليزية في الدراسة الحالية في سياق التنمية من ناحية، وفي إطار الأهداف التنموية للألفية الثالثة من ناحية أخرى، كاف في التعرف على أسباب نجاح هذه التجربة، وفهم عناصر القوة والمتغيرات التي حكمت مسيرتها في النهضة، والإجابة عن ما أثير من تساؤلات في هذا الصدد.

ثانيا: السياسة الاجتماعية وسياق التنمية في ماليزيا:

تعتبر ماليزيا مثالاً على بلد نام ابتكر مدخله الخاص لدعم الخدمات الاجتماعية خصوصاً، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وهو

مدخل تبلور عبر فترة نصف قرن تقريبا، وقد أدخلت تعديلات على الصيغة الأصلية (الأولية) للسياسة الاجتماعية في ماليزيا، تؤكد على تنمية الخدمات الاجتماعية كجزء متكامل في أجندة التنمية القومية، ودعم القطاع العام والحكومة للخدمات الاجتماعية، والدعم المنصف لسكان المناطق الريفية، والجماعات الفقيرة، وذات الدخل المنخفض. وقد ظهرت آثار هذا المدخل الماليزي في السياسة الاجتماعية في صورة تحسينات في التعليم، والصحة، والرعاية الطبية، وضمان فرص تشغيل كبري، ومستوى عال من الحماية الاجتماعية لكل السكان. وأكثر من ذلك، حقق تقدماً ضخماً بالنظر إلى تخفيض نسبة الفقر، وزاد من مشاركة المرأة والشباب في عملية التنمية القومية، هذا فضلا عن استجابة ماليزيا والسياسة الاجتماعية وتكيفها مع التحديات الجديدة خاصة تلك التي فرضتها العولمة.

ويشتمل مفهوم السياسة الاجتماعية على الأهداف والاستراتيجيات التي تعني بعدد من الاهتمامات الاجتماعية والمشكلات وتشمل الصحة، والتعليم، والتدريب ، والإسكان، والتشغيل، والفقر، وتباين الدخول، والجريمة والإدمان، والعلاقات العرقية، والعنف الأسري. والهدف النهائي للسياسة الاجتماعية، هو تحسين رفاه وخير الشعب Wefare – Well - Being وجماعات معينة، ونعني المرأة، والشباب، والأطفال، وكبار السن، والجماعات العرقية أو الأقليات، وذوي الاحتياجات الخاصة(١٤).

والسياسات الاجتماعية الحصيفة Sound لا تعني فقط بالمشكلات الاجتماعية، وإنما تتعامل أيضاً مع السياق السياسي والاقتصادي لهذه المشكلات فمثلاً، الهدف الأولي لبرنامج تخفيض نسبة الفقر هو الارتقاء بمهارات التشغيل، وتحسين التعليم والإسكان والرعاية الصحية للفقراء، وهذا يضمن فرص تشغيل أفضل، ويعزز مشروعات العمل الصغرى والمتناهية الصغر.. وبالإجمال، فإن الهدف النهائي لهذه البرامج هو تمكين الفقراء Empower the Poor.

والعامل المشترك الآخر في هذه السياسات الاجتماعية، هي أنها في العادة مبادرات من الحكومات التي قامت بإدارة واستخدام التمويل العام، وذلك استناداً إلى أن المشكلات الاجتماعية عادة ما تكون من التعقيد

والتكلفة المتزايدة، مما يصعب على المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمساعي الخيرية التعامل معها على نحو فعال بدون مساعدة خارجية. وليس هناك شك في الدور القائد للحكومة في السياسة الاجتماعية، بالمقارنة بالحوار المستمر والجدل حول حجم هذا الدور. وطبيعة دولة الرفاء، وهل عليها أن تتبع النموذج المؤسسي أو المتبقي / Institutional Residual.[١٥] في مجال السياسة الاجتماعية، أم أن عليها أن تجمع بين النموذجين؟

وتتعلق القضية الأخرى ذات الصلة بشكل ومقدار المساعدة الاجتماعية التي ينبغي أن تقدمها الحكومة. ويشير الشكل إلى التعويضRemuneration، أما النوع فيعنى الغذاء، والخدمات، والوظائف، أو الجمع بين التعويض والنوع. أما مقدار المساعدة المقدمة فإنه يحدد من خلال مجموعة اعتبارات مرتبطة بالمحافظة على حد أدني معين لحاجات المستفيدين لا يثنيهم Dissuade عن الاستمرار في البحث عن عمل منتج.

ومن الواضح أن ماليزيا قد تبنت مدخلاً خاصاً في سياساتها الاجتماعية، بلورته خلال فترة نصف قرن، وأدخلت عليه التعديلات الملائمة. وإن تصورها للسياسات الاجتماعية يجمع بين الأهداف والاستراتيجيات ويعني بالاهتمامات الاجتماعية والمشكلات، وحدد الهدف النهائي لهذه السياسات في تحسين رفاه وخير الماليزيين ككل، والعناية بجماعات المرأة، والشباب، والأطفال، وكبار السن، والجماعات العرقية، وذوى الاحتياجات الخاصة، وإن هذه السياسة لا تعني فقط بالمشكلات، وإنما تتعامل أيضاً مع السياق السياسي والاقتصادي لهذه المشكلات، من خلال برامج تعمل على تمكين الفقراء. وتمثل هذه السياسات مبادرات قامت بها حكومات ماليزية متعاقبة، تعتمد في ذلك على التمويل العام، مما جعل للحكومات دوراً قائداً في السياسات الاجتماعية يقوم على النموذج المؤسسي.

١ـ سياق السياسة الاجتماعية في ماليزيا:

تبلورت السياسة الاجتماعية في ماليزيا داخل سياق من الاستقرار السياسي، وغياب كوارث طبيعية خطيرة، أو صراع مسلح متعمد. وشهدت

ماليزيا في معظم الأحوال توسعاً اقتصادياً مستمراً بدأ من النصف الأخير من القرن العشرين على نحو له دلالته، وتمتعت بفترة طويلة من النمو المنصف Equitable. وهذا النوع من البيئة عمل على تسهيل تطور وإنجاز السياسات الاجتماعية التي حافظت على عدم تخلفها عن النمو الاقتصادي، وظلت تشكل مكونات متكاملة مع استراتيجيات التنمية القومية الشاملة، كما عملت على تحسين خير الماليزيين.

ومنذ عام ١٩٦٣ تم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في ماليزيا، عندما تم تحقيق الوحدة بين المستعمرات البريطانية السابقة في سنغافورة وغيرها، و ماليزيا التي كانت قد استقلت عام ١٩٥٧، وحصلت على الحكم الذاتي عام ١٩٥٥. وبني هذا الاستقرار على حقيقة أن الحكومات المتعاقبة كانت قد تشكلت من نفس الائتلاف Coalition بين الأحزاب السياسة. وكسب هذا الائتلاف ثلثي مقاعد البرلمان في كل الانتخابات العامة التي أجريت في ماليزيا، وكسب أيضاً قبضة التحكم في كل مجالس الدولة خلال نفس الفترة، ولذلك فإن تطور السياسات الاجتماعية – وفي الواقع كل السياسات العامة – في ماليزيا لم تتأثر بالتقلبات التي قد تترتب على الانتقال من أيديولوجية سياسة إلي أخرى، وهذا ما دعم الاستقرار والتحسينات المستمرة والمتزايدة في السياسات الاجتماعية والبرامج(١٦).

وقد ألحق هذا الاستقرار الاقتصادي والسياسي وأتمه غياب كوارث طبيعية رئيسية، إذ كان الموقع الجغرافي لماليزيا يعمل على حمايتها من الزلازل، والبراكين، والأعاصير، والمجاعات، والجفاف، ولم تؤثر الفيضانات إلا في قسم صغير من البلاد.

هذا بالإضافة إلى أن ماليزيا لم تشهد إلا صراعات ضئيلة للغاية خلال النصف الأول من القرن الماضي بين قوات الحكومة والشيوعيين ظهرت أحياناً، وحركات عسكرية بين ماليزيا وإندونيسيا، وتوترات عرقية في كوالالمبور.

وكان لتبني فلسفة جديدة في التنمية في عام ١٩٧٠ أثره ذو المعنى على السياسة الاجتماعية. وحلت هذه السياسة الجديدة محل نموذج التنمية السابق الذي كان يؤكد على الاقتصاد المبني على مبدأ (دعه يعمل)

والمعتمد على المركز الحضري، وقد تم تحقيق هذا النموذج الجديد من خلال برامج تنمية ريفية زراعية تقوم الحكومة على تمويله على نطاق أكبر.

وتجسد الفلسفة الجديدة في التنمية مفهوم النمو مع التوزيع المنصف Growth and Equitable Distribution، وهي تستند إلى اعتقاد راسخ بأن النمو الاقتصادي لم يكن كافياً لدفع التنمية القومية، أو النظر إليه على أنه غاية في ذاته، خاصة في سياق الأوضاع العرقية المعاصرة، وملكية الثروة، واختلال الاقتصاد. وكان الهدف النهائي لهذه السياسة هو الوحدة القومية، وكان الملاحظ أنه بدون الانسجام، فإن النمو الاقتصادي، والدخول العالية، ومستويات المعيشة الأفضل، قد تكون تكلفة تحقيقها عالية وأقل في معناها. ولذلك، كان تحقيق الوحدة من خلال النصيب من ثمار النمو الاقتصادي بين الجماعات العرقية الرئيسية، الفقراء من كل الجماعات. والهدف من هذا المدخل كان اقتسام الثروة الجديدة، وليس ما تم اكتسابه في الماضي. ولذلك، تطلبت فلسفة النمو مع الإنصاف وارتباطها بأهداف التوزيع المنصف، والخير الأعظم، التزاما من جانب الحكومة بأن تلعب دوراً فاعلاً في الاقتصاد ودعم الخدمات الاجتماعية.

وتميز السياق الذي تبلورت في ظله السياسات الاجتماعية بالاستقرار السياسي، وغياب الكوارث الطبيعية، وندرة الصراع المصلح، والتوسع المستمر في الاقتصاد، وتمتعه بخاصية النمو المنصف، وحرصت على التكامل بين النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية الشاملة.

وقد أسس الاستقرار السياسي استناداً إلى أن تشكيل الحكومات المتعاقبة كان يتم من خلال الائتلاف بين الأحزاب السياسية، وكنسبة لثلثي مقاعد البرلمان في الانتخابات العامة على نحو لم تتأثر معه السياسيات بالتقلبات التي ترتبت على الانتقال من أيديولوجية سياسية إلى أخري، بقدر ما عمل على دعمها. وقد أتم غياب الكوارث الطبيعية في ماليزيا هذا الاستقرار، بفضل الموقع الجغرافي، إضافة إلي أن ماليزيا لم تُشهد إلا ندرة من الصراعات غير أن المهم في هذا السياق هو تبني فلسفة جديدة في التنمية عام ١٩٧٠ تجسد مفهوم النمو الاقتصادي مع التوزيع المنصف،

وهدفها الأقصى هو تحقيق الوحدة الوطنية من خلال النصيب المنصف في ثمار النمو الاقتصادي بين الجماعات العرقية الرئيسية والفقراء من كل جماعة، ويتطلب هذا التزاماً من جانب الحكومة بأن تلعب دوراً فاعلاً في الاقتصاد ودعم الخدمات الاجتماعية.

٢ـ تطور السياسة الاجتماعية في ماليزيا:

يمكن تقسيم تطور السياسة الاجتماعية في ماليزيا خلال الفترة من ١٩٥٧ – ٢٠٠٢ إلى ثلاث مراحل. وكانت السمة المميزة للسياسة الاجتماعية في ماليزيا ترتبط دائما بالدور الغالب للحكومة والقطاع العام في تمويل وإنجاز السياسات الاجتماعية، والمشاركة الأكثر محدودية للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ويمكن تفسير هذا التطور في سياق التعديلات التي دخلت على دور الحكومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلاد.

وقد امتدت المرحلة الأولى من ١٩٥٧ وحتى منتصف عام ١٩٨٠، وتميزت بدور أساسي للحكومة في توفير التمويل والبنية التحتية التنظيمية لخدمات التعليم والصحة، والمساعدات للرفاه والفقراء وغيرهم من الجماعات المحرومة، والحماية الاجتماعية وغيرها من البرامج ذات الصلة، مع نسبة صغيرة من المدارس الخاصة والمستشفيات، وعدد صغير من المنظمات غير الحكومية التي وفرت أشكالاً متباينة من مساعدات الرفاه، وتميزت السياسة الاجتماعية خلال هذه الفترة بالاهتمام غير العادي الذي قدم للمناطق الريفية، وظهر ذلك في الدفع نحو تحسين نطاق ونوعية الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، مع جهود مماثلة في بناء وتحسين الطرق، والجسور، ومكاتب البريد، وتوفير الكهرباء والمياه، وخدمات التليفون، بعد أن كانت مهملة خلال الفترات الاستعمارية(١٧).

وامتدت المرحلة الثانية من ١٩٨٠ – ١٩٩٧، واستمر فيهما الدور الأساسي للحكومة في تطوير وإنجاز السياسات الاجتماعية، وكان دور القطاع الخاص محدوداً للغاية، بينما تزايد دور المنظمات غير الحكومية، في صورة دعم التعليم والخدمات الصحية، ونجم عن بزوغ الطبقة الوسطي

بحجم أكبر طلباً متنامياً على تعليم أفضل، ورعاية صحية. وقد لبـــي هـــذا الطلب من خلال المدارس الخاصة، ومؤسسات التعليم العالي، والمستشفيات والمراكز الطبية. واستمرت الحكومة في التوسع وتحسين نوعية الخـــدمات في المناطق الريفية والحضرية، خـــلال هـــذه المرحلـــة تبنـــت الحكومـــة إجراءات لمجابهة الفقر، وتم تنظيم المنظمات غير الحكومية طبقاً لمبـــادئ بنك جرامين Grameen Bank في بنجلاديش، ودخلت تعـــديلات علـــى دور الحكومة في إدارة السياسات الاجتماعية خلال هذه الفترة تمشياً مع ســـياق تعجيل وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث نظـــر إلـــى إعادة الهيكلة والخصخصة كوسائل لتقليل العبء المالي على القطاع العام. مع تقدم عمليات إعادة الهيكلة. وأدركت الحكومـــة الحاجـــة إلـــى زيـــادة الضرائب والدين العام، لكي تحافظ على الخدمات الأساسية التـــي يتزايـــد عليها الطلب.

وللخصخصة فائدة أخري بالنظر إلـــى دعـــم الخـــدمات الاجتماعيـــة المختارة، هو أنها أتاحت اختياراً أوسع أمام المســـتهلكين، خاصـــة أولئـــك الذين يستطيعون الصرف عليها. وظل قطاع الخدمات الاجتماعيـــة العـــام متاحاً لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل نفقات الخـــدمات الخاصـــة، وهـــذا ضمان بأن يستطيع كل السكان الوصول إلى الخدمات.

وبدأت المرحلة الثالثة مع منتصف عام ١٩٩٧ واستمرت حتـــى الآن، وقد تأثرت بالأزمة المالية عام ١٩٩٧، التي اضطرت الحكومة إلى تبنـــي إجراءات تحويلية لمواجهة انخفاض قيمـــة العملـــة المتداولـــة Currency، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي المصاحب، وانعكاسات ذلك على الفقراء والجماعات الأخرى، بينما حافظت في الوقت ذاته على تـــوفير مســـاعدات الرفاه والخدمات الاجتماعية المتباينة. واستمرت الحكومة بقدراتها التنظيمية في ضمان أن المصالح العامة ومصالح المستهلك يمكن إتاحتها في ضـــوء السعر، وكذلك استمرت في المحافظة على جوده الخدمات[١٨].

وهناك سمتان اثنتان تميزان السياسة الاجتماعية في ماليزيا عن البلدان الأخرى:

أ- فترة طويلة ومستمرة من الاستقرار يجمعها مع بيئة داعمة، وهذا ما عمل على ضمان نمو منظم ومتزايد للسياسات الاجتماعية. والقليل من البلدان النامية هي التي أفادت من هذه البيئة.

ب- تعاقب حكومات قوية وقطاع عام ملتزم بتحسين رفاه وخير كل الماليزيين.

والخلاصة، لقد مرت السياسة الاجتماعية في ماليزيا بثلاث مراحل في تطورها، وكانت في كل مرحلة ترتبط بالدور الغالب للحكومة والقطاع العام في صياغة، وتمويل، وإنجاز السياسة الاجتماعية. إذا كان لها دوراً أساسياً خلال المرحلة الأولي في توفير البنية التحتية والتنظيمية والخدمات الأساسية، والاهتمام غير العادي الذي قدم للمناطق الريفية. وفي المرحلة الثانية، استمرار الدور الأساسي للحكومة في تطوير وإنجاز السياسة الاجتماعية، وظهر دور محدود للقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وكان لبزوغ الطبقة الوسطي بحجم أكبر، وطلبها المتزايد على تعليم جيد، ورعاية صحية أفضل، وللتعديلات التي أدخلتها الحكومة على دورها في إدارة السياسة الاجتماعية، وتمشياً مع تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد، دور في تطور القطاع الخاص في توفير خدمات التعليم والصحة، لإتاحة فرصة اختيار أوسع أمام المستهلكين. وفي نفس الوقت تبنت الحكومة إجراءات لمجابهة الفقر. وأسهمت المنظمات غير الحكومية في تحسين نوعية الخدمات. وفي المرحلة الثالثة ولتجاوز الأزمة المالية عام ١٩٩٧، تبنت الحكومة إجراءات تحويلية لمواجهة انعكاسات الأزمة على الفقراء، وحافظت في نفس الوقت على توفير مساعدات الرفاه والخدمات الاجتماعية.

٣ـ صياغة السياسات الاجتماعية:

يعد الإطار المؤسسي لصياغة، وإنجاز، ورصد، وتنسيق السياسة الاجتماعية في ماليزيا محصلة لعملية تطور مستمرة وتنقيح تمت خلال فترة نصف قرن تقريبا. وقد بني هذا الإطار ليجمع بين المشاركة ذات القاعدة العريضة، وبناء سياسات توفي بحاجة السكان.

وتماثل عملية صياغة السياسة الاجتماعية في ماليزيا صياغة السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات، فكل السياسات تطورت داخل نفس الإطار المؤسسي وطبقاً لنفس النظام. وتضم عملية الصياغة عناصر برلمانية، وقانونية، وإدارية، وسياسية، وكل صناع القرار ملتزمين بنفس المبادئ المتعلقة بفلسفة النمو المنصف.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من السياسات تمت صياغتها من خلال هذا الإطار المؤسسي، يشمل النوع الأول السياسات التي أدخلت أو عدلت في أثناء عملية صياغة خطط التنمية القومية، وخطط الخمس سنوات والمتوسطة، والتي تميل إلى أن تكون سياسات رئيسية، وعلى المدى الطويل، وتصاغ في عبارات أوسع. ويشتمل النوع الثاني على سياسات تعتمد على الميزانية السنوية للحكومة، وتميل إلى أن تكون سياسات قصيرة المدى، أو نسخ لمدة سنة واحدة من السياسات الأوسع بعيدة المدى. أما النوع الثالث من السياسات فيشمل البرامج التي يتم صياغتها لتعالج مشكلات اجتماعية محددة بتفصيل أكبر عن تلك التي تعالجها الخطط أو الميزانيات السنوية(١٩).

وتشمل المؤسسات التي تشارك في عملية صياغة السياسة الاجتماعية أعضاء من الأفراد الذين ينتمون إلى القطاع العام وجماعات المصلحة، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والأحزاب السياسية، ووحدت الخدمة العامة الاتحادية، بما في ذلك أعضاء من مستويات شبه اتحادية Federal ومجلس الوزراء، والبرلمان، والملك.

وتلعب المؤسسات الاتحادية للخدمة العامة دوراً قائداً في صياغة السياسة الاجتماعية، والتي تشمل الهيئات المركزية، والوزراء، والإدارات، والسلطات المتمثلة، والتي تعمل على إنجاز السياسات الاجتماعية، وكلها تعمل معا تحت إشراف مجلس الوزراء.

وتشمل الهيئات المركزية، وزارة المالية، ووحدة التخطيط الاقتصادي، ووحدة التخطيط الإداري والتحديث في ماليزيا، ووحدة التنسيق بين الانجازات وقسم الخدمات العامة، وكلها تحت إشراف رئيس الوزراء،

وهي معنية بتحقيق المطالب الموافق عليها لإقامة المشروعات والتمويل من الوزارات ذات الصلة.

وتختص وزارة المالية بإدارة الأموال العامة، وتعد الميزانية السنوية لتعرض على البرلمان تمهيداً للموافقة النهائية من قبل الملك. ويحضر ممثلون من هيئات القطاع العام ذات الصلة، ومن المنظمات غير الحكومية سلسلة من الحوارات تتعلق بإعداد الميزانية.

وتضع وحدة التخطيط الاقتصادي مسودة خطط التنمية أمام الحكومة الاتحادية، وتقوم بصياغة خطط التنمية الخمسية للموضوعات المهمة، ونعني التعليم، والصحة، وتقليل الفقر. وتضم في عضويتها كبار الموظفين من الوزارات ذات الصلة، والهيئات المركزية، ثم ترفع مسودة الخطة إلى المجلس القومي للتخطيط والتنمية الذي يرأسه سكرتير عام الحكومة،ويضم بين أعضائه سكرتير عام وزارة التعليم والاقتصاد، ثم ترفع المسودة التي ووفق عليها إلي مجلس خاص في رئاسة الوزراء، ثم إلي المجلس بكاملة للموافقة عليها، ثم تدعي وسائل الإعلام المحلية والأجنبية إلي مؤتمر ليوم واحد قبل تحويل الخطة إلى البرلمان، ويقوم رئيس الوزراء بعرض الخطة على البرلمان، ويستمر الحوار أياما عديدة، حيث تعدل الخطة في ضوء المقترحات التي تدخل على الميزانيات السنوية وأخيراً تعرض على الملك[٢٠].

وهناك هيئات مركزية أخرى ليس لها دور مباشر في صياغة السياسات الاجتماعية، لكنها تعني بإدارة والاستفادة من المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات لتحسين عملية الصياغة، والمساهمة في تنسيق الإنجازات، ورصد جهود الإنجاز. أما الوزارات التي تقوم بإنجاز السياسات الاجتماعية، فهي تسهم في صياغة السياسة الاجتماعية من خلال المشاركة في إعداد الخطط والميزانيات السنوية، وتوفير المعلومات أو التغذية العكسية بالمعلومات...الخ.

ويعد مجلس الوزراء هو المساهم الجوهري في عملية صياغة السياسة الاجتماعية، بناء على أن المقترحات التي لها أهمية قومية يجب أن ترفع إلى

مجلس الوزراء ليوافق عليها. ولهذا، يعد مجلس الوزراء هو الأكثر قوة في اتخاذ القرار في حكومة ماليزيا. كما أن البرلمان يلعب دوراً مفيداً في عملية صياغة السياسات الاجتماعية وغيرها في ماليزيا، ويدور الحوار حول قضايا اجتماعية متباينة وغيرها، وتوفير فرصة للأعضاء للتعبير عن آرائهم فيما تنطوي عليه السياسات والبرامج من ثغرات، وما قد يدمج في برامج وسياسات أخرى في المستقبل.

كما تعد الأحزاب السياسية مشارك أساسي أيضاً في عملية السياسة، وهي أحزاب تمثل جماعات عرقية متباينة أو جماعات فرعية، وتعكس مصالحها، وتعمل على توسيع الوعي بالحاجات الاجتماعية لجماعاتها، وتحاول التأكد من أن صياغة السياسات تعمل على إشباعها.

كما تلعب جماعات مصلحة من المنظمات غير الحكومية دوراً مماثلاً، وتوصيل آراء الجماهير إلى الجهات المعنية بأجندة السياسات الاجتماعية القومية، وخاصة ما يتعلق بالمرأة، والشباب، والمستهلك، ومسائل الفقر والعجز.

وتشارك وسائل الإعلام أيضاً في صياغة السياسة الاجتماعية، من خلال توفير المعلومات، وترقية الوعي بالقضايا الاجتماعية بين القراء من منظور شخصي وحكومي.

أما المواطنون كأفراد فتقل مشاركتهم في صياغة السياسة من خلال التعبير عن آرائهم خلال قنوات تشمل المنظمات غير الحكومية، وجماعات المصلحة، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، وإدارات وهيئات حكومية مختلفة(٢١).

تبلور إذن خلال مراحل تطور السياسات الاجتماعية في ماليزيا إطاراً مؤسسياً لصياغة السياسات الاجتماعية، وإنجازها، والتنسيق بين مكوناتها. وتضم عملية الصياغة عناصر برلمانية، وقانونية، وإدارية، وسياسية، ويلتزم الجميع بمبادئ النمو مع التوزيع المنصف. وهناك ثلاثة أنواع من السياسات تمت صياغتها، السياسات الرئيسية على المدى الطويل، والسياسات قصيرة المدى لسنة واحدة، والبرامج التي تصاغ لمعالجة مشكلات اجتماعية محددة.

وتلعب المؤسسات الاتحادية للخدمة العامة – الوزارات وما شابه – دورا قائداً في صياغة السياسيات الاجتماعية، وتضع وحدة التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء مسودة خطط التنمية أمام الحكومة الاتحادية لترفع إلى المجلس القومي لتخطيط التنمية، وتدعي وسائل الإعلام لمناقشتها، ثم تحول إلى البرلمان من خلال رئيس مجلس الوزراء، وتعرض على الملك بعد التعديلات. ولذلك، يعد مجلس الوزراء هو الهيئة الأكثر قوة من اتخاذ القرار في ماليزيا، ويلعب البرلمان دورا في الحوار حول القضايا الاجتماعية، وتشارك الأحزاب بدور أقل أهمية، وتعمل وسائل الإعلام على توفير المعلومات وترقية الوعي بالقضايا الاجتماعية، وتقل مشاركة المواطنين في صياغة السياسة الاجتماعية.

٤. تكامل السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، والخطط القومية في التنمية:

لقد توطدت هذه الفلسفة القومية في التنمية وتأكدت في صورة سياسة اقتصادية جديدة، أصبحت إطار السياسة أو أساساً لخطة التنمية الأولى ذات المدى الطويل، والتي عرفت بخطة المنظور الشامل الأول (١٩٧١ – ١٩٩٠). والتي ترجمت إلى برامج ومشروعات في خطط التنمية الأربع متوسطة المدى، ما بين ١٩٧١ – ١٩٧٥، و١٩٧٦ – ١٩٨٠ – ١٩٨٥، و١٩٨٦ – ١٩٩٠.

وكان هدف هذه الخطة –رغم اسمها– هو الوحدة الوطنية، وليس تعظيم النمو الاقتصادي، ولذلك، أدمج فيها استراتيجيتان اثنتان رئيسيتان، ونعني استراتيجية تخفيض نسبة الفقر بغض النظر عن العرق، وإعادة بناء المجتمع الماليزي لضمان أن العرق لا يشكل قضية بالنظر إلى النشاطات الاقتصادية.

وجمعت هذه الاستراتيجيات بين الهدف الخاص بتحسين الفرص وتقليل الفقر بين باميبوترا Bumiputera كواحدة من الجماعات العرقية الأفقر في البلاد، وبنى على ذلك على حقيقة أن هذه الجماعة العرقية (باميبوترا) قد تخلفت وراء الجماعات الأخرى فيما يتعلق بملكية الثروة، والتمثيل في

مجالات العلم وتلك المرتبطة به على كل المستويات الجامعية، والتشغيل في المهن، بما في ذلك الطب، والقانون، والهندسة، والعمارة.

وكان إدماج السياسة الاقتصادية الجديدة NFP وما صاحبه من خطط تنموية، الخطوة الأولى في عملية تكامل السياسات الاجتماعية مع الخطط سياسات التنمية القومية، وذلك بالمقارنة بالسياسات الاستعمارية القديمة التي كانت تفتقر إلى هذا التكامل. وأدخلت الحكومة بعد ذلك رؤية مستقبلية للأعوام ٢٠٢٠ خلال اجتماع مجلس الأعمال الماليزي في عام ١٩٩١، تشجع ماليزيا على تحقيق مكانة الأمة المتقدمة، وتعمل على قبول الفلسفة التي تستند إليها السياسة الاقتصادية الجديدة، وإحلال سياسة التنمية القومية NDP محلها خلال الفترة من ١٩٩١ – ٢٠٠٠، وعلى الحفاظ على السمات الرئيسية للسياسة في ماليزيا، ووضع أساس للسياسة القومية للفترة من ٢٠٠١ – ٢٠١٠، والتي تجسدت وأدمجت في خطة ٢٠١٠ – ٢٠٢٠، والتي تحافظ على النمو مع التوزيع المنصف(٢٢).

وهكذا، أدى إدماج السياسية الاقتصادية وما صاحبها من خطط تنموية، وتكاملها في عملية صياغة السياسة الاجتماعية، وما يترتب عليها من خطط وبرامج، إلى توطيد فلسفة قومية في التنمية، تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية كما أدمج فيها إستراتيجيتان رئيسيتان: تخفيض نسبة الفقر بغض النظر عن العرق، وإعادة بناء المجتمع الماليزي، وحتى عندما أدخلت الحكومة بعد ذلك رؤية مستقبلية للأعوام ٢٠٢٠ بهدف تحقيق ماليزيا لمكانة الأمة المتقدمة، ظلت تحافظ على مبدأ النمو مع التوزيع المنصف.

ثالثا: مستويات التنمية البشرية في ماليزيا، وأهداف الألفية الثالثة:

ربما كان تسليط الضوء على التجربة الماليزية من خلال تحليل السياسة الاجتماعية التي انتهجتها خلال النصف قرن الماضي، وتتبع تطورها، والسياق الذي استظلت به، وصياغتها وتكاملها مع السياسات الأخرى، له دلالاته النظرية، وتأكيد ضرورة أن تستجيب السياسة

الاجتماعية وتتكيف مع الظروف المجتمعية المتغيرة، وتـدخل التعـديلات المطلوبة في توجهاتها وبرامجها، وأن تنطلق من سياق وإطـار مؤسسـي مواتي، وأن تستند في صياغتها وصنعها على مبدأ المشاركة، وأن تحرص على التكامل والتنسيق مع السياسات الأخرى وبخاصة السياسة الاقتصادية. وكان من الضروري أيضاً أن نسلط الضوء على الدلالات العملية للسياسـة الاجتماعية في ماليزيا، وتتبع الإنجازات التي تحققـت وانعكاسـاتها علـى مستويات التنمية البشرية في ماليزيا، من حيث ترتيب ماليزيـا بـين دول العالم، وخصائص التنمية البشرية، وتوقع الحياة، والتعليم، والناتج المحلـى الإجمالي، وأيضاً بيان مؤشرات التنمية في مجالات رأس المال البشـري، والأمن الاجتماعي، والحد من الفقر.

١ـ دليل التنمية البشرية، وترتيب ماليزيا بين دول العالم:

يشير تقرير التنمية للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلى أن ماليزيا قد حققت ترتيباً بلغ المرتبة الثالثة والسـتون بين دول العالم، مما دفعها إلى أن تدخل ضمن مجموعة البلدان التي حققت مستوى عال في التنمية، وقد قدر دليل التنمية البشـرية مـا قيمتـه ٨١١ وخلال عام ٢٠٠٥، وبلغ متوسط العمر المتوقع خلال نفس العـام ٧٣.٧ عاماً، ومعدل تعلم القراءة والكتابة للبالغين (ما يزيد عن ١٥ عاماً) خـلال الفترة من ١٩٩٩ – ٢٠٠٥ ٨٨.٧% أما نصيب الفرد من الناتج الإجمـالي المحلى فقد بلغ ١٠.٨٨٢ دولارا خلال عام ٢٠٠٥.

وبلغت نسبة الأمية بين الكبار (١٥ عاماً فـأكثر) ١١.٣% والسـكان الذين لا يتوافر لهم مصدر للمياه النقية عام ٢٠٠٤ ، ١% وبالنسبة للسكان تحت خط الفقر، ونسبة من يعيشون على أكثر من دولاريـن فـي اليـوم ٥.٣% وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٥. كما بلغ خط الفقر القومي خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٤ ١٥.٥%.[٢٣]

٢ـ مؤشرات التنمية في مجال رأس المال البشري:

يتوقف نمو رأس البشري على الاسـتثمار فـي مجـالات الصـحة، والتعليم، والتشغيل ولذلك، كان تسليط الضوء على ما تم إنجازه فـي هـذه

المجالات من خلال تحليل المؤشرات الاجتماعية المتاحة، ومقارنتها بالإنجازات والمؤشرات في بلاد آسيوية أو نامية أخري، ضروري لتوضيح مدى اقتراب التجربة الماليزية من أهداف الألفية الثالثة.

أ- التنمية الصحية:

إن استثمار ماليزيا في الصحة يمثل عنصراً مركزياً في استرتيجية التنمية الشاملة، بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل يعد محصلة للتنمية الاقتصادية، أو في الواقع ما هي إلا وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولقد تركزت برامج التنمية في القطاع الصحي منذ ١٩٥٧ على تحسين صحة كل الماليزيين من خلال توفير منظومة متكاملة وشاملة من خدمات صحية عالية الجودة، اشتملت على مستويات رعاية أولية، وثانوية، وثالثية Tertiary. وقد أكد الدستور الفيدرالي على التوزيع المنصف للخدمات من خلال تحسين إتاحة الرعاية الصحية.

والهدف الحالي لقطاع الصحة هو تحسين خدمات الرعاية الصحية، واستمرار تحسين تطوره، والإنصاف في دعم هذه الخدمات من خلال برامج أساسية للصحة:

* برامج الخدمة الصحية الوقائية والمعززة، بهدف تقليل الإنفاق على خدمات العلاج وإعادة التأهيل، وتغيير نمط الأمراض في ماليزيا، والحد من إنتشار الأمراض المعدية وغير المعدية. وهى استراتيجية تعتمد على خبرات على درجة عالية من التعليم والمعرفة، والتوسع في برامج التوعية الصحية والتعليم.
* برامج أسلوب الحياة الصحي، التي تعني بالسلوك الصحي، والوقاية من المرض، وزيادة الوعي بالعوامل السلوكية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمهنية، والبيئية التي لها آثار محتملة على صحة الأفراد.
* برامج التحصين لضمان توافر التطعيمات اللازمة للأطفال، وتشجيع عادات التحصين بين الكبار.

* برامج صحة الأسرة، للارتقاء بصحة الفرد والأسرة والمجتمع. وتضم خدمات طب الأسرة المتخصصة، لضمان الكشف المبكر عن الأمراض، وتوفير إدارة مناسبة للمرضي على مستوي الرعاية الصحية الأولية.

* برامج التغذية والطعام، والتوعية بأهمية الأمان وسلامة الطعام في المنزل والأسواق، والدفاع عن الإتاحة المنصفة للطعان المغذي، وعادات الأكل الصحية خاصة بين أطفال المدارس والمراهقين.

* برامج الإصحاح البيئي والصحي، والذي يمد كل المنازل في الحضر بالمياه النقية، ويحسن من إتاحة هذه المياه في المناطق الريفية، أو يوفر مصادر بديلة وآمنة للمياه.

* برامج الصحة والأمان المهني، ودعم وتأسيس ثقافة وبيئة عمل آمنة وصحية، من خلال الحملات الجماهيرية، وبرامج التدريب والتعليم، وتعزيز القوانين، وتقليل الحوادث والأمراض المهنية.

* برامج خدمات الرعاية الطبية، وبناء وتأسيس تسهيلات طبية جديدة والتوسع في تحديث ما هو قائم من أجهزة ومعدات تكنولوجية، ونظام تكنولوجيا المعلومات في المستشفيات والمراكز الطبية، وتجهيزها بمعدات تشخيص جديدة، لتحسين الجودة في هذه المراكز، وكذلك برامج الصحة الريفية، والصحة الأولية، والعيادات، وبرامج لرصد النظام والتحكم وإنتاج واستخدام المنتجات الطبية والأدوية، وبرامج لضمان الجودة، لتحسين الكفاية وفعالية الخدمات المقدمة.

* برامج العاملين في المجال الصحي وتوفير فرص التدريب لضمان احتياجات القوى العاملة في الخدمات الصحية، والتوسع في المعاهد الصحية في الداخل، والتدريب في الخارج للأطباء، والأخصائيين، والصيادلة، وغيرهم. كما أتيحت الفرص أمام أطباء أجانب وأخصائيين لسد العجز في بعض التخصصات.

* برامج التنمية والبحث الطبي، أسس في عام ١٩٠٠ في ماليزيا معهد البحث الطبي كمركز إقليمي لمنظمة الصحة العالمية للبحث والتدريب على التغذية والأمراض الاستوائية، الذي طور مناهج للتحكم في

الأمراض المعدية وغير المعدية، وأسس مركز للتحكم في مرض الملاريا والتلوث والبيئة، وغير ذلك من معاهد قومية للصحة، والعمل مع الجامعات في إجراء البحوث الصحية(٢٤).

* دور الخدمات الصحية الخاصة، التي تزايدت في الأيام الأخيرة في صورة مستشفيات خاصة في المناطق الحضرية، لتقدم رعاية علاجية، كما تقدم المؤسسات الخاصة دعما لخدمات المستشفيات الحكومية....الخ.

* الإنفاق على الخدمات الصحية، من خلال برامج التنمية الفيدرالية التي تزايدت خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ لتصل إلى ٣.٦ بليون ريال ماليزي، بمعدل ١٢% من إجمالي الإنفاق على القطاع الاجتماعي، و ٣.٧% من إجمالي الإنفاق الحكومي على التنمية، وتزايدت الميزانية خلال خطة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ إلى ٥.٥ بليون بمعدل ١٤.٧% من ميزانية القطاع الاجتماعي، و٥% من إجمالي ميزانية التنمية.

وتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى أن ما تنفقه ماليزيا على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي، يزيد بوضوح على ما ينفق على الصحة بهذه النسبة في الكثير من الدول النامية والعربية، مثل الجماهيرية العربية الليبية، ومصر، واليمن، والسودان، حيث بلغت النسب على التوالي ١.٦%، ١.٩%، و١.٥٠%، و٠.٦%، بينما تراجعت نسبة ما ينفق على الصحة في ماليزيا أمام ما تنفقه بلد مثل كوريا الجنوبية في هذا الصدد.

وقد بلغ نصيب الفرد في النسبة من مجموع المصروفات الصحية بالدولار ١٤٣ دولارا، وهو نصيب يزيد بوضوح عن نصيب الفرد في بلاد نامية وعربية أخري، مثل الجزائر، وسوريا، والسودان، ومصر، والمغرب، واليمين، حيث بلغ هذا النصيب ٧٣، و ٦٠، و١٤.٠٠، و٥٩، و ٢٠ ، على التوالي، بينما تراجع أيضاً نصيب الفرد في ماليزيا أمام ما تنفقه بلد مثل كوريا الجنوبية، والمملكة العربية السعودية، حيث بلع هذا النصيب ٥٣٢، و٣٧٥ ، على التوالي.

وقد أدت برامج الصحة في ماليزيا، وما تنفقه على تحسين الصحة إلى عدة نتائج، فلقد ظهر تحسن في انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٧٦ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٥٧إلى عام ١٣ في عام ١٩٩٠، وإلى ١٠ في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥. وكذلك، تناقض معدل وفيات الأمهات على طول النصف قرن الماضي من ٢٨٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ١٩٥٧ إلى ٢٠ في ١٩٩٠، و٠.٢ عام ٢٠٠٠ وجاء ترتيب ماليزيا في تصنيف منظمة الصحة العالمية لمجمل أداء المنظومة الصحية بها في المرتبة ٤٩، وهو ما يجعلها تتقدم في هذا الصدد على مجموعة دول نامية وعربية، مثل الجزائر، وليبيا، وسوريا، والسودان، والعراق، وكوريا الجنوبية، ومصر، واليمن، والتي جاء ترتيبها على التوالي ٨٠، و٨٧، و ١٠٨، و١٣٤، و ١٠٣، و ٨٥، و٦٣، و١٢. بينما تراجعت ماليزيا في هذا الترتيب أمام بعض البلدان النامية والعربية، مثل قطر، والكويت، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والتي كان ترتيبها على التوالي ٤٤، و٤٥، و٢٩، و٢٦.(٢٥) وكنا قد أشرنا سابقاً إلى ما ظهر من تحسن في معدل توقع الحياة عند الميلاد في ماليزيا.

ب- التعليم والتنمية:

الحكومة الفيدرالية مسئولية عن كل المسائل المتعلقة بالتعليم، باستثناء التعليم الإسلامي الذي توفره حكومات الدولة، وتحقق تقدماً استثنائياً بالنظر إلى أهداف الإتاحة المتزايدة لفرص التعليم، وإشباع حاجات الاقتصاد إلى القوي العاملة.

ويعتبر التعليم والتدريب مكوناً هاماً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وهناك أهداف عديدة وراء سياسة التعليم في ماليزيا، مثل توسيع قدرات المنشآت التعليمية، وزيادة فرص الوصول إلى كل أشكال التعليم، وتعزيز عملية تلقي الخدمات، وتحسين الجودة العامة للتعليم. أما الأهداف الدائمة لسياسة التعليم في ماليزيا فقد ارتبطت بجوهر السياسات القومية، وهى توفير التعليم للجميع، وتوليد مصدر كاف للموارد البشرية القومية، وبناء شخصية، وأفراد أصحاء واسعوا الإطلاع، وبناء أمة واحدة وموالية للدولة.

ولقد أنجزت وزارة التعليم برامج تعليم أولي، وثانوي، وعال، بالإضافة إلى مشروعات لتدريب المعلمين. وتقوم وزارات أخري بتقديم برامج تعليمية مثل مجلس أمناء السكان الهنود، والذي يرعي الكليات العملية، كما تنظم وزارة التنمية الريفية فصولاً لما قبل المدرسة لأطفال الريف، وكذلك وزارة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية ، تقيم فصولاً لما قبل المدرسة لأطفال المناطق الحضرية.

وهناك أيضا برامج أخري للتعليم قبل المدرسة، وإنشاء حضانات في كل أرجاء البلاد. أما برامج تعليم المدارس الابتدائية للأطفال فتبدأ من ٧ سنوات ليستمروا في الدراسة من ٥ – ٧ أعوام، ولاكتساب مهارات الكتابة والقراءة، وبناء أساس قوي في الرياضيات والعلوم الأساسية، من خلال دعم تعليمي في صورة مساعدة مالية، وتوفير الكتب، وتسهيلات الإعاشة للأطفال المحرومين، وذوي الدخل الأقل. وقد ساعدت هذه الحوافز على تقليل النفقات، وأسهمت في زيادة عدد الطلاب الذين أكملوا تعليمهم(٢٦).

أما برامج التعليم الثانوي، فيشتمل المنهج الدراسي لهذه البرامج الشاملة على موضوعات عديدة تتحيز إلى التطبيق، وتدخل التدريب في التعليم والانتقال إلى ميادين أكثر تخصصاً في الدراسة، وتقدم المدارس الفنية والمهنية تعليما أكاديمياً يتحيز إلى الجوانب العملية والمهارات التي يحتاجها العمل. وتتكامل المعرفة النظرية مع التطبيق العملي للمعرفة في العملية التعليمية، بهدف زيادة فهم الموضوعات العملية والفنية. وبلغ معدل مشاركة الطلاب على مستوى التعليم الثانوي ٨٥% عام ٢٠٠١.

كما خصصت الحكومة برامج للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والاهتمام بهم، وإدماجهم في التيار الأساسي للتعليم المدرسي، وجهزت المدارس بالتسهيلات اللازمة.

أما برامج التعليم العالي فتقدم تعليما يمنح درجات، ودبلومات، وشهادات من معاهد جديدة للتعليم العالي، مثل الجامعات، والكليات الفنية Polytechnics، وبرامج التعليم عن بعد، مع الاهتمام بتحديث والتوسع في الجامعات الموجودة، وهو تعليم يركز بقوة على العلم والبرامج التي تبني

على التكنولوجيا، كالطب، وطب الأسنان، والهندسة، والعمارة، وتكنولوجيا المعلومات، وتقدم مساعدة مالية لمختلف جماعات الطلاب، خاصة أولئك الذين ينحدرون من أسر منخفضة الدخل، وذلك من خلال صندوق التعليم العالي القومي، وهذا يضمن أن كل الشباب تتاح لهم فرص التعليم العالي، ومع الاهتمام بنوعية وجودة التعليم، أدمج ممثلو القطاع الخاص في لجان أمناء هذه المؤسسات في القطاع العام.

كما أتاحت سياسة التعليم للطلاب من ذوي المستويات الأكاديمية الأقل تعليما آخر في صورة فرص للتدريب المهني في مراكز التدريب المهني بنيت على أساس التكنولوجيا المتقدمة، لتدريب القوي العاملة التي يحتاجها قطاع الصناعة ومن خلال صندوق تنمية المهارات، قدمت مساعدات مالية للطلاب الفقراء.

وهناك برامج لتدريب المعلمين تعطي مجالات الاستشارات والمهارات في التعامل الشخصي، والتعليم البيئي، والحاسب الآلي، والاستفادة من الوسائط الإعلامية في تعلم الرياضيات، والعلوم واللغات خاصة الإنجليزية.

وبالنسبة لمؤسسات التعليم الخاص، فهي نوع من التعليم كانت تقدمه على نطاق أكبر بعثات مسيحية بين الصينيين والهنود حتى عام ١٩٠٧، وبعدها تراجع دور هذه المؤسسات خاصة بعد تأسيس نظام التعليم القومي، وتدريجيا أدمج هذا التعليم في النظام القومي. ويشتمل التعليم الخاص على كل مستويات التعليم. بما في ذلك التعليم العالي، حيث أخذ شكل جامعات خاصة محلية، وحملات راعية ترتبط بالجامعات الأجنبية، ولقد ضمن قانون مؤسسات التعليم العالي الخاصة عام ١٩٩٦، ووزارة الإرشاد التعليمي Guidelines صحة نمو التعليم الخاص في ماليزيا.

وقدر الإنفاق على التعليم خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ بحوالي ١٧.٥ مليون ريال ماليزي، بنسبة ٥٦% من إجمالي الإنفاق التنموي للقطاع الاجتماعي و ١٧.٧% مما ينفق على التنمية ويعد هذا الإنفاق أعلى المعدلات في هذا القطاع. وهو معدل تزايد في الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ ليصل إلي ١٨.٧ مليون ريال ماليزي[٢٧].

وقد ترتب على برامج التعليم وما أنفق عليها استناداً إلى السياسة الاجتماعية في ماليزيا، تحسن واضح في الأوضاع التعليمية ظهر من خلال انخفاض نسبة الأمية إلى ١١.٣% في الفئة العمرية ما فوق الخمسة عشر عاما (+١٥)، و ٢.٨% في الفئة العمرية ما بين ١٥– ٢٤ عاماً، وذلك خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤، وهي معدلات تقل كثيراً عن نظيراتها في بلدان نامية وعربية أخري، مثل الإمارات العربية ٢٢.٧% و٨.٦% والجزائر ٣١.١% و ١٠.١% وسوريا ١٧.١% و ٤.٨% والسودان ٤٠.١% و٢٠.٩%، والكويت ١٧.١% و١٠.٩%، ومصر ٤٤.٧% و٢٦.٨%، والسعودية ٢٢.١% و ٦.٥%، واليمن ٥١% و ٣٢.١%، والمغرب ٤٩.٣% و ٣٠.٥%.

وقد بلغ معدل القراءة والكتابة عام ٢٠٠٠، ٩٣.٨% وهو واحد من أعلي المعدلات في العالم؛ وهو يعكس أهمية التعليم في أجندة التنمية القومية، حيث توفر الحكومة تعليما مجانيا يدوم أحد عشر عاماً، وبينما نجد أن التعليم ليس إجبارياً، إلا أن أكثر من ٩٩% من كل من تجاوز الستة أعوام مسجلين في المدارس الابتدائية، كما بلغ معدل الالتحاق الصافي خلال الأعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ في التعليم الثانوي ٧٠%، والجامعي الإجمالي ٢٩% وهو معدل يفوق نظيره في بلاد مثل تونس ٦٤% و ٢٧%، والجزائر ٦٧% و ٢١%، وعمان ٦٩% و ٧%، والمغرب ٣٦%و ١١%، والسعودية ٥٣% و ٢٥%، بينما هناك دول أخري نامية وعربية قد تجاوزت ما حققته ماليزيا من تقدم في التعليم الثانوي والعالي، منها الأردن ٨٠% و ٣٥%، والإمارات ٧١%، و٣٥%، والبحرين ٨٧% و ٣٣%، وفلسطين ٨٤% ٣٥%، ومصر ٨١% و ٢٩%، أضف إلي ذلك دولة آسيوية مثل كوريا الجنوبية ٨٧% و ٨٥%.(٢٨)

وقد نشأ نظام التعليم القومي تدريجيا، وأكثر من ذلك، ضمن تحقيق الرغبة في تعليم ابتدائي عالمي، وتعلم الطلاب بلغات عديدة، وحقق هذا حاجات كل جماعة عرقية، بالإضافة إلى أن التعليم استمر إلي أن يقدم بالمجان في المدارس الابتدائية، ويقدم التعليم الثانوي باللغة القومية.

ويشكل النظام التعليمي واحدا من الروافد الجوهرية للأصالة الثقافية التي عبرت عن خصوصية التجربة الماليزية، لأنه نظام أسس ومازال على

مبادئ احترام الإثنية، والاستفادة من تجارب الآخرين، وعدم فرض نمط جماعي للتعليم في دولة متعددة الأعراق مثل ماليزيا، وما كان ليحافظ على استقرار العلاقة بين هذه الجماعات بدون روح التسامح والتفاهم التي زرعها بدلا من زرع بذور الكراهية والشك(٢٩). كما أن المفاهيم المختلفة مثل الهوية الوطنية، والوحدة، وكل المبادئ التي تضمنتها الأيديولوجية الوطنية تجد صداها في الأهداف، والطموحات، والغايات المنشودة من التعليم وبرامجه، فهي مبادئ حاكمة وموجهة لتطوير المناهج التي تركز على تعليم الثقافات والمهارات التي تتناسب مع عمر ونضج الطفل، وتتفق مع الحاجات القومية(٣٠).

جـ. التشغيل والتنمية:

استطاعت ماليزيا أن تحافظ على مستوي تشغيل عال وتام خلال المدة من ١٩٧٠ – ٢٠٠٠، وهو ما يعزي إلي التوسع والمستمر في الغالب للاقتصاد على نحو يفوق عشرات السنين الأخيرة. وكان الطلب على العمل في قطاعات اقتصادية معينة كبيراً إلي درجة ظهر معها عجز في قوة العمل. وهناك برامج تعمل على زيادة فرص التشغيل والتغلب على هذا العجز.

وتعتبر سياسة سوق العمل في ماليزيا دائماً مكوناً أساسياً في الاستراتيجيات ذات الصلة بالخطة الاقتصادية الجديدة NEP، وسياسات الرؤية القوميةNVP. وأصبحت أساليب خلق وظائف جديدة بمعدلات مستمرة وسريعة واحدة من المكونات الهامة في جهود تقليل الفقر، وإعادة بناء المجتمع.

والهدف المركزي لسياسة التنمية القومية، كان الحفاظ على معدل تشغيل كامل Full Employment. وهناك أهداف أخري تركزت على زيادة إنتاجية العمل والأجور، وإشباع الطلب على العمل الذي يحتاجه الاقتصاد والذي شهد توسعا سريعاً، ومجموعة أساسية من التغيرات البنائية. وقد أسهمت الأزمة المالية عام ١٩٩٧ ونتائجها في زيادة معدلات البطالة، مما أضاف حوافز إلي هذه الأهداف تحاول السياسة أن تحققها، بأن يتمكن العاطلين الجدد من التوصل إلي فرص تشغيل منتجة(٣١).

وتطلب الحفاظ على مبدأ التشغيل الكامل إنجاز برامج واستراتيجيات تركز على جانبي العرض والطلب في سوق العمل، واستراتيجيات لتقليل الطلب علي العمل، وخاصة العمل غير الماهر وشبه الماهر، استجابة لسوق العمل في بداية ١٩٩٠. وهي استراتيجيات تركزت على تشجيع استثمارات جديدة في رأس المال، أو الأعمال كثيفة التكنولوجيا، بدلاً من تلك الصناعات كثيفة العمل. وفي هذا السياق، قدمت حوافز إلى الصناعات صغيرة الحجم والمتوسطة بهدف التحديث والتطوير. وأكثر من ذلك، تم تشجيع المستثمرين المحليين ومنظمي الأعمال على تخصيص جهودهم خارج البلاد – خاصة في البلدان المجاورة – للاستفادة من فرصة توافر العمالة الرخيصة . وهناك استراتيجية أخرى تم التركيز عليها لزيادة الإنتاجية، واشتملت على التدريب في أثناء العمل، وزيادة الدافعية، وربط الأجر بالإنتاجية.

أما الإستراتيجية التي تستفيد من جانب العرض في الاقتصاد فقد تركزت في الحفاظ على نظام تعليم فعال قادر على تقديم خريجين يمكن أن يشبعوا حاجات العمل في الاقتصاد. وتشمل إنجاز برامج تدريب صناعية شاملة ترعاها وزارة الموارد البشرية، وتنمية الشباب والرياضة، بالتنسيق مع المانحين للتدريب الصناعي الخاص والمعترف بهم. وهي برامج تم دعمها من خلال خبرات ومعونات مالية من فرنسا، وألمانيا، واليابان، وأسبانيا، والمملكة المتحدة، وأيرلندا الشمالية.

كما تشمل جهوداً أخري لضمان عرض كاف من القوي العاملة المدربة على إدخال برامج لتحديث مهارات العمال، وإعادة تدريب العاطلين، من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية الذي تديره وزارة الموارد البشرية، والتي تقدم مساعدة مالية للمتدرب وتسهم المؤسسات بنصيب بسيط من أرباحها في هذا الصندوق.

وتمثل سياسة الأجور جهود أخري لضمان عرض كاف من العمالة، وتقوم الحكومة بتحديد الأجور في القطاع العام, ورغم أنها أجور منخفضة عموماً عما يقدم في القطاع الخاص، إلا أن الموظفين المدنيين يتمتعون بعدد من المزايا، تشمل تأمين الاستمرار في العمل، والتثبيت. وتحدد

الأجور في القطاع الخاص من خلال الاتفاق المتبادل بين صاحب العمل والعامل، ويصاغ من خلال الاتفاقيات الجمعية، وهناك قوانين مختلفة تضمن حقوق العمال، وحل الخلافات من خلال التحكيم Arbitration والمحكمة الصناعية، كما أدخلت الحكومة إجراءات للتعامل مع تدفق العمال من البلدان المجاورة، وسن قوانين تنظم وتسهل شرعية تواجدهم، كما حددت القطاعات والصناعات المسموح بها لعمل هؤلاء العمال أو البحث عن العمل، ومنحت عفواً عن العمال الأجانب غير الشرعيين، وأعادتهم إلي بلادهم الأصلية. كما أنشأت خدمة نشر المعلومات المتعلقة بفرص العمل المتاحة، يتم تحديثها من خلال نظام شامل على الحاسب الآلي، عرف بتبادل العمالة الإليكتروني. وهناك إجراءات أدخلت للتغلب على البطالة خلال الأزمة المالية عام ١٩٩٧، تشمل تعزيز التشغيل الذاتي في مجالات التجارة المنظمة البسيطة، ومؤسسات العمل الصغيرة والزراعية، وإغراء أصحاب العمل ورجال الصناعة بتأجيل تخفيض النفقات Retrenchments على حساب تخفيض الأجر، وساعات عمل أقل، أو تشغيل لبعض الوقت، أو تسهيل حراك العمال.

أما الإنفاق التنموي على التشغيل خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٠، فقدر ما يخص التدريب بمبلغ ٢.٢ بليون ريال ماليزيا، وقدر الإنفاق على التدريب الصناعي منه ١.٨ بليون، وتمثل ٨٢% من إجمالي ما أنتفق على التدريب، و١٧.٤% من إجمالي ما أنفق على تنمية القطاع الاجتماعي[٣٢].

وقد ترتب على سياسات التشغيل وما أنفق على برامجه في ماليزيا، أن اعتبرت نسبة التشغيل في ماليزيا واحدة من أعلي النسب في العالم، حيث كان نصيب التشغيل خلال أواخر ١٩٨٠، ٩٣% تقريباً من قوة العمل، وارتفع هذا النصيب إلي ٩٧% وبالإضافة إلي زيادة أعداد المشتغلين على المستوى القومي قدمت نشاطات التنمية وظائف أفضل وبأجور أعلى خاصة في قطاعات الخدمة والصناعة.

وفي المقابل، تراجعت معدلات البطالة في ماليزيا بشكل حاد مع حلول عام ١٩٩٠، ولقد هدد تناقص فرص العمل، وزيادة الضغط من أجل رفع الأجور، المنافسين من القوميات المتعددة الذين أعطيت لهم فرصاً

استثمارية في ماليزيا، وإلي حد زاد من احتمالات مغادرتهم البلاد. وهذا ما أدي إلى تكثيف السيطرة على ظروف العمل والنقابات، من أجل المحافظة على مزايا تكاليف العمل المنخفضة.

ويصعب تحقيق أي تقدم وطني كبير دون تغيير المؤسسات لكي تنطلق الطاقات الكامنة في نصف المجتمع في مختلف الدول، وتفرض واجبات العدالة وحقوق الإنسان أن تصبح قضية عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص والأمان بالنسبة للنساء والفتيات، قضية مهمة وبارزة بالنسبة لاقتصاديات دول كثيرة ومنها ماليزيا[٣٣].

وقد لوحظ أن حصة النساء في ماليزيا كنسبة مئوية من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي خلال عام ٢٠٠٣ قد بلغت ٣٨%، ونسبة النساء الموجودات في مراكز قيادية في الخدمة العامة (المقاعد البرلمانية) في ٢٠٠٥، ٩.١%، وفي المناصب الوزارية دون الوزير ١٤% وهي نسبة تفوق ما تحقق في هذا الصدد في بلاد نامية وعربية أخرى. ففي سوريا بلغت النسب ١٨.٢، و١٢%، و٢%، وفي السودان ١٨.٩%، ٩.٧%، و١%، وفي عمان ٢٥.٦%، و٢.٤%، و٤%، وفي الكويت ٢٤.١%، و١.٥%، و١%، وفي مصر ٢١.٦%، و٢.٩%، وفي المغرب ٢٦.٢%، و١٠.٨%، و٢%، وفي اليمن ٦.١%، و٠.٣%، و١% على التوالي. ومع ذلك، كانت المعدلات في ماليزيا أقل منها في بلد مثل كوريا الجنوبية، والتي بلغت٢.٤١.٢%، و١٣%[٣٤]. وهكذا. أتيحت فرص واضحة لتمكين المرأة، وهذا ما أكده مهاتير محمد "إنه إذا كانت المرأة تمثل ٥٠% من المجتمع، وأنها تجد فرص تشغيل في كل المهن بما في ذلك القوات المسلحة، لأنه لا يوجد تعارض بين تعاليم الإسلام وعمل المرأة"[٣٥].

والخلاصة، إن برامج التشغيل والاستراتيجيات التي أنجزتها الحكومة خلال فترات النمو الاقتصادي، كانت أدائية في الحفاظ على الاقتراب من مستويات التشغيل الكامل في ماليزيا، رغم تخفيض النفقات، وإنه لمن الواضح أن سياسة التشغيل الكامل تم دعمها من خلال ضمان التعديلات الحصيفة داخل مجال التعليم التي وافقت متطلبات الاقتصاد المتقلب Fluctuating.

د- الحماية والأمن الاجتماعي:

تميل الهيئات الحكومية إلى أن تكون هي المصدر الرئيسي لتوفير الحماية والأمن الاجتماعي، وتضاءلت تبعاً لذلك مبادرات القطاع الخاص، وكانت أقل إسهاماً.

وتهدف سياسات الحماية الاجتماعية والأمن إلى تحسين خير السكان، وهي سياسات تتعلق بدعم مساعدة الوفاء، وإنجاز برامج التخفيف من حدة الفقر، ودعم الحاجات الأساسية إلى الإسكان، والمياه والصرف الصحي. وقد جمعت هذه السياسات بين إجراءات تهدف إلى زيادة الدخول من خلال دعم التدريب، وتسهيلات الائتمان. وتشير الحماية الاجتماعية إلى عائدات على الجماهير وتحميهم ضد كل ما يهدد مستويات الأمن الاجتماعي، منها نظم الأمن الاجتماعي للعاملين؛ يحق من خلالها لكل العاملين الذين يحصلون على أجور شهرية أصلية تقل عن ٢٠٠٠ ريال ماليزي الاستفادة من هذه العائدات، وخاصة فئات العمال، والخدم في المنازل، والزوجة غير العاملة، والمجندون في الجيش والشرطة، والمساجين... الخ. ويؤمن هذا النظام العاملين ضد الإصابة في مكان العمل ، والإصابات الصناعية ، وأمراض المهنة والحوادث.

وهناك صندوق تأمين العاملين، لضمان الأمن المالي لأعضائه خاصة بعد التقاعد، من خلال نظام توفير يتطلب المشاركة من جانب العاملين، وأصحاب العمل، وصندوق تعويض المرأة. وجماعاته المقصودة هم العمال اليدويين وغير اليدويين الذين يقل دخلهم عن ٥٠٠ ريال شهرياً، والمرضى والأمومة، وانتهاء عائدات العمل، وما يغطي كل العاملين الذين يقل دخلهم عن ١٢٥٠ ريال ماليزي في الشهر.

ثم نظم معاشات التقاعد في القطاع العام، ويشتمل على معاش الخدمة، والأجور، والعطايا، وصندوق القوات المسلحة، ومساعدات الرفاه الاجتماعي، ونظم التعويض المهني، والتأمين الخاص، والرعاية الصحية ..... الخ.

وهكذا، عرفت ماليزيا عدداً من نظم الحماية الاجتماعية التي أسست جيداً، وبعضها يرجع إلى عام ١٩٥٠. وظلت قادرة على الوفاء بأغراضها، وصالحة للتمويل رغم بعض الأزمات الاقتصادية في الأعوام ١٩٨٠، ١٩٩٠.

ولا تفيد نظم الحماية الاجتماعية العاملين فقط في ماليزيا، وإنما أيضاً من يعولونهم، وحتى العمال الأجانب المؤقتين، تقدم لهم حماية مرتبطة بالتشغيل في صورة الرعاية الطبية لكل العاملين الأجانب، بما فيهم غير الشرعيين. ومع ذلك، هناك بعض المشكلات في أداء هذه النظم، ظهر في صورة التنسيق غير الكاف، وإن التغطية الأوسع والعادلة لنظم الحماية الاجتماعية لا تشتمل على العاملين لحسابهم الخاص. وقد اتخذت الحكومات خطوات لتحسين إنجازات الخدمات الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة[٣٦].

ويهدف توسيع مجالات التنمية الاجتماعية من خلال التوسع الكمي والنوعي في الخدمات، ثم إنشاء مراكز للإيواء، ومراكز للباعة الجائلين، والمزيد من الحدائق العامة، وأماكن المشي والتسلية، لمقابلة الطلب المتزايد على الحدائق، والأماكن المفتوحة للتنزه، وأطلقت حملة لزراعة حزام أخضر من الأشجار حول المدينة. وفي مجال تأمين المجتمع ضد مخاطر الحريق، أقامت الدولة حوالي ٥٤ محطة حرائق جديدة في مواقع استراتيجية بجانب الأحياء السكنية، والمناطق التجارية والصناعية، بهدف توفير خدمات فعالة وسريعة لحماية الأرواح والممتلكات، وبذلت الجهود لتمنية وصقل مهارات وقدرات الأفراد على الإنقاذ ومواجهة الحرائق؛ مما أدى إلى زيادة أعداد المتطوعين لتقديم الخدمات المجتمعية في هذا المجال. وقد لوحظ في ماليزيا أن التنمية الاقتصادية السريعة مع العولمة، أحدثت تغيرات في نوعية الحياة بصفة عامة، وهيكل الأسرة خاصة؛ مما أسهم في زيادة المشكلات الاجتماعية. وفي سبيل ذلك، وضعت خطة للتغلب على مشكلات كبار السن والأطفال، والتفكك الأسري، والزواج، والإسكان، والمعاقين وغيرها. فعملت على تأمين كبار السن وضمان مشاركتهم في تنمية المجتمع، ووضعت خطة تجمع بين تعاون القطاع الخاص والعام، وتنفيذها في مجالات الصحة، والتدريب، والتعليم، ومراكز رعاية المسنين على مدار اليوم في حالة تغيب أفراد الأسرة، ووفرت خطوطاً مجانية لتمكين هؤلاء من الحصول على خدمات المعلومات والمشورة، كما تبنت الدولة برنامجاً لتنمية الأسرة ومساعدتها في التغلب على التحديات والمطالب الناشئة عن التنمية السريعة؛ شملت التجهيز للزواج، وتنمية قدرات الأبوين في التعامل مع الناشئين، ورفع شعار (معاً بالأسرة، بالوحدة، بالتضامن، بالتوافق)، وتواصلت جهود الاهتمام بالطفل، ومسؤولية الأسرة كمصدر للحماية، وأقيمت مراكز لحماية الأطفال من الاستغلال، والقضاء على ظاهرة هروبهم، ومساعدة آبائهم في حمايتهم،

امتدت إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير التعليم المناسب لهم، ووضعت الدولة برامج لإدماجهم في المجتمع، للتدريب على التكنولوجيا، وشجعت القطاعين العام والخاصة على تقديم فرص عمل تتلاءم معهم، وخصصت لهم الوحدات السكنية المجهزة لتتلائم مع احتياجاتهم، وساهمت المنظمات غير الحكومية في دعم هذه الجهود الحكومية واهتمت الحكومة بمساعدة هذه المنظمات، ووفرت لها الدعم المادي اعترافاً بدورهم في مجال التنمية البشرية والأمن الاجتماعي(٣٧).

هـ تقليص الفقر:

كان تقليص الفقر في قمة أجندة التنمية القومية منذ ١٩٧٠، عندما قبلت ذلك كأحد استراتيجيات خطة الاقتصاد القومي NEP، والتي كان يقود جهودها الحكومة الفيدرالية. إذ تقوم الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الأعمال بلعب دور مهم في هذا الخصوص. وكانت النتائج مثمرة، ففي عام ١٩٧٠ كان نصف سكان ماليزيا تقريباً فقراء، بل ربما كانوا تحت خط الفقر. ومع نهاية عام ١٩٩٠ تناقص عدد الأسر تحت خط الفقر إلى رقم فردي ونسبة، طبقاً لمنظومة الحاجات الأساسية.

وتهدف برامج وسياسات الحد من الفقر إلى القضاء على الفقر على المدى الطويل، وتقليله على المدى القصير. وفي عام ١٩٨٩ تغير التركيز الأولي من تقليل الفقر إلى تقليل الفقر المدقع، وأصبح هدف السياسة الحالية التقليل الحقيقي للفقر بحلول عام ٢٠٠٥.

ولبرامج واستراتيجيات تقليل الفقر أربعة جوانب، دفع النمو الاقتصادي السريع؛ لتوليد فرص عمل وتشغيل خاصة أمام الفقراء، وتحسين الوصول لكل أشكال التعليم والتدريب؛ لتمكين الفقراء من الحصول على فرص عمل في الوظائف ذات الأجر الأعلى في مؤسسات العمل الصغرى ومتناهية الصغر، وتحسين فرص وصول الأسر الفقيرة لتسهيلات الحياة، كالإسكان، والمياه النقية، والكهرباء، والصرف الصحي، والخدمات الطبية والصحية، والمدارس، والمستشفيات الريفية، والطرق، والنقل، ودعم المساعدات النقدية، والتوعية للفقراء غير القادرين على كسب الدخول من خلال العمل بسبب كبر السن أو غيرها من أسباب العجز الفيزيقي.

ومن بين إجراءات تخفيض نسبة الفقر هناك برامج لتنمية الفقراء المعدمين، ومساعدات المنظمات غير الحكومية، والإنفاق الحكومي الفيدرالي لتخفيض الفقر والذي قدر بحوالي ٣٠٠ مليون ريال ماليزي خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٠.

والخلاصة، أنه ترتب على برامج تقليل الفقر أن نسبة الفقراء تراجعت من ٨.٧% في عام ١٩٧٥ إلى ٧.٥% في عام ١٩٩٠، بينما انخفضت نسبة الفقر المدقع في نفس الفترة من ٢.١% إلى ١.٤%، كما انخفضت نسبة الفقر في كل من الريف والحضر، حيث بلغت عام ١٩٩٩ بين الأسر الريفية ١٢.٤%، وفي الحضر ٣.٤% حيث نجحت برامج تقليل الفقر في ماليزيا في التقليل العنيف للفقر الشامل، برغم أن الفقر الريفي لا يزال باقياً نسبياً وغالياً بين Orang Asli. ولو حظ ظهور أشكال جديدة من الفقر؛ كالصيادين، وصغار المالكين(٣٨).

وعموماً، توضح مؤشرات الفقر اتجاهه إلى الانخفاض بصورة كبيرة منذ بداية التسعينيات، وهو مستوى منخفض بالنسبة للمستويات العالمية، ولا يتشابه مع الفقر الموجود في عدد من الدول الأفريقية. ولكن، رغم تراجع معدل الفقر في الريف والحضر حسب أرقام ١٩٩٩، ظلت هناك فجوة كبيرة بين الريف والحضر ١٢.٤% ريف، و٣.٤% حضر، وتضاءلت الفجوة بصورة كبيرة حسب أرقام ١٩٩٩ بما يشبه المعجزة لتصل إلى ١: ٤؛ مما يدلل على مدى حجم ما تبذله الدولة لتقليل دائرة الفقر، وخاصة الفقر المدقع(٣٩).

٢ـ المتغيرات الحاكمة في تجربة التنمية البشرية في ماليزيا، وأهداف الألفية الثالثة:

لقد كانت مبادرات التنمية في ماليزيا مدعومة بفلسفة أنه لا يمكن اعتبار النمو هدفاً في حد ذاته، وأنه لكي تستفيد كل قطاعات المجتمع، ينبغي أن يوجد النمو دائماً جنباً إلى جنب مع مبدأ التوزيع المنصف Equitable. وقد التزمت ماليزيا بهذا الهدف من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة Sustainable وسريعة، إلى جانب هدف توفير قدر أكبر من الموارد لصالح التنمية الاجتماعية وتعتقد الدولة أن النمو الاقتصادي بمفرده يعد غير كاف لضمان الانسجام الاجتماعي، بخاصة في بلد يقوم على أعراق متعددة مثل ماليزيا. وكان هدف الحكومة دائماً هو ضمان أن سياسات التنمية الاجتماعية مركزة على الشعب، وأنه تم نسج الموارد

الاقتصادية لكي تحقق الحاجات الإنسانية على نحو فعال بقــدر الإمكــان. وظلت التنمية الاجتماعية، مثل تلك التي تهدف إلى بنــاء حيــاة أفضــل، وتعزز نوعيتها وجودتها، ظلت هي المكون المركزي لكل أجندات التنميــة الشاملة.

وكان واحد من اهتمامات التنمية الرئيسية في ماليزيا المستقلة حــديثاً عام ١٩٥٧ العمل على تحقيق التكامل بين السكان، بخاصة إدمــاج القســم الأهلي في الاقتصاد الحديث بالسرعة الممكنة. ولتحقيق هذا الهــدف، تــم بلورة برامج لإعادة توزيع الثروة، بالإضافة إلى برامج تعمل على تــوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ ونعني التعليم، والصحة، والإسكان. وكــان دعم الخدمات الاجتماعية يتم بغض النظر عن دخول الأفراد، بمعنى ضمان أن القسم الأكبر من السكان قد تمكن من الوصول إلى الخــدمات، أولئــك الذين كانوا عاجزين عن الاستفادة منها(٤٠).

ولقد أنشأت ماليزيا إطاراً مؤسسياً لصياغة، وإنجاز، ورصد، وتنســيق السياسات الاجتماعية وغيرها من سياسات، كان المشــاركون الأساســيون فيها مؤسسات من القطاع العام، وممثلون عنهــا، فضــلاً عــن الأحــزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعــلام، والمواطنون.

وتستند عمليات إنجاز السياسات الاجتماعية إلى أربع مجموعات مــن النظم، بعضها يرتبط بالأهداف والاستراتيجيات والبرامج لسياسة اجتماعية معينة، يأخذ صورة مكتوبة، والبعض الثاني يتعلق بالإدارة المالية للبــرامج الاجتماعية؛ في صورة خطابات دورية، ثم النظم التي تتصل بإدارة الأفراد Personnel؛ وتظهر في صورة وثائق وأوامر عامــة، وتتعلــق الأخيــرة بالمشروعات، والتجهيزات والمعدات.

وقد ترتب على النظام الاتحادي للحكومة والإدارة في ماليزيا، تــدرج هرمي للوزارات التي تنجز السياسات الاجتماعيــة، ينــتظم علــى ثلاثــة مستويات، الاتحادي، والدولة، والمقاطعة، وهناك مستويان اثنان آخــران؛ مقار وتقسيمات ما بين الدولة والمقاطعة، فضلاً عن المقاطعــات الفرعيــة ومستوى القرى.

وتقوم نفس المؤسسات برصد وتنســيق عمليــات إنجــاز السياســات الاجتماعية في ماليزيا، وتعد البيانات التي يتم جمعها مــن خــلال عمليــة

الرصد إضافة حيوية في عملية تنسيق السياسة الاجتماعية، وهي تمثل جهوداً مشتركة لمنظمات الخدمة العامة الكثيرة على مستويات متباينة من الإدارة والحكم، وهي عمليات فنية أكثر منها سياسية في طبيعتها. وأدخل نظام الرصد لمشروعات التنمية عرف بكتاب التنمية الاقتصادية الريفية، لرصد بناء المشروعات، كالمدارس، والمستشفيات، وميزانياتها على أساس أسبوعي وشهري؛ لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. وتحول أسلوب الرصد من اليدوي إلى الحاسب الآلي، وجدد نظام الرصد أكثر من مرة ليضم عمليات فحص، ومراجعة، واكتمال المشروعات، وأخذ الأسلوب الإداري المركزي في التنسيق بين السياسات والبرامج والمشروعات صورة مجلس يجمع بين هيئات ومنظمات متعددة، ونظم على شكل هرمي على قمته مجلس التنمية القومي، وفي القاعدة مجالس عمل لتنمية المقاطعة، وبين المستويين مجلس التنمية في الدولة، يتبعه مجالس عمل للتنمية القومية، ومجالس عمل للتنمية على مستوى الدولة، ووحدات للتنسيق والإنجاز، ومجلس للتنمية على مستوى الوزارة(٤١).

إذن، تشكل فلسفة النمو والتوزيع المنصف، والتكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والوحدة الوطنية، والإطار المؤسسي لصياغة، وإنجاز، ورصد، وتنسيق السياسات الاجتماعية، أهم المتغيرات الحاكمة في تجربة التنمية البشرية في ماليزيا، والتي ساعدت بدورها على اقتراب هذه التجربة من أهداف الألفية الثالثة، وأكسبها طابعاً إنسانياً. فلقد اتضح تراجع معدلات الفقر، وخاصة الفقر في الريف، والفقر المدقع، وحققت إنجازات غير مسبوقة في التعليم الأساسي، والمساواة في النوع، ووفرت فرصاً واضحة لتمكين المرأة، وانخفضت بشكل واضح معدلات وفيات الأطفال، وتحسنت الصحة الإنجابية، والقضاء على مرض الملاريا، واتضح مدى الاهتمام باستدامة البيئة، كما تحققت مشاركة عالمية في التنمية والقضاء على المشكلات الاجتماعية.

رابعا: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

تمدنا التجربة الماليزية بمجموعة من الدروس، أسفر عنها تحليل العناصر المتعددة التي شكلتها، وتوقفنا عند بعضها الذي يمدنا بدروس تساعد على النجاح، ويشير بعضها إلى عناصر قوة مختلفة، ويكشف بعضها الثالث عن مجموعة العوامل التي حكمت تميز هذه التجربة ومدى إسهامها في النهضة والتنمية والتقدم في ماليزيا.

١ـ دروس النجاح:

لعل أول دروس النجاح التي تمدنا بها تجربة ماليزيا، نستمده من تمكنها خلال ما يقرب من نصف قرن من أن تتحول من بلد فقير يعيش على زراعة المطاط إلى نموذج سريع النمو بين مجموعة البلدان النامية في العالم، ثم إلى حالة متميزة بين مجموعة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا، وإلى مرتبة عالية ومستمرة في التصاعد على سلم الترتيب بين دول العالم. وظهر ذلك واضحاً من بلوغها المرتبة ٦٣ في قائمة هذه الدول، ومن ارتفاع دليل التنمية البشرية، والتقدم الذي تمتعت به مؤشراتها فيما يتعلق بالعمر المتوقع عند الميلاد، ومعدلات تعليم القراءة الكتابة، ونصيب افرد من الناتج الإجمالي المحلى.

ويأتي الدرس الثاني على النجاح في التجربة الماليزية، في مجال زيادة نمو رأس المال البشري، وتقدم منظومة الصحة، وتحسين أوضاع التعليم واقترابها من معدلات التشغيل الكامل. حيث جاء ترتيب ماليزيا في تصنيف منظمة الصحة العالمية لمجمل أداء المنظومة الصحية بها في المرتبة ٤٩ على مستوى العالم، مما جعلها تتقدم في هذا الصدد على مجموعة دول نامية وعربية، وذلك بسبب انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع، وتناقص معدل وفيات الأمهات وغيرها. كما تأكد نمو رأس المال البشري في ماليزيا من خلال ما حدث من تحسن واضح في أوضاع التعليم بناء على الانخفاض الملحوظ في نسبة الأمية بمعدلات تقل كثيراً عن نظيراتها في بلدان نامية وعربية أخري، وارتفاع معدل القراءة والكتابة، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم، مما يعكس أهمية التعليم في أجندة التنمية القومية، الأمر الذي تأكد أيضا من خلال ما كشفت عنه نسب المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية، والملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا، والتي لوحظ تفوقها على نظيراتها في بلاد آسيوية، ونامية، وعربية. ومن ناحية ثالثة، فإن النمو في رأس المال البشري في ماليزيا قد تأكد من خلال ما بلغته نسبة التشغيل في هذا البلد، وما اعتبرته الدوائر العالمية واحدة من ألمع النسب في العالم، وهي نسبة مرتفعة زادت معها إعداد المستغلين على المستوي القومي، وما أتيح لهم من فرص وظيفة أفضل، وبأجور عالية، وما صاحبه من تراجع واضح في معدلات البطالة، الأمر الذي جعل ماليزيا قادرة على الاقتراب من مستويات التشغيل الكامل رغم

تخفيض النفقات، وربما كان هذا النجاح على صعيد التشغيل الكامل يعزي إلي التوسع السريع والمستمر – في الغالب – للاقتصاد، كما أكدت عليه الكتابات السابقة، والدراسات التي يزخر بها التراث، والذي توقف كثيرا عند البعد الاقتصادي في التجربة الماليزية كما سبق وأوضحنا.

فلقد كان للحكومة في ماليزيا دوراً فعالاً في دعم وظائف العرض والطلب للاقتصاد، فهي لم تقم فقط بتنظيم وتوجيه النشاطات الاقتصادية، وإنما كانت أيضا تلعب دور صاحب العمل والمنتج. وعملت على توفير فرص عمل لقطاع كبير من السكان، بما في ذلك المرأة، وكانت الخدمات الاجتماعية المتباينة، والعائدات. وكانت تعتمد على نظام اقتصاد كلى مختلط، ساعدها على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ووضع معايير ضابطة لدفع الاستثمار الخاص والمبادرات الفردية.

ولزيادة قدرتها التنافسية على المستوي العالمي، اضطلعت ماليزيا باصلاحات هيكلية اقتصادية، عملت على تعزيز شرعية وتبني سياسات العمل الضرورية، واستهدفت التخلص من الحدود التي تعوق النمو الاقتصادي، ووفرت الأدوات اللازمة التي تعمل على دعمه، مع التأكد على التوزيع المنصف للعائدات لكل فئات السكان[٤٢].

ولقد اتضح بجلاء نمو رأس المال البشري في ماليزيا، من خلال درس آخر للنجاح نستخلصه مما تحقق في مجال تمكين المرأة، وارتفاع نسبة الوظائف التي تشغلها بأجر في القطاع غير الزراعي، وفي مراكز القيادة، والمقاعد البرلمانية، والمناصب الوزارية، وهى نسبة تفوق ما تحقق لنظيراتها في بلدان نامية وعربية كثيرة.

أما الدرس الثالث من درس النجاح في التجربة الماليزية، فيمكن أن نستخلصه مما تحقق في مجال توفير الأمن والحماية الاجتماعية من ناحية، وتقليص معدلات الفقر من ناحية أخري، ولقد عملت ماليزيا على توسيع دائرة الأمن والحماية الاجتماعية، من خلال تعدد نظمها في التأمين، وكذلك تباينها، واتساع دائرة الفئات التي تغطيها حتى شملت العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين الأجانب بما فيهم المقيمين غير الشرعيين. وكانت

الحكومة وهيئاتها المختلفة تشكل المصدر الرئيسي في توفير ما يحتاجه استمرار توفير الحماية والأمن الاجتماعي، من التمويل اللازم رغم بعض الأزمات الاقتصادية في أعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠، والقوانين والتشريعات كمظلة لهذه الحماية، وكانت ماليزيا قد وضعت تقليص الفقر على قمة أجندة التنمية القومية منذ عام ١٩٧٠ وإعتبرته أحد الأهداف الإستراتيجية لخطة الاقتصاد القومي، مما كان له نتائجه الواضحة على تراجع نسبة الفقراء، وبخاصة نسبة الفقر المدقع، وانخفاض معدلاته بصورة كبيرة، يقل بشكل واضح عند مقارنته بالمستويات العالمية، ولا يتشابه مع الموجود في عدد من الدول الأفريقية.

٢ـ عناصر القوة في التجربة الماليزية:

يمكن تلمس عناصر القوة المتنوعة في التجربة الماليزية من خلال صياغة سياسة اجتماعية حصيفة، اكتسبت مجموعة من السمات، يعكس كلا منها جانبا من عناصر القوة، هذا الأمر الذي نستطيع الكشف عنه من خلال مجموعة الأهداف الإستراتيجية والفلسفية الجديدة التي انطلقت منها، والإطار المؤسسي المواتي والداعم لها، والتمويل الحكومي المستمر والمتزايد، والتكامل والتنسيق بين برامجها، والشراكة المجتمعية والعالمية في إنجازها.

فلقد تبنت الحكومة الماليزية منذ عام ١٩٧٠ مدخلاً خاصاً وفلسفة جديدة في التنمية، تجسدت في مفهوم النمو مع التوزيع المنصف للعائدات، وهدف نهائي يتمثل في الوحدة الوطنية، لأنه بدون هذا الانسجام فإن النمو الاقتصادي، والدخول العالمية، ومستويات المعيشة الأفضل، قد تفقد معناها، إن لم يكن هدفها تحقيق الوحدة الوطنية من خلال النصيب المنصف في ثمار النمو الاقتصادي، وإعادة توزيعه على هذا الأساس بين الجماعات العرقية الرئيسية، والفقراء من كل الجماعات، وهكذا، فإن فلسفة النمو وارتباطها بأهداف التوزيع، قد أسهم في تحقيق الإنصاف، والوحدة، والانسجام، والخير العام، وقد عملت الحكومة الماليزية على بناء إطار مؤسسي أسهم في تطبيق هذه الفلسفة وإنجاز الأهداف الأولية، عبرت عنه

في صورة سياسات، واستراتيجيات، وخطط، وبرامج، ومشروعات، أهمها السياسة الاقتصادية والخطط التنموية، واستراتيجيات رئيسية، مثل تخفيض نسبة الفقر بغض النظر عن العرق، وإعادة بناء المجتمع الماليزي، ثم الخطط الخمسية والبرامج والمشروعات المتخصصة في قطاعات المجتمع المختلفة، ويعتبر مجلس الوزراء هو الهيئة الأكثر قوة في اتخاذ القرار في ماليزيا، والمسئول عن التمويل الحكومي والإنفاق الذي يتطلبه تنفيذ هذه السياسات، والخطط، والاستراتيجيات، والبرامج، والمشروعات، والتي استمرت في التزايد بشكل ملحوظ في مجالات هامة مثل الصحة، والتعليم، والتشغيل، والأمن الاجتماعي، وتقليص الفقر وغيرها.

وقد حرصت حكومة ماليزيا على تحقيق التكامل بين هذه السياسات والخطط والاستراتيجيات، فكان إدماج السياسة الاقتصادية الجديدة، وما صاحبه من خطط تنموية، الخطو الأولى في عملية تكامل السياسات الاجتماعية مع الخطط وسياسات التنمية القومية، صاحب ذلك اهتمام الحكومة الماليزية وحرصها على التنسيق بين السياسات الاجتماعية وغيرها من سياسات، بدت واضحة في أثناء عمليات إنجاز هذه السياسات، واعتمادها على نظام رصد مشروعات التنمية، وما ترتب عليه من عمليات فحص ومراجعة وتقييم لضمان اكتمال المشروعات، وذلك من خلال مجلس يجمع بين هيئات ومنظمات متعددة، نظم على شكل هرمي على قمته المجلس القومي للتنمية، وفي القاعدة مجالس عمل لتنمية المقاطعات، وبين المستويين مجلس للتنمية على مستوي كل وزارة ووحدات للتنسيق بين الوزارات.

وقد استند تنفيذ السياسة الاجتماعية في ماليزيا إلى درجات من المشاركة والشراكة على المستويات المجتمعية والعالمية، حيث تزايد في الآونة الأخيرة دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية، وكفل قانون مؤسسات التعليم الخاص عام ١٩٩٦، ووزارة الإرشاد التعليمي صحة وشرعية نمو التعليم الخاص في ماليزيا. واهتمت حكومة ماليزيا بتشجيع الاستثمارات الجديدة في رأس المال والأعمال كثيفة التكنولوجيا بدلا من تلك كثيفة العمل، وقدمت حوافز إلى الصناعات الصغيرة الحجم

والمتوسطة، بهدف التحديث والتطوير، وشجعت المستثمرين المحليين على توسيع جهودهم خارج ماليزيا والبلدان المجاورة، للاستفادة من فرص توفير العمالة الرخيصة، كما تزايد إسهام المنظمات غير الحكومية في تنفيذ هذه السياسية الاجتماعية، وهو ما ظهر بوضوح في قطاع الأمن الاجتماعي، وتقليص الفقر.

وكانت ماليزيا حريصة على تفعيل مبدأ الشراكة مع المنظمات الدولية والهيئات المانحة، ظهر ذلك من خلال برامج التعاون الدولي في مجال الصحة، وتأسيس معهد البحث الطبي كمركز إقليمي لمنظمة الصحة العالمية للبحث والتدريب على التغذية والأمراض الاستوائية، واستقدام أطباء أجانب وأخصائيين لسد العجز في بعض التخصصات، وبرامج تنمية الموارد البشرية، والاستفادة من جهود المانحين للتدريب الصناعي، دعمها بالخبرات والمعونات المالية في فرنسا، وألمانيا، واليابان، وأسبانيا، والمملكة المتحدة، وأيرلندا الشمالية.

٣ـ عوامل تميز التجربة الماليزية:

كشف تحليل التجربة الماليزية عن منظومة من العوامل التي تعد حاكمة في تميزها، ربما كان في مقدمتها مجموعة القيم والمبادئ والأيديولوجيا التي استندت إليها هذه التجربة في تصورها، وتنفيذها. ثم مناخ الاستقرار السياسي المواتي، ونموذج الوحدة الوطنية الذي يعتمد على عناصر اقتصادية، وأخري سكانية، وثالثة ثقافية، وجودة السياسات والاستراتيجيات التي طبقتها.

وتحدد طبيعة السياسات الاجتماعية وكذلك أهدافها في أي مجتمع من خلال مجموعة من القيم والمبادئ التي تنبثق من الأيديولوجية السائدة في هذا المجتمع، ويتأثر المسار التي تأخذه هذه السياسات بالظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسة السائدة.

ويبدو أن وضوح الرؤية، والالتزام السياسي بالرفاه الاجتماعي، كان له أهمية عليا في ماليزيا، وحتى بعد الأزمة الاقتصادية التي واجهتها في عام ١٩٩٧ وتعهدت ماليزيا بالتوسع في الخدمات الاجتماعية باعتبار أن ذلك يشكل عنصراً في الأجندة القومية من أجل التنمية، مع التركيز على مبادئ النمو الاقتصادي والتوزيع المنصف.

وقد وجدت ماليزيا مع غيرها من دول جنوب شرق آسيا، في مسارات العمل، والقيم والمبادئ التي تبنتها، الأسس الضرورية في تقوية التماسك الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، ومن ثم تنمية الوحدة الوطنية، وإضفاء شرعية على النظام السياسي، والمحافظة على السلام القومي[٤٣].

ويكفي أن نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر، كيف أن نظام التعليم قد أسس ولا يزال على مبادئ احترام الاثنية، والاستفادة من تجارب الآخرين، وعدم فرض نمط جماعي للتعليم في دولة متعددة الأعراق، وزرع روح التسامح والتفاهم بينهم، ومبادئ الهوية الوطنية والإسلامية وتجسدها في الأهداف، والطموحات، والغايات المنشودة من التعليم وبرامجه، وكيف كانت مبادئ حاكمه لتطوره.

ومع تعاقب الحكومات في ماليزيا، ظلت جميعها متمسكة بالتزامات تحسين الرفاه، وخير كل الماليزيين.

وكان سياق الاستقرار السياسي، وغياب الكوارث الطبيعية الخطيرة، وندرة الصراع المسلح بين الأعراق المختلفة، وتمتع ماليزيا بفترة طويلة من النمو المنصف، تشكل جانباً آخر من مجموعة العوامل الحاكمة، والتي جعلت التجربة الماليزية تتسم بالتمييز، لأنها منذ عام ١٩٦٣ استطاعت أن تحافظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتحقيق الوحدة بين المستعمرات البريطانية السابقة في سنغافورة وغيرها، وبين ماليزيا التي كانت قد استقلت عام ١٩٧٥، وحصلت على الحكم الذاتي عام ١٩٥٠، وهو استقرار أسس على حقيقة أن الحكومات المتعاقبة كانت قد تشكلت من خلال نفس الائتلاف بين الأحزاب السياسية، وكسب هذا الائتلاف ثلثي مقاعد البرلمان في كل الانتخابات العامة التي أجريت في ماليزيا، وكسب أيضا قبضة التحكم في كل مجالس الدولة خلال نفس الفترة، ولم تتأثر سياساتها بالتقلبات التي قد تترتب على الانتقال أو التحول من أيديولوجية سياسية إلى أخرى.

وكان تحقيق الوحدة الوطنية من خلال الاقتصاد والسكان، والثقافة، عاملاً حاكما في التجربة الماليزية. فلقد أسهم مبدأ النمو المنصف الذي تبنته الخطة القومية والسياسية الاقتصادية، في تحقيق الوحدة الوطنية، واقتسام الثروة الجديدة بين الجماعات العرقية الرئيسية والفقراء من كل الجماعات. وهكذا، تحقق هدف الحكومة من ضمان أن تكون الموارد

الاقتصادية التي تم نسجها تحقق الحاجات الإنسانية على نحو فعال، وتحقيق التكامل بين السكان، خاصة إدماج القسم الهندي في الاقتصاد الحديث وبالسرعة الممكنة. فنظمت برامج لإعادة توزيع الثروة، وأخرى لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما ساعد ما تحقق في مجال التكامل الثقافي، على دعم الوحدة الوطنية بين الأعراق المتعددة، الهنود الذين تم جلبهم كعمالة صناعية على يد الإنجليز للعمل في مقاطعات المطاط، والصينيين الذين زادت أعدادهم وأخذوا يسيطرون على الاقتصاد، والملاويين الذين يشكلون أغلبية سكان ماليزيا،ومع ذلك قرروا أن يتقاسموا القوة السياسية والاقتصادية مع الصينيين والهنود على نحو غير مألوف، والحرص على تشرب ثقافة الأعراق الأخرى والمحافظة عليها، على أن تظل الثقافة المالوية الوطنية هي ثقافة ماليزيا إلى حد كبير، واعتبار اللغة المالوية هي اللغة الرسمية، والإبقاء على اللغات الأخرى كوسائل للتعلم في المدارس، واعتبار الإسلام هو الدين الرسمي في البلاد، مع الاعتراف بالأديان الأخرى دون إعاقة. وقد تحقق كل ذلك من خلال روح التسامح والنزعة البراجماتية التي يبديها كل فرد بناء على اعتقاد الماليزيين أنه من الأفضل أن نحصل على شريحة من كعكة متنامية، من أن نحصل على كل الكعكة المتقلصة. وقد نجم عن هذا التسامح مع ثقافة الآخر، أن أصبحت ماليزيا أكثر سلاما واستقرار، مما ساعد بدوره على النمو الاقتصادي السريع(٤٤).

وقد اعتمدت ماليزيا في تميز تجربتها على اتباع سياسات اقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تتسم بالمرونة. والتنوع، والتعدد، فلم تكن هذه السياسات جامدة، بقدر ما أدخلت عليها التعديلات والتنقيحات، وتشكلت كمحصلة لتطورها المستمر، فوضعت استراتيجيات وبرامج تهدف إلى تحسين نوعية حياة مواطنيها، اتبعت استراتيجيات الإصلاح التدريجي، والذي تطلب إدخال إصلاحات تدريجية مدروسة وصبورة إلى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، والتي كان لها تأثيرا واضحا على حياة المواطنين، أو تعظيم الفائدة، وكذلك كانت تستجيب للمواقف المتغيرة باستمرار؛ مما جعلها قادرة على تجنب آثار الأزمات التي شهدتها خلال الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ (٤٥).

المراجع

(١) وجميع هذه الولايات تقع في شبه الجزيرة (ماليزيا الغربية)، ما عدا ولايتين (سراواك وصباح) فتقعان في شمالي جزيرة بورنيو (ماليزيا الشرقية). ويتنوع سكان ماليزيا على حسب أديانهم ومعتقداتهم بين المسلمون ٥٣%، والبوذيون ١٧.٣%، والكونفوشيون ١١.٦%، والمسيحيون ٨.٦%، والهنود ٧% والأديان القديمة ٢% والمسلمون في ماليزيا على معتقد أهل السنة، ويتبعون فقه الإمام الشافعي.

محمد نوري، الأمين بن أندوت، الحركة الإسلامية في ماليزيا: نشأتها، منهجها، وتطورها، الأردن، دار البيارق، ٢٠٠٠، الطبعة الأولى، ص ص ١٧ - ٢٠.

(٢) يستطيع من يريد الاستزادة مما إضافة التراث والدراسات السابقة من تحليل للتجربة الماليزية أن يرجع قائمة أوسع من البحوث غير التي وقع عليها الاختيار في الدراسة الحالية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

* إبراهيم العيسوي، نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٥.
* نصر عارف، البعد الثقافي في التجارب الآسيوية للتنمية: دراسة في إشكالية الخصوصية والعالمية، في محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد (محرران) العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٧.
* سيف الدين عبد الفتاح، الإشكاليات النظرية والتنمية في آسيا، في ماجدة على صالح (محرر) الإسلام والتنمية في آسيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية ١٩٩٩.
* نعمت عبد اللطيف مشهور، ماليزيا والتحدى الحضاري المعاصر، ندوة العالم الإسلامي والتحدي الحضاري، جامعة عين شمي، رابطه الجامعات الإسلامية، ١٩٩٦.
* مهاتير محمد وإشكالية الإسلام والتحديث في ماليزيا، الرأي العام، الكويت، ٢٩ أغسطس ١٩٩٧.

* ميرفت عبد العزيز، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في سنغافورة و ماليزيا، في محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق.
* المنهج الماليزي للتعامل مع الأزمة المالية الأسيوية: الدروس المستفادة بالنسبة لأثر العولمة على الدول النامية، محاضرة غير منشورة، مهاتير محمد، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠٠٠.
* رجاء سليم، ماليزيا والعولمة، في محمد سليم والسيد عابدين (محرران) آسيا والعولمة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣.
* ماليزيا، في الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

(٣) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ص ٩ – ٢٣.

(4) Report, Policy Makers Meeting on Social Policies in the ESCWA Region, Cairo, 10 – 12 December 2002, pp. 3-4

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، ص ١.

(٦) كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٥، ص ص ٧– ix.

(7) Azam, Asmaa A., Socio – Economie Transformation of Less Developed Countries: The Malysion Experience, Al – Nahda, Faculty of Economic and Political Science, Cairo University, Egypt, Vol. 8, 2. April 2007, P.l.

(٨) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ص ص٢١٨، ٢١٩.

(٩) كمال المنوفي وجابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص ١٧.

(١٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن، مرجع سابق، ص ص: ٧ - ٩.

(١١) المرجع السابق، ص ٥.

(12) Thandika Mkandawire, Social Policy in a Development Context, Social Policy and Development, United Nations Research Institute for Social Development Programme Paper N.7, June 2001. P.22

(١٣) تقرير التنمية البشرية: مصر، ٢٠٠٣، المعهد القومي للتخطيط والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص: ١١١.

14- Economie and Social Commission for Western Asia, Social Policies in Malaysia, Social Policy Series No. 4, United Nations,

http:// www.esewa.un.org/information/publications/edit/upload/ssd-03-10 paf.19-2-2008.

(١٥) إذ يعمل نظام الرفاه المؤسسي Institutional Welfare System على توفير الرفاه للسكان ككل، ويقدمه لكل الشعب، وليس فقط للفقراء. أما الرفاه المتبقي أو المتخلف فينظر فيه إلى الرفاه على أنه شبكة أمان توفر فقط لأولئك غير القادرين على إدارة شئونهم.

(16) Ibid, pp. 3-5.

(17) Ibid, pp. 5-6.

(18) Ibid, pp. 6.

(19) Ibid, pp. 8-9.

(20) Ibid, pp. 10-11.

(21) Ibid, pp. 11-13.

(22) Ibid, pp. 4-7.

(23) Human Develoment Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divider World, United Nation Developent Programme (UNDP), New York, pp.230 – 238.

(24) Economic and Social Commission for Westrn Asia, Social Policies in Malaysia, Social Policy Series, No. 4, United Nations,

www.esewa.un.org/information/publications/edit/upload/ssd-03-10 paf.19-2-2008.

(٢٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص ص:٥٦، ٥٧.

(26) Economic and Social Commission For Western Asia, op.Cit., pp. 25 – 27.

(27) Ibid. pp. 27 – 28.

(٢٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢٩) مصطفي محمود منجود، المتغير الثقافي والتنمية في ماليزيا، في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣٠) رجاء إبراهيم سليم، السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا، في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سابقن ص ١٠٢.

(31) Economic and Social Commission for Western Asia, Op. Cit., pp. 31 – 32.

(32) Ibid, pp. 32 33.

(33) Ibid, pp. 33.

(٣٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، مرجع سـابق، ص ص ٦٣، ٦٤.

(35) Mahathir, M., Human Resource Development, http://www.bibalex.org/english/lecture/printable/mahathir/pr.htm,12-10-2007.

(36) Economic and Social Commission for Western Asia, Op. Cit., pp. 35 – 40.

(٣٧) ماجدة على صالح، البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي، في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج المـاليزي للتنميـة، مرجع سابق، ص ص: ٢٧٦ – ٢٨٠.

(38) Economie and Social Commission For Western Asia, Op. Cit., pp. 40 – 43.

(٣٩) ماجدة على صالح، البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي، في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج المـاليزي للتنميـة، مرجع سابق، ص ص ٢٧١ – ٢٧٣.

(40) Econmic and Social Commission for Western Asia, Op. Cit., p3.

(41) Ibid, pp. 3-4.

(42) H. Hammoud, Critical Review of Successful Experiences in Integrated Social Policy, Econommic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations, New York, 2007, p. 4.

(43) Ibid, p.5.

(44) Mahathir B. Mohamed, Cultural Integration, http://www.bibalex.org/english/lecture/printable/mahathir2.htm,3-1-2008.

(45) H.Hammoud, Op. Cit,; p.4.

الفصل الرابع

تجربة سنغافورة في التنمية القائمة على المعرفة

تمهيد.

أولا : تجربة سنغافورة في التراث والدراسات السابقة – الأهمية والأهداف.

ثانيا : السياسات الاجتماعية المتبعة وسياق التنمية في سنغافورة.

ثالثا : مستويات التنمية البشرية في سنغافورة ، وأهداف الألفية الثالثة.

رابعا : سنغافورة كنموذج لمدن المعرفة.

خامسا : الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة.

الفصل الرابع

تجربة سنغافورة في التنمية القائمة على المعرفة

تمهيد :

تعتبر تجربة سنغافورة في الافتتاح الاقتصادي تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فعلي الرغم من أن عمر التجربة لا يتجاوز الستين عامًا إلا أن ما حققته في التنمية فاق كل التوقعات تفاؤلاً وجعل من سنغافورة أسطورة اقتصادية بين دول العالم النامي[١] والهدف الأول من متابعة هذه التجربة هو البحث عن إطار توجيهي واسترشادي منها، ليس بقصد إعادة تطبيقها كما حدثت بالضبط، وإنما بهدف التعرف على المواقف الاقتصادية والمؤسسية والسياسية المختلفة التي تعوق إمكانية عدم تطبيقها . وكذلك التعرف على المناهج والآليات المستخدمة في التصميم والإنجاز والتنسيق والتكامل، بالإضافة إلى تقويم السياسات التي اتبعتها سنغافورة ، وفهم المتغيرات الحاكمة وعوامل القوة وجوانب النجاح في هذا الصدد وذلك من أجل التوصية بالمقترحات المحددة التي قد تساعد في صياغة رؤية اجتماعية شاملة وبما تبنتها مصر لتحديث تجربتها التنموية أو تعزيزها ودعمها .

وجدير بالذكر أن نتوقف أمام حالة سنغافورة بالتعريف ، وتأكيد أهمية دراسة تجربتها التنموية ، وتوضيح الأهداف التي تسعي تلك الدراسة إلى تحقيقها[٢]. وتقع دولة سنغافورة في جنوب شرق آسيا في موقع استراتيجي بين المحيطين الهادي والهندي ، حيث تقع عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة الملايو، التي تنفصل عنها بواسطة مضيق جوهور (Johore) وتبلغ مساحتها ٦٥٠كم٢ ، وهي دولة بلا موارد اقتصادية ذاتية وظلت بريطانيا محتفظة بسياستها تجاهها — إلى أن منحت سكانها حق تكوين جمهورية سنغافورة عام ١٩٥٧، وذلك تحت قيادة "لي كوان يو" (Lecawanyou) ورئيسها الحالي هو "ساليبان رامنتان" (Salipan

Ramentan) ، وكان من المنتظر أن تشترك في إتحاد ماليزيا الفيدرالي، إلا أنها انسحبت منه بعد تكوينه بفترة وجيزة عام ١٩٦٥[٣].

وبلغ عدد سكان دولة سنغافورة عام ١٩٦٠ (١.٦) مليون نسمة، وبلغوا عام ٢٠٠٨ (٤.٨٣٩٤٠٠) مليون نسمة ، ولكن تتعدد أصولهم كما هو الحال في ماليزيا ، فغالبيتهم من الأصول الصينية ٧٧%، ومااليزيون ١٤%، وهنود ٧% ، هذا فضلاً عن باكستانيين وأوروبيين[٤].

وتتضح أهمية دراسة تجربة سنغافورة في التنمية ، أولاً لأن سنغافورة دولة تعاني من الندرة في الموارد الاقتصادية الذاتية ، ورغم ذلك قامت بتحقيق التنمية في فترة وجيزة جدًا لا تتجاوز الستين عامًا ، وبذلك تصبح نموذجًا أكثر صلاحية للاستفادة من تجربتها والتعرف على ما تنطوي عليه تلك التجربة من آليات ومحركات للتنمية ، وهي تجربة أثبتت تميزها بين مجموعة دول آسيا ، وهو الأمر الذي اعترف به على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وذلك بفضل الدور الذي قامت به في تخطيط وتنفيذ عملية التنمية .

وبناء عليه، تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة الأبعاد المختلفة للسياسة الاجتماعية في سنغافورة وتحليلها في سياق التنمية، وذلك بالتركيز على سماتها العامة وتطورها وصياغتها ومعرفة الإطار المؤسسي لها، ومدى تكاملها مع الخطط الاقتصادية والقومية للتنمية والتنسيق بين عناصرها. وكذلك التعرف على مستويات التنمية البشرية في سنغافورة ، وتحليل مؤشراتها في ضوء أهداف الألفية الثالثة، وبالتركيز على انجازاتها في تنمية الموارد البشرية وخاصة في مجالات التعليم، والصحة، والعمالة، وتمكين المرأة، والقضاء على الفقر، والتعرف على المعالم التي ميزت سنغافورة كنموذج لمدن المعرفة، ثم محاولة استخلاص الدروس المستفادة من تحليل واقع تلك التجربة، سواء أكانت دروس تعكس نجاحًا حقيقيًا لهذه التجربة ، أو للكشف عن عناصر القوة، وأهم المتغيرات الحاكمة لتلك التجربة في عملية التنمية .

ولذلك تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية: أولاً: تجربة سنغافورة في التراث والدراسات السابقة : الأهمية والأهداف . وثانيًا: السياسة الاجتماعية المتبعة وسياق التنمية في سنغافورة . وثالثًا: مستويات التنمية البشرية في سنغافورة وأهداف الألفية الثالثة . ورابعًا: سنغافورة كنموذج لمدن المعرفة. وأخيرًا : الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة في التنمية[٥] .

أولا : تجربة سنغافورة في التراث والدراسات السابقة (الأهمية والأهداف) :

تمتد تجربة سنغافورة في التاريخ إلى أكثر من نصف قرن، وذلك بدءًا من استقلالها عن انجلترا عام ١٩٥٧، واستمرت تنمو وتحقق طفرات واسعة وحتى الآن، على نحو استوقف الباحثين والمهتمين بتجارب التنمية في العالم. وكانت المحصلة تراثًا ضخمًا وثريًا من الدراسات السابقة ، كتب أغلبه باللغة الانجليزية، وبعضه باللغة العربية، الأمر الذي قد يمثل صعوبة أمام أية محاولة للإحاطة بهذا التراث الهائل، أو حتى الإقدام على إضافة بعض الجديد في هذا الإطار. ولتجاوز هذه الصعوبة ، كان من الضروري على الباحث أن يختار من ذلك التراث بعضه الذي قد يسهم في إلقاء الضوء على موضوع الدراسة الحالية (تجربة سنغافورة في التنمية القائمة على المعرفة) وذلك لرصد بعض الثغرات والملاحظات ، والتي ربما كان في معالجتها بعض الإضافة إلى هذا التراث .

ففي عام ٢٠٠٠ نشرت دراسة بعنوان "العرب والتجربة الآسيوية (الدروس المستفادة)" وذلك من أجل استخلاص أهم الدروس المستفادة من التجارب الآسيوية ، وذلك حتى نستطيع أن نعيد تأسيس قضية النهضة والإنطلاق الاقتصادي والحضاري في منطقتنا العربية. وذلك من خلال معرفة حدود تلك التجارب وآفاقها وإمكانياتها ، وأين يقع العرب من هذه التجارب. وركزت الدراسة على خمسة بلدان هي (سنغافورة – ماليزيا – كوريا الجنوبية – تايلاند – الصين) والتي تمثل كل منها تجربة متميزة في مجال التنمية المعجلة والنهضة الاقتصادية ، بهدف الإجابة على السؤال اين يكمن الخط الجامع بينها؟ وكيف تقدمت بلدان آسيا وتخلفت الدول العربية ؟

وركزت تلك الدراسة على بعض القضايا ، ومنها العلاقة بين الحكومات والأسواق خلال عمليات النمو والتنمية وأشكال التنظيم المؤسسي التي دفعت إلى تحقيق نهضة اقتصادية كبري في زمن وجيز، وعمليات التطوير الثقافي ونمو الإنتاجية ، وتوجهات عملية التراكم ، وسياسات تشجيع وتنمية الصادرات، والعلاقة بين التعاون الإقليمي على الصعيد الآسيوي والانفتاح على الأسواق العالمية، وعناصر القوة وعناصر الهشاشة في تجربة تلك الدول .

وبناء عليه انقسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام : الأول يركز على التجارب التنموية في بلدان آسيا الخمسة، سنغافورة كنموذج منصة التصدير، وماليزيا كتجربة للنمو السريع ، وكوريا الجنوبية أنضج النمور الآسيوية ، وتايلاند نمر آسيا المريض، والصين تجربة السير على قدمين. والقسم الثاني يقدم نظرية تحليلية تقويمية لأهم السياسات الإنمائية في تلك البلدان، وتحديدًا السياسات الصناعية وسياسات العلم والثقافة ، والاستثمارات الإقليمية واشتراكية السوق، والقسم الأخير قدم نظرة تقويمية جامعة لماهية وأساسيات نموذج التنمية والنهضة ، ومدى إمكانية تكرار تلك التجارب في المنطقة العربية .

ورغم ثراء تلك الدراسة وتعدد جوانبها الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ... الخ إلا أنها قد استغرقت في القاء الضوء على النواحي الاقتصادية والتكنولوجية بشكل واضح . كما أن هناك بعض الجوانب التي لم يتم الكشف عنها في تلك الدراسة، يرتبط بعضها بالسياسة الاجتماعية ومنها السياسات الصحية، وتمكين المرأة وحق التعليم الإلزامي للجميع ، وتخفيض الفقر، والقضاء على البطالة... وكلها جوانب تحتاج إلى تسليط الضوء عليها لاستخلاص الدروس المستفادة منها(٦).

وفي عام ٢٠٠٦ – نوقشت رسالة دكتوراة بعنوان "تجربة دول جنوب شرق آسيا في التنمية البشرية دراسة مقارنة مع مصر" وذلك بهدف التعرف على تجارب تلك الدول في عملية التنمية البشرية ومقارنتها مع جهود مصر في تحقيق عملية التنمية البشرية. وركزت تلك الدراسة على ثلاثة بلدان آسيوية وهي (سنغافورة ، وكوريا الجنوبية، وماليزيا) التي تمثل

كل منها تجربة متميزة في عملية التنمية والنهضة، وذلك بهدف التوصل إلى معرفة أسباب وعوامل نجاح تلك البلدان في القيام بعملية التنمية، حتى يمكن الاستفادة منها في تحقيق عملية التنمية في مصر أو تدعيمها .

وبناء عليه قسمت تلك الدراسة إلى ثلاثة أبواب : الأول شمل الإطار النظري للتنمية البشرية من حيث مفهومها وتاريخ نشأتها ، وكيفية قياسها ، ومعوقاتها .

والباب الثاني شمل قضايا التنمية البشرية في مصر بما فيها التعليم والصحة والفقر والحالة العامة للتنمية البشرية في مصر. والباب الأخير شمل تجربة دول جنوب شرق آسيا في التنمية البشرية بما فيها سنغافورة، وكوريا الجنوبية ، وماليزيا .

ورغم أهمية تلك الدراسة كأحد الدراسات العربية النادرة في مجال التنمية المتعلقة بدول جنوب شرق آسيا، إلا أنها قد استغرقت في إلقاء الضوء على النواحي المتعلقة بالجانب النظري الذي يشمل مفهوم التنمية البشرية ، ونشأتها ، وقياسها ، ومعوقاتها ، والقضايا المختلفة في مصر، إلا أنها في الجانب الذي يتعلق بتجارب الدول الآسيوية لم تتناولها إلا من جانب اقتصادي فقط وأغفلت الجوانب الأخري. وبذلك فلاتزال هناك بعض الجوانب التي لم يتم الكشف عنها في تلك الدراسة، خاصة المتعلقة بالسياسة الاجتماعية سواء من الناحية الصحية أو التعليمية أو تخفيض الفقر أو القضاء على البطالة أو تمكين المرأة .. وكلها جوانب تحتاج تسليط الضوء عليها من أجل استخلاص الدروس المستفادة منها(٧).

وفي عام ٢٠١٠ ظهرت دراسة حول سنغافورة ؛ كنموذج للمدينة القائمة على المعرفة حيث تمكنت سنغافورة من خلال التزامها بالتنمية القائمة على المعرفة في العشر سنوات الماضية من أحداث تحول سريع وناجح إلى مدينة قائمة على المعرفة. ويركز البحث على الكيفية التي استطاعت من خلالها حكومة سنغافورة تشكيل البيئة التي تساعد على الوصول إلى التجديدات والاكتشافات وخلق المعرفة الجديدة. فلقد بزغت سنغافورة باعتبارها واحدة من مدن القمة القائمة على المعرفة في العالم من خلال أطر متباينة تم استخدامها على صعيد الكون. حيث عملت سنغافورة

على تعزيز مشاركتها في الاقتصاد المعرفي الكوني ، وتطوير استراتيجية تنمية للصناعات الابداعية صدقت على أهمية الصناعات الابداعية ، بهدف وضع سنغافورة كمحور ابداعي آسيوي جديد. وتمثل مدينة سنغافورة واحدة من الأمثلة الجديدة على الكيفية التي يمكن بها للمعرفة أن تصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتحول . وهي تمدنا باستبصارات ذات قيمة عن الكيفية التي تم بواسطتها للسياسات العامة أن تدخل في مفاوضات ناجحة مع الاقتصاد الشبكي الكوني الحالي في احداث تغيرات اقتصادية مناسبة.

وعلى الرغم من أن نموذج سنغافورة في التنمية قد أضاف مجموعة فوائد في سياقات كثيرة، إلا أنه عمل أيضًا على وضع قيود سلبية في طريق تنميتها خاصة في مجال خلق المعرفة وتطبيقاتها على ريادات الأعمال والابداعية(٨). يحتاج الأمر إلى تسليط الضوء على هذه القيود.

وفي عام ٢٠١١ شاركت كارولين يونج مع تشونج جونشوي وكارلا ميلير، في دراسة بنفس عنوان البحث السابق "سنغافورة كمثال للمدينة المعتمدة على المعرفة. باعتبار مدينة سنغافورة حالة دراسية مشوقة لمدينة قائمة على المعرفة لتحولها النوعي من مدينة ذات فكر محافظ ورقابة صارمة إلى مدينة متحررة وخلاقة وديناميكية . وركز البحث على الخصائص النمطية للاقتصاد القائم على المعرفة ، وتتبع تاريخ تنمية الاقتصاد في سنغافورة . وبين كيف أن سنغافورة منذ السبعينيات قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في اتجاه اللحاق بالركب، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا الموجهة لخدمة الشركات متعددة الجنسيات ودعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة . والقي البحث الضوء على تنامي اهتمام المدينة بالثقافة باعتبارها أساسًا للجذب السياحي ، ومؤشرًا على قدرتها التنافسية ، خاصة وأن جهود النمو الحضري في عديد من المدن كلندن ونيويورك ارتبطت بأهمية هذه المدن كمراكز للابداع والابتكار والأنشطة الثقافية المختلفة. وانتهى البحث إلى القول بأن جهود سنغافورة لخلق جزيرة ذكية عبر تملك المعرفة ، ومن خلال تبني مفهوم الاستعانة بالشركات متعددة الجنسيات، عبر نظام الابتكار الوطني والقدرات التعليمية، تعتبر جهودًا جديرة بالثناء . وتعتبر سنغافورة المكان الذي توجد فيه العقليات الاجتماعية والثقافية التي ساعدتها على اضفاء محاولات الابداع الفردي والتنوع الفكري ومبادرات

المجتمع المحلي. وكان وجود المواهب الابداعية أو متخصصوا المجال المعرفي ووجود رأس المال البشري يؤدي بدوره إلى جذب الصناعات القائمة على التكنولوجيا . كما أن تراث المدينة والمعاني المتعلقة بماضيها وحاضرها شكل الأسس الاجتماعية والسياسية والثقافية التي ساعدت على جذب الأفراد الموهوبين ورأس المال البشري المدن العالمية(٩).

والواقع أن الدراستين الأخيرتين يعكسا جانب من التحول في فكر التنمية إلى استراتيجيات جديدة وبديلة ، قد يترتب على تتبعها استخلاص مجموعة من الدروس التي يمكن التأسيس عليها في بناء مستقبل الدول النامية، ومنها مصر .

وفي إطار ما سبق ، نجد أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤكد على أهمية دراسة تجربة سنغافورة في التنمية، والاستمرار في تسليط الضوء على جوانبها التي لم تحظ باهتمام الدراسات السابقة، واستخلاص دروس أخرى يمكن أن تضاف إلى مجموعة الدروس التي سبق وأن كشفت عنها الدراسات السابقة ، يمكن الاستفادة منها في صياغة تجارب التنمية في عالمنا العربي والإسلامي .

وتأسيسًا على ذلك يمكن بلورة مجموعة من الأهداف والتساؤلات نحاول في الدراسة الحالية تحقيقها والاجابة عليها :

(١) تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للسياسة الاجتماعية في سنغافورة وتحليلها في سياق التنمية ، بالتركيز على خصائصها المختلفة، وتطورها وتشكيلها ، والإطار المؤسسي لها، وتكاملها مع الخطط الاقتصادية والقومية للتنمية ، والتنسيق بين عناصرها... إلخ. والسؤال هنا : ما هي الأهداف العامة التي تنطلق منها السياسة الاجتماعية في سنغافورة؟ وهل تتوافر لها الشرعية المطلوبة ؟ وما طبيعة السياق الذي تعمل في ظله؟ وإلى أي حد كان السياق مواتيًا ؟ وما هو النموذج الذي تم على أساسه صياغة السياسة الاجتماعية في سنغافورة ؟ وإلى أي حد تحرص هذه الصياغة على التنسيق والتكامل بين عناصرها ؟ وما هو مدى الاندماج بين مختلف السياسات الاجتماعية (صحية – تعليمية – ... إلخ) وبين السياسات الاقتصادية ؟

(٢) التعرف على مستويات التنمية البشرية في سنغافورة ، وتحليل مؤشراتها في ضوء أهداف الألفية الثالثة ، وذلك بالتركيز على انجازاتها في تنمية الموارد البشرية في مجالات الصحة والتعليم، والدخل، والتشغيل، والقضاء على الفقر، وتمكين المرأة.

حيث تتمثل أهداف الألفية الثالثة بالإضافة إلى تأييد الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان في القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق حصول الجميع على التعليم الابتدائي ، وتحقيق المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات في مرحلة النفاس، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (كالايدز والملاريا والأمراض الأخرى) ، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية . ولقد أثار هذا عدة تساؤلات ؛ ما هو ترتيب سنغافورة بين دول دول العالم من حيث مستوى التنمية المستدامة ؟ وإلى أي حد أسهمت جهود التنمية في دعم رأس المال البشري؟ وما مدى حرص ماليزيا على تحقيق الحماية الاجتماعية للجميع وتخفيف الفقر ، وتمكين المرأة ؟

(٣) توضيح المعالم التي ميزت سنغافورة كنموذج لمدينة المعرفة، بعد أن أحدثت تحولات في أهدافها التنموية ، وعملت على تطبيق استراتيجيات التنمية القائمة على المعرفة، في تعزيز تجربتها التنموي. والسؤال هنا كيف تمكنت سنغافورة من تعزيز مشاركتها في اقتصاد المعرفة الكوني ؟ وما نوع الصناعات الابداعية التي ساعدتها على أن تصبح قوة دافعة لنموها داخل الاقتصاد الشبكي الكوني ؟

(٤) استخلاص مجموعة دروس مستفادة من تحليلنا لواقع تجربة سنغافورة ، سواء أكانت دروس نجاح حقيقية في تلك التجربة أو عناصر قوة، أو أهم المتغيرات الحاكمة لتلك التجربة في التنمية(١٠).

ثانيا : السياسات الاجتماعية المتبعة وسياق التنمية في سنغافورة :

تعتبر تجربة سنغافورة في التنمية مثالاً يحتذي به على الرغم من أنها دولة تفتقر للموارد الذاتية ، لكنها قامت باتباع نمطًا تنمويًا قام على

التصنيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حوالي نصف قرن ، وظهرت آثار ذلك النمو التنموي في صورة تحسينات في التعليم والصحة والتشغيل ومحاربة الفقر وتمكين المرأة ... وكافة الجوانب المتعلقة بمفهوم السياسة الاجتماعية :

(١) وفي إطار ذلك تركزت أهداف السياسة الاجتماعية في سنغافورة فيما يلي :

١- تهدف استراتيجية التنمية في سنغافورة في مراحلها المختلفة إلى تحقيق التوظيف الأمثل للموارد المحدودة بهدف خلق ميزة نسبية للبلاد تعويضًا لها عن محدودية الموارد ، وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل مواجهة النقص في التمويل المحلي ، وللدخول في عصر التكنولوجيا واكتساب الخبرات المتقدمة والدخول لأسواق جديدة(١١).

٢- تحقيق النمو الاقتصادي وإتاحة الموارد الاقتصادية بتوفير حياة كريمة للناس، والتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي . والاهتمام بالبعد الانساني والدخل والحرص على أن يوفر العمل رضا للعامل وإشباعًا نفسيًا لهم وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ونمو الناتج القومي الإجمالي ، والتوزيع العادل للدخل ، وحسن توجيه الإنفاق الاجتماعي ، وإتاحة فرص عمل للجميع .

٣- تحقيق النمو الاقتصادي المؤثر في التنمية البشرية من خلال إيجاد نمو يولد عمالة ، ونمو يوزع الدخل توزيعًا عادلاً ، ونمو يعزز الحرية ، ونمو يعزز التماسك الاجتماعي، ونمو يحقق التنمية البشرية المستدامة.

والتوزيع العادل للموارد والدخل والذي ينعكس على تحسين حياة البشر، وسماح الحكومات للناس بالمشاركة وتقاسم ثمار النمو، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع .

وإقامة مشروعات إسكان حكومي منخفضة الإيجار لجميع المواطنين، وإيجاد نظام للتأمينات الاجتماعية وصندوق للحقوق التقاعدية.

وفي إطار ذلك نجد أن السياسة الاجتماعية في سنغافورة اهتمت بجميع النواحي الإجتماعية كالتعليم والصحة والاسكان ومحاربة الفقر وتمكين المرأة ... الخ ، وبصفة عامة تحقيق الرفاهية لجميع مواطنين سنغافورة(١٢).

(٢) سياق السياسة الاجتماعية في سنغافورة :

أ- حيث تميز السياق الذي تبلورت في ظله السياسات الاجتماعية بالاستقرار السياسي ، أي استقرار نظام الحكم في الدولة ، هذا إلى جانب وجود سياسة اقتصادية مستقرة ، بالإضافة إلى وجود أجهزة حكومية ذات تنظيم مرن ومتطور يهدف إلى تحقيق عملية التنمية الشاملة من خلال خلق فرص توظيف وعمالة جيدة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتنمية وتطوير الصناعات والخدمات القائمة، بالإضافة إلى صقل المهارات البشرية وتنميتها.

ب- كما توفر أيضًا المناخ الأمثل لجذب الاستثمار وذلك من خلال منح حرية كاملة لتحويل رؤوس الأموال والأرباح فألغيت كافة قوانين الرقابة على النقد اعتبارًا من أول يونيو ١٩٧٨، وبالتالي أصبح تحويل الأموال والأرباح مسموح بدون أي قيود، بالإضافة إلى عدم وجود قيود على الملكية للمشروعات الاستثمارية، ووجود سياسة تجارية حرة ، حيث يعمل قطاع التجارة بشقيه الداخلي والخارجي في اطار نظام اقتصادي حر بدون أي حواجز أو قيود تصديرية أو استيرادية .

جـ- كما كانت تتوافر بنية أساسية عالية المستوى تشمل ميناء جوي حديث احتلت به سنغافورة مركز الصدارة في نقل التجارة العابرة في منطقة جنوب شرق آسيا ، وتشمل كذلك ميناء بحري كبير ذو امكانيات وتجهيزات تضعه في مصاف أكبر الموانى العالمية،

وبالإضافة لشبكة طرق برية حديثة تغطي كافة أنحاء الدولة وسوق مالية متطورة وخدمات بنكية عالية المستوى .

د- وجود عمالة مدربة على أحدث فنون الانتاج في كافة المجالات ، وإعادة تدريبها دوريًا وتحدثها الإنجليزية .

هـ- كما توافرت الحرية المطلقة للمستثمرين في تشغيل وإبقاء أو الإستغناء عن العمالة المحلية ، فضلاً عن حرية الشركات المستثمرة في احتياجها إلى الخبرات الأجنبية التي يرون أهمية جلبها للمشروع طالما كان لا يتوافر مثيلها بالبلاد .

ل- توفير وسائل معيشية متميزة تناسب المغتربين الأجانب .

ف- وبالإضافة لكل من الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، نجد أيضًا غياب الكوارث الطبيعية ، وعدم وجود أي جماعات للمصلحة ، وعدم وجود أي نزاعات داخلية أو خارجية مع سنغافورة والدول المحيطة بها(١٣).

(٣) تاريخ تنمية الاقتصاد وتطور السياسة الاجتماعية في سنغافورة :

تحولت سنغافورة من قرية صيد في أوائل القرن التاسع عشر إلى اقتصاد السوق الحر بدرجة عالية من التطور والنجاح في القرن الحادي والعشرين ، متمتعة ببيئة خالية من الفساد بشكل ملحوظ وأسعار مستقرة وأحد أعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في آسيا (٢٥.٩٧٩ ألف دولار أمريكي في العام ٢٠٠٤) . وأثبتت الاستراتيجية الاقتصادية في سنغافورة نجاحها، لينمو الاقتصاد بمعدل سنوي بلغ أكثر من ٨.٥% في الفترة ١٩٦٥ – ١٩٩٧، وذلك قبل وقوع الأزمة الاقتصادية والمالية الإقليمية في الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٨.

ومنذ استقلالها في العام ١٩٦٥، إتسمت إعادة الهيكلة الاقتصادية للدولة بتوجهها الحكومي على حساب متطلبات السوق. ويعتبر اقتصاد سنغافورة إلى حد كبير نتاج الصلات المشتركة بين الرؤية التنموية، والإعداد المؤسسي ، والبيئة التجارية. ويرجع ذلك جزئيًا إلى القيود الداخلية على النمو (صغر قاعدة السكان ونقص الموارد الطبيعية) ، وسرعة التغير في البيئة الخارجية .

وقد تحولت سنغافورة بفعل نموذجها في التنمية من استراتيجية التصنيع التقليدي في سبعينيات القرن العشرين إلى استراتيجية تصنيع أكثر تطورًا وقيمة ، والتي شملت ملحقات الكمبيوتر وحزم البرمجيات . واستمر قطاع التصنيع في كونه مساهمة مهمة للاقتصاد بحصة تعدت ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم السنوات منذ الثمانينيات . وشهدت الثمانينيات تحولا استراتيجيًا نحو القطاعات المعتمدة بكثافة على التقنية ، لتشهد التسعينيات التركيز على الشركات المعتمدة بكثافة على المعرفة . وفي أواخر التسعينيات، أدركت الدولة تمامًا الاتجاه المتزايد نحو العولمة والتقنية والتنافسية العالمية، وبأن القدرة على اكتساب وتشغيل وتطبيق المعرفة والمعلومات ستكون أهم مفاتيح تحقيق هذه التوجهات . وكان هناك بالفعل اعتراف من جانب الحكومة بأن المعرفة ستصبح رصيدًا استراتيجيًا بسبب التقدم التكنولوجي والعولمة(١٤).

وقد أقرت الحكومة بالحاجة إلى إقامة بيئة مواتية للابتكارات والاكتشافات وخلق المعارف الجديدة وتسخير الأفكار والخبرات اللازمة لخلق قيم مضافة جديدة في الاقتصاد القائم على المعرفة. وقد تم تشكيل لجنة القدرة التنافسية لسنغافورة في العام ١٩٩٧ لتحديد القدرة التنافسية لسنغافورة كاقتصاد معرفي في العقد المقبل. وتمثلت رؤيتها في أن تتمتع سنغافورة باقتصاد معرفي قوي قادر على المنافسة العالمية، وذلك من خلال قطاعي التصنيع والخدمات كتوأمة محركة لهذا النمو. ولذا فإنه من غير المستغرب أن يكون مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة مادة للحوار والنقاش في أواخر التسعينيات. وقد كشفت دراسة أجراها توه وآخرون في العام ٢٠٠٢ أن النمو المستمر للاقتصاد في سنغافورة يتطلب نموًا مماثلا في إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة. ونتيجة لذلك ، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية جهودًا كبيرة في مجالات التعليم والصناعة – خصوصًا البحث والتطوير – وذلك لربط التعلم بالمعرفة والإبداع المهني. وقد صممت السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتعليم والثقافة وفقا لاتجاهات إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية بما تعكس الأيديولوجية الواقعية والتنموية للدولة. وبالمثل فإن النموذج التنموي لمجتمع المعلومات بسنغافورة قد شكل بشكل مميز من قبل الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية(١٥).

ويمكن تفسير تطور السياسة الاجتماعية في سنغافورة في سياق المراحل التي مرت بها سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. حيث

أعلنت حكومة سنغافورة عقب استقلال البلاد خططًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت الخطة الأولى مدتها ثلاثة عشر عامًا (في الستينات) من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٧، وتركزت التنمية في الاهتمام بجميع نواحي الحياة الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة والاسكان ومحاربة الفقر وتمكين المرأة والقضاء على البطالة ، وبصفة عامة تحقيق الرفاهية لجميع المواطنين.

ونظرًا لندرة الموارد الأساسية للتنمية ، ونتيجة لقصور رأس المال المحلي عن الوفاء بالاستثمارات الضخمة اللازمة لعملية التنمية فقد انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم، وكان بداية ذلك هو بناء القاعدة الصناعية الضخمة ، وركزت هذه المرحلة على الصناعات كثيفة العمالة وذلك للقضاء على مشكلة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل، وبدأت بالصناعات التي لا تحتاج إلى خبرات ومهارات فنية وعلمية عالية، بالاضافة إلى انخفاض قيمة رؤوس الأموال التي تتطلبها إقامة تلك الصناعات .

والمرحلة الثانية : بدأت في السبعينات وتركز الهدف الأساسي فيها على تحويل الاقتصاد السنغافوري إلى اقتصاد صناعي حديث مبني على التكنولوجيا والمعرفة والمهارات الفنية العالية وهدفت أيضًاإلى اقامة شبكة طرق برية حديثة تغطى كافة أنحاء الدولة، وإيجاد عمالة مدربة على أحدث فنون الانتاج في كافة المجالات، وإقامة مشروعات إسكان حكومي منخفضة الإيجار وكفالتها لجميع المواطنين ، وتوفير نظام للتأمينات الاجتماعية ، وصندوق للحقوق التقاعدية ، بالإضافة إلى مساعدة المرأة على المشاركة السياسية وبصفة عامة توفير الخدمات الاجتماعية السياسية للجميع من تعليم وصحة وإسكان ... إلخ وساعد على نجاح هذه المرحلة تحسين الظروف الإقتصادية للبلاد وتوافر رؤوس الأموال اللازمة للتمويل من المصادر المحلية والخارجية نتيجة لإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ، فضلاً عن كفاءة ومهارة العمالة المحلية . وتضاعفت القيمة المضافة للصناعة في تلك المرحلة إلى أكثر من عشرة أمثالها في الفترة ما بين ١٩٧٢ إلى ١٩٨٦ وذلك من ١.١ مليار دولار إلى ١١.٣ مليار دولار .

والمرحلة الثالثة : بدأت في الثمانينات واتسمت بزيادة حدة المنافسة من جانب الدول حديثة النمو (كوريا الجنوبية، وهونج كونج، وتايوان) ، فضلاً عن اتجاه الدول الصناعية إلى فرض المزيد من القيود الحمائية

ووضع العراقيل في مواجهة صادرات الدولة حديثة النمو ومنها سنغافورة . وواجهت الدولة هذا الموقف بتشجيع الصناعات القائمة على تطوير عمليات البحوث والتنمية وإدخال نظم الحاسبات الآلية في كافة عمليات الإنتاج فضلاً عن استخدام الربوت(١٦). وهدفت السياسة الاجتماعية في تلك المرحلة إلى توفير حياة كريمة للناس والتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي ، والاهتمام بالبعد الانساني والدخل والحرص على أن يوفر العمل رضى للعامل وإشباعًا نفسيًا له وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، وضمان التوزيع العادل للدخل، وحسن توجيه الانفاق الاجتماعي .

وهدفت الدولة في خطتها القومية لتكنولوجيا المعلومات إلى تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات لتصبح نشاطا تصديريًا، وتحسين الانتاجية داخل الاقتصاد الوطني . وفي تلك المرحلة تدفقت الاستثمارات الأجنبية المتزايدة في قطاع الصناعة والتي ارتفعت من ١٢٢١.٤ مليون دولار وتعادل ٦٥.٦% من إجمالي استثمارات الصناعة عام ١٩٨١ إلى ١٤٤٨ مليون دولار وتعادل ٨٣% عام ١٩٨٧ ، فزادت القيمة المضافة لذلك القطاع من ١.١٢٩ مليار دولار أمريكي عام ١٩٧٠ إلى ١٤.٢٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٧. وزاد عدد العمال في ذلك القطاع من ٣٢٩٠٠ عامل عام ١٩٦٠ إلى ٢٦٧٤٤٢ عامل عام ١٩٨٧. كما ارتفعت الأجور والحوافز والميزانيات العينية بصفة مستمرة من ٧٨ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ٤١٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ثم إلى ٤١٨٣ مليون دولار عام ١٩٨٧ .

المرحلة الرابعة : وبدأت منذ التسعينات ومستمرة حتى الآن، حيث تم اطلاق الخطة العامة لتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٠ (IT 2000) لتحويل سنغافوورة إلى جزيرة ذكية ، بحيث تسري تكنولوجيا المعلومات إلى كل جنبات المجتمع السنغافوري ، في المنزل ، العمل، أوقات الفراغ. وتمكن تلك التكنولوجيا من خلق بيئة أساسية متقدمة لرجال الأعمال والبائعين والمهندسين وربات البيوت لتمكينهم من الحصول على المعلومات واستيعابها من عدة مصادر وعدة أشكال ، وذلك باستخدام نظام متسع من الشبكات والصوتيات والحاسبات الإلكترونية .

وتطمح سنغافورة من وراء ذلك لأن تصبح المركز العالمي لخدمات رجال الأعمال والخدمات والنقل والمواصلات في منطقة جنوب شرق آسيا.

وبدأت سنغافوورة عام ١٩٩٥ خطتها الخمسية الجديدة للارتقاء بمستوى الانتاجية ، المركزة على مفهوم الابتكار والجودة (Innovation & Quality) وذلك بالتركيز على رفع مستوى كفاءة عوامل الانتاج (المدخلات) وفي نفس الوقت تشجيع الابتكارات لتطوير عمليات التجديد في تشكيلة المنتجات. كما أنشأ المجلس الوطني للإنتاجية ما يسمى بصندوق تنمية المهارات (The Skills development fund) وقد أشرف الصندوق على دورات تدريبية بحوالي نصف مليون مدرب قادمين من نحو ألف شركة ومؤسسة خلال عام ١٩٩٤. كما أحث الصندوق الشركات على تدريب العاملين فيهاعلى مراقبة الجودة من خلال دورات تدريبية منتظمة .

هذا وتنفق حكومة سنغافورة ٣.٤ مليار أمريكي على تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم، ومن الأهداف التى سعى لتحقيقها ذلك الصندوق توفير وضمان استمرار التعليم الأساسي للعاملين، وإكمال تعليمهم ، والإشراف على برامج التدريب المعدة لتدريب الأفراد على حرف أو مهن معينة ، ووضع برامج التدريب وإعادة التدريب للعاملين لرفع كفاءتهم لمقابلة التغيرات والتطورات الجديدة في الصناعة، وتقييم المهارات الصناعية والمهنية ومنح الأجازات اللازمة لذلك[١٧].

(٤) صياغة السياسات الاجتماعية:

حيث يعد الإطار المؤسسي لصياغة وتنفيذ وتنسيق وتكامل السياسة الاجتماعية في سنغافورة محصلة لعملية تطور مستمرة تمت خلال فترة نصف قرن. وشارك في تكوين ذلك الإطار كافة المؤسسات الموجودة بالمجتمع سواء أكانت حكومية أو غير حكومية أو مدنية أو أهلية أو نقابات أو معاهد علمية بما في ذلك أيضًا الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والوزارات المختلفة والبرلمان ... وكل ذلك من أجل إشباع احتياجات المواطنين وحل مشكلاتهم وتحقيق الرفاهية لهم وهي تنتمي للنموذج العقلاني العلمي في السياسة الاجتماعية[١٧].

وتماثل عملية صياغة السياسة الاجتماعية في سنغافورة صياغة السياسات المختلفة من اقتصادية وتخطيط ... إلخ. وكلها تطورت داخل نفس الإطار المؤسسي طبقًا لنفس النظام ، لما فيه من عناصر برلمانية وقانونية وإدارية وسياسية، وكذلك صانعي القرار .

ويتكون الهيكل المؤسسي الذي يقود عملية التنمية من ثلاث مؤسسات رئيسية وهي :

أ- مجلس التنمية الاقتصادية Economic Development Board :

ساهمت سياسات الترويج الاستثماري الذي انتهجها ذلك المجلس منذ عام ١٩٦١ مساهمة كبيرة في عمليات التحول الكبيرة التي شهدها مسار نمو الاقتصاد السنغافوري .

ولعب ذلك المجلس دورًا رئيسيًا في تخطيط وتنفيذ عدد من الاستراتيجيات الاقتصادية لتطوير كافة القطاعات سواء أكانت صناعية أو خدمية. والهدف الرئيسي لذلك المجلس يتمثل في تنمية وتطوير كل الصناعات والخدمات القائمة لترقي إلى درجة التنافسية العالمية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، وخلق فرص توظيف وعمالة جديدة .

ب- مجلس تنمية التجارة السنغافوري Trade Development Board:

عندما تم وضع استراتيجية للتنمية في سنغافورة كانت على أساس أن تلعب التجارة الخارجية دورًا مركزيًا فيها، حيث أن المبادلات التجارية كانت تمثل إحدى الأنشطة الرائجة في سنغافورة منذ زمن طويل ، ولذلك تم انشاء ذلك المجلس الذي كان أحد فروع مجلس تنمية الاقتصاد السنغافوري، ثم انفصل بعد اتساع أنشطته، ويرأسه وزير التجارة والصناعة. وتتركز مهام ذلك المجلس في تنمية التجارة السنغافورية في الأسواق العالمية، واستكشاف أسواق جديدة ونافذة للصادرات السنغافورية وتوسيع مصادر التوريد ، وتطوير وتقوية البنية الأساسية اللازمة للتجارة والأعمال ، والعمل على الاستثمار في الخارج على أسس علمية ورشيدة :

جـ- المجلس الوطني للإنتاجية Productivity National Board :

وأنشأ ذلك المجلس عام ١٩٨١ لرفع مستوى الانتاجية ، والحفاظ على مستوي عالي من الانتاجية وتطويره بصفة دائمة، حيث يعد ذلك المجلس الوكالة المتخصصة في مجال تطوير مستويات الانتاجية والجودة في كل القطاعات، إذ يقوم المجلس بصقل المهارات البشرية وتنميتها، ويهتم بصفة خاصة بتدريب القوي العاملة لتصل إلى المستويات العالمية في الانتاجية ، وبدأ المجلس عام ١٩٩١ في تنظيم حملات الارتقاء بالانتاجية ، تأكيدًا للشعار الذي يرفعه المجلس وهو الجودة في العمل تعني الجودة في نوعية الحياة .

وقامت سنغافورة بانشاء بعض المراكز والمعاهد الفنية والتكنولوجية بالتعاون مع بعض الشركات متعددة الجنسيات وبعض الحكومات الأجنبية والتي تدار بمعرفة مجلس الاقتصاد السنغافوري وهي مركز التدريب الحكومي لشركة تاتا، بالتعاون مع شركة تاتا الهندية. ومركز التدريب الحكومي لشركة بوفري براون الألمانية، ومركز التدريب الحكومي لشركة فيليبس الهولندية ، والمعهد الفني السنغافوري الياباني وبدأ نشاطه في يونيو ١٩٨٣ ويتولي تقديم بعض البرامج التدريبية على أعمال الصيانة للفنيين، ومعهد التدريب السنغافوري الألماني وافتتح في فبراير ١٩٨٢ ويتولي تدريب المهندسين الفنيين والتكنولوجين ومنحهم برامج مكثفة عن تطبيقات التكنولوجيا في مجال الانتاج . ومعهد التدريب السنغافوري الفرنسي وبدأ نشاطه في أغسطس ١٩٨٣ حيث يقوم بمنح برامج تدريبية مكثفة في مجالات هندسة الالكترونيات ، والمعهد الياباني السنغافوري لتكنولوجيا الكمبيوتر وافتتح عام ١٩٨٤ ويهدف إلى تخريج المتخصصين في الكمبيوتر لسد احتياجات تلك الصناعات في سنغافورة(١٨).

(٥) تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخطط القومية في التنمي:

وهنا نجد أن ادماج السياسة الاقتصادية بكافة خططها وبرامجها يرتبط ويتكامل بصياغة السياسة الاجتماعية وكلاهما يعملان في ضوء الخطط القومية للتنمية . وكل ذلك بهدف تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين والقضاء على الفقر والوصول إلى مستوى التشغيل الكامل بالإضافة إلى توفير التعليم والصحة والاسكان وكافة الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين .

ثالثا : مستويات التنمية البشرية في سنغافورة وأهداف الألفية الثالثة:

أ- دليل التنمية البشرية وترتيب سنغافورة بين دول العالم:

يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن سنغافورة قد حققت ترتيبًا مرتفعًا بلغ المرتبة الخامسة والعشرين بين دول العالم مما دفعها إلى أن تدخل ضمن مجموعة البلدان التي حققت مستوى مرتفع في التنمية. وقدر دليل التنمية البشرية ما قيمته ٠.٩١٨ خلال نفس العام . وبلغ متوسط العمر المتوقع خلال نفس

العام ٨٩ عامًا ، ومعدل تعليم القراءة والكتابة للبالغين (ما يزيد عن ١٥ سنة) خلال ذلك العام بنسبة ٩٣% ، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في نفس العام فبلغ ٣٠.٢٢٨ ألف دولا أمريكي .

وبلغت نسبة الأمية بين البالغين في نفس العام ٧% ، ونسبة السكان الذين يستخدمون مياه محسنة ومرافق صرف صحي ملائمة ويحصلون على الأدوية الأساسية بلغت ١٠٠% ، وبلغ خط الفقر القومي من عام ١٩٨٩ : ١٩٩٤ ، ١٢% ، وبحلول عام ٢٠٠٦ كانت نسبة من هم تحت خط الفقر تساوي صفر % .

ب – مؤشرات التنمية في مجال رأس المال البشري:

حيث يتوقف نمو رأس المال البشري على الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل. ولذلك نذكر فيما يلي المؤشرات الاجتماعية المتاحة وذلك لتوضيح مدى اقتراب سنغافورة من تحقيق أهداف الألفية الثالثة .

١- **التنمية الصحية** : حيث تعد الصحة هي عصب عملية التنمية وعنصرًا أساسيًا بها، وتركزت برامج التنمية في ذلك القطاع منذ عام ١٩٥٧ على تحسين صحة كافة مواطنين سنغافورة ، من خلال توفير مجموعة من البرامج والخطط الصحية عالية الجودة وتقديمها لكل المواطنين ، وذلك للارتقاء بصحة الفرد والأسرة والمجتمع .

وبلغت نسبة الانفاق العام على الصحة من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٦٠ ، ١% وفي عام ١٩٨٦، ١.٣% وبلغ معدل العمر المرتقب عند الولادة عام ١٩٦٠، ٦٤.٥ وفي عام ١٩٩٠ بلغ ٧٤ وبلغ معدل الوفيات من كل ألف نسمة (دون الخمس سنوات) عام ١٩٦٠، ٤٩ وعام ١٩٨٩ بلغ ١٢ وعام ٢٠٠٨ بلغ ٤.

٢- **التعليم والتنمية:** حيث يعد التعليم كذلك من المكونات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهدفت السياسة الاجتماعية في ذلك الصدد إلى اتاحة فرص التعليم لجميع الأفراد حتى للذين لم يتعلموا في الصغر، كما اهتمت أيضًا بإنشاء العديد من مراكز ومعاهد التعليم

والتدريب المختلفة والتي سبق ذكرها. وينقسم التعليم في سنغافورة إلى ثلاث مراحل وهي : التعليم الأولى، والثانوي، والعالي.

وتقدر نسبة إنفاق سنغافورة على التعليم بـ٢٢% وترتيبها بين دول العالم في مجال التعليم هو الرابع والعشرين . وترتب على برامج التعليم المختلفة وما أنفق عليها تحسن واضح في الأوضاع التعليمية ظهر من خلال انخفاض نسبة الأمية بين البالغين (١٥+) ففي عام ١٩٧٠ كانوا ٢٦% وكانت تلك النسبة عام ١٩٨٥، ١٤% وعام ١٩٩٢ كانت ١٢% وعام ٢٠٠٥ كانت ٧% ، ودليل ذلك أيضًا ارتفاع نسبة القيد الإجمالي في التعليم حيث بلغت عام ١٩٧٠، ٧٧% وعام ١٩٨٧، ٨٧%.

٣- **التشغيل والتنمية** : حيث استطاعت سنغافورة أن تحقق مستوى تشغيل عالي بدءًا من عام ١٩٦٠ وحتى الآن وهو ما يرجع إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها . وكان من الأهداف الأولية للسياسة الاجتماعية الاهتمام بالبعد الانساني والحرص على أن يوفر العمل رضًا للعامل وإشباعًا نفسيًا له وإتاحة فرص عمل للجميع وإيجاد نمو اقتصادي يتم من خلاله توفير عمالة جديدة.

وفي عام ١٩٦٠ فاقت البطالة في سنغافورة ١٠% أما في عام ١٩٧٧ فبلغت ١.٨% وقدرت نسبة النشاط الاقتصادي للإناث ٦٤% عام ٢٠٠٥، وكانت نسبة العمالة عام ١٩٧٠ بلغ ٣٦% وفي عام ١٩٨٨ كانت ٤٨.٦% وفي عام ١٩٩٤ كانت ٥٨% وحاليًا معدل البطالة في سنغافورة يقترب من الصفر ، أي التشغيل الكامل للقوى العاملة.

٤- **القضاء على الفقر** : وهو هدف استراتيجي سعت إلى تحقيقه دولة سنغافوورة بدءًا من عام ١٩٦٠ وحتى الآن ، وفي عام ١٩٧٢ كان إجمالي عدد الأسر التي تعيش في الفقر المطلق ٣٠.٨% وفي عام ١٩٨٣ كانت تلك النسبة ٧.٤٨٣% وكانت نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر الوطني من عام ٨٩ : ١٩٩٤ ١٢% في حين أنهم في عام ٢٠٠٦ كانوا صفر% . كما ارتفع أيضًا متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي فكان في عام ١٩٦٠ (١٥١٠ دولار) وفي عام ٢٠٠٥

أصبح (٣٠٢٢٨ دولار) وإن دل ذلك على شئ فإنه يدل على عدم وجود فقراء داخل دولة سنغافورة .

٥- **تمكين المرأة** : وهنا نجد أن ترتيب سنغافورة في المساواة بين الرجل والمرأة بين دول العالم عام ١٩٩٥ كان التاسع والعشرين وعام ٢٠٠٥ كان الثالث والعشرين . وأول عام ترشح فيه المرأة نفسها للانتخابات كان عام ١٩٤٧ أي قبل استقلال سنغافورة بعشرة سنوات. وأول عام تنتخب أو تعين فيه للبرلمان هو عام ١٩٦٣ ونسبة مشاركته السياسية على المستوى الوزاري (سنة ٢٠٠٠) هي ٥.٧% وعلى مستوي المقاعد البرلمانية عام ١٩٩٠ كان ٥% وأصبح عام ٢٠٠٥ ١٦% ونسبة المرأة في العمل الاداري عام ١٩٩٢ هي ١٥.٧% وعام ٢٠٠٢ أصبحت ٢٣% ، ونسبة المشتغلون بالأعمال المهنية والفنية عام ١٩٩٢ هي ٤٠.٣% وعام ٢٠٠٢ أصبحت ٤٢% ونسبة القراءة والكتابة للإناث عام ٢٠٠٠ كانت ٨٨.٤% والذكور كانت ٩٦.٣% وأصبحت تلك النسبة للإناث عام ٢٠٠٦ ٩٢% وللذكور ٩٧% ، في حين بلغت نسبة القيد الإجمالي للإناث في كافة مراحل التعليم عام ٢٠٠٠ ٧٥% وللذكور ٧٦%[١٩].

ومن كل ما سبق ، نجد أن سنغافورة قد اقتربت بشكل كبير من تحقيق أهداف الألفية الثالثة (إن لم تكن قد حققتها).

رابعا : سنغافورة كنموذج لمدن المعرفة :

تعتبر مدينة سنغافوورة حالة دراسية مشوقة لمدينة قائمة على المعرفة لتحولها النوعي من مدينة ذات فكر محافظ ورقابة صارمة إلى مدينة متحررة وخلاقة وديناميكية . وتعكس المدينة عددًا كبيرًا من الخصائص النمطية للاقتصاد القائم على المعرفة ، متمثلة في سكانها وأفكارهم وقدراتهم كمصدر رئيسي للثروة وصناعة الفرص . وفي السنوات الخمس الأولى من الألفية الثالثة، خصص عدد كبير من الجوائز الدولية لمصلحة بيئة العمل الديناميكية في سنغافورة ، والمعتمدة على تقنيات المعلومات المتقدمة والبنية التحتية للاتصالات ، والتي تخدمها أكثر من ٦ آلاف شركة متعددة الجنسية وأكثر من ١٠٠ ألف شركة محلية متوسطة وصغيرة وكبيرة .

وفي العام ٢٠٠١ ، صنف المعهد السويسري للتنمية الإدارية سنغافورة في المرتبة الثالثة عالميًا في مجال البحث العلمي والتنمية. كما أشار المنتدي الاقتصادي العالمي إلى أن سنغافورة قد أثبتت قدرة وابتكارية وصلابة اقتصادها. وقد صنفت سنغافورة باستمرار كواحدة من الدول الأكثر تنافسية وأفضل الأماكن لرجال الأعمال في العالم. وقد شمل التصنيف العالمي لسنغافورة في السنوات ما بعد العام ٢٠٠٠ ما يلي :

- المركز الثاني في التنافسية العالمية ، وفقًا للكتاب السنوي للتنافسية العالمية، ٢٠٠٣ – المعهد الدولي للتنمية الإدارية.
- المركز الرابع في التنافسية العالمي، وفقًا لتقرير التنافسية العالمية، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، المنتدي الاقتصادي العالمي.
- المكان الثاني الأكثر ربحية للمستثمرين ، المناخ العالمي للاستثمار، ٢٠٠٣ ، بيري .
- أفضل بيئة عمل في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨، تقرير وحدة الاستخبارات الاقتصادية ، أكتوبر ٢٠٠٣ .
- أحد أقل ٥ دول فسادًا على مستوي العالم، والدولة الأقل فسادًا على المستوى الآسيوي ، تقرير الشفافية العالمية ، أغسطس ٢٠٠٢.
- الدولة الأفضل آسيويًا في مجال حماية الملكية الفكرية، ٢٠٠٣، المنتدي الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الادارية.
- الدولة الثانية الأكثر عولمة في العالم ، ٢٠٠٤ ، التقرير السنوي الرابع لمؤسسة إي تي كيرني، والدليل الدولي لمجلة السياسة الدولية ، ٢٠٠٤.
- ثاني الدول من حيث الإستعدادية الشبكية على مستوى العالم ، تقرير تقنية المعلومات العالمية ، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ .

ويرى فلوريدا في كتابه "صعود الطبقة المبدعة" أن عالم الأعمال على وشك الوصول إلى الموهوبين والمبدعين من ذوي المهارات العالية، والذين ينجذبون إلى مراكز الإبداع والأماكن التي تتسم بالتنوع وتعدد الوظائف ووجود عوامل الحفز والتفاعل الثقافي. ويدرك فلوريدا أن المبدعين هم المورد الأهم في العصر الجديد، وأن رأس المال البشري هو

المفتاح للنجاح في عصر النمو الاقتصادي . وحاليًا توجد مجموعة من الخبراء الدوليين من خارج البلاد يبلغ عددها أكثر من ٩٠ ألف خبير يعيشون ويعملون في سنغافورة ، جالبين معهم ثقافاتهم الفريدة ووجهات نظرهم المميزة لهم. وعلى صعيد آخر فقد اتخذ ٦٠% من إجمالي الشركات متعددة الجنسيات – بما يوازي ٣٦٠٠ شركة أجنبية – من سنغافورة مقرًا إقليميًا لها. ويستغل أكثر من ثلاثة أرباع هذه الشركات مقارها الإقليمية في سنغافورة في خدمة ليس فقط إقليم ساحل جنوب شرق آسيا بل إقليم الصين بكامله.

وقد تحقق النمو الاقتصادي المبهر في سنغافورة في العقود الأربعة الماضية من خلال استمرار إعادة الهيكلة الصناعية والارتقاء بالمستوى التقني. وقد ساهمت الصناعات القائمة على المعرفة – على النحو الذي حددته منظمة التعاون والتنمية – في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من ٤٨% بين عامي ١٩٨٣ – ١٩٨٥ إلى ٥٦% في عام ٢٠٠١ . وقد مكن التزام سنغافورة بالتنمية المعتمدة على الاقتصاد المعرفي خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ من التحول السريع والناجح إلى اقتصاد صناعي جديد. ويعزي النمو المستقبلي في قطاعات عديدة مثل الرعاية الصحية وتقنية المعلومات والاتصالات ، وخدمات التعليم ، والضوئيات، وتكنولوجيا النانو – والتي حُددت من قبل لجنة المراجعة الاقتصادية – إلى القدرات المعرفية في سنغافورة . وعلى هذا النحو تعتبر سنغافورة المكان الذي يتفاعل فيه إنتاج المعرفة وحيازتها ونشرها وتطبيقها لدعم الاقتصاد وخلق الدوافع الرئيسية للنمو والثروة وخلق فرص عمل في جميع الصناعات ، وتشكلت توجهات تنمية مجتمع المعلومات بسنغافورة وتم صياغتها من قبل المؤسسات الوطنية المسؤولة من التنمية[٢٠].

خامسا: الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة :

أ ـ دروس النجاح :

١– ولعل أول تلك الدروس التي تمدنا بها تجربة سنغافورة مستمدة من تمكنها خلال نصف قرن تقريبًا من أن تتحول من بلد يفتقر للموارد الاقتصادية الذاتية ويتكون من مجموعة من الغابات الاستوائية والمدارية الرطبة التي كانت تغطي معظم أنحاء تلك الجزيرة إلى

نموذج سريع النمو فاق كل التوقعات تفاؤلاً ثم إلى حالة متميزة بين مجموعة دول آسيان، إلى أن تم الاعتراف بأنها واحدة من الدول المتقدمة في العالم وذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي(٢١).

حيث تمكنت سنغافورة من خلال التزامها باستراتيجية التنمية القائمة على المعرفة من التحول إلى واحدة من مدن القمة القائمة على المعرفة في العالم ، وكيف أن سياساتها العامة قد جعلتها تدخل في مفاوضات ناجحة مع الاقتصاد الشبكي الكوني . فضلاً عن اهتمام المدينة بالثقافة باعتبارها أساس للجذب السياحي ومؤشر على قدرتها التنافسية . وتبني مفهوم الاستعانة بالشركات متعددة الجنسيات عبر نظام الابتكار الوطني والقدرات التعليمية وكلها مجهود جديرة بالثناء.

٢- ويتمثل الدرس الثاني في مجال زيادة نمو رأس المال البشري وتقدم منظومة الصحة وتحسين أوضاع التعليم واقترابها من معدلات التشغيل الكامل، وتحقيق أهداف الألفية الثالثة ، وتمكين المرأة.

هذا بالاضافة إلي نجاحها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات في مشروعات التنمية والتي تجلب التكنولوجيا المتطورة وتسهم في فتح أسواق جديدة . وساعد على ذلك أيضًا الاهتمام بتنمية الموارد البشرية والفنية وتوفير المواد الأولية والمرافق العامة والخدمات الضرورية والتسهيلات التي تمنحها الحكومة وغيرها من الحوافز التشجيعية للاستثمار كالإعفاء الضريبي وتخفيض الضرائب على الصادرات ومنع الازدواج الضريبي . ونجاحها في تبادل المعرفة والتقدم التكنولوجي وجلب التكنولوجيا المتقدمة من الدول الصناعية إلى الدول النامية باعتبار ذلك من أسس عملية التنمية الشاملة .

ونضيف إلى ذلك نجاح سنغافورة في الاهتمام بالموارد البشرية وتوجيه اهتمامها بالتعليم الابتدائي والثانوي الذي يعتبر من أهم عوامل النمو في سنغافورة كما أنه يفسر ما بين ٧٠% إلى ١٠٠% من عوامل النجاح .

٣- ويتمثل الدرس الثالث من دروس النجاح في أن المال وحده لا يصنع التنمية وأنه لا يمكن التعويل على رأس المال الأجنبي وحده في تحقيق التنمية المستدامة ذلك لأن المال الأجنبي يتحرك أساسًا بحافز الربح ، وأن تحسين توزيع الدخل أمر ممكن مع النمو الاقتصادي السريع .

٤- إن التنمية هي أفضل سبيل لضبط نمو السكان حيث يرجع الأثر الأكبر في خفض معدلات نمو السكان بسنغافورة نتيجة لما تحقق من تنمية وارتفاع في مستوي الدخول وارتقاء الحالة التعليمية ودخول أعداد كبيرة من النساء في أسواق العمل .

٥- إن تضامن دول العالم الثالث ضروري لمواجهة الكبار، وإيجاد نوع من التنسيق فيما بينهم من أجل فرض السياسات التي تخدم مصالحهم على العالم كله فلابد من التعاون والعمل المشترك فيما بينهم.

ب- عناصر القوة في تجربة سنغافورة :

١- تتمثل تلك العناصر في دور الدولة في تحقيق عملية التنمية حيث أوضحت خطها الثابت والمعلن والإيجابي تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفتها أساسًا وعاملاً لتحقيق الاستقرار والرفاهية الاقتصادية بل لوجودها السياسي في حد ذاته ، واستبعدت في ذات الوقت الأفكار التي ترى في هذه الاستثمارات قيدًا على حرية البلاد وانتقاصًا منها ، وأعلنتها بوضوح وعدة مرات أن الاستثمارات الأجنبية ليست حرة في ممارسة أية أعمال ضد مصالح الدولة، كما أنه ليس لها أن تقحم نفسها في السياسة الداخلية للدولة.

٢- خلق البيئة المثلي للاستثمار والخاضعة لمقتضيات النظام وقد تم التوصل لذلك باقرار الحوافز والمزايا وإعداد الخدمات وإقرار بعض القواعد التي تلقي قبولاً عامًا ولا تثير خلافًا وجدلاً .

٣- هذا بالاضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي ووجود أجهزة حكومية ذات تنظيم مرن ومتطور ، توافر بنية أساسية عالية المستوي وغياب الكوارث الطبيعية .

جـ- عوامل تميز تجربة سنغافورة :

إن اختيار طريق التميز الملائم لكل دولة محكوم في نهايـة الأمـر بخصوصيات كل دولة من حيث مساحتها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها وحجم سوقها وكم الموارد المتاح لها ومدى تنوع هذه الموارد والخصائص الثقافية للسكان، ودرجة التطور التي بلغتها الدولة، ومن ثـم تـاريخ هـذه الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والظروف التي تبدأ فيها مسيرتها التنموية، وطبيعة المناخ الدولي المحيط بها. هذا بالإضافة إلى ما اتبعته من سياسات للتحكم في الأسواق وقيادة مجتمع الأعمال وتوفير المناخ الملائـم للإدخار والاستثمار والابتكار إضافة إلى قيامها بممارسـة بعـض المهـام الاستثمارية والانتاجية بصورة مباشرة من خلال إنشاء المشروعات العامة.

وتبقى كلمة أخيرة .. أن كافة الدروس التي تم استخلاصها من تلـك التجربة لا تصنع "قالبًا جاهزًا" على "قد" مصر، كمـا أنهـا لا تقـدم لهـا "وصفة" أو "روشتة" قابلة للتطبيق الفوري فيها. فالواقع أن كل ما تقدمه هذه الدروس العامة لا يخرج عن كونه علامات أو أضواء على طريق يتعـين على كافة الباحثين وعلى مصر أن تكتشفه بنفسها. والوعي بهذه الـدروس لا يعفي مصر من مشقة الاجتهاد وعبء البحث عن طريقها الخاص إلـى التنمية ووهي في القرن الواحد والعشرين، ولكنه يعـين نقـاط الانطـلاق ويرسم الدائرة العامة للاجتهاد ويحدد الإطار الأولي للبحث. أمـا البحـث الفعلي عن طريق التنمية الملائم فهو مسئوليتها التي لا يتحملهـا غيرهـا، وعليها أن تنهض بهذه المسئولية مسترشدة بتجارب التنمية المختلفـة مـن جهة، ومستلهمة لتراثها وخصوصياتها الثقافية والاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية من جهة ثانية، مع إدراك تام للحقائق واستشراف المستقبل مـن جهة أخرى(٢٢).

دليل التنمية البشرية

جدول (١)

السنة	مستوى التنمية البشرية	الترتيب العالمي	قيمة مستوى التنمية البشرية	دليل متوسط العمر	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	الذين يعرفون القراءة والكتابة لفوق ١٥ سنة	نسبة القيد الإجمالي بمراحل التعليم المختلفة	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)	معدل الوفيات دون سن الخمس سنوات من كل ألف
١٩٩٢	مرتفعة	٣٥	٠٫٨٧٨	٠٫٨٣	٠٫٨٢	٠٫٩٨	%٨٩٫٩	%٦٨	١٨٢٣٠	..
١٩٩٥	مرتفعة	٢٨	٠٫٨٩٦	٠٫٧٨	٠٫٨٣	٠٫٩٩	%٩١٫١	%٦٨	٢٢١٠٤	..
٢٠٠٠:٢٠٠٢	مرتفعة	٢٨	٠٫٨٨٥(٢٠٠٠)	٠٫٨٨(٢٠٠٢)	٠٫٨٧(٢٠٠٢)	٠٫٩٣٨(٢٠٠٠) ٠٫٩١(٢٠٠٢)	%٩٢٫٣(٢٠٠٠)	%٧٥	٢٣٣٥٦(٢٠٠٠)	..
٢٠٠٥	مرتفعة	٢٥	٠٫٩١٨	٠٫٨٩	٠٫٩١	٠٫٩٢	٩٣٥	..	٣٠٢٢٨	٤

دليل الفقر البشري (الملامح الأساسية)

جدول (٢)

السنة	الترتيب حسب دليل الفقر البشري بين دول العالم	أفراد لا يتوقع أن يعيشوا في سن ٤٠ سنة	معدل الأمية بين البالغين	السكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة	سكان يستخدمون مرافق صرف صحي ملائمة	سكان يحصلون على الأدوية الأساسية	إجمالي عدد الأسر التي تعيش في الفقر المطلق	سكان تحت خط الفقر الوطني	متوسط دخل الفرد
٢٠٠٠	الخامس	%٢٫٣	%٧٫٧ %٨٫٩ (١٩٩٥)	صفر %	%١٠٠	٩٥ : %١٠٠	%٢٠٫٨ (١٩٧٢) %٢٫١٨٣ (١٩٨٣)	%١٢ (١٩٨٩ : ١٩٩٤)	٢٣٣٥٦ دولار

دليل التنمية (التمكين) المرتبط بالنوع

جدول (٣)

ترتيبها بين دول العالم في المساواة بين الرجال والنساء ٢٠٠٥	أول عام ترشح فيه المرأة نفسها للانتخابات	أول عام تنتخب أو تعين فيه بالبرلمان	معدل النشاط الاقتصادي للإناث	المشاركة السياسية للمرأة		إداريون ومديرون	مشتغلون بالأعمال المهنية والفنية	نسبة القراءة والكتابة بالنسبة		نسبة القيد الإجمالي في التعليم بالنسبة	
				على مستوى الحكم الوزاري	المقاعد البرلمانية			إناث	ذكور	إناث	ذكور
٢٣	١٩٤٧	١٩٦٣	%٦٤	%٥,٧ (٢٠٠٠) صفر % (٢٠٠٥)	%٥ (١٩٩٠) %٢,٧ (١٩٩٤) ١١,٨ (٢٠٠٦) %١٦ (٢٠٠٥)	%١٥,٧ (١٩٩٣) %٢٣ (٢٠٠٣)	%٤٠,٣ (١٩٩٢) %٤٢ (٢٠٠٢)	%٨٨,٤ (٢٠٠٠) %٩٢ (٢٠٠٦)	%١٦,٣ %٩٧	%٧٥	%٧٦

مؤشرات عامة

جدول (٤)

قيمة دليل التنمية البشرية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	العمر المرتقب عند الولادة	معدل الوفيات دون سن الخامسة من كل ألف	الإنفاق العام على الصحة	معدل القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في المدارس الابتدائية والثانوية	عدد السكان (بالمليون)	معدل البطالة	نسبة العمالة
٠,٥١٩ (١٩٦٠) ٠,٦٨٢ (١٩٧٠) ٠,٧٨٠ (١٩٨٠) ٠,٨٩٩ (١٩٩٥) ٠,٩١٨ (٢٠٠٥)	١٥١٠ (١٩٦٠) ٣٠٦٧ (١٩٧٠) ٥٩٠٧ (١٩٨٠) ١٣٤٥١ (١٩٩٥) ٣٠٢٢٨ (٢٠٠٥)	٦٤,٠ (١٩٦٠) ٧٤ (١٩٩٠)	٤٩ (١٩٦٠) ١٢ (١٩٨٩) ٤ (٢٠٠٥)	١ (١٩٦٠) ١,٣ (١٩٨٦)	(١٩٧٠)%٧٤ (١٩٩٥)%٨٦ (١٩٩٢)%٨٨	(١٩٧٠)%٧٧ (١٩٨٧)%٨٧	(١٩٦٩٠)١,٦ (١٩٩٠)٢,٧ (١٩٩٢)٣,١ (٢٠٠٨)٤,٨	يفوق الـ١٠% (١٩٦٠) (١٩٩٧)%١,٨	(١٩٧٠)%٣٦ (١٩٨٨)%٤٨,٦ (١٩٩٤)%٥٨

المراجـع

١- عبد الدايم أحمد الصاوي : تجربـة الانفتـاح الاقتصـادي والتنميـة الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريـا الجنوبيـة وسـنغافورة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢) ، ص.١٩

٢- علي عبد الرازق جلبي ، هاني خميس أحمد : علـم اجتمـاع التنميـة رؤي نظرية وتجارب انسانية (الاسكندرية: مطبعة البحيـرة، ٢٠٠٨) ص.١١٩

٣- محمد عبد الغني سعودي : آسيا في شخصية القارة وشخصية الأقـاليم (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٣) ص٢١١ : ٢١٣ .

٤- www.worldbank.org

٥- علي عبد الرازق جلبي ، هاني خميس أحمد : علـم اجتمـاع التنميـة رؤي نظرية وتجارب انسانية ، المرجع السابق ، ص٢٢٠ ، ص٢٢١ .

٦- علي عبد الرازق جلبي ، هـاني خمـيس أحمـد : مرجـع سـابق ، ص ٢٢١: ص.٢٢٣

٧- دعاء وفيق حامد ندا : تجربة دول جنوب شـرق آسـيا فـي التنميـة البشرية دراسة مقارنة مع مصر ، رسالة دكتوراه ، غيـر منشـورة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، ٢٠٠٦، ص ص١٢٥ : ١٣٥ .

٨ -Caroline Wong, Singapore : A model knowledge – based city, in: K, Meloxiotis, F, J, Carrillo & T. Yigitcanlar; Knowledge-Based Development for Cities and Societies ; Integrated Mullti – level Approdches, p. 255.

٩- كارولين وونج وتشونغ جونشي وكارلا ميليـر ، سـنغافورة كمثـال للمدينة المعتمدة على المعرفة : في : فرانشيسكو خافيير كاريللو ، مدن المعرفة؛ المداخل والخبرات والرؤي، ترجمة عربية، د. خالـد علـي يوسف ، سلسلة عالم المعرفة ، ٣٨١، أكتوبر ٢٠١١، ص ص١٤٣ – ١٥٨.

١٠- علي عبد الرازق جلبي ، هاني خميس أحمد : مرجـع سـابق ، ص ص١٢٦: ١٣٠.

١١- دعاء وفيق حامد ندا : تجربة دول جنوب شرق آسـيا فـي التنميـة البشرية دراسة مقارنة مع مصر ، المرجع السابق ، ص١٣٠ .

١٢- محمود عبد الفضيل : العرب والتجربة الآسيوية – الدروس المستفادة (بيروت : مركز دراسات الوحـدة العربيـة ، ٢٠٠٠) ص ص٣٢ : ٣٧.

١٣- عبد الدايم أحمد الصاوي: تجربـة الانفتـاح الاقتصـادي والتنميـة الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبيـة وسـنغافورة ، المرجع السابق ، ص٢١ ، ص.٢٢

١٤- كارولين وونج وتشونغ جوتشي وكارلا ميليـر ، مرجـع سـابق ، ص١٤٧ – ص.١٤٨

١٥- مرجع سابق : ص١٢٣ : ١٢٨ .

١٦- محمود عبد الفضيل : مرجع سابق ص ص٣٤ : ١٤٩ .

١٧- حسين أنور جمعة ، عبد المعبود محمد : السياسـات الاجتماعيـة ، ص١ (المنيا : دار التيسير للطباعة ، ٢٠٠٨) ص١٧٤ ، ص١٧٥ .

١٨- محمود عبد الفضيل : مرجع سابق ، ص ص١٣٢ : ١٤٩ .

١٩- منظمة الأمم المتحدة : تقارير التنمية البشرية في العالم عام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥.

٢٠- كارولين وونج وتشونغ جوتشي وكارلا ميليـر ، مرجـع سـابق ، ص١٤٤- ص.١٤٧

٢١- علي عبد الرازق جلبي ، هاني خمـيس أحمـد : مرجـع سـابق ، ص.١٦٠

٢٢- إبراهيم العيسوي : نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر ، ط١، (القاهرة : دار الثقافة الجديـدة، ١٩٩٥) ص١٢٢ : ١٣٠.

الفصل الخامس

البطالة ورأس المال الاجتماعي في البلدان العربية

" رؤية مستقبلية "

تمهيد

أولا : أوضاع البطالة في البلدان العربية.

ثانيا : تنمية رأس المال الاجتماعي ومستقبل التشغيل في البلدان العربية.

ثالثا : سياسات بديلة لإصلاح أوضاع البطالة في البلدان العربية: سيناريو تفاؤلي.

رابعا : الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

الفصل الخامس

البطالة ورأس المال الاجتماعي في البلدان العربية

"رؤية مستقبلية"

مقدمة:

اعتمدنا في تناول موضوع البطالة ورأس المال الاجتماعي في البلدان العربية، على أسلوب الدراسة المستقبلية المعيارية، وتبنينا مدخلاً نقدياً ينطلق من مبادئ وأهداف الألفية الثالثة، والتنمية المستدامة، والخير العام، في تحليل الوضع الابتدائي للبطالة في البلدان العربية، ورصد الوقائع والأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والعالمية التي أسهمت في تشكيل هذا الوضع، والكشف عن القوي الفاعلة (حكومية وغير الحكومية) صاحبة الأثر الأكبر فيما وصلت إليه أوضاع البطالة، وكشفنا عن بعض الاتجاهات العامة لمعدلات البطالة، وخصائص العاطلين، والوزن النسبي لكل متغير في منظومة العوامل التي تقف وراء انتشار البطالة، والنتائج المختلفة المترتبة عليها، ومظاهر القصور في الجهود القائمة للتعامل مع مشكلة البطالة في البلدان العربية، وذلك اعتماداً على منهج إعادة تحليل نتائج تقرير التنمية البشرية الوطنية، والإقليمية، والدولية. ونتائج البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة، ومجموعة البيانات الإحصائية المتاحة.

وانطلقنا من تصور رأس المال الاجتماعي، ومن مضامين القضايا التي يطرحها في بلورة رؤية إستراتيجية، بدأت بتحديد مجموعة أهداف إستراتيجية تتعلق بتقوية الشبكات، وتعزيز بناء الثقة، وتحديث السياق الاجتماعي الأكبر، ودعم الشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة، وذلك بعد بيان المبررات الموضوعية وراء تبني هذه الأهداف لعل العمل على تحقيقها يسهم في تغيير الوضع الابتدائي للبطالة في البلدان العربية؛ من حيث المعدلات، والخصائص، والعوامل، والآثار والجهود المبذولة في مكافحتها حتى الآن، ويعين على الوصول إلى وضع أفضل مرغوب فيه في المستقبل.

ولقد استعنا بأسلوب بناء السيناريوهات باعتباره أداة لتغيير العالم، ووسيلة أساسية في العمل على تحرير الجماهير، وأسلوبا يساعد على تحويل الرؤية المستقبلية والأهداف الإستراتيجية إلى واقع فعلي وإجراءات قابلة للتطبيق. وحاولنا صياغة مجموعة من الخيارات التي توجه المسار المستقبلي المرغوب فيه، وتوضح القرارات، والسياسات، والبرامج الواجب الأخذ بها خلال مدى زمني قريب لا يتجاوز (٢٠٢٥). واخترنا أسلوب السيناريوهات الاستهدافية المرغوب فيه، وفضلنا السيناريو التفاؤلي الذي أوصلنا إلى مجموعة من التوجهات العامة والقرارات، تشكل في مجموعها شروطاً لإنتاج سيناريو جيد بقدر الإمكان.

ويمثل الفصل الحالي، أول مرحلة من مراحل إعداد السيناريو، في انتظار الانتقال إلي المرحلة الثانية الأكثر أهمية، والتي يتحمل مسئوليتها فريق عمل السيناريو لكي يقوم باختبار المشروعية الأخلاقية للسيناريو، وإجراء النقاش، والتعديل، والإضافة من خلال العصف الذهني، من أجل بلورة سيناريو مقبول يمكن الاستناد إليه في تغيير الوضع الابتدائي للبطالة في البلدان العربية إلى وضع أفضل في المستقبل. وبناء على ذلك، قسمنا الفصل ثلاثة أقسام؛ يدور الأول حول أوضاع البطالة في البلدان العربية، ويتناول الثاني رأس المال الاجتماعي في البلدان العربية: رؤية مستقبلية لمواجهة البطالة، ويتركز القسم الثالث على سياسات بديلة لإصلاح أوضاع البطالة في البلدان العربية سيناريو تفاؤلي.

أولا: أوضاع البطالة في البلدان النامية:

يحتل العالم العربي وضعاً إستراتيجيا على خريطة العالم وصفه البعض بأنه بمثابة القلب في جسم الأرض، ويمتد العالم العربي من الخليج إلى المحيط ويضم (٢٢) دولة عربية*، بينها الكثير من السمات المشتركة، هذا فضلاً عن الاختلافات فيما بينها؛ سواء من حيث الموقع، إلى بلدان المغرب العربي (الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس)، وبلدان المشرق العربي (مصر، الأردن، ولبنان، وسوريا)، وبلدان مجلس التعاون الخليجي (وتشمل البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات)، وكذلك الاختلافات الكبيرة بين البلدان العربية في هياكلها الاقتصادية، والتمييز بين ثلاث مجموعات مختلفة بين الدول العربية،

مجموعة الدول النفطيــة (مجموعــة دول مجلــس التعــاون الخليجـــي)، ومجموعة دول الاقتصاد الأكثر تنوعــاً (مصـــر، والمغـــرب، وتـــونس، والأردن)، ومجموعة الدول الأقل دخلاً، التـــى تواجـــه ظروفـــاً سياســـية استثنائية (السودان، وفلسطين، واليمن، والعراق)[1]. وقد يلاحــظ التفـــاوت بين البلدان العربية من حيث مستوى الرفاه في كل منهما، أيا كان المقيـــاس المستخدم، حيث يتوافر مقياس التنمية البشرية عام ١٩٩٨ لجميـــع الـــدول العربية ما عدا فلسطين والصومال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٠).

ومن بين الدول العربية التسعة عشر، تصنف أربعة بلـــدان مصـــدره رئيسية للنفط على أنها بلدانا عالية التنمية البشرية، وتصنف أربعـــة بلـــدان أخري في مجموعة التنمية البشرية المتدنية (وأن تدرج فيهـــا الصـــومال)، وتقع الإحدى عشر الباقية من البلدان العربية في مجموعة التنمية البشـــرية المتوسطة. كما انتهى رصد الاختلافات بين الدول العربية في ضـــوء قـــيم مؤشر التنمية الإنسانية، إلى أن مواقع البلدان منفردة علـــى هـــذا المؤشـــر اختلف تماماً عنها على مقياس التنمية البشرية. وبين البلدان العربية الأربعة عشر التي دخلت في حساب المؤشر، تقع أربعة بين أقل قيم لمؤشر التنمية الإنسانية (سوريا، والســـودان، وموريتانيـــا، والعـــراق). وتقـــع الأردن، والكويت، ولبنان، والإمارات على رأس قائمة البلدان العربية على مؤشـــر التنمية الإنسانية، تليهم المغرب، وجزر القمر، ثم مصر، تليها تونس، وهو ترتيب يعكس التفاوت في الرفاه الإنساني بين البلدان العربية إجمالاً، علـــى نحو أفضل من ترتيب مقياس التنمية البشرية[2].

هذا السياق الذي يموج بالاختلافات بين الدول العربية، يصعب تجاهله عند النظر إلى أوضاع البطالة في هذه الدول، ويفرض علينا عنـــد تحليـــل هذه الأوضاع – فـــي الوقـــت الحاضـــر – أن نوضـــح انعكاســـات هـــذه الاختلافات على أوضاع البطالة، وعلى تباين حجـــم ومعـــدلات البطالـــة، وكذلك أثرها على خصائص وسمات العاطلين في هـــذه الـــدول، وأيضـــاً نتائجها على فعالية القوى، والأسباب التي تقـــف وراء الأوضـــاع الحاليـــة والمتباينة للبطالة في العالم العربي؛ وهو الأمر الذي تطلب قيـــام التحليـــل على أساس التنميط وتقسيم البلدان العربية إلي مجموعات متمايزة فيما بينها

ومتشابهة داخل كل مجموعة، ربما ساهم هذا التنميط كأساس في البحث عن مخرج، وتغيير هذه الأوضاع الراهنة.

أ- معدلات البطالة في البلدان العربية:

هناك مبررات موضوعية تفرض ضرورة التعامل بقدر من الحيطة والحذر مع إحصائيات البطالة في البلدان العربية، وهذا مرجعه أن قاعدة البيانات المتاحة حول الاستخدام والعمل تفتقر إلى الكفاءة، فضلاً عن الاختلافات في التعريفات والقواعد الإجرائية لقياس البطالة(٣). فالوطن العربي في مجموعة يعاني من أزمة البيانات الإحصائية، كما أن البيانات الموجودة لدى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لا تمثل دليلاً كافياً على ما تقدمه من آراء، أو على صحة النتائج المستخلصة(٤). وهذا الوضع يدفع إلي اللجوء إلي التقريرات التي قد تتفاوت في تحديد حجم البطالة. وقد أشار التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان (اتجاهات التشغيل في العالم)، إلى أن معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمثل أعلي نسبة في العالم بأسره، والتي بلغت ١٢.٢%، وبلغ معدل بطالة الشباب ٢٥.٦%، أو الباحثين عن فرص عمل لأول مره(٥). أما ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية (٢٠٠٢)، فقد أوضحت أن معدلات البطالة في المنطقة العربية قد بلغت مستويات مرتفعة تنذر بالخطر، حيث يقدر بأنها تمثل في المتوسط حوالي ١٥% من قوى العمل، ويصل في بعض البلدان (الجزائر) إلى ما يقرب من ٣٠%. وإذا كانت النسبة المئوية تعطي مؤشراً مفيداً عن حجم المشكلة النسبي، فإن الأرقام المطلقة تضيف إحساساً أكبر بخطورة هذه المشكلة. فنحن نتحدث عن ما يقرب من ١٥ مليون عاطل يبحثون عن فرص عمل، أكثرهم من الشباب الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى(٦).

أ- معدلات البطالة في البلدان العربية وفقا للموقع الجغرافي:

وعند النظر إلى معدلات البطالة في البلدان العربية في ضوء تمايزها إلى مجموعات إقليمية يقع بعضها في المغرب العربي، وبعضها في المشرق العربي، والثالثة تشكل مجلس التعاون الخليجي، استناداً إلي بيانات متاحة عام ٢٠٠٠، لوحظ ارتفاع معدل البطالة في دول المغرب العربي على نظيره في مجموعتي الدول الأخرى (المشرق، ومجلس التعاون)

والذي بلغ ٢٠.٤% في مقابل ١٠.٥% و ٩.٠% على التوالي. ولوحظ أيضاً أن معدلات البطالة في دول المغرب العربي والمشرق العربي بدأت في الانخفاض؛ حيث بلغت ٢٠.٤% عام ٢٠٠٠، وكانت ٢١.٦% عام ١٩٩٥ في المغرب العربي. وبلغت ١٠.٤% عام ٢٠٠٠، وكانت ١٢.٧% في المشرق العربي عام ١٩٩٥. وفي نفس الوقت، تزايدت معدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي من ٠.٥% عام ١٩٩٠ إلى ٩.٠% عام ٢٠٠٠ [٧].

والخلاصة، تشير إلى ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية عموماً وتباين هذا الارتفاع بين ٩% و ٢٠%. وأن الزيادة في معدلات البطالة المستمرة، مع بعض الاستثناءات، حيث استمرت في دول مجلس التعاون، وتوقفت نسبياً في دول المغرب العربي والمشرق العربي، مع بقاء معدلاتها مرتفعة.

ب ـ معدلات البطالة في البلدان العربية طبقاً لمقياس التنمية البشرية:

تتفاوت البلدان العربية فيما بينها في ضوء مقياس التنمية البشرية، الذي يستند إلى مؤشرات مثل؛ الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التعليم للبالغين، والعمر المتوقع عند الميلاد. وقد أشير إلى أن البلدان العربية تصنف في ضوء هذا المقياس عام ١٩٩٨ إلى أربعة بلدان عربية عالية التنمية البشرية وأربعة بلدان في مجموعة التنمية البشرية الأقل، وهناك احدي عشرة دولة أخرى تقع في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة.

وتوضح البيانات المتاحة عن معدلات البطالة في البلدان العربية خلال التسعينات أن هذا المعدل في مجموعة البلدان عالية التنمية البشرية، يتراوح ما بين ٠.٧% و ٢.٦%؛ وهى معدلات منخفضة، أما بلدان التنمية البشرية المتدنية، فلوحظ أن معدلات البطالة بها تتروح ما بين ٨.٢% و ١٥.٩%؛ وهي معدلات مرتفعة. وكذلك، لوحظ أن معدلات البطالة في مجموعة البلدان متوسطة التنمية البشرية تتراوح ما بين ٧.٢% و ٢٦.٤% وهى أيضاً معدلات مرتفعة[٨].

والمحصلة أن معدلات البطالة في معظم البلدان العربية مرتفعة، وأن هذه المعدلات انخفضت مع ارتفاع مستويات ومؤشرات التنمية البشرية في بعض بلدانها.

جـ - معدلات البطالة في البلدان العربية طبقا لمقياس التنمية الإنسانية:

ورصد تقرير التنمية البشرية في العالم العربي عام ٢٠٠٢، التفاوت بين البلدان العربية في ضوء مقياس التنمية الإنسانية أقامة وفق مجموعة مؤشرات أوسع من الناتج المحلي الإجمالي، أو العناصر التي تدخل في مقياس التنمية البشرية، لأن الفحص المتمعن للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، يدعونا إلى الاهتمام بمجموعة نواقص تفت في عضد التنمية الإنسانية في البلدان العربية؛ أهمها نقص الحرية، ونقص تمكين المرأة، ونقص القدرات الإنسانية، قياساً إلى الدخل، خاصة القدرة المعرفية. وتقع أربعة دول عربية من بين (١٤) دولة دخلت في حساب مؤشر التنمية الإنسانية، بين أقل عشر قيم للمؤشر (سوريا، والسودان، وموريتانيا، والعراق). وتقع الأردن، والكويت، ولبنان، والإمارات، في رأس القائمة بين البلدان العربية، على مؤشر التنمية الإنسانية، تليهم المغرب، وجزر القمر، ومصر، ثم تونس. وربما يعكس هذا الترتيب المتفاوت في الرفاه الإنساني بين الدول العربية إجمالاً، على نحو أفضل من ترتيب مقياس التنمية البشرية(٩).

وتشير البيانات المتوافرة حول معدلات البطالة في البلدان العربية خلال التسعينيات، إلى أن مجموعة البلدان العربية التي تقع على رأس هذا الترتيب قد تراوحت المعدلات فيما بين ٠.٧% و ١٤.٤%، وتراوحت المعدلات في مجموعة البلدان المتوسطة على مؤشر التنمية الإنسانية ما بين ٧.٢% و ٤.٥% أما معدلات البطالة في مجموعة الدول العربية التي تشهد مستوى تنمية إنسانية أقل فقد تراوحت بين ٨.٩% و ١٥.٩% (١٠).

والملاحظ أن معدلات البطالة في البلدان العربية مرتفعة عموماً، والتي قد تتباين فيما بين البلدان العربية، إلا أنها لم ترتبط في هذا التفاوت بالتباين فيما بينها من حيث مستويات التنمية الإنسانية، فلا تزال هناك بلدان ترتفع فيها معدلات البطالة على الرغم من أنها تقع على رأس الترتيب من حيث مؤشرات التنمية الإنسانية.

٢ـ خصائص وسمات العاطلين في الدول العربية:

إن معدل البطالة في البلدان العربية الذي يعبر عنه في صورة أرقام مطلقة أو نسب مئوية، لا تجيب في ذاته على تساؤلات مهمة في التعرف

على أوضاع البطالة في هذه البلدان؛ لأنه لا يوضح أي الفئات العمرية يرتفع فيها معدل البطالة؟ وهل بطالة الذكور أكثر من بطالة الإناث أم العكس؟ وما المستوى التعليمي للعاطلين؟ وأين يقطنون؟ في الريف أم الحضر؟ وبأي معدل؟ وما النشاط الاقتصادي الذي يرتفع فيه معدل البطالة الصناعي، أم التجاري، أم الخدمي؟ وهل البطالة ومعدلها العالي من النوع الصريح أو المُقنّع؟ وكلها خصائص وسمات للعاطلين في الوطن العربي يتطلب الأمر التحري عنها.

وقد وقفت ندرة البيانات المتاحة حول خصائص وسمات العاطلين في الوطن العربي عقبة أمام الاستمرار في تحليل هذه الخصائص، طبقاً لتمايز البلدان العربية إلى مجموعات إقليمية في المغرب، والمشرق، ومجلس التعاون الخليجي، وكذلك تحليلها طبقاً لمقياس التنمية الإنسانية. ولذلك، اتجه تنميط خصائص وسمات العاطلين في الوطن العربي نحو التقسيم طبقاً لمقياس التنمية البشرية إلى بلدان مرتفعة، وبلدان متوسطة، وبلدان منخفضة على هذا المقياس، فقد ترتب على شيوع هذا التقسيم توافر قدر معقول نسبياً من البيانات يسمح بهذا التحليل.

أ. خصائص وسمات العاطلين في بلدان مستوى التنمية البشرية المرتفع:

يشير تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٨ إلى أن مجموعة البلدان العربية التي تقع على قمة مقياس التنمية البشرية هي الكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وهي تمثل جانباً من دول مجلس التعاون الخليجي. والملاحظ أن بطالة الشباب في هذه الدول بلغت معدلات مرتفعة وصلت ٢٤% في البحرين، و١٧.٦% في عمان، و٦.٢% في الكويت(١١). كما بلغت في قطر ٤١%، وفي الإمارات ٤٢%.(١٢) كما أن معدلات البطالة في فئة الشباب آخذه في الارتفاع في السنوات الأخيرة في بعض الدول الخليجية؛ حيث تمثل نسبة العاطلين من الشباب إلى إجمالي العاطلين على سبيل المثال أكثر من ٨٠% في الكويت وقطر، ونحو ٧٥% في البحرين، و٦٥% في عمان. وأن أعلى معدل لبطالة الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي تتركز في فئة العمر ١٥ – ٢٤؛ حيث بلغت ٦٧.٦% بين الذكور، و٨٥.٩% بين الإناث في البحرين، ووصلت ٤٤.٢% بين الذكور، ٤٥.٢% بين الإناث في قطر(١٤).

كما أن العدد الإجمالي من الخريجين من التعليم سنوياً ومن المعاهد العلمية، والكليات، والمدارس، وغيرهم ممن يبحثون عن عمل بلغ (١٠٠٠٠) في الكويت. وفي الماضي كان معظم الخريجين الجدد يتم استيعابهم من خلال القطاع العام والحكومة. واليوم، فإن القطاع العام قد تشبع، وتناقصت فرص العمل نتيجة لما ترتب على عمليات الخصخصة(١٥).

ويشير تصنيف العاطلين عن العمل حسب النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون التي توفرت عنها بيانات، إلى أن العاطلين في قطاع الخدمات العامة يمثلون نحو ثلثي إجمالي العاطلين في قطر، وأن نحو ثلث العاطلين عن العمل في البحرين، وقطر هم من عمال الإنتاج العاديين، والأعمال الكتابية.

وتختلف دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع بقية الدول العربية في كون أن معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيراً معدلات البطالة السافرة بين المواطنين، ويقدر إجمال معدلات البطالة السافرة والمقنعة في هذه الدول بحوالي ٦% من إجمالي قوة العمل الوافدة، ونحو ٤٤.٧% من إجمالي قوة العمل، و١٧.٨% من إجمالي قوة العمل الوطنية(١٦).

وهكذا، كانت معدلات البطالة في الدول العربية التي تقع على قمة مستوى التنمية البشرية، معدلات عالية بين الشباب، وأن هذه المعدلات في زيادة مستمرة، وهر معدلات تتركز في فئة العمر (١٥ – ٢٤) عاماً، وتتزايد بين الإناث عنها بين الذكور، وترتفع بين الخريجين من معاهد التعليم، وأن البطالة المقنعة تتجاوز كثيراً معدلات البطالة السافرة.

ب- خصائص وسمات البطالة في بلدان مستوى التنمية البشرية المتوسطة:

أما البلدان العربية التي تنعم بمستوى تنمية بشرية متوسطة فهي تشمل ليبيا، والسعودية، ولبنان، وعمان، والأردن، وتونس، والجزائر، وسوريا، ومصر، والمغرب، وإذا كانت البطالة في العالم العربي تزيد على مثيلاتها في معظم مناطق العالم، فإنها تصيب قطاع الشباب بشكل أكبر، وإن وطأتها على المتعلمين منهم أكثر حدة.

وقد تراوح معدل البطالة في دول الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس، والتي تقع على مستوى تنمية بشرية متوسط بين ٢٨.٧% في الجزائر عام ١٩٩٧ و ٦.٨%في سوريا عام ١٩٩١.

وكذلك تراوح معدل بطالة الإناث في هذه الدول بين ٢٧.٦% في المغرب و ١٤.٠% في سوريا، وهي معدلات مرتفعة بالمقارنة بمعدلات البطالة بين الذكور.

أما البطالة بين المتعلمين، فقد تراوحت بين ٦٨.٤% في لبنان، ١٤.٨% في الأردن، الذين تخرجوا من التعليم الثانوي. أما خريجو التعليم العالي، فقد تراوحت نسبة البطالة بينهم في البلدان العربية ما بين ٤١.١% في تونس، ٣٢.٤% في الأردن.

كما يشير تصنيف العاطلين عن العمل حسب النشاط الاقتصادي في دول توافر عنها بيانات بين البلدان العربية التي تقع على مستوى متوسط للتنمية البشرية، إن أعلى نسب العاطلين عن العمل في مصر، وسوريا، ولبنان، تتركز في قطاعات تجاره الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفندقة، والتشييد والبناء، تليها قطاعات الصناعات التحويلية[١٧].

وبالنظر إلى أنواع البطالة وانتشارها في البلدان العربية، فلقد لوحظ وجود البطالة السافرة في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والأردن، وسوريا، وانتشارها في مصر، والمغرب، والجزائر، وتونس، وكذلك انتشارها في الريف المصري وانتشارها بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، وبين المتعلمين في مصر، والأردن.

أما البطالة المقنعة، فهي توجد في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، وسوريا، بينما تنتشر في المغرب في القطاع غير المنظم، والقطاع الزراعي، وفي مصر تنتشر في الإدارة الحكومية، والقطاع غير المنظم، وفي سوريا تنتشر في الإدارة الحكومية، وفي القطاع غير المنظم[١٨].

والنتيجة العامة، هي أن البلدان العربية التي تقع على مستوى تنمية بشرية متوسطة، تظهر بينها معدلات بطالة تصيب قطاع الشباب بشكل أكبر، وكانت معدلات مرتفعة، تزايدت بشكل واضح بين النساء مقارنة بالذكور، وظهرت بنسب عالية بين خريجي التعليم الثانوي والعالي، لصالح التعليم الثانوي، وقد ظهرت البطالة السافرة والمقنعة، وانتشرت البطالة السافرة في بعض البلدان في الحضر، والريف، والداخلين الجدد إلى سوق

العمل، والمتعلمين، أما البطالة المقنعة فإنها انتشرت في القطاع غير المنظم، والقطاع الزراعي، والإدارات الحكومية.

جـ- خصائص وسمات البطالة في بلدان عربية على مستوى تنمية بشرية أقل:

وتضم هذه المجموعة من البلدان العربية، السودان، وموريتانيا، واليمن، وجيبوتي، والصومال، وقد لوحظ ارتفاع معدلات البطالة في هذه البلدان، فبلغت ١٧.٠% في السودان(١٩)، ١٣.٢% في اليمن(٢٠)، ١٠.٩% في جيبوتي(٢١). كما لوحظ ارتفاع معدلات بطالة الشباب، حيث بلغت ١٩.٨% في اليمن(٢٢). يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة البطالة بين الذكور عنها بين الإناث، والتي بلغت ١٤.٠% في مقابل ٦% على التوالي في اليمن. وكذلك، ظهر معدل البطالة في الحضر عنها في الريف وذلك بنسبة ١٦.٣% في مقابل ١١.٤% في اليمن(٢٣).

وتتفشى البطالة السافرة في هذه المجموعة من الأقطار العربية، وقد بلغت نسبتهم في اليمن أيضاً ١٢.٢%.(٢٤)

كما أن هناك بطالة سافرة في موريتانيا في الحضر، وبين الداخلين الجد إلى سوق العمل، وكذلك في الصومال في الحضر، والريف، وبين الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وكذلك، توجد البطالة السافرة في السودان بين المتعلمين وفي الحضر، وتنتشر في الريف، وبين الداخلين الجدد إلى سوق العمل. أما البطالة المقنعة، فإنها توجد في موريتانيا في الإدارة الحكومية، والقطاع غير المنظم، وفي القطاع الزراعي. كما توجد في الإدارة الحكومية في الصومال، وتنتشر في القطاع غير المنظم، وفي قطاع الزراعة. وكذلك، تنتشر البطالة المقنعة في السودان في الإدارة الحكومية، وفي القطاع غير المنظم، وفي القطاع الزراعي(٢٥).

ونستخلص مما سبق، أن مجموعة البلدان العربية التي تقع على مستوي أقل للتنمية البشرية، تشهد معدلات بطالة مرتفعة، وتظهر بشكل متزايد بين الشباب، والذكور، وسكان الحضر، وتفشي البطالة السافرة في هذه البلدان بشكل واضح.

هذا التفاوت بين البلدان العربية على مقياس التنمية إلى مجموعات يقع بعضها على رأس الترتيب، ويحتل بعضها مكانة متوسطة، وتقف الأخيرة

عند المستوى الأقل، انعكس بدوره على أوضاع البطالة من حيث الخصائص والسمات، وأكد التباينات فيما بينها طبقاً لهذا التقسيم؛ الأمر الذي يتطلب مراعاة ظروف كل مجموعة على حده، وضرورة وضع سياسات تراعي هذه الخصوصيات عند التفكير في التعامل مع مشكلة البطالة، وأنه لا يوجد هناك علاج واحد يناسب جميع هذه الدول.

٣- عوامل وأسباب البطالة في البلدان العربية:

في الدورة (٧٢) لمؤتمر العمل الدولي عام ١٩٨٦، أي قبل ما يقارب العقدين من زماننا الراهن، تمت الإشارة إلى أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الشباب في البلدان النامية – ومنها البلدان العربية – تتمثل في الحصول على الوظيفة الأولى(٢٦). وكان مؤتمر العمل العربي قد وافق على إستراتيجية تنمية القوي العاملة العربية من خلال دورته الثالثة عشرة عام ١٩٨٥، لمواجهة مشكلات التشغيل والبطالة(٢٧). ومع ذلك، استمرت هذه المشكلات، بل تزايدت معدلات البطالة كما دلل على ذلك تحليل أوضاع البطالة في البلدان العربية، وهذا معناه أن مشكلة البطالة تفاقمت عبر عدة عقود، وأصبحت تمثل مشكلة مزمنة ملازمة لأسواق العمل في المنطقة العربي، ويصعب التعامل مع هذا الوضع بأساليب الحلول الطارئة، والسريعة، والتقليدية، وهو ما يفرض ضرورة مراعاة البعد التاريخي للمشكلة، والبحث عن أساليب طويلة المدى في المستقبل.

إن قضية البطالة لا ترجع إلى السياسات الاقتصادية المتبعة وحدها، بل تجد لها جذوراً في الأوضاع الديموجرافية المتمثلة في الزيادة الكبيرة في السكان، والتبدلات في الهيكل الديموجرافي للعمالة من خلال تزايد نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، وكذلك ترتبط هذه القضية بمؤسسات وممارسات اقتصادية موروثة، يصعب معها المنافسة، ما لم تتوافر المرونة والكفاءة، كما أن لها دوافعها في مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، والبنيات الأساسية في النقل والتخزين، وتدفق المعلومات، والمهارات البشرية في العمالة، وأوضاع التعليم والتدريب والتأهيل المهني(٢٨). وإن كانت قضية البطالة تمثل قضية اقتصادية في جوهرها، فهي في نفس الوقت تطرح قضايا اجتماعية وسياسية، وهذا معناه أن مشكلة البطالة ترد إلى منظومة عوامل وأسباب تفاعلت معا خلال فترة زمنية غير قصيرة، ويفرض التعامل معها طرح حزمة من السياسات، كما تقتضي معالجتها

العمل على جبهات مختلفة ومتكاملة، تأخذ في اعتبارها الوزن النسبي لكل عامل ومتغير من هذه المتغيرات.

١ـ المتغيرات الاقتصادية والبطالة في البلدان العربية:

ربما كانت المتغيرات التي ترتبط بالنمو الاقتصادي من ناحية، وبسوق العمل من ناحية أخري، من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تقف وراء البطالة خاصة في البلدان العربية.

إن تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة العربية يتجلى في وصول متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي ٢.٨% في الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٠، بالمقارنة بـ ٧.٤% في شرق آسيا والمحيط الهادي، وأنه لم يطرأ تغيير على النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلى لدول المنطقة، وأنه لم يتحقق نمو يذكر بالمقارنة بالمعدل المحتمل البالغ ٦%.[٢٩] إن النمو الاقتصادي البطيء الذي بلغ ١.٢%، والنمو السكاني السريع الذي بلغ ٣.٢% خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ أضعفا قدرة الحكومات العربية على توسيع فرص العمل في نطاق القطاع العام عن طريق استثمارات عامة جديدة وكبيرة، مما أدي إلى تزايد البطالة بوضوح في هذه الاقتصاديات[٣٠].

فلقد تركزت كل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدول العربية على سياسات التثبيت، وإعادة الهيكلة، والسياسات المالية والنقدية، وظل هذا الاهتمام على التثبيت النقدي يفوق الاهتمام بالتنمية، واستمر الاهتمام باحتواء التضخم أكثر من الاهتمام بالنمو الاقتصادي[٣١].

والمتوقع أن يطرد ارتفاع مستوى البطالة السافرة والمنتشرة نتيجة لتدعيم السمات الهيكلية للنسق الاقتصادي والسياسي العربي، والمسببة لنقص التشغيل المتزايد في البلدان العربية عن طريق سياسات إعادة الهيكلة على شاكلتها الحالة، ومن قصور الاستثمار الإجمالي، عن خلق فرص عمل تقابل الإضافات الجديدة لقوة العمل المترتبة على النمو السكاني[٣٢].

إن التحسن المترتب على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية منذ منتصف التسعينيات لم يكن كافياً حتى الآن لتحقيق تغيرات هيكلية في العديد من المتغيرات والمؤشرات التنموية في غالبية الدول العربية. لقد تحسن الأداء الاقتصادي قياساً بمعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي، ولكن

ليس بين الدول العربية من حقق معدلات النمو كافية لتخفيض معدلات البطالة القائمة، وخلق فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل إن خصخصة مشروعات القطاع العام وبعض الأنشطة والخدمات الحكومية؛ أدى إلى تقليص مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي؛ ومن ثم تقليص دورها التقليدي في توفير فرص عمل جديدة. ولم تكن الخصخصة في جوهرها فرصاً استثمارية جديدة يترتب عليها فرص عمل جديدة، بل هي انتقال لملكية المشروعات القائمة من القطاع العام والحكومي إلى القطاع الخاص؛ بهدف تحسين أدائها، وتوسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وقد انعكس ذلك بالدرجة الأولى على تحسين أوضاع تلك المشروعات؛ ومن ثم تطوير إنتاجيتها ومساهمتها في النمو الاقتصادي العام، وكانت مساهمتها محدودة في توفير فرص عمل جديدة، بل أن بعضا من هذه المشروعات اضطر إلى الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة في سبيل تخفيف العبء على تلك المشروعات وتحسين أوضاعها. ولا يزال الدور الفاعل والمؤمل فيه للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في مراحله الأولى، ولا يزال محدوداً فيما يخص خلق فرص استثمارية جديدة؛ ومن ثم فرص عمل جديدة قادرة على استيعاب البطالة الحالية، والأعداد الداخلة إلى أسواق العمل مستقبلاً. وأدت هذه الظروف إلى تفشي البطالة بدرجات متفاوتة بين الدول العربية(٣٣).

كما أدت السياسات الحكومية التي كانت أكثر محاباة للقطاع الصناعي كثيف الاستخدام لرأس المال، والأقل اهتماماً بالعمل؛ إلى زيادة بطالة الشباب والفقر بمرور الوقت(٣٤).

وعندما يكون الموضوع المثار هو البطالة، فإن الذهن ينصرف بالدرجة الأولى إلى سوق العمل، وإلى مختلف أوجه التشوهات في هذا السوق، سواء من حيث وجود أسواق متعددة للعمل، وأسواق مجزأة ومنفصلة، وليس صحيحاً أن هناك سوقاً واحداً متسقة، وما يصاحب ذلك من الازدواجية في معدل الأجور، وأن أسواق العمل تعاني من مشاكل نقص الطلب على العمالة لضعف معدلات النمو، وأن هذه السوق تشهد بطالة مقنعة ليس فقط في القطاع العام، وإنما أيضاً في القطاع الخاص، وكذلك في القطاع غير المنظم، وما يترتب على ذلك في انخفاض إنتاجية العمالة في الدول العربية وغياب التنافسية، وميل هذه الأسواق إلى الجمود.

تتسم أسواق العمل العربية بصفة عامة بارتفاع معدلات نمو القوي العاملة، ووجود نسبة عالية من المشتغلين في الأنشطة الحكومية والقطاع العام، وانخفاض الإنتاجية والأجور الحقيقية، وتزايد دور القطاع الخاص خاصة القطاع الخاص غير المنظم كمولد رئيسي لفرص العمل(٣٥). وتتميز أسواق العمل العربية بالأهمية الكبيرة التي يمثلها كل من القطاع العام من ناحية، والقطاع غير المنظم من ناحية أخري؛ باعتبارهما المشغل الرئيسي للعمالة، فتصل حصة العاملين في القطاع العام إلى ما يقرب من ٩٠% في دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى النصف في الأردن، والثلث في مصر، أما القطاع غير المنظم وخاصة الخدمات فهو يستوعب حوالي ثلث إجمالي القوى العاملة في الدول العربية غير النفطية. ويعكس كل ذلك، الدور المحدد الذي يلعبه القطاع الخاص المنظم في النشاط الاقتصادي للمنطقة العربية(٣٦).

ويعمل في القطاع غير المنظم ثلث إجمالي القوى العاملة في الدول العربية غير النفطية، مما يشير إلى ضآلة حصة القطاع الخاص الرسمي في بعض الدول العربية، ويرتفع معدل العمالة في القطاع غير الرسمي في الدول ذات الدخل المنخفض في السودان، واليمن، وتونس، والجزائر، والمغرب، ومصر. وإن أكثر من ثلث العاملين بالمدن وقطاع الخدمات في معظم الدول العربية يشتغلون في القطاع غير المنظم. وتتجه النساء للعمل في قطاعي الزراعة والحكومة، والقطاع غير المنظم. وقد اكتسب القطاع غير المنظم أهمية متزايدة في العقدين الماضيين كمولد للوظائف، وعلاج لمشكلة البطالة والفقر، وداعم للنمو الاقتصادي؛ لأن معظم مشاريعه تعتمد على كثافة الإيدي العاملة، وتكلفة الوظائف فيه منخفضة. وتتسم العمالة العربية في القطاع غير المنظم بأنها ذات تعليم ابتدائي أو أقل، ويضم القطاع غير المنظم العاملين لحسابهم، والعاملين في المنشآت الصغيرة، والصغيرة جداً، والعمالة غير الماهرة، ويتركز نشاط القطاع غير المنظم بصفة عامة في المناطق الحضرية، ومشروعات غالباً ما تكون امتداداً لعمل القطاع الرسمي والتعاقد من الباطن، والعمل المنزلي الذي يقوم بمعظمة الإناث، والخدمات المستقلة(٣٧).

وتتسم أسواق العمل بانخفاض الأجور، فلقد انخفضت الأجور الحقيقية بشكل جوهري خلال التسعينيات بسبب السياسات التضخمية التي اتبعتها

معظم بلدان المنطقة، حيث انخفضت الأجور في القطاع الصناعي إلى معدل سنوي تقديري ٢% في الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٦، وقدرت أعلى انخفاضات في أجور القطاع العام في مصر، وبلغت عام ١٩٩٢ ٥٠% من القيمة عام ١٩٨٢، بينما انخفضت الأجور الفعلية في قطاع التصنيع لتصل إلى معدل سنوي ٩.٥% خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٢. وقد أسهم هذا العامل في زيادة حدة التوزيع غير المتساوي في الدخل، وإلى أداء منخفض لأسواق العمل، هذا فضلاً عن عدم تواصل النمو(٣٨). كما أن هناك ازدواجية في معدل الأجور، فظهور القطاع الحديث والثورة الرقمية أدي إلى ازدواجية فنية؛ حيث يحصل العاملون في هذه القطاعات الحديثة على أجور عالية، ويظل الباحثون يعملون في ظل معدلات للأجور المحلية المنخفضة. إن المشكلة الرئيسية في الدول العربية ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، هي مشكلة نقص الطلب على العمالة لضعف معدلات النمو، وهناك سبب آخر في اختلاف التوازن بين طلب وعرض العمالة في هذه الدول، يرتبط بعدم ملائمة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات الطلب، وفي الوقت الذي تسود فيه البطالة، تواجه نفس الأسواق نقصاً كبيراً في مجالات متعددة؛ لعدم كفاءة نظام التعليم والتدريب على توفير العمالة المناسبة(٣٩).

وتعاني العمالة العربية من انخفاض إنتاجيتها في معظم القطاعات الاقتصادية، ومن ازدواجية شروط العمل؛ حيث تنخفض الإنتاجية بصفة عامة في المؤسسات الحكومية، وقد أدت سياسات ونظم التوظيف الحكومي في الإدارات والمؤسسات الحكومية والقطاع العام إلى تقليل دوافع المنافسة، والمهارة، والابتكار؛ بما لم يحفز العاملين على تطوير إنتاجيتهم؛ إذ يتسم التوظيف في هذا القطاع بعدم الربط بين الإنتاجية، والرواتب، والحوافز الأخرى. وترجع بعض أسباب انخفاض الإنتاجية، إلى عدم مواكبة المؤسسات للتطورات التكنولوجية الحديثة في فنون الإنتاج، والإدارة، ونقص التأهيل، والتدريب(٤٠).

ويمثل التشغيل الضعيف Under Employment في صورة متنوعة، أكثر مشكلات التشغيل خطورة وتأثيراً في البلدان العربية؛ ويقصد به الظروف التي يصل فيها أداء الشخص العامل إلى إنتاجية منخفضة، ويقلل من فائدة مهاراته ومؤهلاته، أو يصل ما يكسبه إلى مستوى يقل عن ما

يكفيه لإشباع حاجاته الأساسية طبقاً لبعض المعايير. والجانب الأول يعزز الإنتاجية المنخفضة على مستوى الاقتصاد ككل، أما الجانب الثاني فإنه يشير إلى الرابطة الضعيفة بين التعليم ونظم الاستخدام، هذا الجانب يحدد الفقر، وتشير كل الشواهد إلى أن التشغيل الضعيف أمرًا أصبح متفشياً في اقتصاديات الدول العربية.

ولم تكن قضايا الجمود في أسواق العمل، وعدم توافر المرونة غائبة عن الأذهان، وأنه نتيجة للنمو السكاني السريع، والتكوين العمري الفتي للسكان، والركود الاقتصادي؛ تعاظمت البطالة العضوية في البلدان العربية خلال العقدين الأخيرين[٤١]، وأن استمرار البطالة في بلد مثل تونس يرجع السبب فيه ليس فقط إلى الجمود في سوق العمل، وإنما أيضاً إلى البناء المزدوج للاقتصاد، وإلى المستوى المنخفض في الاستثمار في القطاع الرسمي[٤٢].

٢ـ المتغيرات الديموجرافية والبطالة في البلدان العربية:

لا ترجع قضية البطالة في البلدان العربية إلى السياسات الاقتصادية وتشوهات سوق العمل فقط، بل تجد لها جذوراً أيضاً في الأوضاع الديموجرافية المتمثلة في الزيادة السكانية، والتكوين العمري الفتى للسكان، وتزايد نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، وتوقف الهجرة للعمل خلال العقود الماضية.

وتعتبر معدلات النمو السكاني في الدول العربية من أعلى المعدلات في العالم، ولهذه المعدلات انعكاسات كبيرة على التعليم والتدريب وأسواق العمل. إذ بلغ المعدل السنوي للنمو السكاني خلال الربع الأخير من القرن العشرين حوالي ٢.٧%، ويعتبر هذا المعدل من أعلي المعدلات في العالم، الذي يفوق مستوى الدول النامية الذي بلغ ١.٩%، وارتبط ذلك بمعدل مرتفع للخصوبة، وتركيبه سكانية يسودها صغار السن.

ويعتبر النمو السكاني العالي أحد الأسباب الرئيسية وراء مشكلة البطالة، حيث ينعكس تركز السكان في الفئة العمرية الصغيرة على سوق العمل في الدول العربية، حيث تزداد أعداد الداخلين الجدد إلي سوق العمل بحثاً عن وظائف. كما لوحظ أن معدل العرض من القوي العاملة أعلى من

معدلات النمو السكاني، والمتوقع أن يستمر معدل نمو العمالة مرتفعاً لعدة عقود قادمة؛ نتيجة لتأثير مضاعف لمعدلات النمو السكاني العالية في العقود السابقة(٤٣).

وفيما يتعلق بأوضاع السكان وقوة العمل، فرغم أن المنطقة العربية قد عرفت أعلى معدلات النمو السكاني، إلا أن قوة العمل لا تزال تمثل نسبة منخفضة بالمقارنة بالمناطق الأخرى، وهم يمثلون ٣٥.٦% من مجموع السكان، مقارنة بنسبة ٤٧% في الدول النامية، ومع صغر نسبة قوة العمل في السكان، إلا أنها في المقابل تزداد بوتيرة أسرع لدى الدول العربية، بالمقارنة بالمناطق الأخرى، وقد بلغ معدل التزايد في معدل نمو قوة العمل ٣.١% في المنطقة العربية؛ بسبب ارتفاع النمو السكاني من ناحية، وزيادة مساهمة المرأة في قوة العمل من ناحية أخري(٤٤).

أضف إلى ما سبق، توقف الهجرة إلى العمل تقريباً في الفترة ما بين ١٩٩٠ -١٩٩١ بسبب أزمة الخليج، ومن ثم ارتفعت معدلات البطالة في معظم البلدان العربية، والمتوقع أن تزايد في المستقبل(٤٥). فالعلامات الدالة على تشبع أسواق العمل الخليجية، تشير إلى أن تصدير العمالة من البلدان المتوسطة الدخل سيواجه تحديات كبيرة، ويعطي مردوداً أقل على المدى الطويل. ومن المحتمل أن تتضارب إمكانيات الهجرة الكبيرة إلى بلدان أخري بعد أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١، إذ من المتوقع أن تفرض الولايات المتحدة وأوروبا قيوداً أشد على القادمين إليها، وانعكاس ذلك على الانخفاض في تحويلات العاملين في الخارج إلى البلدان متوسطة الدخل، ويؤثر ذلك سلباً على الاستثمار، ومن ثم البطالة والفقر(٤٦).

٣ـ المتغيرات الاجتماعية والثقافة والبطالة في البلدان العربية:

تتفاعل مجموعة أخري من العوامل الاجتماعية والثقافية في تحديد معدلات المشاركة في قوة العمل، إذ يؤدي التسرب من التعليم الأساسي خاصة، إلى جانب المعوقات الاقتصادية (الفقر) في كثير من الوحدات المعيشية إلى ارتفاع مستوى تشغيل الأطفال. وهناك أيضاً مؤشرات على أن الضائقة الاقتصادية بين غيرها من قوي، تقود أقساماً كبيرة من النساء وكبار السن إلى البحث عن فرص للمشاركة في النشاط الاقتصادي. وما

نتوقع معه أن يستمر نمو عرض العمل في البلدان العربية عبر القرن القادم على نحو يفوق الطلب، ويزيد معه البطالة(٤٧).

وتتركز بطالة الشباب في معظمها بين المتعلمين، نتيجة لعجز الاقتصاد في بلاد المنطقة على خلق فرص عمل جديدة كافية لكي تـوائم الزيادة السنوية في قوة العمل، والتي تشكل في معظمها الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل لأول مرة؛ وهذا يعزي إلى نقص الاتساق بين مخرجات النظام التعليمي، والحاجات، ومتطلبات سوق العمل في ضوء التخصصات المتنوعة والمهارات المطلوبة(٤٨).

إن عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل تعتبر ظاهره شائعة في معظم الدول إلا أن لهذه الظاهرة أهمية خاصة في الدول العربية؛ نظراً لتوسيع المنظومة التعليمية في أعلي هرمها، واتجاه التعليم العالي نحو الدراسات الإنسانية، وفتوة الشباب، وازدياد إسهام الإناث ذوات التعليم العالي في سوق العمل؛ مما أدى إلي قصور الطلب الاقتصادي على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة. ومما طرح احتمال تفاقم ظاهرة بطالة المتعلمين الصريحة والمقنعة، أن معدلات نمو القيد في تخصصات العلم والتكنولوجيا بنحو ٣.٦%، وفي برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية بنحو ١٠.٦% يشير إلى أن الفجوة بين خريجي البرنامجين في اتساع مطرد، ويتوقع أن تواجه الأسواق العربية فائضاً في تخصصات يعاني الخريجون فيها من البطالة حالياً(٤٩).

٣ـ المتغيرات السياسية والبطالة في البلدان العربية:

هناك شعور سائد بانعدام الاستقرار السياسي ناجم عن النزاع في الشرق الأوسط، ومن انفجار داخلي عن السيطرة الصارمة لنظام الحكم، ونظام حكم يتطلب المزيد من المساءلة والحد من الفساد، وربما كان من أهم أسباب البطالة، أضف إلي ذلك عجز الدولة عن خلق ظروف استثمارية تجذب الاستثمارات الخارجية، لازالت مستمرة خاصة في البلدان العربية ذات الأنظمة السياسية والإرث الاشتراكي، والبناء البيروقراطي المعوق للاستثمار. أما دول الخليج فإنها تواجه مشكلة راجعة إلى أنها كرست العمالة الوطنية في الوظائف الحكومية، وأصبحت العمالة الوطنية

هي الضاغطة والقوة التصويتية في العمل السياسي، وتحول البرلمان إلى نقابة لموظفي الحكومة[٥٠].

وهل يستطيع أحد أن يفصل الأحداث المأسوية في الجزائر أو في الضفة الغربية وغزة على مدار السنوات القليلة الماضية، عن استمرار المستويات العليا من البطالة بين الشباب في ظروف الفقر الصعوبة التي تفتقر إلي أي أمل في مستقبل أفضل للشباب[٥١].

فلقد عانت البلدان التي ابتليت بالحروب أو الصراعات الأهلية الطويلة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو الحصار، أو الاحتلال، من هزات متعددة لاستقرارها فاقمت وضعية البطالة والفقر فيها. وتشمل هذه البلدان، الجزائر، وجيبوتي، والعراق، ولبنان، وفلسطين، والصومال، والسودان. فبالإضافة إلى التضخم المفرط والتخفيض الكبير للعملة، أدت عوامل أخري مثل تصدع المؤسسات، والشرذمة الاجتماعية، وتدمير الأصول المنتجة، وإغلاق الحدود، والحصار؛ إلي إيقاع خسائر فادحة في التنمية الاقتصادية والعمالة، واستفحال البطالة، خاصة بين الشباب[٥٢].

٤ـ المتغيرات العالمية والبطالة في البلدان العربية:

والواقع أن للتطورات العالمية والتحولات النوعية تداعيات كثيرة في الدول العربية، فلا تزال ضعف مهارات قوة العمل العربية قائمة، مقارنة بالمهارات والتطورات الحاصلة في أسواق العمل العالمية؛ وبخاصة عدم مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة، ونقص التأهيل والتدريب، كما كان لنظم التعليم والتدريب السائدة دوراً كبيراً في خلق هذه الحالة، وأصبحت أسواق العمل العربية تعاني – بشكل عام – من ضعف تأهيلها للاستجابة للتطورات المتلاحقة التي تشهدها أسواق العمل العالمية المتطورة [٥٣].

. كما كانت المساعدات الدولية وتطور القطاع الخاص خلال العشرين عاماً الماضية، تقوم على تكثيف رأس المال أكثر من تكثيف العمالة، وكان هذا في الواقع واحداً من الأسباب الرئيسية في زيادة معدلات البطالة؛ حيث توقفت الحكومات عن توليد وظائف في القطاع العام، ولم يضطلع القطاع الخاص بهذا الدور باعتباره المشغل الأساسي؛ ونتيجة لذلك ظل سوق العمل عاجزاً عن رفع مستويات الإنتاجية، وتوفير الرفاه الاجتماعي[٥٤].

وأكثر من ذلك، ومع هذه النوعية من قوة العمل في منطقة الإسكو، فإن الفوائد التي تترتب على العولمة، يصعب ترجمتها في هذا السياق إلى حراك رأسمالي دولي وأسرع بالتنمية التكنولوجية والفنية، بل إن النتائج الأسوء لعملية العولمه سوف تؤثر على الشباب غير القادرين على التكيف، ويفتقرون إلي المهارات المطلوبة (٥٥).

وهكذا، تفاعلت مجموعة من العوامل الاقتصادية، والديموجرافية، والاجتماعية ، والدولية، وتضافرت في تشكيل أوضاع البطالة في البلدان العربية، وظهر الوزن النسبي لكل عامل منها في هذا الصدد؛ حيث كان للمتغيرات الاقتصادية سواء المرتبطة ببطء النمو الاقتصادي، أو المتعلقة بالتشوهات في سوق العمل دوراً واضحاً يفوق غيره من متغيرات، ولعبت المتغيرات الديموجرافية دوراً قد يتساوي مع دور المتغيرات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، وعملت المتغيرات الدولية على تكريس أوضاع البطالة في البلدان العربية. والواقع إن أغلب هذه المتغيرات لها طابع بنائي أو هيكلي، وهذا يؤكد ما انتهت إليه نتائج التحليلات السابقة؛ بأن مشكلة البطالة تعد مشكلة هيكلية أكثر منها مجرد مشكلة دورات اقتصادية مرتبطة بالانتعاش أو الركود لمستوى الناتج الإجمالي، وأن الشيء الذي له دلالة أكبر من مستوي البطالة، أنها بطالة بنائية أو هيكلية.

٤- الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، للبطالة في البلدان العربية:

تمثل البطالة السافرة والمقنعة إهداراً لجهود الاستثمار وطاقات النمو، وتؤدي ليس فقط إلى خفض معدلات الإنتاج القومي العام، ومتوسط إنتاجية الفرد، ومستوى دخله، بل أيضاً إلى هدم السلم الاجتماعي اللازم للتنمية، وتهدد مسيرتها(٥٦).

وهناك مشكلة اقتصادية ترتبط بالبطالة، وهى الفقر المتفشي في أجزاء من المنطقة، وعلى الرغم من أن متوسط معدلات الفقر يعتبر أكثر انخفاضاً بالمقارنة ببلدان نامية، إلا أن هذا المتوسط يحجب اختلافات صارخة، ويتضح هذا، من أن المنطقة تضم بعض أفقر بلدان العالم، وبعض أكثر البلدان ثراء. والدليل على ذلك، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر يبلغ ٢٩٩٤٨ دولاراً، بينما السودان ٤٤٣ دولارا، ويصل في مصر إلي ١٦٦١ دولار(٥٧).

ففي المعني الاقتصادي الضيق، تؤدي البطالة الناجمة عن الركود الاقتصادي إلى الفقر، والفقر الذي يعرف في مفهوم التنمية الإنسانية على أنه حرمان من القدرات البشرية؛ يؤدي بالتأكيد لتفاقم البطالة. وعلى مستوي المنطقة بمجملها، تتفاعل الكثير من العوامل لتشكيل الحرمان من القدرات البشرية، وتقفل الحلقة المفرغة للفقر والحرمان من خلال البطالة(٥٨).

إن المضامين الاقتصادية والاجتماعية للبطالة الصريحة في البلدان العربية يمكن أن تقدر قيمتها تماماً بالرجوع إلي قيود اقتصادية أخري، ونعني بذلك دورات التضخم الحلزونية، والفقر المدقع، والتفاوت المتزايد في الدخل والثروة في معظم بلدان المنطقة(٥٩).

وتبدو الآثار الاقتصادية للبطالة في البلدان العربية أكثر وضوحاً بين الشباب، فمشكلة بطالة الشباب في العالم العربي إذا ما واصلت الاستمرار في معدلاتها الحالية قد تتحول من مشكلة مزمنة لأسواق العمل في منطقتنا، إلي شرارة ستعرض المنطقة لهزات اقتصادية واجتماعية غير محمودة العواقب(٦٠).

وينتج عن انتشار البطالة بين الشباب مشاكل كثيرة، فهي تؤثر تأثيراً مباشراً في حرمان الدولة والاقتصاد من المساهمات القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب أكبر قوة منتجة في أي مجتمع، وهو الشباب.

وأهم النتائج المباشرة للبطالة بين الشباب، أنها تؤدي على الأقل إلي الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية؛ بسبب عدم وجود دخل مستقر ومستمر، مما يتركهم عاجزين عن تحقيق المستوى المقبول واللازم من المعيشة للتمتع بحياة كريمة وتجنب الشدائد بالإضافة إلى قدرتهم على المشاركة في حياة المجتمع؛ وخاصة ما يتعلق بحرمانهم من المشاركة في الأنماط الاستهلاكية التقليدية الشائعة(٦١).

وفيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب الذين لا يجدون فرص عمل مناسبة، أنهم أكثر عرضه للتهديد الاجتماعي من الكبار الذين استطاعوا أن يلحقوا بالقطاع غير الرسمي، وأن يكيفوا أساليب حياتهم طبقاً لذلك فمن النتائج الخطيرة لبطالة الشباب، ما يرتبط باستبعادهم عن الدور

الإنتاجي في عالم العمل؛ مما قد يضعف معنوياتهم، ويقوض التماسك الاجتماعي، ويؤدي إلى مشكلات اجتماعية، مثل الجريمة، والإدمان، والتعصب الديني، والتخريب، والاغتراب، وهي أنماط من المتوقع استمرارها في المستقبل، إذا لم يكن هناك مبادرة للقيام بعمليات تغيير جذرية لموقف الاستخدام(٦٢).

فالبطالة بين الشباب تؤثر بشكل كبير على نموه وتطوره، وخاصة بالنسبة لفرص الاستقرار، والزواج، وتأسيس أسرة مستقلة، وإنجاب الأطفال، وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى الاستبعاد والحرمان الاجتماعي لهؤلاء العاملين من المشاركة في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع، والتي تتأثر مباشرة بالاستبعاد عن العمل، والتفاعل الاجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل. فالبطالة بين الشباب ذات آثار الاجتماعية وخيمة، لما يتبعها من انتشار ظواهر نفسية واجتماعية قد تتحول إلى أمراض تؤثر على الأفراد والمجتمع؛ مثل انتشار اليأس، والقنوط، والانطواء بين الشباب وهي أمراض تؤثر على المدى الطويل على صحة البنيان الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي لأية دولة؛ قد يتولد عنها مشاكل يمكن أن تتعدي حدود الدولة الواحدة(٦٣).

ثانيا: تنمية رأس المال الاجتماعي ومستقبل التشغيل في البلدان العربية:

وهكذا، يمكن القول إن أوضاع البطالة في البلدان العربية قد تميزت بارتفاع معدلاتها، وهي معدلات انخفضت مع ارتفاع مستويات ومؤشرات التنمية في بعض بلدانها. وكانت معدلات البطالة في الدول العربية التي تقع على قمة مستوى التنمية البشرية معدلات عالية بين الشباب، وأن هذه المعدلات في زيادة مستمرة، وهي معدلات تتركز في الفئة العمرية (١٥ – ٢٤)، وتتزايد بين الإناث عنها بين الذكور، وترتفع بين الخريجين من معاهد التعليم، وأن معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيراً معدلات البطالة السافرة. كما أن البلدان العربية التي تقع على مستوى تنمية بشرية متوسطة تظهر فيها معدلات بطالة تصيب قطاع الشباب بشكل أكبر، وكانت معدلات مرتفعة، تزايدت بشكل واضح بين النساء مقارنة بالذكور، وظهرت نسبة عالية بين خريجي التعليم الثانوي والعالي، لصالح التعليم الثانوي، وقد

ظهرت البطالة السافرة والمقنعة، وانتشرت البطالة السافرة في بعض البلدان في الحضر، والريف، وبين الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والمتعلمين، أما البطالة المقنعة فإنها انتشرت في القطاع غير المنظم، والقطاع الزراعي، والإدارات الحكومية. أما مجموعة البلدان العربية التي تقع على مستوى تنمية بشرية أقل، فإنها تشهد معدلات بطالة بشكل متزايد بين الشباب، والذكور، وسكان الحضر، وتتفشي البطالة السافرة في هذه البلدان بشكل واضح. هذا التفاوت بين البلدان العربية على مقياس التنمية البشرية، انعكس بدوره على أوضاع البطالة من حيث الخصائص والسمات، وأكد التباين فيما بينها طبقاً لهذا التقسيم.

وقد كشف التحليل عن مجموعة العوامل والقوي التي تفاعلت معاً في صياغة أوضاع البطالة في البلدان العربية، وظهر معها الوزن النسبي للمتغيرات الاقتصادية، من حيث النمو الاقتصادي، وتشوهات سوق العمل وإسهام المتغيرات الديموجرافية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والدولية، في هذا الصدد. كما أوضح التحليل مختلف الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، للبطالة، وكيف أصبحت البطالة بمثابة تهديد للبناء الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية. وهذه الملامح المتعلقة بالبطالة من حيث المعدلات، والخصائص، والعوامل، والآثار، تشكل الوضع الحاضر، أو الوضع الابتدائي لمشكلة البطالة في البلدان العربية، وهو وضع غير مرغوب فيه؛ يتطلب بذل الجهد في إمكانية تغييره في المستقبل إلى وضع أفضل.

١ـ جهود مواجهة البطالة في البلدان العربية:

لقد أدركت الحكومات العربية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للبطالة منذ بداية الستينيات، فضمت في خططها أهداف زيادة فرص العمل، إضافة إلى أهداف زيادة الاستثمار والدخل. وعالجت موضوع البطالة أنئذ بالتنمية الزراعية المتكاملة، وبالاستخدام في المشاريع العامة التي تقوم بها، كما استوعبت الصناعة الناشئة جزءاً من هذه العمالة. وفي السبعينات، فتحت البلدان العربية المصدرة للنفط أبوابها لاستيعاب أعداد كبيرة من العمالة العربية، كما أن المساعدات، والقروض التنموية، وأموال النفط؛ أسهمت في إيجاد نمو اقتصادي منع من تفاقم البطالة. وفي التسعينات من القرن

الماضي، انطلقت الحكومات العربية في تطبيق سياسات وبرامج تهدف إلى تدعيم القطاع الخاص، وتصحيح هياكل الإنتاج، وأقلمه الاقتصاد ليتوافق مع الحقائق الجديدة التي فرضت نفسها في الأسواق العالمية.

وبالرغم من الجهود المبذولة في رفع عمليات الاستثمار، وزيادة الدخل، والعناية باكتساب العلوم والتقنيات الحديثة وغيرها؛ فإن حصيلة هذه الجهود بقيت قاصرة دون المستوى المطلوب لتحقيق التنمية، والتخفيف من حدة البطالة[٦٤].

لقد تنوعت الجهود المبذولة في بلداننا العربية لمعالجة قضية البطالة، وانصب بعضها على تحقيق التشغيل من خلال تنفيذ برامج مؤقتة تعتمد على تنفيذ مشاريع الأشغال العامة، أو إقامة صناديق تقوم بتقديم القروض والمساعدات مما تخصصه الحكومة لها، ومن المعونات العربية والدولية التي تحصل عليها. ومن الدول العربية من لجأ إلى إعادة تأهيل الشباب، وتوفير خدمات التوجيه المهني لهم، ومنحهم القروض، وتخصيص الأراضي لمشاريعهم الزراعية أو الحرفية، ودعم تنمية مشروعات الأسر المنتجة والحرف الريفية. ومن بين الدول العربية من ركز على معالجة سلبيات تطبيق برامج التغير الهيكلي والتصحيح الاقتصادي على العمالة العربية وفرص الاستخدام، وحاول أن يعالج مشكلة البطالة عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي، وتأسيس صناديق تعويضات ومساعدات للفئات الأشد تعرضاً للفقر وفقدان فرص العمل. كما أن هناك دولاً نظرت إلى الموضوع من خلال النظرة الشمولية لعملية التنمية، وزيادة فرص العمل، وتحقيق أعلى معدلات تشغيل وتفعيل النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار. غير أن العبء الملقي على الحكومات العربية لتوفير فرص عمل مناسبة خلال الفترة القادمة يبدو عبئاً ثقيلاً وتحديداً قاسياً وهى مهمة بالغة الصعوبة، وقد تكون أقرب إلى الاستحالة. وتظل الصورة قاصرة عن الوفاء بتطلعات الأفراد وطموحاتهم، وخاصة فيما يتعلق بموضوع البطالة[٦٥].

وقد أرجع البعض ذلك، إلى وجود تشتت للجهود المبذولة على مستوى الجهات المنفذة في بعض الدول؛ مما يضعف تأثيرها الإجمالي على صعيد تحسين أوضاع التشغيل، وخاصة بالنسبة للشباب[٦٦]. وذكر البعض الآخر

أنه من الصعب وضع معالجة لموضوع البطالة تشمل جميع أنحاء المنطقة، بسبب التباين الواضح في أوضاع البطالة بين البلدان العربية(٦٧). وفي رأي بعض ثالث، أنه يتضح من توصيف مشكلة البطالة في العالم العربي، أنه لا يوجد حل فريد لجميع الحالات؛ ولذلك ينبغي لكل بلد أن يسعي لوضع إستراتيجية لتشغيل الشباب تستجيب لاحتياجاته الخاصة، ولا توجد حلول سريعة كما يتضح من التجارب الدولية(٦٨).

ويري فريق رابع، أنه ليس هناك نقص في السياسات وتوصياتها بشأن النمو وزيادة العمالة، وإنما المهم هو كيفية ترجمة هذه السياسات إلى أفعال، وأعمال، وبرامج، ونتائج(٦٩).

وتوقف فريق خامس عند عدم ملاءمة الأطر النظرية السائدة، وأدوات التحليل المترتبة عليها، للتوصل إلى فهم عميق لأوضاع التشغيل في البلدان الرأسمالية المتخلفة، ومنها البلدان العربية، ومن ثم لاقتراح سياسات للنهوض بالتشغيل(٧٠).

ويدعوا هذا الفريق إلى ضرورة تغيير النموذج، والأخذ بتوجيهين استراتجيين رئيسيين؛ مدخل شمولي يهدف إلى تحقيق إصلاح اجتماعي كامل، ويضم عناصر اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، ولا يركز على الاهتمامات القطاعية المعروفة والدارجة، ومنظور طويل المدى، جوهري طالما كانت الحلول الفعالة للمشكلات تتطلب سنوات كثيرة من الجهود المكثفة. ولذلك، ينبغي أن ينطوي هذا النموذج الجديد على أربعة أهداف مترابطة؛ هي التقليل من البطالة عند معدل يقترب من التشغيل الكامل Full Employment بقدر الإمكان، ومضاعفة الإنتاجية الاقتصادية كل عدة سنوات قليلة، وتحسين وتعظيم الفائدة من القدرات البشرية لدرجة كبيرة، وضمان إشباع الحاجات الأساسية للسكان. ويحتاج هذا النموذج إلى حزمة سياسات متكاملة، يتم صياغتها على نحو يساعد على تحقيق الأهداف السابقة(٧١).

والواضح إذن، أن هناك أوضاعاً مقلقة للبطالة في البلدان العربية، وهي أوضاع غير مرغوب فيها، وأن الجهود المبذولة لمواجهة هذه الأوضاع ليس لها إلا أثار محدودة.

وقد انشغلت هيئات مختلفة بالنظر في فعالية الجهود المتباينة للتصدي لحل مشكلة البطالة في البلدان العربية، ربما كان من بينها اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الإسكوا عام ١٩٩٣ الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وكذلك ما قامت به منظمات الجامعة العربية في هذا الصدد، وخاصة منظمة العمل العربية، بشأن إستراتيجية للتشغيل والتكامل في مجال القوي العاملة في الوطن العربي، هذا بالإضافة إلى مؤتمر عمالة الشباب الذي عقد في مكتبة الإسكندرية عام ٢٠٠٢، ومؤتمر الإصلاح العربي "الرؤية والتنفيذ في مارس ٢٠٠٤"، وما طرحته وثيقة الإسكندرية من مقترحات حول قضية البطالة، واهتمام المؤتمر الثاني للإصلاح العربي في مارس ٢٠٠٥، "التجارب الناجحة" ذات الصلة بقضية عمالة الشباب في تونس، والمغرب، والكويت، ومصر، وغيرها، وخاصة التجارب التي أسهمت من خلالها منظمات المجتمع المدني البلدان العربية في التصدي لمشكلة البطالة[٧٢].

ولقد أعطت هذه التحليلات مساحة مقبولة لبيان أن هناك سياسات مختلفة شرعت في تطبيقها الحكومات العربية المتباينة للتصدي لمشكلة البطالة، فضلاً عن اجتهاد القطاع الخاص في توفير فرص عمل الشباب، وتحول المجتمع المدني في اتجاه تنشيط التجارب الناجحة في هذا الصدد والاستفادة من برامج التعاون الدولي المتاحة، وفي نفس الوقت، أوضحت التحليلات أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى الأثر المطلوب، أو تحقيق الفاعلية المتوقعة في التصدي لقضية البطالة في الوطن العربي؛ ربما لأنها كانت جهوداً مبعثرة، تعمل كما لو كانت جزراً منفصلة، لا يربط بينها وبين بعضها الآخر الصلات الضرورية والكافية لتفعيل نتائج ما انتهت إليه من مخرجات؛ وبالتالي تراجعت انعكاساتها على قضية البطالة. أو ربما تعثرت في كيفية ترجمة ما طرحت من سياسات إلى أفعال وأعمال، وبرامج، ونتائج، أو ربما استعانت بأطر نظرية غير ملائمة في فهم أوضاع البطالة في البلدان العربية؛ وبالتالي ظلت ما اقترحته من سياسات للنهوض بالتشغيل بعيدة عن التصدي لمشكلة البطالة.

٢ـ رأس المال الاجتماعي في البلدان العربية: رؤية مستقبلية لمواجهة البطالة:

في ضوء القضايا التي يطرحها تصور رأس المال الاجتماعي Social Capital، نزعم أن مواجهة مشكلة البطالة في البلدان العربية تتم دون سند من رأس مال اجتماعي عربي يربط بين هذه الجهود، وتفعيل شبكات

الاتصال بينها. ويؤكد قيم الثقة والتعاون في سبيل تحقيق أهداف الألفية والتنمية المستدامة، وذلك في إطار الخير العام. كما نزعم أن تعزيز مبدأ المسئولية الاجتماعية من خلال شراكه قطاعات المجتمع المختلفة؛ ونعني الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والجماهير، في التصدي لمشكلة البطالة في البلدان العربية، يتوقف على بناء رأس مال اجتماعي عربي يعمل صوب أهداف الألفية، والتنمية المستدامة، والخير العام. ولذلك، نتصور أن هناك حاجة إلى بلورة رؤية مستقبلية تحدد أهداف إستراتيجية تبني عليها مجموعة سيناريوهات، وتطرح عدداً من السياسات والمشروعات،وتضع أجندة عمل، ربما أسهم إنجازها خلال أمد زمني متوسط (٢٠٢٥)، في بناء رأس المال الاجتماعي العربي المطلوب لتفعيل جهود التصدي لمشكلة البطالة.

وتستفيد هذه الرؤية المستقبلية من تصور نظري ينطلق من القضايا المرتبطة بتصور رأس المال الاجتماعي، من حيث أبعاده المختلفة، وأشكاله المتباينة، ومضامينه، وانعكاساته على التنمية.

فالواقع أن تصور رأس المال الاجتماعي قد حقق خلال التسعينيات انتشاراً ملحوظاً، واكتسب شهرة واسعة عبر كل النظم الفكرية في العلم الاجتماعي[٧٣]، وأصبح يمثل مجالاً هاماً في البحث تأسس على إسهامات نظم فكرية عديدة في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، ويوفر إطاراً نظرياً يصلح لدراسة مجموعة متباينة من القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والتنظيمية، والأداء الاقتصادي للشركات، والاستدامة في المجتمعات، والإنجاز الدراسي والمجتمعي، والاستجابة للتغير، فضلاً عن دراسة قضايا اجتماعية مثل الثقة، والمشاركة، والتعاون[٧٤]. وربما كان هو الإطار النظري الملائم لتناول أوضاع البطالة في البلدان العربية، وبلورة سياسات واعدة، وبرامج عمل تساعد على مواجهتها، خاصة وأن هناك رصيداً من الدراسات السابقة لرأس المال الاجتماعي تمت في سياق الفقر، والاستبعاد الاجتماعي Social Exelusion، وأوضحت أن الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي (ونعني العضوية في الروابط، والشبكات والالتزام بالمعايير والأفعال الجمعية) يمكن أن يكون لها أثر كبير على الدخل ورفاه الفقراء؛ من خلال تحسين مخرجات النشاطات والخدمات التي تؤثر على حياتهم. كما تلعب الشبكات الاجتماعية دوراً هاماً في إعادة تشغيل العاطلين لمدة طويلة، كما أن هناك شواهد توضح أن نوعية، وكمية، وتنوع الشبكات

الاجتماعية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالمشاركة المتزايدة في سوق العمل، وتحسن من مخرجات الاستخدام؛ كالأجر الأعلى، والترقية في المهنة[٧٥]. وكذلك، إن الأخذ بتصور رأس المال الاجتماعي يمكن أن يوفر استبصاراً وفهماً مفيداً حول أهمية العلاقات الاجتماعية والنسيج الاجتماعي في تحقيق الرفاه الاجتماعي، والتكيف بين المجتمعات والأفراد، وإدخال مثل هذا المنظور بعيد المدى في صنع السياسة، يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يبرهن على اعتباره أداة مفيدة في تكملة أداء أدوات أخرى، ومفهومات سياسية؛ مثل زيادة المخزون من رأس المال المادي والبشري، والتي لا تستطيع في ذاتها أو بمفردها مواجهة تعقيدات العالم الحديث. أضف إلى ما سبق، إن تصور رأس المال الاجتماعي يمكن أن يوفر إطاراً مفيداً في بلورة استجابات سياسية جديدة؛ بشرط أن يتم ربطهما بأجندة السعي من أجل المساواة، وأن يعكس السياق المحلي الخاص، وأن يكمل جهود الحكومة التي تأخذ بمدخل التنمية من أعلى إلى أسفل، باعتباره مدخلاً يري أن التنمية تبدأ من أسفل إلى أعلى، وأن تعتمد على المسئولية المجتمعية، والخبرات المحلية العلمية البازغة[٧٦].

إن التعريف البسيط لرأس المال الاجتماعي الذي يشير إلى المعايير والشبكات Networks التي يمكن الناس من العمل على نحو جمعي يخدم عدداً من الأهداف، لأنه يركز على المصادر أكثر من اهتمامه بالنتائج المترتبة على رأس المال الاجتماعي، ولأنه يعترف بأهمية سمات رأس المال الاجتماعي كالثقة والتبادلية Reciprocity والتي تتبلور خلال عمليات التفاعل، وكذلك إن هذا التعريف يعتبر المجتمع هو الوحدة الأولية للتحليل، ويساعد على توضيح أثر السياق الأكبر على حياة المجتمع، ونجاح مشروعات التنمية. هذا التحديد لمفهوم رأس المال الاجتماعي والصياغة التصورية لدوره في التنمية، يمثل تحولاً هاماً عن المداخل النظرية القديمة، وتتضح مضامينه الهامة بالنسبة لمجالات السياسية والبحث في التنمية في المرحلة الأخيرة. ولقد تمكن بعض الباحثين من تصنيف البحوث المتوافرة حول رأس المال الاجتماعي والتنمية إلى أربعة منظورات متمايزة، هي المنظور الاتصالي Communication، ومنظور الشبكات Networks، والمنظور المؤسسي Institutional، والمنظور التعاوني Synergy.[٧٧] وربما أعانتنا مجموعة القضايا التي يطرحها أهم هذه المنظورات، خاصة الشبكات، والمؤسسي، والتعاوني، في فهم تراجع فعالية الجهود العربية في

التصدي لمشكلة البطالة، كما كشفت عنه نتائج البحوث السابقة، هـذا مـن ناحية، وسهلت علينا من ناحية أخري مهمـة بلـورة مجموعـة أهـداف إستراتيجية يمكن أن تبدأ منها الرؤية المستقبلية في مكافحـة البطالـة فـي البلدان العربية.

أ- الشبكات وبناء الثقة والنمو الاقتصادي:

يركز منظور الشبكات في تفسيره لرأس المال الاجتماعي، على أهمية الروابط Associations الرأسية والأفقية بين الناس، وعلى العلاقات داخـل وبين الوحدات التنظيمية المختلفة، مثل جماعـات المجتمـع ومؤسسـاته. ويعترف بأن الروابط القوية التي تربط بـين المجتمعـات تعطـي الأسـر والجماعات إحساساً بالهوية والهدف المشترك. أما الروابط التي تعبر عـن التقسيمات الاجتماعية المتباينة والتي تقوم على الدين، والطبقة، والعنصـر، والنوع الاجتماعي، والمكانة الاقتصادية الاجتماعية، وتنشأ روابـط أفقيـة قوية تصبح أساساً في السعي من أجل المصالح الضيقة والطائفية، إن مقدار ما توفره المجتمعات من رأس المال الاجتماعي الـرابط Bonding، ورأس المال الاجتماعي العابر Bridging، والجمع بين هذين البعدين، هـو الـذي يفسر مقدار المخرجات التي ترتبط وتعزي إلى رأس المال الاجتماعي(٧٨).

فـالمنظم الفقيـر Poor Enterpreneurs (وأصـحاب المشـروعات الصغيرة) يعتمد أصلاً على جيرانه المباشرين وأصدقائه (نمـو رأس مـال اجتماعي رابط بينهم) من أجل توفير التمويل، والتأمين، والـدعم الـلازم للوصول إلى إنتاج أكثر انتشاراً وأسواق عمل، كلما حـاول التوسـع فـي نطاق عمله. وتحدث التنمية الاقتصادية من خلال الميكانيزمات التي تسمح للأفراد بأن يستفيدوا أولياً من فوائد العضوية الوثيقة بالمجتمع والتي تمكنهم من اكتساب المهارات والموارد للمشاركة فـي الشـبكات التـي تتجـاوز مجتمعاتهم؛ ومن ثم التقدم نحو اللحاق بالنمو الاقتصادي الجاري.

وعندما يشكل فقراء المنظمين الذين يؤسسون شركات محلية صـغيرة في صناعات تقليدية، ما أطلق عليه بارBarr، شبكات تضامن مـن أجـل تبادل المعلومات الشخصية حول سلوك ونوايا الأعضاء، فـإنهم يحققـون وظيفة أساسية من هذه الشبكات، تعمل على التقليل من الخطر وعدم اليقين، أما الشركات الأكبر على مستوى الإقليم، عندما تتحد في شبكات تجديـد أو ابتكار Innovations، فإنها تسمح بتقاسـم المعرفـة حـول التكنولوجيـا

والأسواق العالمية؛ بهدف زيادة أرباح الشركات، والإنتاجية، والمشاركة في السوق(٧٩).

وإذا جاز أن نتوقف أمام هذا التفسير لمنظور الشبكات، ومراجعة المضامين التي تنطوي عليها قضية بناء الشبكات، نلاحظ أنه يركز على العلاقات داخل وبين الوحدات التنظيمية المختلفة، وبين جماعات المجتمع ومؤسساته، أو حتى بين قطاعاته الأساسية – الحكومة، والقطاع العام، والمجتمع المدني – تلك العلاقات التي تعمل من ناحية على الربط بين هذه الوحدات Bonding، أو عبور التقسيمات المتباينة في المجتمع Bridging من ناحية أخري، وتوفر التأمين، والدعم الاجتماعي، والتمويل اللازم للتوسع في العمل والانتشار في الأسواق، واكتساب المهارات والموارد، وتحصيل المعلومات وتقاسم المعرفة التكنولوجية، وزيادة الأرباح والإنتاجية، والمشاركة في السوق؛ مما يقلل الخطر، ويعزز النمو الاقتصادي، ويزيد من فرص العمل.

وربما استفدنا من هذا التفسير وما ينطوي عليه من مضامين، في فهم جانب من تراجع فعالية الجهود العربية في التصدي لمشكلة البطالة في البلدان العربي، كما كشفت عنه نتائج بعض البحوث السابقة في هذا الصدد.

فالملاحظ أنه رغم نمو تيار سائد يجمع على اعتبار برامج التدريب التحويلي وسيلة أكثر فعالية في التصدي لمشكلة البطالة، وهو ما يتضح من تعدد برامج الحكومات العربية في هذا الصدد، وكذلك من ملاحظة تدافع منظمات المجتمع المدني في هذا الاتجاه في محاولة للاستفادة من فرص التمويل المحلى والأجنبي، والمعونات الدولية، إلا أنه مع ذلك فقد أكدت نتائج بعض الدراسات السابقة في هذا الصدد، أن برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية،ومشروع شروق للتنمية الريفية في مصر، قد ثبتت عدم كفاية ما أنجزته إذا ما قورن بالمستوى العام للبطالة، وأن تأثير برنامج شروق للتنمية الريفية في مواجهة البطالة يبدو تأثيراً متواضعاً، وأن الآليات التي تتعامل بها الجمعيات الأهلية مع مشكلتي الفقر والبطالة تعتبر آليات تقليدية(٨٠). ولعل ذلك مرجعه إلى أن هذه الجهود تعمل بمعزل عن بعضها الآخر، وأن اختفاء التنسيق بين جهود الحكومة وجهود المجتمع المدني، ربما أدى إلى تكرار نفس البرامج، وضياع الجهد والوقت والمال، وإهدار الموارد، وتراجع الفرص؛ نتيجة لعدم الاهتمام بمحاولة الربط بين هذه الجهود، أو بناء رأس المال الاجتماعي الضروري، وتأسيساً على ذلك،

يمكن تحديد هدف استراتيجي أول تبني عليه الرؤية المستقبلية سياساتها وبرامجها المقترحة، **ومؤداه ضرورة تقوية الروابط وشبكة العلاقات (التشبيك) بين مختلف الوحدات والتنظيمات على المستويات المختلفة – صغري، ومتوسطة، وكبري – في البلدان العربية، بما يكفل تنمية الموارد وفرص العمل.**

ويميز منظور الشبكات بين العناصر البنائية للشبكة التي تمثلت في نماذج الروابط والصلات والتنظيم الاجتماعي للمجتمع، وبين عناصر المحتوى لرأس المال الاجتماعي والتي تتمثل في؛ نماذج المعايير، والثقة، والفهم المشترك، وغيرها من متغيرات مماثلة تربط بين الناس معاً. وفي هذا الصدد، فقد أشار بتنام Putnam(١٩٩٣) إلى أن رأس المال الاجتماعي يشتمل على المعايير والثقة، والشبكات، التي تمكن المشاركين من العمل معاً وبفعالية في الوصول إلى الأهداف المشتركة. والمبدأ أنه كلما زاد ارتباط الأفراد ببعضهم البعض، كلما زاد احتمال نمو علاقات اجتماعية بينهم، وبالتالي قد يسهل ذلك تنمية الثقة أو حتى الشك بينهم، ولكن عندما تنشأ الثقة العالية، فهذا يدل على أن لدى الأفراد إرادة أكبر على إقامة تبادلات اجتماعية، كما تشير الثقة إلى احتمال وجود رأس المال المعرفي. وقد أطلق زولانسكي Zyulanski ١٩٩٦ على هذه الصورة لرأس المال الاجتماعي البعد العلائقي Relational، وميز فيه بين أربع مكونات؛ هي الثقة، والمعايير، والالتزام، والتوحد. وهكذا، فإنه في كل مناقشة لرأس المال الاجتماعي، يتم تناول الثقة باعتبارها متغيراً محورياً. وقد عالج الباحثون الثقة كما لو كانت تنتج مباشرة رأس المال الاجتماعي، إذ ذهب باتنام Putnam (٢٠٠٠) إلى أن الثقة ترتبط برأس المال الاجتماعي، بمعني أن رأس المال الاجتماعي يولد الثقة والعلاقات التبادلية، وأكد البنك الدولي أن التفاعل هو مقدمة ضرورية لرأس المال الاجتماعي؛ لأنه يمكن الأفراد من بناء المجتمعات، وأن يلتزم كل أمام الآخر من خلال علاقات اجتماعية مليئة بالثقة، وإنه نتيجة لعلاقات الانتماء، والخبرات المشتركة، والثقة، والفهم المشترك، ينمو رأس المال الاجتماعي(٨١).

وعندما نتوقف أمام هذا التفسير لمنظور الشبكات لاستخلاص بعض الدروس من المضامين التي تنطوي عليها قضية محتوى الشبكات، وتأكيدها لنماذج المعايير، والثقة، والفهم المشترك، وغيرها، وأنه كلما زاد ارتباط الأفراد ببعضهم نمت الثقة بينهم، وتكونت معايير مشتركة وزاد الالتزام والتوحد وهي متغيرات تمكن المشاركين من العمل معاً وبفعالية في

الوصول إلى الأهداف المشتركة بينهم؛ ذلك التفسير الذي يعتبر رأس المال الاجتماعي مورداً أخلاقياً يزداد ولا يتناقص مع الاستخدام، وذلك بعكس الحال بالنسبة لرأس المال المادي والفيزيقي. فربما أعانت من ناحية أخري على تسليط الضوء علي جانب آخر من تراجع أثر الجهود العربية في التصدي لمشكلة البطالة، كما نبهت إليه نتائج بعض البحوث السابقة. فالملاحظ أنه رغم أن هناك شبه إجماع على اعتبار القطاع الخاص هو القادر على تحمل العبء المضطرد في استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين كل عام، إلا أن بعض الدراسات السابقة قد أشارت إلى توزيع القوى العاملة في المملكة العربية السعودية على كل من القطاعين العام والخاص، وإلى تركز معظم العمال السعودية في القطاع العام والحكومة. وأن هناك بعض الاعتبارات الثقافية (قيم ومعايير) مازالت تلعب دوراً مهماً في التركيبة العامة للقوى العاملة في السعودية في القطاع العام والحكومة، فبعض هذه القيم يحد من انخراط السعوديين في بعض المهن، وبعضها يفرض قيوداً على مشاركة المرأة في مهن معينة، ولا زالت عوامل العائد المادي والمعنوي، والأمن الوظيفي، وحقوق التقاعد المستقبلي، تجذب الكثير من السعوديين إلي العمل في القطاع العام (والحكومي) مقارنة بالقطاع الخاص[٨٢].

ومن ناحية أخري، لوحظ أن مشاعر فقدان الثقة في نظم وقواعد العمل في القطاع الخاص، تدفع بأعداد كبيرة إلى انتظار فرصة العمل في الحكومة، أو إلي الانتقال من عمل بالقطاع الخاص إلى العمل بالحكومة، حتى ولو كانت مميزات هذه الفرصة أقل بكثير من فرص العمل بالقطاع الخاص. والمحصلة إن غياب الثقة والتعاون من أجل المصلحة المشتركة، وبالتالي اختفاء رأس مال اجتماعي أخلاقي انعكس بالسلب على فعالية الجهود المعنية بقضية البطالة في البلدان العربية. وهنا، يمكن تحديد هدف استراتيجي ثان تبني عليه الرؤية المستقبلية سياساتها وبرامجها المتوقعة؛ **يؤكد أهمية تعزيز بناء الثقة وأواصر التعاون بين مختلف الوحدات، والجماعات، والتنظيمات، على المستويات المختلفة في البلدان العربية؛ للتغلب على تشوهات سوق العمل.**

٢ـ السياق المؤسسي وتوفير فرص العمل:

ويعتقد أصحاب المنظور المؤسسي أن حيوية وشبكات المجتمع، والمجتمع المدني، تعد نتاجاً للبنية المؤسسية والقانونية والسياسية، وينظرون إلى رأس المال الاجتماعي على أنه متغير تابع. وذهبوا إلى أن

قدرة الجماعة الاجتماعية على العمل وتحقيق مصلحتها الجمعية، تعتمد على نوعية المؤسسات الرسمية التي تشكل سياقها الأكبر، كما أن أداء الدولة والمؤسسات ذاتها تعتمد على تماسكها الداخلي، وكفاءتها، وعلى مسئوليتها الخارجية أمام المجتمع المدني. كما أن المجتمع المدني ينمو ويزدهر عندما تعمل الدولة على تشجيعه بفعالية. واهتم المنظور بنوعية المؤسسات الاقتصادية، والقانونية، والسياسية، في المجتمع ذات الصلة بالنمو الاقتصادي، وأوضح أن مسائل مثل الثقة الغالبة، وقاعدة القانون، والحريات المدنية، وجودة البيروقراطية، ترتبط إيجابياً بالنمو الاقتصادي، وتوفر هذا السياق لرأس المال الاجتماعي يساعده على تقليل معدلات الفقر ويحد من سوءاته، ومن اللامساواة في الدخل(٨٣).

وهكذا، تأخذ وجهة النظر هذه في اعتبارها البيئة السياسية والاجتماعية التي تشكل البناء الاجتماعي، وتمكن المعايير من النمو، وهي وجهة نظر تتسع لتشمل المستوى الأكبر Macro، والعلاقات بين المؤسسات القائمة على أساس رسمي، وكذلك الأبنية، بما في ذلك النظام السياسي، وقواعد القانون، ونظام العدالة، والخيارات السياسية والمدنية، وهذا ما أكده نورث North وآخرون؛ بأن هذه المؤسسات لها تأثير حيوي على معدل وأنماط التنمية الاقتصادية(٨٤).

ويؤكد التفسير الذي تطرحه قضايا المنظور المؤسسي، أن السياق الاجتماعي الأكبر، والبنية المؤسسية، والقانونية، والسياسية، وتلك التي تدعم الشبكات الاجتماعية وتمكن المعايير والثقة من النمو، وبالتالي إيجاد رأس مال اجتماعي يؤثر هذا السياق الأكبر بدوره بشكل حيوي على معدلات وأنماط التنمية الاقتصادية، ويسهم في تقليل معدلات التغير، والحد من نتائجه السلبية على اللامساواة في الدخل. ويمكن أن نستفيد في هذا التفسير في إلقاء الضوء على قصور نتائج الجهود العربية في التصدي لمشكلة البطالة، كما أوضحته نتائج بعض البحوث السابقة.

فالملاحظ، أن القطاع غير الرسمي احتل مكانه واضحة في بنية الاقتصاد المصري، وهو نشاط يقوم على نمط من الملكية العائلية والقرابية أساساً، ومصادر تمويل غير رسمية؛ مثل الاقتراض من الأصدقاء، أو الجيران، أو الأقارب، وهو قطاع يحتوي على آلاف الفقراء من النساء والأطفال، الذين يعملون في ظروف عمل سيئة، ولا يتمتع العاملون به بأية حقوق أو خدمات مما تنص عليها القوانين والقواعد الإدارية التي تنظم

علاقات الملكية، والتراخيص، وعقود العمل، والقروض المالية، ولا تهيأ لهم الحماية الاجتماعية الواجبة من جانب الدولة، وذلك رغم أهمية هذا القطاع غير الرسمي في حل مشكلة البطالة والفقر، وما يتيحه من فرص عمل لكثير من المستفيدين أساساً من عمل المنشآت الرسمية؛ مثل الأميون والمعاقون. ومع ذلك، تقف منه الدولة موقفاً مناوئاً يعوق أدائه الاقتصادي ويضع أمام العاملين فيه الكثير من المشكلات والمعوقات، وتعتبره قطاعا يعمل بعيداً عن رقابتها، ولا تلتزم منشآته بالإجراءات الرسمية، ولا يلتزم أصحابها بالتأمين على عمالهم، وبدفع الضرائب، أو الحصول على التراخيص، وتقوم أجهزة الدولة بملاحقة مستمرة للعاملين به، وتحرر محاضر لهم، وتصدر القرارات الإدارية بإغلاق منشآتهم(٨٥).

ففي الوقت الذي يقدم فيه الأفراد بما لهم من حقوق في العمل والرزق، على إقامة شبكات اجتماعية لتمويل مشروعاتهم الاقتصادية، وتأسيس رأس مال اجتماعي لا يتوافر لهم في السياق الأكبر، وفي البيئة المؤسسية، والقانونية، والسياسية؛ ما يساعد على تنمية دور القطاع غير الرسمي في التنمية الاقتصادية. وتأسيساً على ذلك، يمكن بلورة هدف استراتيجي ثالث يدخل في بناء الرؤية المستقبلية، ويساعد على اقتراح سياسات وبرامج ترتبط به، مضمونه: **ضرورة تحديث البيئة المؤسسية، والقانونية، والسياسية، في المجتمع الأكبر، كشرط حيوي في دعم الشبكات ونمو الثقة، لما له من انعكاسات إيجابية على النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر.**

٣ـ الشراكة والتعاون بين قطاعات المجتمع وتشغيل الشباب:

ويهتم المنظور التعاوني بالبحث عن الظروف التي تدعم التعاون التنموي ما بين أجهزة الدولة والبيروقراطية، والقطاعات المختلفة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأيضاً في داخل كل قطاع منها، وانتهي إلى أن الحكومة، والشركات، والجماعات المدنية، تتباين في تأثيرها على عمليات تحقيق وإنجاز الأهداف الجمعية، وإن كل قطاع منها بمفرده لا يمتلك الموارد المطلوبة من أجل دفع التنمية المستدامة، وهناك حاجة إلى جهود شراكة وتكملة بين القطاعات المتباينة وداخلها. فالدولة لها دور أكثر أهمية في تسهيل المخرجات التنموية الإيجابية، لأنها ليست فقط المورد النهائي لصور الخير العام، والحكم الأخير، والمعزز لقاعدة القانون، وإنما هي أيضاً القطاع القادر على تسهيل التحالفات الدائمة التي تتكون عبر حدود الطبقة، والعنصر، والجنس، والنوع الاجتماعي، والسياسة، والدين،

وكذلك، تلعب المجتمعات والشركات دوراً واضحاً في خلق الظروف التي تنتج، وتعترف، وتثبت، الحكومة الصالحة. إن التعاون بين الحكومة وسلوك المواطنين، يبنى على عمليات التكملة Complementarily، والإدماج Embeddedness، وتتم عمليات التكملة من خلال علاقات الدعم المتبادل بين القطاعين العام والخاص، وتتجسد في أطر قانونية تحمي حقوق الروابط Associations، وإجراءات تكوين غرف التجارة؛ لتسهيل التبادل بين جمعيات وروابط المجتمع، وجماعات رجال الأعمال؛ لأن هناك مجموعة من المخرجات التنموية تتدفق من مختلف عمليات الدمج بين قدرات المجتمع وأداء الحكومة. والمجتمعات التي تقوم فيها حكومة صالحة ومستوى عال من رأس المال الاجتماعي العابر Bridging، تظهر معها جهوداً تكميلية بين الدولة والمجتمع، مما يحتمل معه تحقيق الرخاء الاقتصادي، والنظام العام. والدولة التي تفتح الحدود أمام الجماعات المستبعدة تزيد من احتمالات أن يكون الفقراء قادرون على الوصول إلى الموارد والخدمات. وعندما يتمكن ممثلو الدولة، والشركات، والمجتمع المدني، من تأسيس منتديات مشتركة للوصول إلى الأهداف المرغوبة، فإنه يمكن للتنمية أن تتقدم. هنا، يلعب رأس المال الاجتماعي دور المتغير الوسيط. ويمكن للجهود الصبورة من خلال الوسطاء لإقامة شراكة بين روابط وجمعيات الفقراء والجماعات الخارجية، أن تحصد مكاسب مهمة(٨٦).

ويؤكد التفسير الذي تطرحه قضايا المنظور التعاوني، أن هناك حاجة إلى جهود شراكه، وإدماج، وتكملة، بين القطاعات المتباينة في المجتمع؛ ونعني الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجماهير؛ لأن كلاً منها بمفرده لا يمتلك الموارد المطلوبة من أجل دفع التنمية المستدامة، فتستطيع الدولة أن توفر الموارد والحكم الصالح، وتعزز قاعدة القانون، وتسهل قيام الاتحادات عبر الحدود الاجتماعية المتباينة، وتقيم علاقات دعم متبادلة بين القطاع العام والخاص من خلال قواعد قانونية وإجراءات، وأن تهتم الجماهير بالشئون العامة؛ مما قد يسهم في تدفق المخرجات التنموية، والرخاء الاقتصادي، ويمكن الفقراء من الوصول إلى الموارد والخدمات، وحصد مكاسب مهمة كزيادة فرص العمل.

وبالإمكان أن نستفيد من هذا التفسير، في توضيح جانب آخر من تعثر الجهود العربية في التصدي لمشكلة البطالة، وفقاً لما تشير إليه نتائج البحوث السابقة.

ففي دراسة لتطور أوضاع التشغيل في مصر خلال خمسين عاما، انطلقت من مقولة أن نجاح سياسات التنمية يرتبط بقدرة سوق العمل على توفير العمالة المطلوبة من حيث الحجم والمهارات، وأوضحت أنه خلال الفترة بين (١٩٨٨ - ١٩٩٨) زادة قوة العمل بنحو ٢.٧%، والعمال بمعدل ٢.٥% سنوياً، وظلت الحكومة هي المشغل الرئيسي، وارتفع معدل العمالة بها إلى ٤.٨%، وانخفض في قطاع الأعمال بمعدل ٢.٦%. وفي المقابل تسارع أعددا الزيادة بين العاملين بالقطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاع الرسمي (٦٦% في مقابل ٤٦%)؛ مما يشير إلى اختفاء الشراكة، والتكميل، والدمج بين قطاعات المجتمع المختلفة في مواجهة مشكلة البطالة، وتوفير فرص العمل[٨٧].

وفي بحث عن إستراتيجية التنمية المستدامة في صعيد مصر: رؤية مستقبلية إشارة إلى أن التنمية البشرية تستند إلى مبدأ تعزيز الأمن والأمان الاجتماعي. وأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة شبكات أمان فعالة تخفف من أثر المآسي الشخصية والوطنية؛ وذلك لأن شبكات الأمان تعد أحد مجالات الإنفاق الحكومي والأهلي التي تهدف إلى تحسين أوضاع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية، ومما تعاني من ظروف البطالة والمرض، وتحاول تطوير بعض القدرات لدى الجماعات الفقيرة والمهمشة على العمل والتكسب اعتماداً على نفسها، وانتهي البحث إلى أن الحكومة هي التي تتحمل العبء الأكبر في إقامة شبكات الأمان الاجتماعي لإشباع الحاجات الأساسية في صعيد مصر، وتقدم المعاشات، والتأمينات، والمساعدات بأنواعها المختلفة، ويتركز إسهام المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية، والمواطنين، على بعض المساعدات، وإن الأمر يحتاج إلى تفعيل مبدأ المسئولية المجتمعية، وزيادة الشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة في بناء شبكات الأمان الاجتماعي واستدامة التنمية[٨٨]. واستنادا إلي ذلك، نستطيع صياغة هدف استراتيجي رابع يدخل في بناء الرؤية المستقبلية، وتؤسس عليه مجموعة سياسات وبرامج قد تسهم في مواجهة مشكلة البطالة في البلدان العربية مضمونة: **ضرورة دعم جهود الشراكة والاندماج بين قطاعات المجتمع المختلفة، وتفعيل مبدأ المسئولية المجتمعية؛ مما يسمح بتمكين الشباب من الدخول إلى سوق العمل.**

ثالثا: سياسات بديلة لإصلاح أوضاع البطالة في البلدان العربية: سيناريو تفاؤلي:

رصدنا في البداية الأوضاع الراهنة للبطالة في البلدان العربية وكشفنا عن المعدلات العالية لها، وأنواعها السافرة والمستترة، وخصائص العاطلين وتزايد أعدادهم بين الشباب، وتناولنا الوقائع والأوضاع الاقتصادية،

والاجتماعية، والديموجرافية، والسياسية، والثقافية، التي أسهمت في تشكيل هذا الوضع، وأوضحنا الطبيعة الهيكلية أو البنائية لأوضاع البطالة، والظروف التاريخية التي تقف وراءها، وتعثر جهود التعامل مع هذه الأوضاع، وكيف أنها لم تحدث الأثر المتوقع، وألقينا الضوء بذلك على الوضع الابتدائي، والظروف الأولية التي تعد ظروفاً وأوضاعاً غير مرغوب فيها، وشرعنا في تبني رؤية مستقبلية تنطلق من مجموعة أهداف إستراتيجية تمكننا من بلورتها في ضوء تصور رأس المال الاجتماعي سواء باعتباره متغيراً مستقلاً، أو متغيراً وسيطاً، أو متغيراً تابعاً، حددناها في تقوية الشبكات، وتعزيز بناء الثقة، وتحديث السياق الاجتماعي الأكبر، ودعم الشراكة بين قطاعات المجتمع. واجتهدنا في بيان المبررات الموضوعية وراء تبني هذه الأهداف من أجل تغيير الوضع الابتدائي غير المرغوب فيه إلى وضع مرغوب في المستقبل.

ولما كان علينا أن نتوج تحليلاتنا في هذه الدراسة المستقبلية بمجموعة توصيات توجه المسار المستقبلي المرغوب فيه، وتوضح القرارات والسياسات الواجب اتخاذها في الوقت الحاضر من أجل التأثير في صورة المستقبل المرغوب فيه؛ لجأنا إلى أسلوب بناء السيناريوهات باعتباره أداة لتغيير العالم لا لفهمه فقط، وهو الأساس في العمل على تحريك الناس، وتعديل قراراتهم وتصرفاتهم، في اتجاه تحويل هذه الرؤية المستقبلية المرغوب فيها إلى واقع فعلي.

ولقد فضلنا الأخذ بأسلوب السيناريوهات الاستهدافية أو المرغوب فيها، واتجهنا صوب السيناريو المتفائل وصولاً إلى مجموعة من التوجهات العامة، والإجراءات التي لا توجد اتفاق عام على ضرورة الالتزام بها، بقدر ما تشكل في مجموعها شروطاً لإنتاج سيناريو جيد.

وإذا كانت أول مرحلة في بناء السيناريو وكتابته في صورة أولية. استناداً إلى قدرات التخيل، والحدس، والمحاكاة للواقع، والتفكيك، والتركيب، والتشبيك، وغيرها يقوم بها باحث (فرد) بهدف توفير الوقت على الأقل، فإن الانتقال إلى المرحلة الثانية في كتابة السيناريو يتحمل مسئوليتها فريق عمل (فريق السيناريو، أو ورش العمل، أو الموائد المستديرة) تفعيلاً لمبدأ يقوم عليه البحث المستقبلي باعتباره عملاً جماعياً يتم في فريق متعاون، وبحيث يتم تقسيم العمل في بناء السيناريو بين باحث

يقوم بالكتابة الأولية للسيناريو، وفريق يستطيع أن يحد من ما قد يكتنف الإبداع الفردي من شطط أو غلو يخرجه عن نطاق المستقبلات الممكنة، ويقوم الفريق باختبار المشروعية الأخلاقية للسيناريو، من خلال النقاش، والتدقيق، والتعديل، وأعمال العصف الذهني، من أجل الوصول إلى السيناريو المناسب(٨٩) الذي يتضمن حزمة سياسات، وأجندة عمل.

وربما كان المهم فيما يتعلق بتحديد السياسات وأجندة العمل التي قد تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتوفير فرص العمل، وإصلاح تشوهات سوق العمل، وإدماج الشباب في هذا السوق، أن نوجه النظر إلى ما هو عام في هذا الصدد، من متطلبات أساسية حتى لا تفقد السياسات موضوعيتها ومصداقيتها، ومعايير للمفاضلة بين السياسات، والاتفاق على منطق ملائم لصياغة هذه السياسات لمواجهة البطالة في البلدان العربية.

وفي مقدمة المتطلبات الأساسية لوضع السياسات وأجندة العمل، ضرورة توفير قاعدة معلومات حول البطالة في البلدان العربية، وتحسين كفاءة القواعد الإجرائية في تعريف البطالة وقياسها، وحل أزمة البيانات الإحصائية، وتوفير المعرفة الكافية حول رأس المال الاجتماعي في البلدان العربية؛ من خلال تنمية وتنقية وسائل القياس والمؤشرات اللازمة لرصد رأس المال الاجتماعي، وتقدير تأثيراته على مخرجات البرامج والسياسات؛ بهدف زيادة الوعي عبر الحكومات، وصناع السياسة، ومتخذي القرار، والمنفذين؛ بأهمية الدور بأهمية الدور المحتمل لرأس المال الاجتماعي، في انجاز أو إعاقة الأهداف السياسية(٩٠).

وكذلك، هناك حاجة ماسة إلى تحديد المعايير المناسبة التي قد تساعد على المفاضلة بين هذه السياسات والبرامج، وترتيبها حسب الأهمية والأولوية، والاختيار من بينها ما قد يكون له نتائج أعم وأشمل من غيرها. ومن هنا، يمكن تلمس الضوء المسلط على هذه المعايير من جانب نتائج البحوث السابقة، وما انتهى إليه تحليل أوضاع البطالة في البلدان العربية، حيث تأكد أن بطالة الشباب والمتعلمين من سكان الحضر، من أكثر المجالات معاناة من آثار البطالة، وإن أخطر مشاكل التشغيل في البلدان العربية تتمثل في نقص التشغيل المستتر، والإنتاجية المنخفضة؛ مما يجعل هناك ضرورة ملحة لمعالجة مشكلة البطالة في هذه البلدان على أساس نوعية التشغيل، إضافة إلى توفير فرص عمل. ومن ثم، يمكن اعتبار

السياسات، والخطط، والبرامج الموجهة، نحو الشباب العاطل، وتوفير فرص العمل، وتصحيح تشوهات سوق العمل، لها الأهمية، والأولوية، والمفاضلة. وكذلك، يمكن توجيه السياسات بعيدة المدى نحو العوامل البنائية التي أفرزت مشكلة البطالة، وأن تتجه الخطط والسياسات قصيرة المدى نحو العوامل الأخرى العارضة في هذا الصدد.

ولعل المنطق الأفضل في صياغة هذه السياسات، هو ذلك الذي لا يقف عند السيناريو الأوحد الذي يقوم على افتراض غير منطقي بأن البطالة ستبقي على حالها، وأن معدلاتها ، وخصائصها، ونتائجها، وطبيعتها، ساكنة لا تتغير، فقد أكدت تحليلات أوضاع البطالة، أنها في زيادة مستمرة، وأن خصائصها اختلفت، وزادت معدلات بطالة المرأة، وأن نتائجها تنوعت، وتعدلت، وتبدلت.. ولذلك، كان اتباع منطق السيناريوهات البديلة هو الأقرب إلى صياغة السياسات وخطط مواجهة البطالة في البلدان العربية، ذلك المنطق الذي يقوم على تبني صياغات واحتمالات، وأولويات؛ في المواجهة، تتباين بحسب هذه الأوضاع وأنماطها الجديدة، وتلك المستقبلية الأكثر احتمالاً.

١ـ سياسات للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل:

أ- لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية، يتطلب الأمر تبني إجراءات شاملة للإصلاح الهيكلي؛ أهمها تنويع مصادر النمو، وخلق قاعدة تصديرية لسلع ذات قيمة مضافة عالية، بما يعزز الطاقة الإنتاجية في المنطقة، ويجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية، وأكثر قدرة على خلق فرص عمل في مجالات عالية الإنتاجية[٩١]. وتقدر معدلات النمو المطلوبة للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) ما يتراوح بين ٤.٥% و ٦.٧% وهي معدلات لنمو الاقتصاد، وزيادة الناتج الإجمالي؛ مما يمكن من توفير فرص عمل للبطالة، ويؤدي الارتباط بمتغير التجارة الخارجية إلى الإسراع بمعدلات النمو، وزيادة القدرة على مواجهة مشكلة البطالة. والتوسع في نطاق التجارة الخارجية من خلال الصادرات غير المعتمدة على الموارد الطبيعية، صادرات الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية خاصة المعتمدة على كثافة العمل؛ لأنها ترتبط بشكل متداخل

في شبكات الإنتاج العالمية؛ مما يسمح للدولة المصدرة بالمشاركة في متابعة التطورات التكنولوجية، وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر. وترتبط بالمشاركة في بعض مراحل الإنتاج، عن طريق المساهمة في إنتاج مكونات الإنتاج والسلع الوسيطة؛ مما يسمح بنقل التكنولوجيا، وربما المشاركة فيها ومتابعتها، وهو ما يلائمنا وما نحتاجه لعلاج مشكلة البطالة[٩٢].

ب- إن تصميم سياسات وطنية توفر فرصاً للعمل اللائق لقاء أجر مناسب، هو الإجراء الأكثر فعالية ودواماً في مكافحة الفقر، وإذا كانت التكنولوجيا الحديثة تزود الشرائح الفقيرة والمهمشة في المجتمع بفرص مفيدة للغاية لتحسين أوضاعها، فمن الواجب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير فرص للتعليم والتدريب؛ من أجل إدخال هذه الفئات إلي سوق العمل. كما ينبغي استخدام هذه التكنولوجيا وغيرها من أنواع التكنولوجيات الجديدة في تحسين إنتاجية وتنافسية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي نموها وزيادة فرص العمل التي تولدها[٩٣].

جـ- إن الوقت قد حان لتعمل الحكومات والصناعات (القطاع الخاص) على الإبقاء على الوظائف القائمة وخلق وظائف جديدة، من خلال تقليل وقت العمل لتحقيق مزيد من الإنصاف الاجتماعي في زمن يتسم بنسبة بطالة مرتفعة جداً ومستمرة في الارتفاع، والأخذ بالسياسات التي تضمن على المدى القريب تقليل ساعات العمل اليومية، والأسبوعية، والسنوية، تقليلاً ملحوظاً، لإبطاء البطالة المتزايدة بدرجة ملحوظة،ثم إيقافها في آخر الأمر. وقد أكدت تجارب سابقة في إيطاليا (تحت شعار قللوا العمل ليعمل الجميع)، وفي فرنسا، وفي أمريكا واليابان، وغيرها، إن إعادة تنظيم أسبوع العمل، قد حسن الإنتاجية، وجعل الشركات أكثر قدرة على المنافسة، وظل العمال يحصلون على الأجور التي كانوا يحصلون عليها، وتمتعوا بمزيد من وقت الفراغ، وتغيرت نوعية الحياة، ووفر للجميع وقتاً لقضائه مع أسرهم، والإسهام في تنشئة أبنائهم، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وأسهم في حل قضية البطالة. وليس

من خيار أمام دول العالم سوى أن تقلل ساعات العمل خلال العقود القادمة، لاستيعاب مكاسب الإنتاجية المذهلة الناتجة عن تقنيات توفير الوقت والجهد البشري. ومع تزايد إحلال الآلات محل القوة العاملة البشرية في كل القطاعات والصناعات، يصبح الخيار بين تشغيل القلة لساعات أطول في وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل الذين يعيشون على الإعانات العامة، أو نشر العمل وإتاحة الفرصة لمزيد من العاملين للمشاركة في نظام العمل ذي الأسبوع القصير (٩٤).

د- وحيث لا يتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير خاصة الأجنبي من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة البطالة في البلدان العربية، نظراً لتركزه على الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال وقليلة العمالة، يتعين الأخذ بالسياسات التي تعمل على توفير البيئة المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة بدور مهم في خلق فرص العمل، سياسات تركز على تخليق تضافر فعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديثة، ويتطلب تحقيق ذلك الهدف تمكين عموم الناس خاصة الفقراء من الأصول الإنتاجية، بالإضافة إلى رأس المال البشري. ويأتي على رأس القائمة الائتمان بشروط تسهيلية، والأرض في المناطق الريفية حيث يعيش غالبية الفقراء العرب كما يتطلب مكافحة البطالة، الأخذ بالسياسات التي تركز على توفير فرص عمل من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية، بما يحقق غرضاً مزدوجاً، تشغيل مكسب للشباب والفقراء، وتحسين البنية الأساسية(٩٥).

هـ- إن تفعيل التعاون العربي سواء في مجالات الاستثمار والعمالة، والتبادل التجاري، وجذب رؤوس الأموال العربية الموجودة خارج المنطقة، والأخذ في الاعتبار السوق العربية كسوق أوسع للمنتجات وسوقاً أكبر للعمالة، بات مطلباً أساسياً في ظل التطورات العالمية اللاحقة والتحديات التي تواجه المنطقة. وإذا كان العالم مقبل في ظل العولمة، على التحرير الكامل لانتقال رؤوس الأموال والتجارة والعمالة وغيرها، فمن باب أولى أن تبادر البلاد العربية بسرعة اتخاذ

ما يلزم من إجراءات لتحرير انتقال العمالة العربية[٩٦]. لأن تسهيل حركة الأشخاص الطبيعيين داخل المنطقة العربية من شأنه أن يشجع تكامل أسواق العمل العربية؛ بحيث يمكن للاقتصاديات العربية ذات الفائض في العمالة تلبية احتياجات البلدان العربية التي تفتقر إلى الأيدي العاملة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمهارات، وهو ما يعد من ركائز التكامل الاقتصادي؛ ويؤدي إلى زيادة تنافسية المنطقة العربية على الصعيد الدولي[٩٧].

٢- سياسات لمعالجة تشوهات سوق العمل وتنمية سياق التشغيل:

أ- لعلاج التشوهات في سوق العمل الناتجة عن اختلال العلاقة بين التعليم وأسواق العمل، يتطلب الأمر الأخذ بسياسة تهدف إلى تحسين جودة التعليم ورفع كفاءة مخرجاته على نحو ينسجم مع الاحتياجات المتطورة والمتغيرة من المعارف والمهارات البشرية اللازمة لسوق العمل، وسياسة ترمي إلى صياغة أهداف التعليم والتدريب وهيكلة مؤسساته في إطار خطط التنمية، بحيث تكون مضامينه منسجمة مع أهداف هذه الخطط، من خلال ربط التعليم بالبحث والتطوير، ووضع استراتيجيات شاملة تربط بين التعليم والتدريب في القطاعين العام والخاص في ظل متطلبات سوق العمل، وتوسيع القاعدة المجتمعية في تخطيط، وتمويل، وإدارة النظم التعليمية والتدريبية، بما يتيح مساهمة أكبر للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وفق شراكة حقيقية، وتطبيقاً لمبدأ مساهمة المستفيد من كلفة التعليم العالي؛ لأنه يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية له، والارتقاء بمستوي الأداء النوعي لقطاعي التعليم والتدريب، ومعايير أداء وجودة تقدر الالتزام بها مؤسسات اعتماد أكاديمي وفني مستقلة، مع الاهتمام بزيادة الإنفاق على تحسين نوعية التعليم، وتشجيع المبادرة الخاصة، ومبادرات المجتمع المدني، وإعادة هيكلة التخصصات العلمية على مستوى التعليم العالي والمعاهد، وكليات التعليم التقني والفني؛ ليستجيب للتغيرات في سوق العمل، وزيادة البرامج التطبيقية خاصة العلم والتكنولوجيا، وتطوير وسائل وطرائق ومحتويات التعليم، لتطوير التفكير الإبداعي والابتكاري الذي يؤدي إلى اكتشاف المعرفة، وما يتطلبه من إعادة النظر في تدريب المدرسين، وأساليب وطرائق التدريس، والمنهج والإمكانيات، ومرونة نظم التدريب؛ لتستجيب مع

احتياجات السوق؛ من خلال زيادة اللامركزية، وتكثيف جهود التدريب، وتنمية الموارد البشرية، لسد احتياجات السوق، بالتعاون مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وتعزيز دور الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير في المساهمة في تقدم المعرفة في المجالات المتعلقة بالأولويات الإنمائية، وزيادة القدرة على التنافس في الأسواق العالمية(٩٨).

ب- وهناك حاجة إلى إعادة النظر في سياسات التعليم بالنسبة للفقراء في الريف، وكذلك الإستراتيجية الحالية للتعليم الأساسي بالنسبة للجميع. والمتطلب الأول، هو التعرف على مهارات الحياة الأساسية التي يمكن توظيفها اليوم وفي الغد. وثانياً، من الضروري تطوير إستراتيجية وأسلوب عمل لتمكين أطفال الفقراء من اكتشاف المهارات الملائمة للحياة، وتجنب التركيز على القراءة والكتابة والعد فقط، بهدف خلق بيئة تعليمية صديقة للأطفال؛ تمكنهم من معرفة القراءة والكتابة من خلال تعلم المهارات الاجتماعية، والشخصية، والفكرية، والاقتصادية، والإنسانية، اللازمة لتحسين نوعية حياة المتعلم والمحيطين به مباشرة، حتى لا يفتقرون إلى الكفاءة بسبب نقص المهارات التكنولوجية اللازمة للتشغيل في ظل اقتصاد متغير، وحتى لا يعانون من التهميش؛ ومن ثم يحرموا من فوائد الفرص الاقتصادية الجديدة(٩٩).

جـ- ينبغي أن تصاغ سياسات حكومية تحفز على التحالف والشراكة، وعلى المبادرات التي تكفل مساهمات المؤسسات المعنية، وتضمن تمثيل الاختصاصات والقطاعات؛ من أجل إقامة نهضة حقيقة في المجتمعات العربية، لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية، وإحراز التجديد التكنولوجي في مجالات تتميز بالأولوية؛ من هذه المجالات في البلدان العربية – المياه، والزراعة، والتعليم، والرعاية الصحية – وعدد من الأنشطة الإنتاجية التي يسمح تطويرها بزيادة القيمة المضافة. وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبعض التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المواد الجديدة، مساهمات قيمة في شتى المجالات؛ ولذا ينبغي استهداف حيازتها، وتطويرها، ونشرها، ضمن سياسات وطنية تسمح بنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محو الأمية، وتحسين نوعية التعليم، وربط المدارس بالفعاليات الوطنية، والإقليمية، والدولية، التي توفر خدمات التعليم عن بعد،

وربطها كذلك بمصادر المعارف المختلفة في أرجاء العالم؛ لأنه يقدم فرصاً ثمينة كمصادر لفرص جديدة للعمل(١٠٠).

د- إن نقص التشغيل المستتر هو أكثر مشاكل البطالة تعقيداً، خاصة شقة المتصل بتدني الإنتاجية. ولذلك، فإن رفع الإنتاجية يمثل المحوار الأساسي لعملية التنمية. ويتطلب الحد من نقص التشغيل المستتر زيادة توظيف قدرات المشتغلين، ورفع الإنتاجية، وزيادة قدرة الكسب على الوفاء بالحاجات الأساسية. هنا، تظهر الحاجة إلى تبني سياسة تعمل على إعادة الاتساق بين نظام التعليم والتدريب والاحتياجات المستقبلية من العمالة؛ عن طريق تخطيط سليم للقوة العاملة في المجتمع، كما ينبغي في الأجل القصير رفع مستوى توظيف القدرات من خلال إعادة التوازن بين القدرات واحتياجات العمل، ونقل العاملين إلى مجالات عمل يتمكنون فيها من توظيف قدراتهم بشكل أفضل، أو التدريب التعويضي لتمكين المشتغلين من القيام بأعمالهم الراهنة بشكل أفضل، أو إيجاد فرص العمل المناسبة لهم مباشرة. كما يتطلب رفع إنتاجية العمل بصورة مطردة، اعتماد سياسة تقوم على جهد مجتمعي متكامل في مجالات عديدة، بدءاً من نظام التعليم والتدريب، مروراً بهيكل وطبيعة التشغيل، وانتهاء بنسق الحوافز المجتمعي، وسياسة تعليم ترمي إلى القضاء على الأمية، وتحرص على مستوى مرتفع من القدرات، ونشر التعليم الأساسي، وترقية نوعية التعليم، والاقتصار على الأعداد المطلوبة للوفاء بحاجة النشاط الاجتماعي المستقبلي من العمالة فقط في مراحل التعليم بعد الأساسي، والتركيز على التعليم الفني، واعتماد نظم الامتياز في مراحل التعليم كافة لتشجيع التميز والإبداع. ويتعين في مجال التشغيل إقامة آليات كفء للمواءمة بين فرص العمل المتاحة وطالبي العمل، وإرساء التعيين والترقي والاستمرار في العمل على أساس الجدارة والإنتاجية، طبقاً لنظم تقويم موضوعية معلنة، وإدخال تعديل في نسق الحوافز المجتمعي، وتجعل الجدارة في العمل قائمة على الإنجاز وليس الوساطة أو المحسوبية(١٠١).

هـ- ولعلاج مشكلة البطالة، يتطلب الأمر بالدرجة الأولى إعادة النظر في الهياكل المؤسسية لسوق العمل؛ سواء من ناحية مدى توافر المعلومات وسهولة تداولها، ومن حيث توازن أو اختلال علاقات القوى

التفاوضية بين العمل وأرباب العمال، أو من حيث المرونة أو الجمود في الأجور وعلاقات العمل، أو من حيث مستويات الحماية والمزايا لإعانات البطالة واحتمالات المبالغة فيها، فضلاً عن حجم الأعباء الضريبية والتأمينية في هذه الأسواق. فنظام السوق له مقومات يجب توافرها، ولا يكفي مجرد تحرير الأسعار (الصرف أو الفائدة)، أو تخفيض القيود على التجارة، وإنما هناك إجراءات مكملة وخاصة الإصلاحات المؤسسية، وتوفير بيئة تسمح للقطاع الخاص بأن يؤدي دوره، والنظر في مسائل قانونية تتعلق بنظم الضرائب، والمنافسة، والشفافية، والحكم السليم، ومحاربة الفساد(١٠٢).

و – وتتطلب مكافحة البطالة إحداث تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، تشمل زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها، في إطار سيادة القانون واستقلال القضاء، وإصلاح الخدمة الحكومية وإقامة نظم فعالة للأمان الاجتماعي، وتطوير نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية ومسؤولة أمامهم بفعالية، ولتمكن من تقوية من تقوية مؤسسات المجتمع المدني، حتى يصبح لعموم الناس والفقراء خاصة صوت مسموع ويتمكنوا من الوصول إلى الموارد والخدمات(١٠٣).

ز – ولخفض مستويات البطالة، ينبغي إدخال ترتيبات وقواعد أكثر بساطة على سوق العمل تعمل على دعمها، وتزيد من قدرة الحكومة على حمايتها. ومن الحكمة، ومن صالح الاقتصاد القومي، أن تتبنى الحكومات سياسات تحمي نمو القطاع غير الرسمي؛ من أجل توفير وظائف أفضل وأكثر جاذبية. وتبني الوسائل التي تعمل على تضييق الهوة بين ظروف الاستخدام الرسمي في القطاع ومثيلتها في القطاع غير الرسمي، وأن تحاول بطريقة أو بأخرى أن تجعل القطاع غير الرسمي أكثر رسمية، من خلال ربطه بقوانين العمل والصحة، ما يعود بالنفع على الاقتصاد، ويقلل من البطالة(١٠٤).

٣ـ أجندة عمل لدعم رأس المال الاجتماعي في البلدان العربية وتمكين الشباب من المشاركة الاقتصادية:

يتوجه برنامج العمل بمقترحاته إلى قطاعات المجتمع المختلفة، الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجماهير، والمنظمات

العالمية، منفردة أو مجتمعه، من خلال الشراكة بينها جميعاً أو بين بعضها البعض، سواء تم ذلك داخل كل بلد عربي على حدة، أو بين البلدان العربية المتباينة.

***الحكومات:**

أ- لما كانت السياسات الاقتصادية المعتمدة من الحكومات غير كافية، مما أدى إلى استمرار مشكلات سوق العمل وبطالة الشباب، تبلورت أفكار جديدة تهدف إلى خلق المزيد من المبادرة بين الشباب، خاصة بعد أن اقتنعت الحكومات بأن العمال الذاتية هي سبيل الخروج من الفقر والحرمان؛ ولهذا السبب فعلى الحكومات أن تتوجه بالمساعدات وبرامج الدعم للأعمال الصغيرة، التي تعزز روح المبادرة والإبداع؛ وتخلق بالتالي وظائف جديدة، والتي تقوم بتوظيف الشباب الفقراء، والتي ترفع من القدرة التنافسية في سوق الإنتاج، وتعود بالمنفعة على المستهلك، والتي يبدي فيها أصحاب هذه الأعمال الصغيرة الاستجابة القوية للفرص والاتجاهات الاقتصادية الجديدة، وحيث يترافق ازدياد العمالة الذاتية بين الشباب بمزيد من الاعتماد على النفس والرفاه[١٠٥].

ب- يمكن أن تفكر الحكومات في دعم القطاع التطوعي (المجتمع المدني)، من خلال حوافز ملائمة، وترتيب أولويات الإعفاءات الضريبية من العمل التطوعي، والتي توجه إلى الجهود التطوعية الأهم والأكثر إلحاحاً، وتمنح أعلى الإعفاءات للإسهامات المخصصة للأنشطة التي تعد مهمة للمصلحة الوطنية؛ وذلك من خلال تقديم إعفاء ضريبي عن كل ساعة عمل تطوعي لدى منظمات معفاه من الضرائب ومعتمدة قانونياً، وهو أمر يمكن أن يظهر أثره في تشجيع الجماهير على تكريس مزيد من وقت فراغهم للجهود التطوعية، والانخراط في القضايا الاجتماعية، ويقلل الحاجة إلى البرامج الحكومية المكلفة بتلبية الاحتياجات والخدمات، وأن تقلل الحكومة من نفقات تمويل إدارة هذه البرامج؛ مما قد ينعكس على ارتفاع فرص العمل، وتحسين ظروف المعيشة ومستوى حياة المحرومين[١٠٦].

جـ- تستطيع الحكومات أن تفكر في برامج لتوفير أجر اجتماعي كبديل عن ما ينفق على برامج الخدمات التي توجه إلى الذين يعانون البطالة الدائمة. وذلك مقابل عملهم في القطاع الثالث (المجتمع المدني) أجر يدبر من خلال منح تقدمها الحكومات لمنظمات المجتمع المدني

بمساعدتها في استقطاب وتدريب الفقراء على القيام بوظائف في تلك المنظمات، طالما كانت هناك حاجة ماسة إلى إقامة روابط جديدة من الثقة والإحساس بالالتزام المشترك لتحقيق الرفاه وخدمة مصالح المناطق التي يعمل فيها المتطوعون؛ مما يعمل على إعادة بناء المجتمعات، وخلق أساس لمجتمع يسوده التراحم والتعاطف؛ فالأجر الاجتماعي يسمح للعاطلين عن العمل، والذين يعملون في منظمات متباينة في مناطق سكنية مختلفة، أن يجدوا الفرصة لمساعدة أنفسهم(١٠٧).

د- ربما أتجه التفكير من جانب الحكومات نحو سن قانون ضريبة القيمة المضافة على كل السلع والخدمات غير الضرورية، وهى فكرة مطبقة في أكثر من ٢٩ دولة بما فيها الدول الأوربية الكبرى كافة؛ وهى ضريبة تحصل على الفارق بين قيمة مخرجات كل شركة وبين قيمة مدخلاتها، ولها مزايا عديدة عند فرضها على الاستهلاك بدلاً من فرضها على الدخل؛ لأن ضرائب الاستهلاك تشجع الادخار، مما يكون له أثر إيجابي على النمو وتوفير فرص عمل، ويفضل أن تفرض هذه الضريبة على قطاعي الترفية والترويح؛ لأنه يبدو أمراً عادلاً ومنصفاً، وكذلك تفرض على الإعلانات، وربما ترتب على ذلك توفير عوائد إضافية يمكن استخدامها في برامج الحكومات؛ لضمان الدخل وفرص العمل للشباب الباحثين عن عمل(١٠٨).

***القطاع الخاص:**

أ- يمكن للقطاع الخاص تنظيم برامج خاصة للشباب تهدف إلى تسهيل الدخول إلى سوق العمل، وتستهدف الشباب المحرومين؛ مثل أولئك الذين كانوا يتلقون عناية أو مساعدة خلال طفولتهم، أو المدمنين على المخدرات، أو المتعلمين البطيئين خاصة المتسربين من المدارس في أية مرحلة، والأشخاص المعاقين جسدياً أو عقلياً أو يواجهون مشاكل محدودة في المدارس. وتهدف هذه البرامج إلى زيادة فرص انضمام هذه المجموعات إلى التدريب المهني أو إكماله، وتحقيق اندماجهم في اليد العاملة. وتتنوع هذه البرامج بين برامج التحضير المهني (الاندماج أو الانضمام إلى برامج التدريب)، ودعم التدريب المهني (المعرضون للتسرب من التدريب المهني)، وتحقيق الاندماج أو إكمال التمهين، وأخيراً برامج تساهم فيها مراكز التدريب المشتركة بين الشركات؛

لتساعد الشباب الذين أكملوا تدريبهم على تقديم فترات تدريبية تطبيقية قصيرة؛ لتعريفهم بمتطلبات العمل وظروفه وضغوطه، وتلقي الدعم المالي على تدريبهم التطبيقي، ومساعدتهم على تأمين عمل منتظم(١٠٩).

ب- تأسيساً على نتائج التجارب المنتشرة في كثير من بلاد العالم، والتي يمكن الاستعانة بتفاصيل خططها وبرامجها في توفير فرص عمل للشباب، وخاصة بالنسبة للاعتماد على المشرعات الصغيرة التي يقوم بها الشباب، وتمكين ومساعدة المرأة، كحل أفضل لتحسين حال الأطفال، والأسرة، ومدخل أساسي لمحاربة الفقر والقضاء على البطالة، يمكن للقطاع الخاص في مجال البنوك، التوسع في برامج بنوك الفقراء؛ التي تقدم قروضاً صغيرة جداً وخدمات مصرفية أخري(١١٠).

***المجتمع المدني:**

أ- تستطيع منظمات المجتمع المدني تنظيم برامج لدعم الوالدين من خلال بناء شبكات اجتماعية لرعاية الأطفال والأسرة، وشبكات للدعم الاجتماعي للأمهات المعيلات اللاتي يعشن ظروف الفقر.

ب- كما تستطيع هذه المنظمات تكوين فرق من المتطوعين الشباب، بحيث تتألف الشبكات من مجموعة متباينة لعبور التقسيمات الاجتماعية بينهم والوصول إلى متخذي القرار؛ لتوفير الموارد لهم، وجعل أصواتهم مسموعة للجميع.

جـ- لتوسيع دائرة المساعدات الذاتية في المجتمع، ودوائر إقراض مشروعات العمل الصغيرة، يمكن للمنظمات غير الحكومية تنظيم الإقراض الصغيرة والمنح والقروض لجماعات الفقراء، خاصة الشباب والنساء ومن هم في حاجة إلي مساعدة اجتماعية، وأولئك الذين يعانون من الحرمان والوصول إلى الخدمات والموارد.

د- ويمكن لهذه المنظمات بناء شبكات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في المجتمع، تلك التي توفر مجالات عمل تفاعلية على الشبكات؛ وذلك لتدعيم شبكة المهتمين بتنمية فرص الاستخدام الذاتي(١١١).

هـ- قد تفكر بعض منظمات المجتمع المدني في تنظيم برمج تضم متطوعين لخدمة المجتمع، يكرسون وقتهم ومهاراتهم للأنشطة التي تهدف إلى تخفيض مستويات الفقر، ويتلقون في مقابل

خدماتهم مكافأة مالية تغطي الحد الأدنى من إنفاقهم اليومي؛ وذلك مثل برامج الأشغال العامة التي ترعاها الحكومات لتعيين العاطلين عن العمل، وهي برامج تدعم فكرة التطوعية كأساس في عملية الإصلاح الاجتماعي(١١٢).

***الجماهير:**

أ- وتستطيع الجماهير من غير العاملين في الحكومة، أو القطاع الخاص، أو المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني، أن تبادر بإقامة مجالس مجتمعية للتطوع لتعبئة جهود المجتمع في التخطيط وتحديد الأولويات ونوعية المشروعات التي يجب أن تقام، والمساهمة في إنجازها. وهي مبادرات تعمل على تجميع الجماهير معاً، الذين لم يسبق لهم الالتقاء ببعضهم من قبل، وتجعلهم يعملون في فرق، وتعميق مهاراتهم من خلال تكليفات عمل متباينة. ويسهل على المشاركين من الشباب العاطلين، والوصول إلي الموارد والمعلومات، وفرص العمل(١١٣).

ب- وفي ظل ظروف العولمة، فإن الشباب الذين يبحثون عن فرص عمل، مطالبون بالتكيف مع التشوهات الناجمة في سوق العمل، وبرامج الاستخدام الحكومية، وتغيير النظرة إلى العمل الفني، ومشاركة النساء في وقوة العمل، والتخلص من التشوهات المترتبة على تفضيلات العمل؛ كالتمسك بالعمل الحكومي وتفضيله على العمل في القطاعات الأخرى خاصة القطاع الخاص(١١٤).

***المنظمات الدولية:**

إن معظم الأموال المخصصة لمبادرات القطاع الثالث في الدول النامية مازال مصدرها المنظمات غير الحكومية العاملة في الدول الصناعية، ومن المرجح أن تزيد المساعدات الخارجية المباشرة إلى المنظمات غير الحكومية في العالم النامي (ومنها الدول العربية) في السنوات المقبلة، وإذا كان قدر كبير من تمويل وظائف احتياجات المجتمع سوف يأتي عن طريق تعاقدات الحكومة المركزية مع المنظمات غير الحكومية؛ كان من الضروري أن يتوقف منح هذه المساعدات الخارجية، على مدى قيام هذه المنظمات بوظيفتها العامة في مجال تقديم عمل إلى الناس(١١٥).

الشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة:

أ- قد تجد الدعوة إلى تأسيس مجلس تمويل استثماري لدعم الشراكة المحلية، استجابة لدى قطاعات المجتمع المختلفة في البلدان العربية،

بهدف تشجيع الاهتمام المشترك والمساعدات بين السكان، وتطوير شبكة دعم مجتمعي تعزز المشاركة الجماعية، ما قد يزيد بدوره من دعم المعرضين للحرمان، ويقوي الشبكة الاجتماعية، ويعزز من مبدأ التعاون بين القطاعات المختلفة(١١٦).

ب- التوسع في برامج التدريب المهني ووكالات التنمية الصناعية، ليس بهدف التزويد بخبرات فنية ومهارات مرتبطة بالعمل في الشركات وبين العمال فقط، وإنما أيضاً مع ضرورة أن توفر هذه البرامج فرصة لخلق روابط إنتاجية جديدة بين الجماعات الاجتماعية المتباينة، والمدارس وأصحاب العمل، والعمال، بعيداً عن الإجراءات البيروقراطية؛ مما قد يسهم في الجمع بين الشركات (قطاع خاص)، والمؤسسات التعليمية (الحكومة)، والروابط الاجتماعية (مجتمع مدني)، في شراكة محلية جديدة، تنعكس آثارها الإيجابية على تراكم رأس المال الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، وفرص العمل(١١٧).

جـ- إن المشاركة بين القطاع العام، والإدارات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني، وإنشاء شبكة اتصال وتعاون لتحقيق أهداف مشتركة، يمكن أن تخلق فرصاً أفضل؛ ولذلك قد تتجه الأنظار في البلدان العربية نحو تكوين جماعات الخدمة والتأييد في إطار جهد مشترك بين قطاعات المجتمع، لحل مشكلات البطالة، والجريمة، والإسكان، والرعاية الصحية(١١٨).

د- استناداً إلى النماذج التطبيقية الناجحة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في توفير فرص عمل لكثير من الشباب في الدول النامية، في مجالات تنظيم العمل والمقاولات، وتنظيم وترتيب الاتصال بين القطاعات الرسمية والقطاع الخاص، فربما كانت هناك فرصة شراكة في إنشاء برامج للتركيز على تعليم وتدريب الشباب على اكتساب المهارات الأساسية واللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوفير فرص التعليم عن طريق المنح الدراسية، أو تسهيل الاقتراض، أو توفير التمويل الجزئي للالتحاق بالبرامج التعليمية والتدريبية، وتوفير استخدامهم للإنترنت في مجالات تسويق منتجات الشباب من أصحاب المشروعات الصغيرة سواء على المستوى المحلي أو الخارجي(١١٩).

المراجع

* نشر هذا البحث لأول مرة الكترونيًا على الموقع : www.askzad.com

** الدول العربية؛ الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس، سورية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، فلسطين، العراق، الصومال، جزر القمر، وجيبوتي.

(١) حازم الببلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، (تحرير) صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية، ٢٠٠٢، ص ٢٧٧.

(٢) تقرير التنمية البشرية في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأخوين الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص ص ١٩ – ٢٤.

(3) Nader Fergany, Unemployment in Arab Countries, The Menace Swept Under the Rug,

http://64.4.48.2501egi-Bin/getmsg.publication.html?

(٤) حازم الببلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٥) جدول رقم (١) معدل البطالة ومعدل بطالة الشباب لعام ٢٠٠٣ (محمد إبراهيم ديتو، بطالة الشباب في العالم العربي: نحو منظور جديد للتعامل مع تحدي العصر، الندوة الإقليمية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية، عمان الأردن، أبريل ٢٠٠٤، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي، بيروت).

(٦) حازم الببلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٧) جدول رقم (٢) معدل البطالة حسب التقسيم الجغرافي، حازم الببلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٨) جدول رقم (٣) تم تجميعه من تقرير التنمية الإنسانية + حازم الببلاوي. ص ٧٢.

(٩) تقرير التنمية البشرية في العالم العربي، ٢٠٠٢، مرجـــع ســـابق، ص ١٩.

(١٠) جدول رقم (٤) تم تجميعه من تقرير التنمية الإنســانية + البــبلاوي ص٧٢.

(١١) جدول رقم (١) محمد إبراهيم ديتو، بطالة الشباب في العالم العربي: نحو منظور جديد للتعامل مع تحديات العصر، مرجع ســابق، ص٨, ص٩.

(١٢) قضايا الإصلاح العربي، تحرير جابر عصفور ومحســن يوســف، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٨٦.

(١٣) حازم الببلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلــدان العربيــة، مرجع سابق، ص ٧١.

(١٤) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢، مرجع سابق، جدول ٢٥.

(15) Youth Employment in the ESCWA Region, United Nations, Economic & Social Commission for Western Asia, ESCWA, Youth Employment Summit (2002) 7-11 Sep. –Alex. Egypt. P.4.

(١٦) حازم الببلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلــدان العربيــة، مرجع سابق، ص ص ٧٤ – ٧٥.

(١٧) جدول رقم (٥) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ص ٧٤ – ١٦٦.

(١٨) جدول رقم (٦) منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربــي، نحــو إستراتيجية عربية للتشغيل، مصر، بدون تاريخ، ص ٢٥.

(١٩) جدول رقم (٧)

(٢٠) جدول رقم (١)

(٢١) جدول رقم (٣)

(٢٢) جدول رقم (١)

(٢٣) جدول رقم (٥)

(٢٤) جدول رقم (٧) نادر فرجاني، البطالة في الوطن العربي مجدداً، ندوة تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليــد العاملــة فــي البلــدان العربية، تحرير محمد عدنان وديع، دار طلاس، سورية ١٩٩٧.

(٢٥) جدول رقم (٦) منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، نحو إستراتيجية عربية للتشغيل، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢٦) محمد إبراهيم ديتو، بطالة الشباب في العالم العربي، نحو منظور جديد للتعامل مع تحدي العصر، مرجع سابق، ص ١.

(٢٧) منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، نحو إستراتيجية عربية للتشغيل، مرجع سابق، ص ص ٥، ٦.

(٢٨) حازم الببلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ٨.

(٢٩) قضايا الإصلاح العربي، تحرير جابر عصفور ومحسن يوسف، مرجع سابق، ص ص ٧٢،٧١.

(٣٠) تقرير التنمية البشرية العربية، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٣١) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣٢) نادر فرجاني، البطالة في الوطن العربي مجدداً، مرجع سابق، ص ٤٨٢.

(٣٣) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ١٠١، ١٠٢.

(٣٤) تقرير التنمية البشرية العربية، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٣٥) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣٧) المرجع السابق، ص ص ٦٤ – ٦٦.

(38) Youth Employment in the ESCWA Region Op.Cit., p.5.

(٣٩) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٢٧٨، ٢٧٩.

(٤٠) المرجع السابق، ص ص ٦٨ – ٦٩.

(41) Nader Fergany, Op. Cit., pp. 4 – 6.

(42) Boughazala, M., Kouki, M., Unemployment Persistence and the Informal Sector; How to Effectively Takle Unemployment in Tunisia, Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey (ERF) Egypt, 2003, p. 1.

(٤٣) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ص ٨٨- ٨٩.

(٤٤) المرجع السابق، ص ص ٢٦ – ٢٧.

(45) Nader Fergany, Op. Git., P.1

(٤٦) تقرير التنمية البشرية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص ٨٨، ٨٩.

(47) Nader Fergany, Op. Git., P.2

(48) Youth Employment in the ESCWA Region, Op. Cit., p.3.

(٤٩) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ص ٨٤ ،٨٥.

(٥٠) المرجع السابق، ص ١٤٥ – وص ٢٧١.

(51) Nader Fergany, Op. Git., P.2

(٥٢) تقرير التنمية البشرية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٥٣) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ١٠٢ ، ١٠٣.

(54) Nader Fergany, Op. Git., P.6

(55) Youth Employment in the ESCWA Region, Op. Cit., P.2

(٥٦) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٥٧) قضايا الإصلاح العربي، مرجع سابق، ص ص ٨٥ – ٨٦.

(٥٨) تقرير التنمية البشرية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٩.

(59) Nader Fergany, Op. Git., P.5

(٦٠) محمد إبراهيم ديتو، مرجع سابق، ص ١.

(٦١) محسن يوسف وإسماعيل سراج الدين، العمالة والتنمية وعمالة الشباب، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص ١٢٨ – ١٢٩.

(62) Youth Employment in the ESCWA Region, Op. Cit., P.2

(٦٣) محسن يوف وإسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٦٤) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ١٥.

(٦٥) المرجع السابق، ص ١٧ – ٢٥.

(٦٦) محمد إبراهيم ديتو، مرجع سابق، ص ١٤.

(٦٧) تقرير التنمية البشرية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٦٨) قضايا الإصلاح العربي، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٦٩) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٧٠) نادر فرجاني، البطالة في الوطن العربي مجدداً، مرجع سابق، ص ص ٤٦٤.

(71) Nader Fergany, Op. Git., P.7

(٧٢) المؤتمر الثاني للإصلاح العربي، التجارب الناجحة، مارس ٢٠٠٥، تجارب منظمات المجتمع المدني، مكتبة الإسكندرية، ص ٤٢٤ – ٤٤٧.

(73) M. Woolcock & Narayn, Social Copital: Implications For Developemt Theory, Research and Poliey, the World Bank, Research Observer, Vol. 15, No. 2 (Aug., 2000) P. 225.

(74) Daniel, et al., Social Capital in Vertual Learning Communities and Distributed Communities of Practice, Canadian. Journal of Learning & Technology, Vol.29 (3), Fall/Autumn 2003. p.1.

(75) Social Capital Workshop, Report Of Findings, June, 19. 2003, Download the PDF Version, P. 6.

(76) Ibid., P. 9.

(77) M. Woolcock & D. Narayn, Op. Git., PP. 226 – 228.

(78) Ibid., P P. 230 – 231.

(79) Ibid., P. P 231 – 232.

(٨٠) مصطفي خلف عبد الجواد، دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر ومواجهة البطالة، المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام، الجمعيات الأهلية وتحديث مصر، القاهرة، ٢٠٠٢.

(81) B. Doniel, et al., Op. Git., PP. 1-6.

(٨٢) محمد صالح عبد الله شيراز، البطالة في المجتمع السعودي: عواملها وآثارها، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد (٥٢)، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

(83) M. Woolcok & D. Narayn, Op. Git., PP. 233 – 234.

(84) C.Groataert & T.Van Bastelear, Understanding and Measuring Social Capital: Synthesis of Findings and Recommendation Form the Social Capital Iniative, the Word Bank, Wank, Paper, No. 24, April, 2001, P.5.

(٨٥) حسن محمد حسن، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين بـه، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٣٧)، العدد: (١)، ينـاير ٢٠٠٠، ص ص ١١١ – ١٣٦.

(86) M. Woolcock & D. Narayn, Op. Cit., PP 235 – 237.

(٨٧) ابتسام الجعفراوي، تطور أوضاع التشغيل في مصر خلال خمسين عاماً، المؤتمر السنوي الخامس، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٨٨) علي عبد الرازق جلبي، إستراتيجية لاستدامة التنمية في صعيد مصر: رؤية مستقبلية، المؤتمر السنوي السادس، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٨٩) إبراهيم العيسوي، السيناريوهات: بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠، أوراق مصر ٢٠٢٠، منتدى لعالم الثالث، القاهرة، ص ص ١٣ – ٢٠.

(90) Social Capital Workshop, Op. Cit, P.5.

(٩١) قضايا الإصلاح العربي، تحرير جابر عصفور ومحسن يوسف، مرجع سابق، ص ص ٩٩.

(٩٢) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٣٧ – ٤٧.

(٩٣) نحو رؤية جديدة للعلم والتكنولوجيا والتجديد التكنولوجي، أسس لمكافحة البطالة والفقر في الدول العربية، مؤتمر حول التكنولوجيا ومكافحة البطالة والفقر في الدول العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة العمل الدولية، بيروت، ٢٠٠، ص ٧.

(٩٤) جيرمي ريفكن، نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العالميـة وبـزوغ حقبة ما بعد السوق، ترجمة عربية إعداد مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص ص ٣١٤ – ٣٢٥.

(٩٥) نادر فرجاني، البطالة في الوطن العربي مجدداً، مرجع سـابق، ص ٣٨٤.

(٩٦) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٩٧) قضايا الإصلاح العربي، تحرير جابر عصفور ومحسـن يوسـف، مرجع سابق، ص ص ١٠٧.

(٩٨) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ١٠٨ – ١١١.

(99) Youth Employment in the ESCWA Region, Op. Cit., p. 8

(١٠٠) نحو رؤية جديدة للعلم والتكنولوجيا والتجديد التكنولوجي، مرجـع سابق، ص ص ٨، ٩.

(١٠١) نادر فرجاني، البطالة في الوطن العربي مجـدداً، مرجـع سـابق، ص ٤٨٦.

(١٠٢) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٥١ – ١٦٨.

(١٠٣) نادر فرجاني، المرجع قبل السابق، ص ٨.

(104) Boughzala, M., Kouki, M., Unemployment Persistence and the Informal Seetor, op. Cit. P.2.

(١٠٥) آزيتا برار عوض، تعزيز استخدام الشـباب: مراجعـة التجـارب الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت.

Information Servises of Reginal Office For Arabie States, 2004, P. 19.

(١٠٦) جيرمي ريفكن، نهاية عهد الوظيفة، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

(١٠٧) المرجع السابق، ص٣٥٦.

(١٠٨) المرجع السابق، ص ص ٣٧٠ – ٣٧٣.

(١٠٩) آزيتا برار عوض، تعزيز استخدام الشباب، مرجـــع ســـابق، ص ص ٦، ٧.

(١١٠) محسن يوسف وإسماعيل سراج الدين، العمالة والتنمية، مرجـــع ســـابق، ص ١٦٠.

(111) Social Capital Workshop, Op. Cit, PP. 22 – 23.

(١١٢) جيرمي ريفكن، نهاية عهد الوظيفة، مرجـــع ســـابق، ص ٣٦١ – ٣٦٣.

(113) Social Capital Workshop, Op. Cit, PP. 31.

(114) R.D.Putnam, Social Capital & Public Life, Issue Date 21 – 3- 1998, E. Mail Article, P. 3.

(١١٥) جيرمي ريفكن، نهاية عهد الوظيفة، مرجـــع ســـابق، ص ٣٨٨ – ٣٨٩.

(١١٨) جيرمي ريفكن، نهاية عهد الوظيفة، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

(١١٩) محسن يوسف وإسماعيل سراج الدين، العمالة والتنمية، وعمالـــة الشباب، مرجع سابق، ص ١٨٦.

الجدول رقم(١)

معدل البطالة ومعدل البطالة الشباب في مجموعة من البلدان العربية

البلـــــد	معدل البطالة	معدل بطالة الشباب
البحرين	٦.٣	٢٤
الأردن	١٧.١	٢٧.١
الكويت	١.٥	٦.٢
لبنان	١٠.٩	٣٠.٠
عمان	٤.٩	١٧.٦
الجمهورية العربية السورية	٥.٠	٧.٣
اليمن	١٣.٢	١٩.٨

الجدول رقم (٢)

المجموعة الإقليمية العربية: معدلات البطالة

النسبة المئوية ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠

البلـــــد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
المغرب العربي(١)	١٧.١	٢١.٦	٢٠.٤
المشرق العربي(٢)	١٢.٧	١٢.٥	١٠.٥
مجلس التعاون الخليجي(٣)	٠.٥	١.٥	٩.٠
بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٢.١	١٤.٧	١٣.٥

---

(١) تشمل الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس.
(٢) تشمل مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا.
(٣) بالنسبة للمواطنين فقط: وتشمل البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات.

المصدر: IMF (2000)

الجدول رقم (٣)

تنميط البطالة طبقاً لمقياس التنمية البشرية

الموطن		السنة	نسبة البطالة
بلدان عالية التنمية البشرية	١- الكويت	١٩٩٩	٠.٧
	٢- البحرين	١٩٩٧	غ.م
	٣- قطر	١٩٩٧	٢.٣
	٤- الإمارات	١٩٩٥	٢.٦
بلدان تنمية بشرية متوسطة	١- ليبيا	١٩٩٥	١١.٦
	٢- السعودية	١٩٩٧	٨.٥
	٣- لبنان	١٩٩٦	١٧.٢
	٤- عمان	١٩٩٩	١٤.١٤
	٥- الأردن	١٩٩٦	٧.٢
	٦- تونس	١٩٩٧	٢٦.٤
	٧- الجزائر	١٩٩٨	٨.٢
	٨- سورية	١٩٩٨	٨.٢
	٩- مصر	١٩٩٩	١٤.٥
	١٠- المغرب	١٩٩٩	١٤.٥
	١١- العراق	غير موجود	غير موجود
بلدان التنمية البشرية المتدنية	١- السودان	١٩٩٦	١٥.٩
	٢- موريتانيا	١٩٨٨	١٠.٩
	٣- اليمن	١٩٩٨	٨.٢
	٤- جيبوتي	غير موجود	غير موجود
	٥- الصومال	غير موجود	غير موجود
	٦- فلسطين	غير موجود	غير موجود

الجدول رقم (٤)

تنميط البطالة طبقاً لمقياس التنمية الإنسانية

الموطن		السنة	نسبة البطالة
مرتفع	١- الأردن	١٩٩٩	١: :
	٢- الكويت	١٩٩٩	١٠
	٣- لبنان	١٩٩٧	١ ٥
	٤- الإمارات	١٩٩٥	٢ ٦
متوسط	١- المغرب	١٩٩٩	١٤.٥
	٢- جزر القمر	-	-
	٣- مصر	١٩٩٨	٨.٢
	٤- تونس	١٩٩٦	٧.٣
منخفض	١- سوريا	١٩٩٨	٨.٩
	٢-السودان	١٩٩٦	١٥.٩
	٣- موريتانيا	١٩٨٨	١٠.٩
	٤- العراق	-	--

الجدول رقم (٦)

بأهمية انتشار أنواع البطالة في البلدان العربية

التي تزيد معدلات البطالة فيها ٥%

الدولة	بطالة سافرة				بطالة مقنعة		
	حضر	ريف	داخلين جدد في سوق العمل	بطالة متعلمين	الإدارة الحكومية	قطاع غير منظم	قطاع زراعي
المغرب	xxx	x	xxxx	x	–	xxx	xxx
موريتانيا	x	–	x	–	x	x	xx
الجزائر	xxx	–	xxx	x	x	–	–
تونس	xx	–	xxx	x	x	–	-
السودان	x	xxx	xx	x	xx	xxx	xxx
مصر	xxx	xx	xxx	xxx	xxx	xx	x
الصومال	x	x	x	–	x	xx	xxx
الأردن	–	–	x	xxx	–	–	–
سوريا	x	–	x	–	xx	xx	x

الجدول رقم (٧)

تقدير معدل البطالة وعدد المتعطلين في البلدان العربية – أحدث بيانات متاحة

البلد	المرجع الزمني	معدل البطالة %	عدد المتعطلين بالألف	ملحوظات – المصدر
الضفة الغربية وغزة	١٩٩٢	٤.٢	١٤	تقديرات مكتب الإحصاء الإسرائيلي
	١٩٩٤	٤٧.٩	١٦٠	تقديرات الباحث
	١٩٩٥	١٨.٣	٧٥	لا يشمل البطالة الجزئية – والحدود المفتوحة
		٤٠.٠	١١٠	يشمل البطالة الجزئية – والحدود المفتوحة
الأردن	١٩٨٥	٦.٠	٧٥	
	١٩٩١	١٧.١	١٦٢	مسح البطالة
الإمارات	١٩٨٥	١.١	٩	تعداد السكان
الجزائر	١٩٩١	٢١.١	١٢٦٠	التحقيق الوطني لليد العاملة
السودان	١٩٩٠	١٦	٩٦٠	شمال السودان فقط – مسح الهجرة والقوى العاملة
	١٩٩٦	١٧	١٢٥٠	شمال السودان – مسح الهجرة والقوى العاملة
العراق	١٩٩٧	٢٨.٨	٧١٢	تعداد السكان
	١٩٩٠	٣٣.٠	١١٩٠	غير مبين
الكويت	١٩٨٥	١.٥	١٠	تعداد السكان
المغرب	١٩٩١	١١.٠	١٠٩٤	بحث مستوى معيشة الأسر ١٩٩٠/١٩٩١
	١٩٩٠-١٩٩١	٢٠.٦	٢٠٤٨	
اليمن	١٩٩٢	١٢.٢	٣٦٢	مسح القوى العاملة بالعينة
تونس	١٩٨٤	١٢.٩	٣١٦	
	١٩٨٩	١٣.٤	٣٨٨	لا يشمل فئتي العمر (١٥ –١٧) و (+٦٠)
		١٦.٢	٤٧٠	يشمل فئتي العمر (١٥–١٧) و (+٦٠)
		١٥.٠	٤٥٠	
سوريا	١٩٩١	٥.٧	٢٠٠	مسح القوى العاملة بالعينة
قطر	١٩٨٦	١.٠	٢	التعداد العام للسكان والمساكن
لبنان	١٩٨٨-٩١	١٠-١٢	١٠٠-٢٠٠	بكتل انترناشيونال ١٩٩١
		٢٠-٣٠	٢٠٠-٣٠٠	غرفة التجارة والصناعة، بيروت، ١٩٩١
	١٩٩٠			
مصر	١٩٩٣	١٣.٥	٢٨٧٠	تقدير الكاتب – مصحح

الفصل السادس

إستراتيجية التنمية المستدامة في صعيد مصر

" رؤية مستقبلية "

تمهيد.

أولا : صعيد مصر بين قمة الإبداع وذروة الفقر والحرمان (الوضع الابتدائي)

ثانيا : الأهداف الاستراتيجية لاستدامة التنمية في صعيد مصر (المستقبل المرغوب فيه).

ثالثا : سياسات استدامة التنمية في صعيد مصر (سيناريو تفاؤلي).

الفصـــل السادس

إستراتيجية التنمية المستدامة في صعيد مصر

" رؤية مستقبلية "

تمهيد:

تعد هذه الدراسة دراسة مستقبلية معيارية لاستدامة التنمية في صــعيد مصر، تتبني مدخلاً نقدياً ينطلق من مبــادئ وأهــداف التنميــة البشــرية المستدامة؛ مثل التوازن، والتمكين، والمشاركة، والتشبيك، وغيرها، وذلــك في تحليل الوضع الابتدائي، ورصــد الوقــائع والأوضــاع الاقتصــادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، التي أسهمت في تشكيل هــذا الوضــع، والكشف عن القوى الفاعلة (حكومية وغير حكومية) صاحبة الأثر الأكبــر فيما وصلت إليه مستويات التنمية البشرية في صعيد مصر عبر التــاريخ، وتمثلت في قيام الصعيد بأدوار مهمة عبر مراحل التاريخ المختلفة، وكيــف كان يدفع بأجيال من البارزين والمبدعين في كافة المجالات وسلطنا الضوء على النماذج الناجحة في مجالات التنمية البشرية بين محافظــات الصــعيد كما رصدنا بعض الاتجاهات المغايرة والبازغة والتي تمثلت فــي اتســاع دوائر الفقر و تردي أوضاع الفقراء فضلاً عن تعدد وتنوع صور الحرمــان البشري في صعيد مصر.

وقد اعتمدنا في هذا التحليل والرصد على منهج إعادة تحليــل نتــائج تقارير التنمية البشرية الدولية والوطنية ونتائج البحوث والدراسات الســابقة ذات الصلة، ومجموعة أخري من البيانات الإحصائية المتاحة وغيرها.

وعملنا على بلورة رؤية مســتقبلية تســتفيد مــن مجموعــة أهــداف إستراتيجية محددة، أهتم بعضها بضرورة العمــل علــى توســيع نطــاق الخيارات البشرية، وعنى بعضها الثــاني بأهميــة دعــم جهــود التمكــين والمشاركة المجتمعية، وأكد البعض الثالث على جوهريــة تعزيــز الأمــن البشري وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي في صعيد مصر وذلك بعد بيان المبررات الموضوعية وراء تبنــي هــذه الرؤيــة المســتقبلية والأهــداف الإستراتيجية لعل العمل على تحقيقها يسهم في تغيير الوضع الابتدائي غير

المرغوب فيه ويعين على تحويل أوضاع الصعيد وأحداثها الراهنة إلى وضع مرغوب فيه في المستقبل.

ولقد استعنا بأسلوب بناء السيناريوهات باعتباره أداة لتغيير العالم لا لفهمه فقط، ووسيلة أساسية في العمل على تحريك الناس وتعديل قراراتهم وتصرفاتهم، وفي نفس الوقت اعتبرناه أسلوباً يساعد على تحويل الرؤية المستقبلية المرغوب فيها والأهداف الإستراتيجية إلى واقع فعلى وإجراءات قابلة للتطبيق.

ولما كان من الضروري أن تنتهي السيناريوهات إلى توصيات صريحة بشأن الاختيارات والقرارات التي ينبغي اتخاذها للوصول إلي الوضع المستقبلي المرغوب فيه، كان علينا أن نتوج تحليلاتنا في هذه الدراسة المستقبلية بمجموعة خيارات توجه المسار المستقبلي المرغوب فيه وتوضح القرارات والسياسات الواجب اتخاذها خلال مدى زمني قريب لا يتجاوز (٢٠٢٥) من أجل تشكيل صورة المستقبل المرغوب فيه.

ولقد اخترنا أسلوب السيناريوهات الاستهدافية المرغوب فيها، واتجهنا صوب السيناريو المتفائل وصولاً إلى مجموعة من التوجيهات العامة والإجراءات التي لا يوجد اتفاق عام على ضرورة الالتزام بها بقدر ما تشكل في مجموعها شروطاً لإنتاج سيناريو جيد بقدر الإمكان.

ولقد انتهينا من أول مرحلة من مراحل السيناريو، وكتابته في صورة الفصل الحالي، استناداً إلي ما توافر لدينا من قدرات ذاتية على التخيل والحدس والمحاكاة للواقع والتفكيك والتركيب والتشبيك، في انتظار الانتقال إلى المرحلة الثانية والأكثر أهمية، والتي يتحمل مسئولياتها فريق عمل السيناريو، الذي ينتظم في ورشة عمل السيناريو (أو دائرة مستديرة) وذلك اعتماداً على مبدأ جوهري تقوم عليه البحوث المستقبلية باعتبارهما عملاً جماعياً يتم في فريق متعاون، ويعلق أهمية على دور الفريق في الحد مما قد يكتنف السيناريو المكتوب في صورته الأولى، من شطط أو غلو يخرجه عن نطاق المستقبلات الممكنة، وفي قيام الفريق باختبار المشروعية الأخلاقية للسيناريو، وإذا كان دور المرحلة الأولى في كتابة السيناريو يسهم في توفير الكثير من الوقت والجهد، وتوفير أساس مناسب، حتى يتمكن فريق السيناريو في المرحلة الثانية والضرورية من إجراء النقاش

والتعديل والإضافة من خلال أعمال العصف الذهني، وبلورة سيناريو مقبول يمكن الاستناد إليه في تغيير الوضع الابتدائي إلى المستقبل المرغوب فيه. فربما كان تقسيم السيناريو إلى ثلاثة أقسام، يهتم الأول بالوضع الابتدائي في صعيد مصر، ويتناول الثاني المستقبل المرغوب فيه والأهداف الإستراتيجية، ويحلل القسم الأخير عناصر السيناريو التفاؤلي وسياسات استدامة التنمية في صعيد مصر، ربما كان في هذا التقسيم ما يساعد على إنجاز فريق السيناريو والمشاركين في الدائرة المستديرة ما هو متوقع منهم.

أولا: صعيد مصر بين قمة الإبداع وذروة الفر والحرمان (الوضع الابتدائي):

١ـ صعيد مصر عبر التاريخ وتدفق أجيال المبدعين:

ربما جاز لنا أن نبدأ بالفترة المبكرة التي عرفت باسم حكم الأسرات Dynasty في حوالي ٢٩٠٠ قبل الميلاد لتتبع أوضاع صعيد مصر عبر التاريخ، فبعد أن تم توحيد مصر اختار ملوك الأسرة (من الثالثة إلى الثامنة) مدينة ممفيس كمكان للإقامة وكعاصمة لكل مصر. وكانوا – أول كل شيء – من القوة الكافية لكي يتمكنوا من حكم كل الأرض، بما في ذلك الضياع الخاصة. ولمواجهة القوى البازغة في الإمارات المختلفة، ولضمان جمع الضرائب من كل أرجاء ولايات الشمال، أنشأت وظيفة حاكم صعيد مصر ربما في وقت مبكر مع حكم الأسرة الخامسة كمنصب إداري مهم في القسم الثاني من جنوب مصر. وحتى نهاية حكم الأسرة السادسة، كان منصب حاكم صعيد مصر يحمل لقباً شرفياً خاصاً، ولكن بعد فترة حكم طويلة قضاها الملك (بيبي الثاني) Pepy II، (٢٣٠٠ – ٢٢٠٦ قبل الميلاد)، أصبحت السلطة المركزية (للفرعون) في حكم الأسرة السابعة والثامنة أكثر ضعفاً من القبض على كل خيوط السلطة. ولكن خلال حكم الأسرة الثامنة، لعبت إحدى الأسر القوية من بينها دوراً مهماً في إدارة البلاد. لكن مع نهاية حكم الأسرة الثامنة، انهارت المملكة القديمة مع انهيار النظام السياسي الذي أقامته. ومنذ الفترة المتوسطة الأولى وابتداءً من الفترة المتوسطة الثانية وحتى نهاية المملكة الجديدة، لعب صعيد مصر دوراً بالغ الأهمية، وهو دور لعبته إمارات خاصة وحكام آخرون في طيبة Thebes. وقد نجح أحدهم (Ante) الرئيس الأعظم لصعيد مصر في أن يمد نطاق

"قوته" تجاه الشمال، وبعد فترة غير قصيرة تجمعت لدية القوة الكافية لإقامة مملكة تضم الشمال، وقد لعبت طيبة خلال الفترة المتوسطة الثانية نفس الدور الذي لعبته في الفترة الأولى. فلقد تمكن "أحمس" Ahmos من طرد الهكسوس خارج مصر، وتعقبهم في بلادهم وإنهاء العصيان داخل مصر والنوبة. وحمل لقب مؤسس حكم الأسرة الثامنة عشرة في المملكة الجديدة، وقد اختار طيبة كعاصمة لمصر التي تم توحيدها مجدداً وظلت طيبه حتى نهاية حكم الأسرة العشرين، هي المركز الإداري للجنوب، ولعب كهنة آمون دوراً سياسياً بالغ الأهمية(١).

إذن، كان لصعيد مصر منذ فجر التاريخ مكانة مهمة فقد اختاره الملوك مكاناً للإقامة وعاصمة لمصر كلها، تمسك بزمام السلطة المركزية، وظل صعيد مصر يلعب أدواراً مهمة في حياة المصريين، من خلال هذه المكانة وباعتباره المركز الإداري وما قام به "أحمس" والعمل على طرد الهكسوس وإنهاء العصيان في مصر والنوبة ومن خلال قيام كهنة آمون بأدوار سياسية مهمة.

وإذا انتقلنا إلى مرحلة أخري في التاريخ لتتبع أوضاع صعيد مصر، وهى مرحلة مصر العثمانية (١٥١٧ – ١٧٩٨) تمدنا دراسة حديثة عن دور الصعيد في تاريخ مصر العثمانية، بصورة دقيقة ومحددة، استهلت تحليلاتها بالفتح العثماني لمصر وموقف الصعيد منه والذي ظهر بين مؤيد ومعارض مثل موقف قبائل المغاربة (عربان ابن موافي)، ثم موقف عربان الصعيد وخاصة قبائل الهوارة الذين كانت لهم السطوة والقوة وامتد نفوذهم إلى جنوب النوبة، وقد ألقي البحث الضوء على الولايات أو الأقاليم التي قامت بدور مهم في الأحداث التي شهدتها مصر العثمانية إبان تلك الفترة (مثل إقليم الأشمونين والبهنسا وجرجا) كما تناول دور العربان والفلاحين في صعيد مصر، وتوزيع القبائل في الصعيد وركز على دور القبائل العربية التي هاجرت إلى صعيد مصر منذ الفتح العربي واستقر بعضها هناك مثل قبائل الهوارة وعربان المغاربة، وألقي الضوء على تدخل أمراء الصعيد في أحداث مصر السياسية ودور الصعيد السياسي في عهد "على بك الكبير" وخلفائه من بكوات المماليك.

كما تناولت الدراسة دور الصعيد الاقتصادي في مصر العثمانية، ومساهمته في إنتاج الكثير من المعادن (مثل الزمرد والذهب والرصاص)

والمحاصيل الزراعية والصناعات التي قامت على بعض هذه الحاصلات الزراعية، وفي التجارة الخارجية والداخلية لمصر، وأشار البحث إلي رواق الصعيد بالأزهر والذي أوقفت عليه الكثير من الأراضي الزراعية للصرف على طلبة الصعيد هناك، الأمر الذي أدي إلي بروز كثير من علماء الصعيد في كافة المجالات ومشاركتهم في أحداث مصر السياسة مثل الشيخ "على الصعيدي"(٢).

وهكذا يمكن القول إن صعيد مصر ظل يلعب أدواراً مهمة في التاريخ المصري ووقف من الفتح العثماني موقف المعارض، وساهم في الأحداث السياسية التي شهدتها مصر العثمانية وتدخل أمراء الصعيد في أحداث مصر السياسة، وفي عهد "على بك الكبير" وحلفائه، واتسع الدور الذي لعبه الصعيد في الحياة المصرية واتضحت مساهماته الاقتصادية في الإنتاج الصناعي والزراعي وفي التجارة الخارجية والداخلية، كما كانت له مساهمته في رعاية العلم والعلماء، وما ظهر في إسهامات رواق الصعيد بالأزهر، مما دفع بالكثير من البارزين في المجالات الفكرية والسياسية وغيرها.

وعندما انتقلنا إلى مرحلة ثالثة من التاريخ، بحثاً عن أوضاع صعيد مصر في عهد الحملة الفرنسية (١٧٩٨ – ١٨٠١)، وجدنا تحت أيدينا دراسة عن صعيد مصر في هذه المرحلة – عهد الحملة الفرنسية – وتعتبر الدراسة هذه الحملة أول غزوة أجنبية تعرضت لها مصر في العصر الحديث، وأرادت أن تجعل من مصر قاعدة لتهديد بريطانيا في الهند وتحويل التجارة الشرقية إلى طريق مصر. وقد بدأت تحليلاتها لدور الصعيد في هذه الفترة (١٧٩٨ – ١٨٠١) بإلقاء الضوء على أوضاع الصعيد قبل قدوم الحملة الفرنسية، وبدأت بالأوضاع الإدارية للصعيد والجهاز الإداري وحاكم الولاية والكشاف والقاضي والأوجقات العسكرية، وأدوار الجهاز الإداري في الريف، وفي المقدمة الملتزم وشيخ القرية والصراف والخولي ..الخ. ثم تناولت الأوضاع الاقتصادية للصعيد وكيف كانت الأراضي الزراعية مثقلة بالضرائب والإتاوات، وكان الفلاح مطالباً بدفع الضرائب للملتزم، كما كانت هناك أعباء أخري غير رسمية، عرفت بالفرد والكلف والمغارم ورفع المظالم وكيف أدي هذا التعسف إلى قيام الفلاحين في منطقة طهطا عام ١٧٧٨ بالتمرد ضد السلطات المحلية

ورفضوا دفع الضرائب، وقد ساهم الصعيد بإنتاج الكثير من الحاصلات الزراعية، مثل القمح والذرة والفول وكان ينتج ويصدر بكميات إلى بلاد الجزيرة العربية. وهذا فضلاً عن المحاصيل التي زرعت خصيصاً للصناعة إلى جانب الاستهلاك المحلي؛ مثل زراعة قصب السكر؛ من أجل صناعة السكر، والكتان الذي قامت عليه صناعة المنسوجات، والقطن، والنيلة، وهى من الحاصلات ذات الربح الوفير حيث توفر أوراقاً تستخدم في صباغة الأقمشة، وأشجار الورد في الفيوم بقصد إنتاج الروائح. وكانت الصناعة في الصعيد تعتمد على الخامات المحلية، مثل صناعة الأواني الفخارية والغزل والنسيج والقطن في إسنا وقوص وبني سويف، والكتان في الفيوم، فضلاً عن صناعة الزيوت وماء الورد والسكر في فرشوط وأخميم وتفريخ الدجاج وماء البارود. وكذلك ساهم الصعيد بدور مهم في تجارة مصر الداخلية والخارجية، وكيف كان التبادل التجاري بين الصعيد والقاهرة يتم عن طريق نهر النيل، والتبادل التجاري بين مصر والسودان، وبلاد العرب. وقد انتشرت الكتاتيب، ولعب الكتاب دوراً مهماً في حياة التعليم سواء عند المسلمين أو المسيحيين، وكانت المدارس تعتبر من أهم المراكز الثقافية والعلمية في صعيد مصر، من أبرزها مدارس قوص وقنا وطهطا، وكان الطلاب النابهين في هذه المدارس يلتحقون بالأزهر، ووصل بعض طلاب الصعيد بالأزهر إلى مصاف كبار العلماء. وقد لعب الصعيد دوراً واضحاً في أحداث السياسة المصرية قبل مجيء الحملة وكيف كان الأمراء الفارين إلى الصعيد يحاولون الاستعانة بسيوف العرب وسواعدهم في استعادة مراكزهم وما كانوا يتمتعون به من نفوذ، وظل الصعيد يلعب دوراً كبيراً في الأحداث السياسية لمصر حتى قدوم الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨.

وقد تناول البحث الحملة الفرنسية على شمال الصعيد ومعركة إمبابة (٢١ يوليو ١٧٩٨) وفرار "مراد بك" إلي الصعيد، وكيف شكل ذلك خطراً على الفرنسيين؛ لأن وجود قوة معادية في الصعيد يهدد سلطة الحكومة المركزية، ويدعم المقاومة الأهلية، ويعطل الملاحة في النيل ويحبس الغلال عن الوجه البحري، وقد دارت بين الجيشين المصري بزعامة "مراد بك" والفرنسي بقيادة الجنرال "ديزية" معركة مهمة، هي معركة "سد منت" (٧ أكتوبر ١٧٩٨) وهى تعد أكبر موقعة دارت في الصعيد بين القوتين وقد

شن هجوماً للثوار من أبناء الصعيد على مدينة الفيوم للاستيلاء عليها والقضاء على القوة الفرنسية. وكيف وقع حادث القفاعي، الذي يدل على شجاعة غلمان الصعيد في مواجهة العدوان الفرنسي، واستطاعت حركات المقاومة أن تقف في طريق حملة الجنرال "ديزية" لإخضاع وسط الصعيد، وجعلت مهمتها غير سهله، واشتعلت روح الثورة في مديريات المنيا وأسيوط وسوهاج، ولقي الفرنسيون مقاومة عنيفة، ودارت المعارك في كل مكان، منها معركة أبنود النيلية، ومعركة قفط، ومعركة بئر عنبر، ومعركة أسوان، وظل الاضطراب في صعيد مصر حتى عقدت معاهدة الصلح بين "كليبر" و"مراد بك" في عام ١٨٠٠[٣].

ويمكن أن نخلص من ذلك عن أوضاع الصعيد قبيل قدوم الحملة الفرنسية على مصر، بدءاً بالأوضاع الإدارية والاقتصادية، وكيف كانت الأرض الزراعية مثقلة بالضرائب والإتاوات، وتمرد الفلاحين ضد السلطات المحلية ورفضهم لهذا الظلم. حيث كان الصعيد يسهم بإنتاج الكثير من الحاصلات الزراعية، التي تصدر جانباً منها إلى الجزيرة العربية، فضلاً عن المحاصيل التي كانت مخصصة لأغراض الصناعة، هذا بالإضافة إلى صناعات أخري جعلت الصعيد يساهم في تجارة مصر الداخلية والخارجية عبر نهر النيل. وكانت للسكان في الصعيد حياة تعليمية وثقافية، تمثلت في انتشار الكتاتيب والمدارس والتحاق النابهين من الطلاب بعد ذلك بالأزهر ووصول بعض أبنائه إلى مصاف كبار العلماء، وكان الصعيد يلعب دوراً واضحاً في أحداث مصر السياسية قبيل مجيء الحملة الفرنسية ومع قدومها وقد ظهر ذلك من خلال المعارك قبيل مجيء الحملة الفرنسية ومع قدومها وقد ظهر ذلك من خلال المعارك المتباينة في سدمنت مثلاً، كما ظهر في هجوم الثوار من أبناء الصعيد على مدينة الفيوم، وحادث القفاعي الذي يعكس شجاعة غلمان الصعيد، وحركات المقاومة واشتعال روح الثورة والمعارك المتعددة وحتى عقد معاهدة الصلح عام ١٨٠٠.

وهكذا تمدنا شواهد التاريخ منذ فترة حكم الأسرات، وخلال مرحلة الحكم العثماني، وأثناء الحملة الفرنسية على مصر، بأدلة واضحة على مكانة الصعيد في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية في مصر، وبأدلة أكثر دلالة وأهمية على أن الصعيد أخذ يدفع إلى مصر بأجيال من البارزين

والعلماء في مختلف المجالات، وعمل على تدفق أجيال متباينة من المبدعين استمر حتى اليوم.

وربما كان من أشهرهم خلال التاريخ الحديث والمعاصر، "مصطفي لطفي المنفلوطي"، و"عباس محمود العقاد"، و "طه حسين" و "لويس عوض"، و "زكريا أحمد" و "يوسف وهبي"، و "محمود حسن إسماعيل"، و "وكمال الملاخ"، و "أمنية"، و "نعمات أحمد فؤاد"، و"صلاح جاهين"، و"عبد الرحمن الابنودي"، و"أمل دنقل"، وغيرهم الكثير.

وفي ضوء توافر الكتابات عن بعض هؤلاء المبدعين، ربما نبدأ بجيل "مصطفي لطفي المنفلوطي" الذي ولد بمنفلوط بصعيد مصر عام ١٨٧٦، وعاون الشيخ "علي يوسف" في تحرير جريدة (المؤيد)، وقد ساعده في عمله في الصحافة اصطناعه أسلوباً فنياً متحرراً من المحسنات، وله مجموعة مقالات تحت اسم (النظرات) من ثلاثة أجزاء (١٩١٠ – ١٩٢٠) وصاغ بأسلوبه عدة روايات ترجمة له عن الأدب الفرنسي، (الشاعرة) و(مجدولين) و (في سبيل التاج)، وللمنفلوطي ديوان شعر، وقد توفي في سنة ١٩٢٤.[٤] ويلي ذلك جيل "العقاد" الشاعر والكاتب المصري الذي ولد في أسوان سنة ١٨٨٩، وبدأ إنتاجه الشعري قبل الحرب العالمية الأولى وصدر ديوانه في أكثر من طبعة كانت الثانية عام ١٩٢٨ في أربعة أجزاء وتوالت بعد ذلك مجموعاته الشعرية بعناوين مختلفة (وحي الأربعين) و(هدية الكروان) و (عابر سبيل).. خاض "العقاد" الناقد معارك شديدة مع أنصار القديم، تتمثل حدتها الأولى في كتاب اشترك فيه المازني، وصدر باسم (الديوان) سنة ١٩١٢. وعنى العقاد بابن الرومي وكتب سلسلة "سير الأعلام في الإسلام" ، و"عبقرية محمد" و"عبقرية عمر" وغيرها ورواية واحدة (سارة) واتجه العقاد إلي الفلسفة والدين ومن مؤلفاته (الله) و(الفلسفة القرآنية) و(إبليس) وكان العقاد يكتب الافتتاحية السياسية في جرائده (مثل البلاغ) و (الجهاد) وكتب سيرة الزعيم "سعد زغلول سنة ١٩٣٦"، وتوفي عان ١٩٦٤[٥].

وفي جيل العقاد برز "طه حسين" الذي ولد عام ١٨٨٩ في المنيا في إحدى قرى الصعيد المصري، وبعد عودته من باريس أنتج أعمالاً كثيرة قيمة منها: "على هامش السيرة" و"الأيام" و "مستقبل الثقافة في مصر"

وغيرها وهو يعتبر بحق عميد الأدب العربي.. وتعتبر "الأيام" سيرة ذاتية تعبر عن سخط كاتبها بواقعة الاجتماعي خاصة بعد أن عرف الحياة في مجتمع غربي متطور وقد توفي "طه حسين" عام ١٩٧٣(٦).

كما ظهر في هذا الجيل "زكريا أحمد" الذي ولد عام ١٨٩٦ بالفيوم وهو من أهم ملحني مصر في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، وقام بتلحين ما يزيد عن ٣٥ موشحاً دينياً و٣٠٠ مونولوج و ٣٠ دوراً من أشهر أدواره الغنائية. وساهم مساهمة فعاله في المسرح الغنائي ولحن أكثر من ٥٨ مسرحية في منصف الأربعينيات، وهو الذي قدم للفن "السيد درويش" وبعده بسنوات قليلة اكتشفت "أم كلثوم"، ويعتبر أحد العلامات الفنية في القرن العشرين وتوفي في عام ١٩٦١(٧).

ومن بين المبدعين في هذا الجيل الثاني "يوسف عبد الله وهبي" عميد المسرح العربي الذي ولد عام ١٨٩٨ بالفيوم وهو من أبرز علامات المسرح العربي في القرن العشرين أنشأ فرقة خاصة به ومسرحاً أسماه مسرح رمسيس أوائل الثلاثينيات وأنتج ومثل أول فيلم ناطق، وقدم ٢٨٦ مسرحية واشترك في تأليف وإخراج وتمثيل ٦٣ فليماً وتوفي عام ١٩٨٢(٨).

ويمكن أن نشير إلى جيل ثالث من المبدعين في مقدمتهم "محمود حسن إسماعيل" شاعر النهر الخالد الذي ولد عام ١٩١٠ بالنخيلة بأسيوط، وهو شاعر مصري عربي رائد قدم للمكتبة ١٤ ديواناً شعرياً ومن أبرز دواوينه (أغاني الكوخ) وهو من أكبر شعراء مصر ويتسم شعره بالمتانة والعمق وجمال الأسلوب ورغم رومانسيته فقد كان يستمد مادة شعره من دنيا الناس(٩).

وفي هذا الجيل ظهر "كمال وليم يونان الملاخ" الذي ولد عام ١٩١٨ بأسيوط وهو كاتب صحفي، وعالم آثار، وأديب، يعود إليه الفضل في اكتشاف مراكب الشمس الفرعونية وقدم للمكتبة ما يزيد عن ٣٢ كتاباً في شتى فروع الثقافة، وتوفي عام ١٩٨٧(١٠).

وفي هذا الجيل ولدت "أمينة السعيد" بأسيوط عام ١٩١٩ (ثائرة من الصعيد) ورائده من رواد الصحافة النسائية في مصر وقد رأست إدارات دار الهلال والمصور وحواء(١١).

وفي جيل لاحق ولدت "نعمات أحمد فؤاد" في عام ١٩٢٧ في مغاغة بالمنيا، وهي من أبرز المهتمين بالتراث الوطني ومن الكاتبات صاحبات الموقف والنضال للحفاظ على التراث وهى بنت النيل وصاحبة عطاء كبير ذو قيمة أدبية ومواقف نبيلة عشقت مصر نيلاً وتراباً وقدمت أكثر من عشرين مؤلفاً في شتي فروع الأدب والمعرفة[١٢]. وظهر في هذا الجيل "صلاح جاهين" الذي ولد في عام ١٩٣٠ بأسيوط وهو فنان شامل وشاعر ورسام قدم العديد من مسرحيات الأطفال أبرزها (الليلة الكبيرة) وكتب قصصاً عديدة للسينما، وصفوه بأنه فيلسوف أولاد البلد وهو كاتب وشاعر ورسام وممثل، حمل في وجدانه العديد من التجارب المصرية واستطاع أن يعبر عنها ببساطة ابن البلد[١٣]. وبين المبدعين في هذا الجيل يمكن الإشارة إلى "محمد فهيم أمل دنقل" الشاعر الجنوبي الذي ولد عام ١٩٤٠ بالقلعة في قنا وهو من أبرز شعراء جيل الستينيات، ومن أهم دواوينه الشعرية "بين يدي زرقاء اليمامة" و "مقتل القمر" وآخر دواوينه "أحاديث غرفة مغلقة" وتوفي عام ١٩٨٣[١٤].

وهكذاء تدفقت على مصر أجيال من المبدعين دفع بهم الصعيد من بين الذكور والإناث والمسلمين والمسيحيين، جاءوا من محافظات الصعيد المختلفة من أسوان وأسيوط والمنيا وقنا ومن الفيوم وغيرها، ليثروا ميادين الفكر والأدب والفلسفة والشعر والفن والموسيقي والمسرح والعلم والصحافة وما إليها.. ولا يزال صعيد مصر يغذي بالمبدعين ميادين أخري كثيرة ربما كان أهمها ما ظهر منهم في ميادين الإدارة والحكم المحلى على تعبئة طاقات المجتمع لتنمية المجتمع المحلى في قنا على كافة المستويات ومن خلال رفع مستوى شعور المواطن والمستثمر بالأمن والطمأنينة وتيسير الإجراءات الحكومية والمكافحة الفساد الإداري، ورفع وعى المواطنين بأهمية المشاركة في تنمية مجتمعهم، وتفعيل الحوافز والضمانات الواردة في تشريعات حفز الاستثمار، الأمر الذي انعكس على سلوكيات المواطنين تجاه وطنهم،وكان محصلة ذلك تحسن واضح في مؤشرات التنمية المستدامة وتراجع نسبة المتعطلين القادرين على العمل في تعداد عام ١٩٩٦، وكذلك تراجع نسبة الأمية في الريف والحضر وزيادة في نسبة المشتغلين بالتعدين والصناعات التحويلية، والزيادة الكبرى في

نصيب الفرد من طاقة مياه الشرب والصرف الصحي، والطفرة التي وصلت إليها الطاقة الكهربائية المنتجة وتحسين الطرق وخطوط التليفونات، وزيادة أعداد الأطباء والأسرة في المستشفيات وإقامة الفنادق، والمنشآت الصناعية والتعليم العالي..الخ(١٥).

وهذه الصورة المشرقة لصعيد مصر تؤكد مكانته عبر التاريخ وأهميته في إثراء مصر بالمبدعين، الذين كانت لهم أفضالاً واضحة على مستويات مختلفة وفي ميادين وآفاق متعددة، لكن المقابل لتلك الصورة ما هو ملحوظ من اتساع دوائر الفقر وتردي أوضاع الفقراء فضلاً عن تعدد وتباين صور الحرمان في صعيد مصر.

١ـ اتساع دوائر الفقر وتردي أوضاع الفقراء في صعيد مصر:

ونحن نواجه بداية قرن جديد نجد أن الفقر مازال مشكلة عالمية لها أبعاد مختلفة ونتائج هائلة. فمن بين سكان العالم الذين يبلغون ٦ مليارات، هناك ٢.٨ مليار يعيشون على أقل من دولارين في اليوم و ١.٢ مليار يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وستة أطفال من كل مائة لا يشهدون عيد ميلادهم الأول، و٨% لا يعيشون حتى عيد ميلادهم الخامس، ومن بين من يصلون إلى سن المدرسة نجد أن تسعة صبيان من كل مائة و ١٤ فتاة لا يذهبون إلى المدرسة.

وهناك وجهة نظر مستقرة حالياً تعتبر الفقر لا يشمل فحسب انخفاض الدخل والاستهلاك بل يشمل أيضاً ضعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية. استناداً إلى ما يقوله الناس عما يعنيه الفقر بالنسبة إليهم فإنه يوسع هذا التعريف ويشمل انعدام الحيلة وعدم القدرة على التعبير والتعرض للمعاناة والخوف والمخاطر.

والواقع أن الفقراء يعيشون دون التمتع بحرية العمل والاختيار (البطالة)، وكثيراً ما يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء والمأوي والتعليم والرعاية الصحية، مما يحرمهم من التمتع بالحياة، كما أنهم معرضون بشدة للإصابة بالأمراض وآثار الاضطراب الاقتصادي والكوارث الطبيعية، وكثيراً ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يملكون القدرة على التأثير على القرارات المهمة في حياتهم.

وبناء على ما سبق، فإن الفقر هو الحرمان الشديدة من الحياة المُرضية، وأن يكون المرء فقيراً معناه أن يعاني من الجوع وألا يجد المأوي والملبس وأن يصاب بالمرض فلا يعني به أحد، وأن يكون أمياً ولا يلتحق بمدرسة. ويتعرض الفقراء أكثر من غيرهم للمعاناة من الأحداث غير المواتية الخارجة عن سيطرتهم وكثيراً ما يلقون معاملة جائرة من مؤسسات الدولة ومن المجتمع، ويستبعدون من إبداء الرأي والسلطة في تلك المؤسسات(١٦).

وهناك أهمية تعلق على قياس الفقر تتمثل في أنه يتيح إلقاء نظره عامة على الفقر تتجاوز حدود الخبرات الفردية، ويساعد على صياغة واختبار الفرضيات المتعلقة بأسباب الفقر. ويوفر نظره مجملة على الفقر عبر الزمن وبالتالي يمكن الحكومات والمجتمع الدولي من الحكم على ما تم اتخذاه من إجراءات لتخفيف حده الفقر. ومنذ وقت طويل يستخدم الدخل النقدي أو الاستهلاك للتعرف على الفقر وقياسه لكن لا تخلو قياسات الفقر المعتمدة على الدخل والاستهلاك من مشاكل وذلك للتباين في تصميمات مسوح الدخل والإنفاق باعتبارهما الوسيلة المثلي للتحليل الكمي للفقر، والاختلاف فيما بينها من بلد إلى آخر مما يجعل المقارنات صعبة، فقد يعتمد بعض المسوح على ما تم إنفاقه على الأغذية خلال الشهر السابق، وتعتمد أخري على ما تم إنفاقه خلال الأسبوع السابق.

وهنا عناصر أساسية في قياس الفقر اعتماداً على الدخل والاستهلاك، مثل خط الفقر وانتشار الفقر وفجوة الفقر. ويقصد بخط الفقر خط الفصل الحاسم في الدخل أو الاستهلاك الذي يعتبر الفرد أو الأسرة التي تقع تحته فقراء (وهو دخل يصل إلى دولار واحد في اليوم) ومن مشكلاته أنه يتطلب عند تحليل الفقر داخل بلد بذاته أن يكون انعكاساً لظروف البلد الاقتصادية والاجتماعية، وقد يتطلب تعديل خط الفقر ليلائم مختلف المناطق (الحضرية والريفية) داخل البلد إذا كانت هناك فروق في الأسعار أو في فرص الحصول على السلع والخدمات. وبعد تحديد خط الفقر، يتبقي اتخاذ القرار بشأن كيفية تقدير مدى انتشار الفقر في وضع معين، والطريقة المباشرة لقياس الفقر هي حساب نسبة السكان الذين يقل مستوى دخلهم أو استهلاكهم عن خط الفقر وهو أسلوب أكثر شيوعاً في قياس الفقر مع أن له عيوب منها أنه لا يعكس الفروق بين الفقراء في مستويات الدخل. وهناك

مقاييس أخري تدخل في اعتبارها المسافة بين الفقراء وبين خط الفقر (فجوة الفقر) ودرجة عدم المساواة في الدخل بين الفقراء (مربع فجوة الفقر) وهى مقاييس يسهل حسابها(١٧).

والفقر لا يشمل فقط انخفاض الدخل والاستهلاك وإنما يشمل أيضا ضعف الإنجاز في مجالات التنمية البشرية المختلفة، والتعرض للمعاناة، وعدم القدرة على التعبير وانعدام الحيلة، وما يؤكد أن الفقر هو الحرمان الشديدة من الحياة المرضية.

والواقع أن قضية الفقر تعد قضية مهمة وملحة ولا يتضح إلحاحها فقط من خلال تزايد أعداد الفقر أو تعدد أنماطه فلقد أصبح موضوع الفقر والذي تبدو من خلاله الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية المستدامة – هو العامل المشترك الأعظم في كافة المؤتمرات عالميا ومحليا حتى وأن بدت للوهلة الأولى ليست وثيقة الصلة بموضوع الفقر – بل إن معظم توصيات المؤتمرات تشير إلى ضرورة الحد من الفقر – ففي مؤتمر "ريو دي جانيرو" عام ١٩٩٢ ورد أن البيئة المحيطة بالإنسان لا يمكن الحفاظ عليها وصيانتها مع استمرار وجود جماهير الفقراء. واعتبر مؤتمر الأمم المتحدة عن السكان والتنمية بالقاهرة أن الفقر يشكل عقبة رئيسية أمام حل مشكلة السكان. أما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع عن المرأة عام ١٩٩٥ فقد وضع الفقر على قائمة الموضوعات التي ينبغي معالجتها. وأعلنت الأمم المتحدة أن عام ١٩٩٦ هو عام دولي للقضاء على الفقر – ونظمت عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر من (١٩٧٩ – ٢٠٠٦)(١٨). وقد خصصت مصر التقرير الوطني للتنمية البشرية في مصر عام ١٩٩٦ لموضوع الفقر.

وعلى الرغم من تعدد وتزايد محاولات تقدير أعداد الفقراء ونسبتهم إلى السكان في المجتمع المصري وبالتالي في صعيد مصر إلى الحد الذي يصعب معه التوفيق بينها لرسم صورة واضحة عن أوضاع الفقراء في مصر والصعيد واتجاهات التغير في الفقر خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٣، إلا أن هذا لم يمنع من التساؤل في ضوء البيانات المتاحة تحت يدنا ونتائج البحوث السابقة، عن مدى اتساع دوائر الفقر وتردى أوضاع الفقراء في صعيد مصر رغم الجهود المبذولة على صعيد التنمية المستدامة هناك؟

أ- خط الفقر في صعيد مصر:

يقصد بخط الفقر خط الفصل الحاسم في الدخل أو الاستهلاك (وهو دخل يصل إلى دولار واحد في اليوم)، والذي يعتبر الفرد والأسرة التي تقع تحته فقراء مُدقعين. وهناك طرق مختلفة لقياس الفقر تتراوح بين استخدام معلومات كمية (الدخل واستهلاك الفرد) واستخدام معلومات وصفية تقريبية (التقييم الذاتي لحالة الفقر)، ويمكن أن نستخدم مقاييس وثيقة الصلة في رسم صورة الفقر في المجتمع والتمييز بين الشرائح الفقيرة والمدقعة وغير الفقيرة من السكان لتحديد خط الفقر، وربما كان مقياس "متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى" أهم هذه المقاييس الكمية. وفي ضوء القياسات التي تقدمها تقارير التنمية البشرية خلال السنوات (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) يمكن القول أن نسبة الفقراء في محافظات الصعيد ككل قد ارتفعت قليلاً من ٣٤.١ عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٣٥.٢% عام ٢٠٠٠، وتختلف نسبة الفقراء من محافظة لآخري بصعيد مصر حيث تأتي محافظة أسيوط في المقدمة التي تزايدت فيها نسبة الفقراء من السكان من ٥٣.٤% في عام ١٩٩٥ لتصل إلي ٥٨.١% سنة ٢٠٠٠ تليها محافظة سوهاج التي ارتفعت فيها نسبة الفقراء من ٣٩.٤% سنة ١٩٩٥ إلى ٤٥.٥% سنة ٢٠٠٠. وهناك محافظات مثل المنيا وأسوان وقنا سجلت انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الفقراء خلال الفترة الزمنية ذاتها.

وقد لوحظ أن هناك ارتفاعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالجنيه المصري في معظم محافظات الصعيد خلال فترة الدراسة. غير أن نصيب محافظة أسيوط من هذا التطور كان اقل ما يمكن مقارنة بباقي محافظات الصعيد، وهو متفق مع تزايد نسبة الفقراء فيها[١٩].

ويشير تقرير التنمية البشرية (مصر) ٢٠٠٣ إلي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بالجنيه قد بلغ ٥٠١٢ في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٥٠٥٨ في محافظات الوجه البحري و ٥٥٣٧ في محافظات مصر ككل، مما يدلل على أن سكان محافظات الصعيد يقتربون من خط الفقر عن بقية سكان مصر. كما أشارت بيانات التقرير إلى أن إجمالي نسبة الفقراء في الوجه القبلي بلغت ٢٥.٢% في مقابل ١٣.١% في محافظات الوجه البحري و ٥.٨% في محافظات مصر ككل. بمعنى أن الوجه القبلي تزيد بين سكانه مجموعات الفقراء عن غيره من محافظات الجمهورية.

يضاف إلى ذلك، أن نسبة الفقراء المُدقعين بين سكان محافظات الوجه القبلي وصلت إلى ١٢.١% في مقابل ٢.٢% في محافظات الوجه البحري و ٥.٨% في محافظات مصر ككل، وهو أمر يدل على تزايد نسبة السكان ممن هم تحت خط الفقر في صعيد مصر بالمقارنة بالمحافظات الأخرى(٢٠).

ب- انتشار الفقر في صعيد مصر:

ويقاس انتشار الفقر من خلال مفهوم الفقر البشري الذي أدخله تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧ تحت مقوله دليل الفقر البشري، فهو يوفر مقياساً بشرياً إجمالياً لشيوع وانتشار الفقر في مجتمع ما والذي يوجه الانتباه إلى نواحي الحرمان من ثلاثة عناصر أساسية من عناصر الحياة البشرية تنعكس بالفعل في دليل التنمية البشرية؛ وهي طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق وهو دليل يساعد على قياس مدى الحرمان، ويحدد نسبة السكان الذين لم يشملهم التقدم ويوفر قياساً شاملاً لشيوع الفقر البشري. ويكشف دليل الفقر البشري الحرمان الذي يمكن أن يخصه قياس فقر الدخل فلقد خفضت مصر وباكستان فقر الدخل بينهما إلى أقل من ١٥% لكن الفقر البشري في هذين البلدين مازال أعلى كثيراً(٢١).

وإذا جاز لنا أن نكتفي في قياس الفقر البشري في صعيد مصر استناداً إلى ما وفره تقرير التنمية البشرية مصر (٢٠٠٣) حول مؤشرات طول العمر وتوقع الحياة عند الميلاد والمعرفة (معدل القراءة والكتابة لمن هم ١٥ سنة فأكثر) ومستوى المعيشة اللائق (توفر المياه النقية والصرف الصحي)، فلقد لوحظ أن توقع الحياة عند الميلاد قد بلغ ٦٦.٢% في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٦٧.٥% في محافظات الوجه البحري و ٦٧.١% في محافظات مصر ككل. كما بلغت نسبة معرفة القراءة والكتابة لمن تزيد أعمارهم عن (١٥) سنة ٥٦.٤% في محاظفات الوجه القبلي في مقابل ٦٤.٨% في محافظات الوجه البحري و ٦٥.٦% في محافظات مصر ككل. كما اتضح أن نسبة الأسر المزودة بمياه مأمونة في محافظات الوجه القبلي بلغت ٩٦.٤% في الحضر و٧٥.٨ في الريف في مقابل ٩٧.١% في حضر محافظات الوجه البحري و ٨٤.٧% في ريف هذه المحافظات، وبلغت ٩٧.٥% في حضر محافظات مصر كلها و ٨١.١% في الريف. أما نسبة الأسر المزودة بصرف صحي في محافظات الوجه

القبلي فقد بلغت في (الحضر ٩٧.٧% والريف ٨١.١%) في مقابل نسبتهم في محافظات الوجه البحري التي بلغت (٩٩.٥% في الحضر و ٩٧.٨% في الريف) وفي محافظات مصر كلها بلغت (٩٩.٦% في الحضر و٧٨.٢% في الريف)[٢٢]. وبناء على هذه البيانات يمكن لنا القول أن مؤشرات الفقر البشري وانتشار الفقر تبدو واضحة في محافظات الصعيد بالمقارنة بمحافظات الوجه البحري ومصر كلها. حيث تراجع العمر المتوقع عند الميلاد، وانخفض مستوى المعرفة، وضعفت مقومات مستوى المعيشة اللائق.

جـ- فجوة الفقر في صعيد مصر:

وتقاس من خلال المسافة بين الفقراء وخط الفقر أو من خلال عدم المساواة في الدخل بين الفقراء وفي هذه الحالة تقترب من مربع فجوة الفقر وقد أشار تقرير التنمية البشرية (مصر) عام ٢٠٠٣ إلى الأنصبة الدخلية ونسبة أعلى ٢٠% إلى أدنى ٢٠% عند حساب مؤشرات توزيع الدخل والفقر، وقد بلغت هذه النسبة ٤.٠% في محافظات الوجه القبلي (٥.٧% في الحضر و ٢.٣% في الريف) في مقابل ٣ في محافظات الوجه البحري (٣.٥% في الحضر و ٢.٨% في الريف) و٤.٥% في محافظات مصر ككل (منهم ٤.٩% في الحضر و ٣.٣% في الريف).

ولوحظ أيضاً أن نسبة أدني ٤٠% من الأشخاص من الدخل وصلت إلى ٢٣.٤ في محافظات الوجه البحري (منهم ١٩.٦% في الحضر و٢٥% في الريف) في مقابل ٢٦.٣% في محافظات الوجه البحري (منهم ٢٤.٦% في الحضر و ٢٦.٩% في الريف) و ٢٢.٧% في محافظات مصر ككل (منهم ٢١.١% في الحضر و ٢٥.٣% في الريف)[٢٣].

وتدلل هذه المؤشرات على أن المسافة بين الفقراء وبقية السكان في صعيد مصر أكبر منها بين نظيرتها في محافظات الوجه البحري ومصر ككل، واتسعت هذه المسافة بالنسبة لسكان ريف صعيد مصر. كما تدلل هذه المؤشرات على أن مظاهر عدم المساواة بين الفقراء تبدو بشكل واضح بين سكان صعيد مصر وسكان محافظات مصر كلها، وهى مظاهر تبدو جلية في حضر صعيد مصر.

والخلاصة، إن دوائر الفقر في صعيد مصر تعددت واتسعت، كما ترديت أوضاع الفقراء وكانوا أقرب إلى خط الفقر وانتشر بينهم الفقر

وارتفعت بينهم مؤشرات الفقر البشري، وزادت المسافة بين الفقــراء فــي الصعيد وبقية سكان الجمهورية، كما اتضحت مظاهر عدم المســاواة فــي الدخل بين الفقراء أنفسهم بشكل ملموس.

٢ـ تعدد وتباين صور الحرمان في صعيد مصر:

إذا كان الفقر يعني الحرمان من الحياة المُرضية، فإنه يشمل التحصيل المنخفض في التعليم والصحة والتعرض للمعاناة والتعرض للمخاطر وعدم قدرة المرء على إسماعٍ صوته وانعدام حيلته، وكــل هــذه الأشــكال مــن الحرمان تمثل قيداً شديداً على القدرات المتوافرة للمرء وعلى حرياته فــي التمتع وممارسة ذلك النوع من الحياة الذي يرغب فيه.

ويمكن قياس الحرمان من حيث بُعدي الصحة والتعليم، واتخاذ معــدل الوفيات باعتباره أفضل أداة لقياس الفروق في الحالة البدنية للناس، وكــذلك حساب معدل وفيات الأطفال الرضع. غير أن هذه الحسابات لها مشــاكلها، لاعتمادها على عمليات التعداد والمسوح التي لا تتوافر لمعظم البلــدان إلا على فترات دورية، وعدم وجود نظام ســجل كامــل للأحــوال المدنيــة. والاعتماد على تقدير احتمالات البقاء على قيد الحياة من سنة إلــى أخــري استناداً إلى الاتجاهات والنماذج. وكذلك فإن بيانات التعليم بعيــدة عــن أن تكون مرضية إذ يعاني المؤشر المتاح وهو المعدل الإجمالي الالتحاق مــن عيوب شديدة في المفهوم وقد يتأثر بزيادة احتمالات الرسوب في الصــف، ولذلك يفضل الاعتماد على معدل الالتحاق الصافي بالمــدارس الابتدائيــة والذي يبين نسبة الأطفال في سن الدراسة الابتدائية الملتحقين بالمدارس إلى إجمالي من هم في سن الالتحاق بالدراسة الابتدائية، وهو حساب لا يتــوافر إلا لعدد محدود من البلدان ولا يكفي لتوفير بيانــات يعــول عليهــا فــي المقارنات المطلوبة.

وعند قياس الحرمان من حيث الصحة يمكن حســاب معــدل وفيــات الأطفال ومقارنته بين الأقاليم المختلفة، وحساب معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وكذلك قياس سوء التغذية، وفي هذا قد يستعان بمفهوم التقزم (قصر الطول بالنسبة للعمر – وهو مؤشر على سوء التغذية طويل الأجل) والهُزال (انخفاض الوزن بالقياس إلى الطول – وهو مؤشــر علــى ســوء التغذية في الأجل القصير) ونقص الوزن (انخفاض الوزن بالنسبة للعمــر)

وهو أعلى بين الفقراء في كل البلدان تقريباً. ثم انتشار الإمراض ولا سيما الأمراض المعدية وعلى أعلى بالنسبة للفقراء مع أن فرصتهم في الحصول على الرعاية الصحية عادة ما تكون أقل، وكذلك نسبة من يعانون من أمراض الجهاز التنفسي، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) لأن الدلائل الحديثة العهد تبين أن معظم الإصابات الجديدة تحدث بين الفقراء(٢٤). خاصة بين أطفال الشوارع.

وقد يتطرق قياس الحرمان من حيث التعليم إلى فرص الحصول على العلم والتحصيل العلمي فقد لا يحصل معظم أبناء الأسر الأشد فقرا على أي علم أصلاً، وقد يتم حساب عدد السنوات التي أتمها من تتراوح أعمارهم بين (١٥ – ١٩) سنة، وكذلك يتم حساب معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، لأنه يمكن ملاحظة فروق داخل البلد الواحد في هذه المؤشرات بين المناطق الريفية والحضرية وعبر المناطق وكذلك عبر الطبقات الاجتماعية والاقتصادية. وكذلك يلاحظ اختلاف الإنجاز بين النساء والرجال باعتبار ذلك من أهم الاختلافات داخل البلد الواحد إذ تبين تخصيص الموارد داخل الأسرة تبعاً لعمر ونوع الجنس. وقد يظهر بناء على نتائج المسموح أن المرأة في وضع غير موات، وأن حرمان الإناث عند تعريفه على أنه الفجوة بين معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية للذكور والإناث تتفاوت تفوتاً كبيراً.

وإذا انتقلنا إلى مقياس الحرمان استناداً إلى بعد التعرض للمعاناة والمخاطر، فالتعرض للمعاناة زميل دائم للحرمان المادي والبشري، بسبب أوضاع الفقراء فهو يعيشون ويزرعون أراضي هامشية معتمدين على أمطار ليست مؤكدة، كما أنهم يعيشون في مراكز سكن حضرية مزدحمة (العشوائيات) وقد تكتسح الأمطار الغزيرة ديارهم. وهم يعملون بصورة غير مستقرة في القطاع الرسمي عمالة مؤقتة – عمال تراحيل وأغلبهم في القطاع غير الرسمي – وهم أكثر تعرضاً لخطر أمراض مثل الملاريا والدرن، كما أنهم معرضون لخطر الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة على يد السلطات المحلية، ومعرضون أيضاً – خاصة النساء – للاستبعاد الاجتماعي وأعمال العنف والجريمة. يضاف إلى ما سبق عجز الفقراء عن تقليل خطر الصدمات والتعامل معها. كما أن افتقارهم للأصول الكافية قد يتسبب في دوره حلزونية مفرغة من الهبوط، يتفاقم معها الحرمان يساعد

على هذا عجز الدولة أو المجتمع المحلي عن إيجاد آليات لتخفيف حدة المخاطر. كما يتعرض الفقراء لمخاطر تتجاوز نطاق مجتمعهم المحلي، كتلك التي تؤثر في الاقتصاد والبيئة والمجتمع الذي يعيشون فيه، إذ تؤثر المنازعات الأهلية (الثأر في الصعيد مثلاً) والحروب والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية على قدرتهم على الهروب من إسار الفقر(٢٥).

وقد يقاس الحرمان من خلال بعد عدم الاستماع إلى رأي الفقراء مما يجعلهم بلا صوت ولا حول لهم ولا قوة؛ وبالتالي انعدام الحيلة. إذ يشعر المحرمون مادياً بحدة افتقارهم إلى القدرة على إسماع صوتهم وعلى التمتع بأسباب القوة والاستقلال ويعرضهم انعدام الحيلة هذا للمعاملة المجحفة والإذلال والعار والمعاملة غير الإنسانية والاستغلال من جانب مؤسسات المجتمع والدولة. ذلك لأن غياب سيادة القانون والافتقار إلى الحماية من العنف والابتزاز والترويع (ظاهرة البلطجة)، وانعدام الكياسة في المعاملة والقدرة على التنبؤ عند التعامل مع المسئولين الحكوميين، يضاف إلى ذلك أن الفقراء ممنوعون من الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة أو المشاركة في أنشطة تخرج عن منطقة أمنهم المباشر. ويجعل التهديد بالقوة المادية أو بالسلطة البيروقراطية التعسفية من الصعب عليهم المشاركة في الشئون العامة أو الإفصاح عن مصالحهم الحقيقية. وتعتبر مؤسسات الدولة غير المتجاوبة وغير الخاضعة للمساءلة من أسباب زيادة الحرمان بين الفقراء، كما أن الأعراف والحوافز الاجتماعية يمكن أيضا أن تسهم في انعدام صوت الفقراء وقلة حيلتهم ويظهر هذا في ضوء عدم المساواة بين الرجال والنساء والتمييز ضد النساء. وهكذا تتعدد الأبعاد في قياس الحرمان، غير أن تحديد القيمة النسبية لهذه الأبعاد وما هي الأوزان التي يمكن أن تنسب إلى كل بعد عند إجراء المقارنات ربما أسهم في وضوح هذه القياسات وإثراء قيمتها العلمية(٢٦). وربما ساعدت هذه القياسات أيضا في تحديد الفقر المطلق والفقر النسبي، وكذلك في التفرقة بين فقر القدرات وفقر الإمكانات.

أ- الحرمان البشري في صعيد مصر من حيث بعدي الصحة والتعليم:

وعادة ما يتم قياس هذا النوع من الحرمان الصحي في ضوء حساب معدلات الوفيات ومقارنته بين الأقاليم ومعدل وفيات الرضع واحتمالات البقاء والعمر المتوقع عند الميلاد وسوء التغذية والتقزم والهزال ونقص الوزن

وانتشار أمراض الجهاز التنفسي والملاريا والدرن، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز)، وربما ساعدتنا بيانات تقارير التنمية البشرية ونتائج البحوث السابقة في إلقاء الضوء على بعض هذه المعدلات في صعيد مصر.

فلقد أشار تقرير التنمية البشرية مصر عام ٢٠٠٣ إلى أن معدل الوفيات الخام في محافظات صعيد مصر قد بلغ ٦.١ في مقابل ٥.٨ في محافظات الوجه البحري، و٦.٢ في محافظات مصر كلها. وأن معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي قد بلغت ٣٥.٧ في محافظات الوجه القبلي مقبل ٢٢.٢ في محافظات الوجه البحري و٣٠ في محافظات مصر كلها. كما اتضح أن نسبة ناقصي الوزن دون الخامسة في محافظات الوجه القبلي بلغت ١٠.٢ في مقابل ٤.٨ في محافظات الوجه البحري و ٨.٨ في محافظات مصر جميعها(٢٧). ويضاف إلى ما سبق نتائج بحث الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي، والتي انتهت إلى أن الأمراض الأكثر شيوعاً بين شرائح الفقراء هي أمراض الجهاز التنفسي وتأتي في المرتبة الأولى، وتنتشر بنسبة ٢٥.٥% بين فقراء ريف الوجه القبلي مقابل ٢٦.٦% بين ريف الوجه البحري، كما تنتشر أمراض الجهاز التنفسي بين فقراء حضر الوجه القبلي بنسبة ٢٦.٨%، مقابل ٤٧.١ بين فقراء حضر الوجه البحري(٢٨).

وهكذا تدل البيانات السابقة على تعدد صور الحرمان البشري في صعيد مصر وعلى ضعف إنجاز جهود التنمية البشرية في مجال الصحة، حيث تزايدت معدلات الوفيات الخام عن نظيرتها في محافظات مصر، وزادت كذلك نسبة وفيات الأطفال الرضع عنت نظيرتها في محافظات الوجه البحري ومحافظات مصر ككل، وزادت كذلك نسبة الأطفال ناقصي الوزن في محافظات الوجه القبلي على نظيرتها في المحافظات الأخرى؛ مما يشير إلى سوء التغذية، وقد اتضح انتشار أمراض الجهاز التنفسي بين فقراء حضر وريف الوجه القبلي باعتبارهما من بين الأمراض الأكثر شيوعاً بين الفقراء وقد جاءت في المرتبة الأولى بالمقارنة بأنواع الأمراض الأخرى.

أما الحرمان البشري في مجال التعليم، فعادة ما يتم قياسه في ضوء المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم ومعدل الالتحاق الصافي بالمدارس

الابتدائية وفرص الحصول على العلم وعدد السنوات التي أتمها من هم أكثر من ١٥ سنة في مراحل التعليم، ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، فضلاً عن حساب الفجوات في التعليم ويحسب من خلال الفروق بين الريف والحضر وبين الرجال والنساء.

وربما أفادتنا بيانات تقارير التنمية البشرية عن مصر ونتائج البحوث السابقة ذات الصلة في ألقاء الضوء على بعض هذه المقاييس لتوضيح صور الحرمان في صعيد مصر من خلال بعد التعليم.

إذ توضح بيانات تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٣ أن نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي وما قد يشير إلى المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم في صعيد مصر قد بلغ ٨٢.٥ مقابل ٨٧.٥ في محافظات الوجه البحري و٨٦.٠ في محافظات مصر ككل. وأن معدل القراءة والكتابة للسكان لمن هم فوق ١٥ سنة كمؤشر على فرص الحصول على العلم، قد بلغ ٥٦.٤ في محافظات صعيد مصر منهم ٧٥.٥ في الحضر و ٤٤.٨ في الريف، أما محافظات الوجه البحري فقد كانت النسبة بها ٦٤.٨ (٧٧.٤ في الحضر و ٥٨.٩ في الريف) وفي المقابل بلغت النسبة في محافظات مصر ككل ٦٥.٦ (٧٨.٥ في الحضر ٥٣.١ في الريف). أما معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية في محافظات صعيد مصر محسوباً بنسبة الانتقال للإعدادي ممن أتموا التعليم الابتدائي، فقد بلغت ١٠٣.٩ في مقابل ١٠٥.٣ في محافظات الوجه البحري و ١٠٤.٥ في محافظات مصر كلها.بينما كانت نسبة القيد الإجمالية بالابتدائي في محافظات صعيد مصر ٩٠.١ في مقابل ٩١.٠ في محافظات الوجه البحري و٩١.٧ في محافظات مصر كلها. وتشير البيانات أيضاً إلى الفجوات في التعليم بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث، حيث اتضح أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لمن هم ١٥ سنة فأكثر قد بلغت في محافظات الوجه القبلي ٤٤.٨ في الريف و ٧٥.٥ في الحضر، في مقابل ٥٨.٩ في ريف محافظات الوجه البحري، و٧٧.٤ في الحضر، وبلغت نسبة الإلمام بالقراءة بين النساء (لمن هم في سن ١٥ سنة فأكثر) ٥٢.٤ في محافظات الوجه القبلي (٣٩.٠ في الريف و ٧١.٧ في الحضر) في مقابل ٦٣ في محافظات الوجه البحري (٥٣.٩ في الريف و ٧٥.٢ في الحضر) وبنسبة ٦٣.٤ في محافظات مصر ككل (٤٨.٢ في الريف و ٧٥.٣ في الحضر)[٢٩].

ولا شك أن هذه البيانات قد تنطوي على أدلة تلقى الضوء على تعدد صور الحرمان البشري في صعيد مصر وعلى الاختلالات في جهود التنمية البشرية المهتمة بالتعليم، حيث انخفض المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم في صعيد مصر عن نظيره في محافظات الوجه البحري ومحافظات الجمهورية كلها، وقد تراجعت فرص الحصول على العلم في محافظات صعيد مصر وخاصة المناطق الريفية منها بالمقارنة بنظيرتها في محافظات الوجه البحري ومصر كلها. وكذلك انخفض معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية في محافظات الصعيد بالمقارنة بنظيره في المحافظات الأخرى (وجه بحري والجمهورية ككل)، وكذلك انخفضت نسبة القيد الإجمالية بالابتدائية في محافظات الصعيد بالمقارنة بنظيره في محافظات الوجه البحري ومحافظات مصر ككل. وظهر جلياً فجوة التعليم من خلال الفروق بين الريف والحضر وذلك لصالح الحضر، وأيضاً من خلال الفروق بين النساء والرجال وذلك لصالح الرجال عموماً ولصالح النساء في الحضر على حساب نساء الريف.

ب- الحرمان البشري في صعيد مصر من حيث التعرض للمعاناة والمخاطر:

وجرت العادة على قياس هذا النوع من الحرمان البشري نتيجة للتعرض للمعاناة والمخاطر من خلال مشكلات السكن نتيجة لأن الفقراء يعيشون في مراكز سكن مزدحمة مثل العشوائيات، حيث تزداد مشكلات الازدحام والظروف الصحية غير المواتية، كما تظهر المعاناة من خلال مشكلات عدم الاستقرار في العمل والدخول نتيجة لأن أغلب الفقراء يعملون في القطاع غير الرسمي، كما أنهم معرضون – وخاصة النساء – للاستبعاد الاجتماعي وأعمال العنف والجريمة. وربما وجدنا في بيانات تقارير التنمية البشرية ونتائج البحوث السابقة بعض الشواهد التي قد تساعد في قياس الحرمان البشري في صعيد مصر نتيجة للتعرض لمثل هذه المخاطر وما يترتب عليها من معاناة.

وقد أشار البعض إلى أن مشكلة الإسكان تعد مشكلة رئيسية في العديد من المدن والقرى، وربما كانت محصلة للآثار السلبية للهجرة، فقد يلجأ المهاجرون – وأغلبهم من الفقراء- إلى حل مشكلات الإسكان من خلال بناء منازل بأنفسهم يستخدمون فيها المواد الخام المتاحة تحت أيديهم، لدرجة أصبحت معها هذه المساكن من السمات المميزة لمدن العالم الثالث ومن بينها مصر، مما أسهم في إنشاء المناطق والأحياء العشوائية التي

أطلق عليها اسم حزام الفقر، وقد أصبحت المناطق العشوائية بمثابة مجتمع مواز للمدن وظهرت في مختلف محافظات الجمهورية بنسب متفاوتة، أوضحها العشوائيات في صعيد مصر. ويعاني الإسكان في هذه المناطق من الازدحام الشديد والظروف الصحية غير الملائمة. ويعني الازدحام في أبسط معانية اشتراك عدد من الأسر في استخدام وحده سكنية واحدة مخصصة أصلاً لأسرة واحدة أو اشتراك أكثر من فرد واحد في حجرة واحدة مع افتقار الوحدة أو الحجرة إلى التهوية والإضاءة. والازدحام يعني فقدان الخصوصية وتعرض الروابط الاجتماعية لكثير من التوترات وظهور الكثير من مشكلات الضوضاء والضغوط الاجتماعية وانعدام النظافة أما الظروف الصحية غير الملائمة فتظهر من خلال عدم توافر المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء. وهذا الوضع المتردي قد يقلل من فرص قاطني هذه المناطق على حماية أنفسهم من المخاطر الصحية والبيئية[٣٠].

وقد أوضح بحث الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي، أن ضيق المساحة السكنية يمثل العامل الأكثر أهمية في عدم رضا أسر العينة عن سكنها، وبلغت نسبة غير الراضين بالنظر إلى ضيق المساحة ٦٨% من إجمالي غير الراضين. ولوحظ أن هناك ٧٠% من الأسر في شريحة الفقراء يعيشون في غرفة يتزاحم فيها أكثر من (٤) أفراد بل أن النتائج قد أوضحت أنه فيما يتعلق بمعدل التزاحم داخل الغرفة ظهرت المشكلة أكثر حدة في شريحة الفقراء سواء في الريف أو الحضر، وتزايد أعداد الأفراد داخل الغرفة الواحدة وجاء الزحام والضوضاء ليحتل المرتبة التالية وكان سبباً في عدم رضا ١٤% من إجمالي غير الراضين عن مساكنهم. وتلي ذلك تلوث البيئة المحيطة كسبب لعدم الرضا عن المسكن بنسبة ١١% من إجمالي غير الراضين في الريف والحضر[٣١].

ومن ناحية أخري أشارت دراسة حديث حول "تحديات التنمية وخصائص قوة العمل في صعيد مصر" إلى أن البطالة تدفع غالبية الذين لا سبيل أمامهم إلى فرصة عمل في الاقتصاد المنظم إلى قبول العمل في أنشطة القاع بالاقتصاد غير المنظم الذي عرف باسم قطاع الفقراء، وغالبا ما تكون فرصهم في أعمال غير مستقرة ومنخفضة الدخل. ويتضح من المؤشرات الإحصائية على مستوى محافظات الجمهورية أن نسبة العاملين في هذا القطاع بلغت ٨.٥% في المحافظات الحضرية، وتصل إلى ٩.٣% في محافظات الصعيد، وتمثل محافظة أسوان أعلى نسبة بين العاملين في القطاع غير المنظم على مستوى الجمهورية، حيث بلغت النسبة ١٥.٣%

وتتراوح نسبة العاملين في هذا القطاع بباقي محافظات الصعيد ما بين ٨.٥% و ١٢.٨% في مجال تفاوتات الأجور بمختلف القطاعات، فقد تؤدي الاختلافات في إيرادات أفراد قوة العمل في القطاع غير المنظم والذين له من نفس المؤهلات والقدرات إلى تزايد مخاطر انعدام التوازنات الاجتماعية، وتؤكد الدراسات في هذا الصدد، أن سوق العمل العرضي وغير المنظم تقوم على توظيف غير منظم وغير مضمون ومنخفض العائد، وتؤدي هذه الخصائص التي يتسم بها سوق العمل العرضي إلى ما يمكن تسميته بمصيدة الفقر المستمر والتي تدخلها محافظات الصعيد، فالدخول في وظائف وأنشطة القطاع غير المنظم يعرقل فرص الارتقاء الوظيفي وتنمية المهارات في المراحل التابعة من حياة الفرد المهنية(٣٢).

أما فيما يتعلق بالحرمان البشري من خلال الاستبعاد الاجتماعي وأعمال العنف والجريمة وخاصة النساء، وما يترتب على ذلك من تعرض الفقراء للمعاناة والخطر فقد أوضحت دراسة "ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية" أن محافظات الوجه القبلي تحتل المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية في نسبة ارتكاب جنايات العنف الأسري بأنواعها المختلفة، حيث بلغت نسبتها ٤٨.٢% في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٣٣.٢% في محافظات الوجه البحري. وقد احتلت محافظات الوجه القبلي المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية في نسبة ارتكاب جنايات القتل العمد أو الشروع فيه في محيط الأسرة حيث بلغت النسبة ٥٤.٣% وبلغت نسبة جنايات الضرب المفضي إلى الموت ٤١.٤%، والضرب المحدث عاهة ٤٨.١%. وظهر أن محافظة أسيوط تحتل المرتبة الأولى بين محافظات الوجه القبلي حيث بلغت نسبة جنايات العنف الأسري ٢٨.٥% تليها محافظة سوهاج بنسبة ٢٤.٧%. وقد ظهرت جنايات الاغتصاب بين جنايات العنف الأسري في محافظات الصعيد بنسب متباينة، أعلاها في محافظة سوهاج بنسبة ٤١.١%(٣٣).

وتمدنا البيانات والنتائج السابقة بأدلة واضحة على تعدد وتباين صور الحرمان البشري من حيث التعرض للمعاناة والمخاطر وظهرت في صورة مشكلات السكن في المناطق العشوائية وأحزمة الفقر وتفاقم مشكلة الازدحام في مكان السكن سواء أكان وحدة أو غرفة، تفتقر إلى التهوية والإضاءة، ويعلو فيها الضوضاء والظروف البيئية غير المواتية وقد يتعرض الفقراء للمعاناة والمخاطر من العمل في القطاع غير المنظم لأنه عمل غير مستقر ومنخفض الدخل وغير مضمون، خاصة وأن هناك نسبة

من سكان الصعيد قد لجأوا إلى العمل في هذا القطاع غير المنظم وصلت في بعض الأحيان إلى ١٥%. أما الخطر الواضح الذي يتعرض له الفقراء في صعيد مصر ويدلل على صورة أخري من صور الحرمان البشري، فقد ظهر من خلال ظاهرة العنف داخل الأسرة وأن محافظات صعيد مصر تحتل المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية من حيث نسبة ارتكاب جنايات العنف الأسري بأنواعها المختلفة ومن بنيها الاغتصاب.

جـ-الحرمان البشري في صعيد مصر من خلال بعد انعدام الحيلة:

وربما أمكن قياس هذا النوع من الحرمان البشري من خلال مؤشرات تدلل على غياب سيادة القانون والافتقار إلى الحماية من العنف والترويع والبلطجة ومن خلال الافتقار إلى القدرة على توصيل أصواتهم والتمتع بأسباب القوة الاقتصادية والسياسية والاستفادة من الفرص الاقتصادية والمشاركة في الشئون العامة وظهور حواجز اجتماعية تؤثر على انعدام أصوات الفقراء وقلة حيلتهم أو من خلال عدم المساواة بين الرجال والنساء والتمييز بينهما. ولعلنا نجد في ما توفره لنا بيانات تقارير التنمية البشرية ونتائج البحوث السابقة ذات الصلة ما يساعدنا على إلقاء الضوء على هذا النوع من الحرمان البشري بين سكان صعيد مصر.

حيث أشارت دراسة حديثة عن حق المواطن في الأمن إلى أن من مظاهر العنف التي استجدت في الشارع المصري وتزايدت في الآونة الأخيرة ويمكن أن يلحظها كل موطن في محافظات مصر، ظاهرة استعراض القوة أو التلويح بالعنف والتهديد باستخدامها لترويع الأشخاص وتخويفهم بقصد ابتزاز وسلب حقوقهم المشروعة وفرض السطوة عليهم حتى بات الأمر يشكل خطورة تهدد أمن الناس وتكدر سكينتهم، فضلاً عن تعريض أرواحهم وسلامتهم وأعراضهم وحريتهم للخطر وإلحاق الضرر بممتلكاتهم ومصالحهم وقد أصطلح على تسمية هذه الظاهرة تعبير البلطجة[٣٤]. وقدرت حوادث العنف المجتمعي التي تندرج تحت مفهوم البلطجة خلال عام ١٩٩٨ بحوالي (٥٠٠٠) حادث كانت المناطق العشوائية والهامشية مسئولية عن ٧٠% منها على الأقل[٣٥]. ويعيش الفقراء في صعيد مصر في هذه المناطق العشوائية، مما يجعلهم أكثر تعرضاً للبلطجة وافتقاراً إلى الحماية.

وتشير بيانات تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ المتعلقة بقوة العمل والمشاركة الاقتصادية إلى أن نسبة المستخدمين بأجر من قوة العمل في

محافظات الوجه القبلي الإجمالية قد بلغت ٦١.٦% منهم ٧٠.٩% في الحضر و٥٦.٦% في الريف، مقابل ٦٣.١% في محافظات مصر ككل منهم ٧١.٣% في الحضر و٥٥.٢% في الريف. بينما بلغت نسبة النساء من المستخدمين بأجر من قوة العمل ٦٤.٨% في محافظات الوجه القبلي منهم ٧٩.٧% في الحضر ٤٤.٢% في الريف، في مقابل ٧٠.١% في مصر ككل؛ منهم ٨١.٤% في الحضر و٥٣.٠% في الريف[٣٦].

وأكدت نتائج دراسة حديثة عن القيم الثقافية السائدة في ريف مصر وعلاقتها بعمل المرأة، على أن القيم الثقافية السائدة في ريف صعيد مصر مازالت تكبل حركة المرأة وخروجها إلى العمل، وأن التمييز بين الرجال والنساء يعد من أبرز السمات الموجودة في كافة النواحي سواء أكان يتعلق بالعمل داخل المؤسسات الحكومية أو المشروعات الخاصة أو في استقلال المرأة في الحصول على القروض البنكية[٣٧].

ويمكن أن تستخلص من الشواهد السابقة بعض الأدلة التي تشير إلى صورة أخري من صور الحرمان البشري بين السكان في صعيد مصر ظهرت في افتقارهم إلى الحماية من العنف والترويع والبلطجة في مناطق السكن العشوائي وفي انخفاض نسبة مشاركتهم الاقتصادية بالمقارنة بنظرائهم في محافظات الوجه البحري ومصر كلها وتراجع نسبة المستخدمين بأجر بينهم، وقد اتضح ذلك في ريف صعيد مصر، وبين النساء، هذا فضلاً عن تأثير الحواجز الاجتماعية والثقافية والقيم السائدة في صعيد مصر على تكبيل حركة المرأة وخروجها إلى العمل، وعلى تكريس التمييز بين الرجال والنساء. وهكذا تعددت وتباينت صور الحرمان البشري في صعيد مصر، واتضحت مؤشراته على أبعاد مختلفة منها الصحة والتعليم والتعرض للمعاناة والمخاطر، وانعدام الحيلة، مما يجعلهم بلا قوة أو صوت ويحد من مشاركتهم في برامج التنمية البشرية المستدامة.

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية لاستدامة التنمية في صعيد مصر (المستقبل المرغوب فيه):

لقد تمكنت بعض البلدان- خلال العقد الماضي- من إحراز تقدم كبير نحو تخفيض أعداد الفقراء وتخفيف حدة الفقر بأشكاله المتعددة. فلقد خفضت الصين عدد فقرائها من ٣٦٠ مليون عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢١٠ مليون عام ١٩٩٨، وخفضت مورشيوس موازنتها العسكرية واستثمرت بشدة في الرعاية الصحية والتعليم. واليوم تتوافر لجميع أبناء مورشيوس

مرافق الصرف الصحي، ويحصل ٩٨% منهم على مياه نقية مأمونة. واقتربت كثير من بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية من تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. ويوسع بلدان أخري أن تفعل نفس الشيء وتقف في مواجهة مع الفقر.

وإذا كانت المجتمع الدولي قد حدد لنفسه عدداً من الأهداف التي يجب تحقيقها في السنوات الأولى من القرن الجديد، لمواجهة الصورة المعبرة عن الفقر العالمي، ومظاهر عدم المساواة، في محاولة لتخفيف الفقر الناجم عن انخفاض الدخل والحرمان الإنساني، وذلك استناداً إلى مناقشات مستفيضة دارت في مؤتمرات عديدة تابعة للأمم المتحدة خلال التسعينيات. ولقد تبلورت هذه الأهداف التي تم الاتفاق عليها في المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة التي عقدت خلال هذه الفترة في صورة أهداف التنمية في الألفية الثالثة، وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولية على ترجمة هذه الأهداف في مجموعة مختصرة من الغايات والأهداف العديدة والمؤشرات القابلة للحساب. لتقدير التقدم الحادث في التنمية على أساس إعلان الألفية(٣٨).

فبمقدور المجتمع المصري أن يقف في مواجهة الفقر ويعبر هذه الهوة ويستفيد من تجارب البلدان الأخرى وبإمكانه أن ينمي مجموعة أهداف إستراتيجية من بين تلك التي أشارت إليها أهداف التنمية في الألفية الثالثة وربما أسهمت في تجاوز هذا الوضع الابتدائي الذي اتسعت معه دوائر الفقر وتردت أوضاع الفقراء، وتباينت صور الحرمان الإنساني خاصة في صعيد مصر، وذلك من أجل صياغة مستقبل أفضل مرغوب فيه.

ولعل العمل على توسيع نطاق الخيارات وإتاحة المزيد من الفرص، ودعم جهود التمكين ومحاولات الإنصاف، وتعزيز شبكات الأمن والأمان تشكل أهدافاً إستراتيجية ربما كانت لها فعاليتها في التصدي للفقر في صعيد مصر.

١ـ توسيع نطاق الخيارات:

يؤكد الفقراء بانتظام على الأهمية المركزية لإتاحة الفرص المادية، ويعني هذا توفير الوظائف والائتمان والطرق والكهرباء والأسواق اللازمة لبيع منتجاتهم والمدارس والمياه ومرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية التي تستند إليها الحالة الصحية والمهارات اللازمة للعمل.

غير أن هذا المستوى من طموح الفقراء لا يزال بعيداً عن ما تهدف إليه التنمية من العمل على التحسين المستمر في مستوي البشر وتمنحهم الفرص المواتية للإنتاج والاستمتاع والابتكار، فالتنمية ليست زيادة الدخل والثروة فقط، بل تهدف التنمية إلي بناء القدرات البشرية من خلال تحسين الحالة الصحية والمعرفة والمهارات من ناحية وانتفاع الناس بهذه القدرات سواء للتمتع بوقت الفراغ ولأغراض إنتاجية أو في الشئون الثقافية من ناحية أخري. فالتنمية في النهاية هي عملية توسيع نطاق الخيارات والفرص المتاحة للرجال والنساء وبصفة متساوية في جميع المجالات التعليمية، والمعلوماتية والاقتصادية، والقانونية وكذلك الحقوق السياسية والاجتماعية(٣٩).

إن التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وهي خيارات غير محدودة أساساً بدءاً من الخيارات الأساسية أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة بما في ذلك خيارات الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان واستمتاع الشخص بالاحترام الذاتي.

وهذا هو المعني الذي يدل عليه القول بأن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، وتعني تنمية الناس الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو في الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، ومن أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل فرد فرص المشاركة فيها(٤٠).

وهكذا يمكن أن يتسع نطاق الخيارات ليشمل أولاً الخيارات الأساسية وإتاحة الفرص المادية، والحصول على الوظائف، وإتاحة فرص الائتمان ونشر الأسواق، وتحسين مستويات المعيشة من خلال الدخل والاستهلاك من أجل الوصول إلى حياة خالية من العلل. وثانياً: خيارات بناء القدرات البشرية، وتوفير فرص الخدمات الصحية والتعليمية والمعرفية والمهارات اللازمة للعمل، وذلك بهدف دعم القدرة على العمل المنتج والخلاق، وثالثاً، خيارات الانتفاع بالقدرات البشرية وتوفير فرص التمتع بالحقوق السياسية

والاجتماعية واحترامها، وتوفير فرص الإبداع والاستمتاع الشخصي بالاحترام الذاتي كمواطنين، وذلك على نحو يكفل توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً.

أ- نطاق الخيارات الأساسية في صعيد مصر:

ربما كان من أهم الخيارات الأساسية أن يتاح للمرء فرص العمل والحصول على دخل مناسب، وإمكانية الإنفاق على الغذاء والتعليم والصحة من أجل توفير حياة طويلة خالية من العلل. وبالنظر إلى ما توفره تقارير التنمية البشرية لمصر من شواهد في هذا الصدد، فلقد لوحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (القوى الشرائية المعادلة بالدولار) لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١، أن نصيب الفرد من هذا الناتج في محافظات الوجه القبلي قد بلغ ٤٥٨٠.٨ في مقابل ٤٦٢٣.٣ في محافظات الوجه البحري و٥٠٦٠.٩ في مصر ككل[٤١].

كما لوحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالجنيه المصري قد بلغ ٥٠١٢.٣ في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٥٠٥٨ في محافظات الوجه البحري و ٥٥٣٧.٦ في مصر ككل. وهذا يشير إلى تراجع فرص الحصول على دخل مناسب أمام سكان الصعيد بالمقارنة بالفرص المماثلة المتاحة للسكان في محافظات الوجه البحري ومصر ككل.

وكذلك لوحظ أن فرص العمل من خلال مؤشر قوة العمل لمن يزيدون على (١٥) عاماً كنسبة مئوية من إجمالي السكان، قد بلغت ٢٦.١ في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٢٩.٨ في محافظات الوجه البحري و ٢٨.٧ في محافظات مصر ككل. أما فرص العمل المتاحة أمام النساء كنسبة مئوية للإناث في قوة العمل لمن هم أكثر من ١٥ سنة، قد بلغت ١١.٨ في محافظات الوجه القبلي في مقابل ١٦.٢ في محافظات الوجه البحري و ١٥.٤ في محافظات مصر ككل. وإذا أضفنا إلي ما سبق نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية من قوة العمل لمن هم أكثر من (١٥) سنة، لاحظنا أن هذه النسبة وصلت ١٨.٥ بين السكان في الوجه القبلي، في مقابل ١٩.٤ من سكان الوجع البحري و ٢١.٢% بين سكان مصر ككل. وهذه الشواهد تدلل أيضاً على تراجع فرص العمل أمام السكان في صعيد مصر، كذلك تراجع فرص العمل أمام النساء، وانخفاض نسبة مشاركة سكان الصعيد في المهن العلمية والفنية[٤٢].

وفي الدراسة المسحية بالعينة للأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي عام ٢٠٠٠ أشير إلى أن الإنفاق على الغذاء يمثل جانباً كبيراً من ميزانية الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وأن الفقراء أكثر إنفاقاً نسبياً على الغذاء عن غير الفقراء. وقد اتضح أن عينة الصعيد أكثر إنفاقاً نسبياً على الغذاء من أسر عينة الدلتا، كما أن أسر عينة الريف أكثر إنفاقاً على الغذاء من أسر الحضر، ويسجل ريف الصعيد أعلى نسبة في الإنفاق على الغذاء على مستوى العينة. وقد اتضح أيضاً أن نسبة الإنفاق المباشر على التعليم من الإنفاق العام للأسر تأخذ في التزايد مع ارتفاع المستوى الاقتصادي. وكذلك ارتفاعها في الحضر مقارنة بالريف. وقد تبين أن الفقراء يتحملون عبء الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية وأن الأسر الفقيرة قد تحرص على الدمج بين الاثنين مما يزيد من أعبائها[٤٣]. وتدلل الشواهد السابقة أن نطاق الخيارات الأساسية المتاح أمام السكان في صعيد مصر، نطاق ضيق نتيجة لتراجع فرص الدخل، والعمل خاصة بين النساء وتزايد الإنفاق على الغذاء، ومحدودية الإنفاق على التعليم وتزايد أعبائه؛ مما يؤكد ضرورة العمل على توسيع نطاق هذه الخيارات الأساسية أمام السكان في صعيد مصر.

ب- نطاق خيارات بناء القدرات البشرية في صعيد مصر:

ولا تقل خيارات بناء القدرات البشرية في أهميتها عن الخيارات الأساسية لأنها فرص تسهم في دعم القدرة على العمل المنتج والخلاق، طالما كان هذا النوع من العمل يتطلب مستوى مناسب من التعليم والمعرفة وحالة صحية أفضل، وربما مهارات لازمة لإجادة هذا العمل.

وعند النظر إلى دور التعليم في تكوين رأس المال البشري، وما توافر من بيانات في هذا الصدد، أتاحها لنا تقرير التنمية البشرية، مصر عام ٢٠٠٣، لوحظ أن معدل القراءة والكتابة لمن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة في إجماله قد بلغ ٥٦.٤ في محافظات الوجه القبلي و ٦٤.٨ في محافظات الوجع البحري و ٦٥.٦ في مصر ككل، وأن معدل القراءة والكتابة لمن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة من بين الإناث قد بلغ ٤١.٨% في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٥٣.١% في محافظات الوجه البحري، و٥٤.٢%[٤٤] في مصر ككل مما يدل على انخفاض القدرة على تعلم القراءة والكتابة في صعيد مصر بالمقارنة بمحافظات الدلتا ومصر ككل، سواء بين السكان ككل أو بين النساء في الصعيد.

أما نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي فقد بلغ الإجمالي ٨٢.٥% في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٨٧% في محافظات الوجه البحري و ٨٦% في محافظات مصر ككل. وأن نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي بين الإناث قد بلغ ٧٥.٧% في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٨٥.٩% في محافظات الوجه البحري و ٨٣.٠ في محافظات مصر ككل(٤٥). وتشير هذه البيانات إلى أن نسبة التسرب من التعليم الأساسي والثانوي في صعيد مصر تزيد بشكل واضح عن مثيلاتها في محافظات الوجه البحري ومصر ككل، وإن هناك قصور في إنجاز التعليم في تشكيل قدرات البشر.

وما يؤكد ذلك نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة والحاصلين على مؤهلات ثانوية أو أعلى والتي بلغت ٢٣.٩ في محافظات الوجه القبلي مقابل ٢٨ في محافظات الوجه البحري و ٢٩.٣ في محافظات مصر ككل. وكذلك نسبة الإناث اللاتي تزيد أعمارهن عن ١٥ سنة والحاصلات على مؤهلات ثانوية أو أعلى والتي بلغت ١٦.٥ في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٢٢.٩% في محافظات الوجه البحري و ٢٣.٥% في محافظات مصر ككل(٤٦). الأمر الذي يفهم منه أن إسهام التعليم في بناء قدرات البشر في صعيد مصر يحتاج إلى دعم حتى تتوافر لدى الأجيال القادمة القدرات اللازمة للعمل المنتج، وتجد النساء فرصة متساوية من هذه القدرات، وتجاوز تلك الفروق الواضحة بينهن وبين الذكور ويقلل من مظاهر التحيز ضد المرأة.

وتضيف دراسة أجريت عن التعليم والتنمية البشرية في صعيد مصر غطت الفترة من عام ١٩٨٦ - ٢٠٠٣ وتناولت محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان بعض المؤشرات الدالة على جودة التعليم والإنفاق عليه، وانتهت إلى أن جودة التعليم محسوبة من خلال متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس، وكثافة الفصل كانت مؤشرات أكثر انخفاضاً في محافظات الوجه القبلي؛ بسبب ارتفاع عدد التلاميذ لكل مدرس وتكدسهم في الفصل، حيث بلغت النسبة في محافظة أسيوط (٤٤.٦) للمرحلة الابتدائية وفي محافظة قنا و(٤٦) في المرحلة الإعدادية في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢. وإن نسبة النجاح تصل في المرحلة الابتدائية في محافظة سوهاج إلى ٦٨.٥% بينما وصلت في المرحلة الإعدادية إلى ٨٧.٨% في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ وهذا يوضح نسبة الفقد أو الهدر في العملية

التعليمية في تلك المحافظات وباقي محافظات جنوب صعيد مصر، وبالرغم من أهمية التعليم وأثره على التنمية بجوانبها المختلفة، فلقد لوحظ استحواذ المحافظات الحضرية على أكثر من ٢٦.١% - وبها ١٨.٢% من جملة السكان - وذلك من موازنة الإنفاق العام للدولة، بينما كان نصيب محافظات الوجه القبلي - وبها ٣٧% من جملة السكان - لا يزيد في نسبته عن ١٨.٦%[٤٧] الخ.

وعند النظر إلى الملامح الأساسية للحالة الصحية في صعيد مصر، بناء على بيانات تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣، لاحظنا أن نسبة الأسر المزودة بمياه مأمونة بلغت ٨٥.٩ في محافظات الوجه القبلي مقابل ٨٩.٦% في محافظات الوجه البحري و ٩١.٣% في محافظات مصر ككل. أما الأسر المزودة بصرف صحي في محافظات الوجه القبلي فقد بلغت نسبتها ٨٤.٩ في مقابل ٩٨.٢ في محافظات الوجه البحري، و٩٣.٦ في محافظات مصر ككل. كما بلغ عدد الأطباء بوزارة الصحة لكل ١٠.٠٠٠ من السكان عام ٢٠٠١ في محافظات الوجه القبلي ٥.١ في مقابل ٦.٣ في محافظات الوجه البحري و ٦٠.٧ في محافظات مصر ككل[٤٨]. وكل هذه البيانات تسمح لنا بالقول أنه لا يزال هناك فجوات في أداء أجهزة الصحة، جعلت الصعيد تتراجع بالمقارنة بمحافظات الوجه البحري ومحافظات مصر ككل، من حيث توفير مياه صالحة للشرب وخدمات صرف صحي ونسبة عدد الأطباء، ونسبة وفيات الأمومة وأن هناك حاجة إلى توفير فرص صحية تعمل على دعم القدرات البشرية بين سكان الصعيد.

جـ نطاق خيارات الانتفاع بالقدرات البشرية في صعيد مصر:

وربما كانت فرص التمتع بالحقوق الاجتماعية، وتوفر فرص الإبداع في مقدمة الخيارات التي تسهل عملية الانتفاع بالقدرات البشرية. وإذا كان الحق في التنمية يتصدر حقوق الإنسان الاجتماعية، فإن النظر إلى البيانات التي يمدنا بها دليل التنمية البشرية كما جاء في تقرير التنمية البشرية مصر عام ٢٠٠٣، تشير إلى أن محافظات الوجه القبلي قد حققت ٠.٦٤٩ نقطة على هذا الدليل في مقابل ٠.٦٧٨ بين محافظات الوجه البحري و ٠.٠٦٨٠ نقطة بين محافظات مصر ككل. كما أن ترتيب محافظات الوجه القبلي يتراجع ليحتل المراكز الأخيرة بين بقية محافظات مصر، مما جعل معدل

توقع الحياة عند الميلاد عام ٢٠٠١ بين سكان محافظات الوجه القبلي يبلغ ٦٦.٢ في مقابل ٦٧.٥ من سكان محافظات الوجه البحري، و ٦٧.١ عند سكان محافظات مصر ككل(٤٩). وهذه الشواهد تدلل على أن الحق في التنمية كخيار يعكس مدى الانتفاع بالقدرات البشرية، يتراجع في صعيد مصر بالمقارنة بغيرها من المحافظات.

أما التمتع بالقدرة على الإبداع، وكيف تعمل بعض القيم والتقاليد السائدة في الصعيد على حرمان النساء من إظهار إبداعاتها في المجالات المختلفة بدعوي أنها أقل جدارة وقدرة من الرجل وللحفاظ على نفسها والحفاظ على قيم المجتمع وموروثاته التاريخية فقد تناولت دراسة حديثة مشروع مبدعات في الظل وقد طبق في بعض محافظات الصعيد (المنيا، وأسوان)؛ بهدف توضيح كيف تنظر الفتيات المبدعات إلى واقعهن وتاريخهن وكيف يقيمن إبداعاتهن ولماذا أبدعن وما تفسير لبقاء هذه الإبداعات في الظل... الخ. وانتهت الدراسة إلى أن هناك معوقات بنائية حالت دون خروج إبداعاتهن إلى النور، وعملت لفترة طويلة لبقائه في الظل تتمثل في طبيعة الأدوار التي يرسمها المجتمع للفتاة وسلطة الذكور التي تتحكم في حريتها وفي حركتها داخل المنزل وخارجه. وكذلك مجموعة القيم التي تتبدي في حرمانهن من إظهار إبداعاتهن بحجة أن ذلك يرتبط ببعض المحاذير الاجتماعية كالخروج من المنزل أو نظرة المجتمع للفتاة المتحررة وخاصة إذا كانت غير متزوجة(٥٠). وهذه شواهد كافية للدلالة على أن التمتع بفرص الإبداع في صعيد مصر يجري في نطاق محدود وقد حرم منه النساء مما يدعو بالتالي إلى العمل على توسيع نطاق الخيارات المرتبطة بالانتفاع بالقدرات البشرية في صعيد مصر.

٢- دعم الجهود التمكين والمشاركة المجتمعية:

عرف التمكين بأنه العمليات التي تساعد الفقراء وخاصة النساء اللائي لا يتمتعن بالقوة Powerless من الحصول على الاستقلال الذاتي Automomry والتحكم والثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار، ولذلك يرتبط مفهوم التمكين بمفاهيم أخري أهمها حقوق الإنسان والمصلحة واللامساواة وتأكيد الذات واتخاذ القرار والاستغلال والاعتماد على الذات(٥١).

ويرتبط مفهوم التمكين بالمشاركة في التنمية من ناحية وبإدماج النساء في عمليات التنمية المستدامة، من ناحية أخري. فالواقع أن مفهوم المشاركة

يرتبط بمفهوم التنمية البشرية ارتباطاً وثيقاً، فلا تنمية حقيقية دون مشاركة الأفراد في صنعها وفي جني ثمارها. والمشاركة والتمكين وجهان لعملة واحدة فإذا كانت المشاركة تستهدف تنمية المجتمع فهي أيضاً تنمي الذات المشاركة وتطور قدراتها وإمكانياتها ووجودها الفاعل والمؤثر في المجتمع حيث تسمح المشاركة من تمكين مختلف فئات المجتمع - خصوصاً الفقراء منهم والفئات الأكثر عرضه للتضرر - من التعبير عن احتياجاتهم ومصالحهم، والتعاون فيما بينهم لتحقيق الخطط والسياسات المنوط بها إشباع هذه الحاجات بالإضافة إلى إشراك كافة فئات المجتمع في تحمل أعباء التنمية والتمتع بثمارها.

كما تساعد المشاركة على تعميق المسئولية الاجتماعية بين كل شركاء التنمية مما يتيح فرصاً أفضل لنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المطبق في أغلب دول العالم النامي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي[٥٢]. وإذا كان التمكين يعمل على إدماج النساء في عمليات التنمية المستدامة فإن مفهوم النوع والتنمية عمل على الربط بين عملية إدماج المرأة في التنمية وعمليات التنمية البشرية المستدامة، باعتباره يهدف إلى تحقيق العدالة والتمكين لجميع فئات المجتمع رجالاً ونساء، وخاصة وأن مفهوم النوع والتنمية يطور برامج ومشروعات العمل على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً بهدف سد الفجوة النوعية بينها وبين الرجل خاصة في المجتمعات التي تعاني فيها النساء من اتساع هذه الفجوة النوعية مما يؤدي إلى تهميش دورها الاجتماعي نتيجة للموروثات الثقافية[٥٣] التي قد نلمس تأثيرها في صعيد مصر.

وقد أمكن تلخيص هذه المعاني للتمكين وعلاقته بمختلف المفهومات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، في قول البعض أن تيسير التمكين يعد من أسباب القوة، لأنه يجعل مؤسسات الدولة أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر استجابة لاحتياجات الفقراء، وزيادة مشاركة الفقراء في العمليات السياسية واتخاذ القرارات المحلية وإزالة الحواجز الاجتماعية التي تنشأ عن التمييز بين الجنسين على أسس مختلفة، وقبل ذلك يسهم التمكين في زيادة قدرات الفقراء من الوصول إلى الفرص المتاحة في الأسواق وإلى خدمات القطاع العام ومؤسسات الدولة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية.

وإذا كانت هناك جهود تبذل من خلال عمليات التنمية البشرية المستدامة لتيسير التمكين في صعيد مصر، فربما جاز لنا أن نتساءل عن

محصلة هذه الجهود في تمكين الفقراء من الوصول إلى الفرص المتاحة إلى الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة وغيرها من المؤسسات استجابة لاحتياجات الفقراء؟ ومساحة المشاركة المتاحة للفقراء في العمليات السياسية واتخاذ القرار؟ وإزالة الحواجز الاجتماعية التي تنشأ عن التمييز بين الجنسين؟

أ- تمكين السكان في صعيد مصر من الوصول إلى الفرص والخدمات:

ففي استطلاع للرأي أجري على عينة ممثلة من صعيد مصر، اتضح أن المواطن من أبناء الصعيد مهموم بمسائل قلة الدخل وارتفاع الأسعار وارتفاع مصروفات التعليم وتكاليف العلاج والإسكان وأنه يعاني من عدم ثبات الدخل ثم البطالة وعدم وجود عمل حكومي، وبرزت مسائل ارتفاع أسعار الملابس والمواد الغذائية(٥٤).

وقد توافرت بيانات أخري عن تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٣ تشير إلى أن سكان الصعيد تقل بينهم إمكانيات الوصول إلى الفرص والخدمات، إذ اتضح أن نسبة ٤٠% من السكان من أدني الدخول ظهرت بين سكان صعيد مصر وقد بلغت ٢٣.٤% بين سكان الوجه البحري في مقابل ٢٢.٧ من سكان محافظات مصر كلها. وأن دليل التعليم باعتباره واحداً من أهم أدلة التنمية البشرية قد وصل ٠.٦٢٣ بين السكان في صعيد مصر في مقابل ٠.٦٨٥ بين سكان الوجه البحري و ٠.٦٨٢ بين سكان مصر ككل. وكذلك لوحظ أن الأسر التي لديها كهرباء عام ٢٠٠١ قد بلغت ٩٥.٤ في صعيد مصر في مقابل ٩٨.٨ في الوجه البحري و ٩٨.٧ في محافظات مصر ككل. أما الأسر التي تحصل على مياه من شبكة عامة عام ٢٠٠١ فقد بلغت نسبتهم ٨٥.٩ في صعيد مصر في مقابل ٨٩.٦ في محافظات الوجه البحري و ٩١.٣ في محافظات مصر ككل(٥٥). وهذه الشواهد تؤكد ضرورة العمل على دعم الجهود المبذولة في إطار برامج التنمية البشرية المستدامة، والتي تيسر عملية تمكين السكان في صعيد مصر من الوصول إلى الفرص والخدمات.

ب- تمكين السكان في صعيد مصر من المشاركة في العمليات السياسية والاقتصادية:

وربما أخذنا بالمفهوم الواسع للمشاركة الذي يعتبرها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلده

والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه والتعرف على الفرص المتاحة واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها. ويشتمل مفهوم المشاركة على مفهوم الاندماج الاجتماعي، ويشير هذا الأخير إلى انتظام كافة أعضاء المجتمع وفئاته (رجالاً ونساء) في حركة الحياة المجتمعة بكل أبعادها وأنشطتها مع احترام وتقبل وحماية حقهم في اختلاف الرؤى والمعتقدات والانتماء إلى تنظيمات المجتمع (حكومية كانت أو أهلية)، (سياسية كانت أم نقابية أم اجتماعية أم ثقافية)[٥٦].

وتمدنا دراسة حديثة حول تحديات التنمية وخصائص قوة العمل بصعيد مصر، بمجموعة نتائج تلقي الضوء على مساحة المشاركة الاقتصادية بين السكان في صعيد مصر، وتوضح أن نسبة قوة العمل من إجمالي السكان بمحافظات الصعيد بلغت ٢٦.١% وهي نسبة منخفضة، وتعد الأدنى إذا قورنت بباقي محافظات الجمهورية، وقد سجل معدل الإعالة في صعيد مصر ٧٣.٩ وتمثل نسبة العناصر غير المنتجة والتي ترتبط بانخفاض نسبة المساهمة أو المشاركة في تنمية الصعيد. وقد ظهرت هناك فجوة نوعية فيما يتعلق بقوة العمل لصالح الذكور على مستوى محافظات الجمهورية، ولكنها أكثر حدة في محافظات الصعيد وقد سجلت ١٣.٤% كما ظهرت هناك فروق إقليمية لوضع المرأة في سوق العمل بصعيد مصر حيث سجلت أدنى نسبة مئوية في هذا المجال (١١.٨%) وهو ما يؤكد على هشاشة دور المرأة في المشاركة التنموية بالصعيد. وكذلك أشارت البيانات إلى أن معدل البطالة من قوة العمل بمحافظات الصعيد يصل إلى ٨.٧%، وهي بذلك تقع في الترتيب ما قبل الأخير على مستوى محافظات الجمهورية، وكذلك هناك تفاوت بين أعلى قيم وأدنى قيمة لأجمالي البطالة من قوة العمل بين محافظات الصعيد، بينما كانت في الجيزة ٥.٤% وصلت إلى ١٤.٩% بأسوان، وقد تركزت البطالة في فئة المتعلمين تعليماً متوسطاً بنسبة ٢٤% وبينما كانت محافظات الصعيد تمثل أعلى نسبة للعمالة بالنشاط الزراعي ٤٠.٤% إلاّ أن النسبة المئوية لقوة العمل في النشاط الصناعي بمحافظات الصعيد بلغت ١٩.٢% وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بباقي محافظات الصعيد...الخ[٤٧]. والخلاصة، إن الجهود المبذولة في صعيد مصر من أجل تمكين السكان وزيادة مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية لازالت بعيدة عن المرغوب وتحتاج إلى دفعة تعمل على دعمها وترقية مستواها.

وتشير بيانات تقرير التنمية البشرية (مصر) ٢٠٠٣ إلى مستوى المشاركة السياسية، والتصويت في الانتخابات المحلية ومجلس الشعب، حيث اتضح أن نسبة مشاركة السكان في الوجه القبلي من عمليات التصويت على الانتخابات في المحليات قد بلغت ٤١.٧% في مقابل ٥٠.٩% في محافظات الوجه البحري و ٤٢.٤% في محافظات مصر كلها، أما التصويت على الانتخابات في مجلس الشعب فقد بلغت نسبته ٢٥.٤ في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٢٥.٨ في الوجه البحري و ٢٤.١ في محافظات مصر ككل[٥٨].

وتضيف دراسة حديثة عن المرأة والتنمية في صعيد مصر: أبعاد المشاركة والتحديات إلى النتائج السابقة ما يلقي الضوء على مساحة المشاركة السياسية للمرأة، فقد اتضح أن من جملة المرشحين لانتخابات مجلس الشعب في عام ٢٠٠٠ وعددهم ٣٩٥٧ مرشحاً بلغت نسبة المرشحات من النساء ٣.٥% وهى نسبة تعكس تراجع واضح لمشاركة المرأة من سكان الصعيد في هذا المجال. أما على مستوى انتخابات المجالس المحلية عام ٢٠٠٢ يشكل وجود المرأة أيضاً نسبة ضعيفة للغاية، فمن إجمالي ٤٧٣٤٦ عضواً فازت بالعضوية ٧٧٤ سيدة بنسبة ١.٦% وهذه النسبة تنخفض بشكل واضح في محافظات الوجه القبلي وتتراوح ما بين ٣% و ١%[٥٩].

وهكذا، يبدو واضحاً أن مساحة مشاركة سكان الصعيد – وخاصة النساء – في النشاط السياسي سواء التصويت للانتخابات في المجالس المحلية أو مجلس الشعب، قد جاءت محدودة وتحتاج إلى مزيد من الجهود لدعم عمليات التنمية، باعتبار المشاركة السياسية حجر زواية في التنمية والإسهام في وضع الأهداف العامة وصنع السياسة.

جـ- تمكين السكان في صعيد مصر من إزالة الحواجز الاجتماعية التي تكرس التمييز بين الرجال والنساء:

ويقصد بالحواجز الاجتماعية مسألة التقاليد والموروثات الثقافية التي تميز مجتمع الصعيد بصورة خاصة وتؤثر على واقع المرأة به ومشاركتها في العمل العام والنشاط الاقتصادي، والساحة السياسية، لأن الإطار الثقافي يصر على حصر مكانة المرأة في دورها كأم منجبة للذكور تحديداً،

والتأكيد على استخدام القوة والشدة في تربية الإناث، بالإضافة إلى الحذر في التعامل معها وعدم الثقة فيها، وعدم استشارتها في القرارات الأساسية، وتؤدي الثقافة السائدة إلى نمط تنشئة يعزز نموذج المرأة التي تتسم بالسلبية والانسحاب والرضا بالتبعية(٦٠).

وتتناول دراسة حديثة حول القيم الثقافية السائدة في ريف صعيد مصر وعلاقتها بعمل المرأة، وتنطلق من مقولة أن المنظومة الثقافية السائدة غالباً ما تضفي على الوضع المتدني للمرأة قوة وشرعية، حيث تحمل في طياتها مضموناً يقوم على التمييز والتفرقة بين الإناث والذكور، وأن تفضيل الذكور وتعظيم سلطتهم العائلية والاجتماعية، في مقابل تبخيس وتحقير وضعية الإناث وتكريس تبعيتهن لهمم، وهذه ركائز تقوم عليها ثقافة المجتمع وقيمة وأعرافه وتقاليده، وقد انتهت الدراسة إلى أن القيم السائدة في ريف صعيد مصر مازالت تكبل حركة المرأة وخروجها إلى العمل، وأن المرأة العاملة في ريف وصعيد مصر تحكمها العديد من التناقضات سواء في ثقافتها التقليدية أو شروط وظروف العمل الذي تعمل به مما يؤكد أنها خارج نطاق الحماية الاجتماعية. وأن التمييز بين الرجال والنساء أبرز السمات الموجودة في كافة النواحي، سواء أكان متعلقاً بالعمل داخل المؤسسات الحكومية أو المشروعات الخاصة أو في محاولة استغلال المرأة والحصول على القروض البنكية. وكذلك فإن القيم الثقافية في صعيد مصر لازالت تلعب دوراً أساسياً في تحدي نوع وطبيعة العمل الذي تؤديه المرأة داخل المجتمع(٦١).

وهذه النتائج تؤكد ما أثبتته عدد من الدراسات حول وضع المرأة في صعيد مصر، وأنه مازال مثقلاً بالعادات والتقاليد والرواسب الثقافية المحافظة التي تحول أحياناً دون الالتزام والاهتمام بعمليات تعليم الإناث وممارستها للعمل بصورة فعالة. فلا زالت عمليات التنوير والتحديث عاجزة عن اختراق مجتمع الصعيد للتخلي عن القيم والمعتقدات الثقافية السلبية والأخذ بالقيم والمعتقدات الإيجابية التي تدعو إلى المشاركة الفاعلة لكافة فئات المجتمع بما فيهم المرأة كقوة عاملة(٦٢).

وتنطلق دراسة أخري حول (اتجاهات الرأي في المشاركة السياسية لدى المرأة الصعيدية) من مقولات أن المرأة في صعيد مصر ووفقاً

للصورة النمطية تحيا في مجتمع ذكوري تحكمه العادات والتقاليد التي تخضع المرأة لأدوار محددة طبقاً لطبيعتها الأنثوية، وأن هناك عزوفاً للمرأة بشكل خاص عن الإقبال على أنشطة المشاركة السياسية، وأن المرشحات لعضوية مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ بلغت نسبتهن ٢.٦٤% من جملة عدد المرشحين لهذا المجلس. وأن الناجحات في الانتخابات يمثلن ٦.٢٥% من المرشحات على مستوى الجمهورية. وقد انتهت الدراسة إلى أن العصبيات القبلية والأسرية تشكل أحد المشكلات التي تواجه المرشحة الصعيدية، وأن الثقافة السياسية والعمل النيابي ثقافة محدودة وتختلط بالقدرة على أداء الخدمات الخاصة والعامة وتبني قضايا المرأة، دون تحديد لماهية هذه القضايا أو كيفية إيجاد حلول لها، ولا يشكل قانون مباشرة الحقوق السياسية لدى المرشحات من الوجه القبلي سبيلاً لتحسين نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية(٦٣).

وتأسيساً على نتائج البحوث السابقة يمكن القول أن هناك حواجز اجتماعية وقيود ظهرت في صورة تقاليد وموروثات ثقافية وقيم وعادات عملت على تكريس التمييز بين الرجال والنساء، وجعلت المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة في تراجع مستمر الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل العمل على تمكين السكان في صعيد مصر لتخطي هذه الحواجز ؟

٣ـ تعزيز الأمن البشري وتوسيع شبكات الأمان:

لعل اصدق تصور لبيان أهمية الأمن والأمان وخطورته بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة وبالتالي للتنمية المستدامة ما قاله روبرت ماكنمارا في كتابه جوهر الأمن "أي مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري فإن الأمن بالنسبة له يكون معناه التنمية، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول التي لا تنتمو لا يمكن أن تظل آمنة".

ويعد تحقيق الأمن البشري مهمة أخري من مهام التنمية، والواقع أن الأمن البشري يمكن أن يشتمل على سبع فئات رئيسية، الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والأمن الشخصي وأمن المجتمع المحلى والأمن السياسي(٦٥).

ويمكن لجهود التنمية المستدامة أن تعمل على تعزيز الأمن بصورة المختلفة، من خلال الحد من تعرض الفقراء لاعتلال الصحة أو الصدمات

الاقتصادية أو فشل المحاصيل أو الاضطرابات الناجمة عن السياسات (مثل سياسات التكيف الهيكلي) أو الكوارث الطبيعية أو أعمال الجريمة والعنف أو غيرها(٦٦). فلقد أكدت التجارب العالمية أن الفقر يعني أكثر من عدم توافر الكفاية من الاستهلاك والتعليم والصحة. والفقراء عندما يشتكون فذلك يعني أيضاً فزعهم من المستقبل ولعلمهم أنهم يمكن أن يتعرضوا في أي وقت للمخاطر وهم ليسوا واثقين من استطاعتهم التغلب عليها. أن العيش في هذا الخطر جزء من حياة الفقراء والتغيرات التي تقع حالياً في التجارة والتكنولوجيا والمناخ تزيد من مخاطر الحياة اليومية خاصة بين الفقراء. لأن الفقراء عادة أكثر الناس تعرضاً للمعاناة في المجتمع لأنهم أكثر تعرضاً للعديد من المخاطر. فدخلهم المنخفض يعني أنهم أقل قدرة على الادخار وتجميع الأصول ويحد هذا بدوره من قدرتهم على التعامل مع الأزمات عندما تنزل بهم. والنمو الاقتصادي هو احدي طرق التقليل من تعرض الفقراء للمخاطر وإذا ارتفعت دخولهم يصبحون أكثر قدرة على مواجهة الخطر. ولقد استنبط الفقراء آليات عديدة للتعامل مع المخاطر ولكنها ليست قادرة على تخليصهم من تعرضهم للمعاناة والكثير من هذه الآليات لا يقدم سوي حماية قصيرة الأجل وبتكلفة طويلة الأجل؛ مما يحول دون الهروب من الفقر، وربما اتجهت بعض جهود التنمية المستدامة نحو إقامة شبكات للأمان تخفض من أثر المعاناة الشخصية والوطنية ووضعت برامج لمواجهة الصدمات والمعاناة(٦٧).

وهكذا ارتبط الفقر بعدم توافر الأمن بالمعني الاقتصادي والصحي والغذائي والبيئي، والأمن بالمعني الشخصي وأمن المجتمع المحلي والأمن السياسي، واستقر الأمر على أن تضطلع جهود التنمية بمهمة توفير الأمن البشري، وتعزيز شبكات الأمان. والسؤال إلى أي حد أسهمت جهود التنمية البشرية في إنجاز مهمة الأمن بين السكان في صعيد مصر، وما هي فعالية شبكات الأمان في التخفيف من الفقر في الصعيد؟

أ- الأمن الاقتصادي في صعيد مصر:

ونعني به توافر دخل مناسب للبشر يكفي احتياجاتهم الأساسية وحمايتهم من الفقر وتوافر فرص عمل تتسم بالاستقرار، وقد سبق أن أوضحنا كيف يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه المصري في محافظات الوجه القبلي عن نظيره في محافظات الوجه

البحري ومحافظات مصر ككل بشكل واضح، مما يدل على عدم توافر دخل مناسب يكفي للاحتياجات الأساسية لسكان الصعيد، ولا تتوافر لهم الحماية من الفقر، أضف إلى ذلك زيادة نسبة الفقراء من السكان ككل عام ٢٠٠١ في محافظات الوجه القبلي والتي بلغت ٣٥.٢ في مقابل ١٣.١ في محافظات الوجه البحري و ٢٠.١ في محافظات مصر ككل، كما أن نسبة الفقراء المدقعون في صعيد مصر قد زادت عن نظيراتها في محافظات الوجه البحري ومحافظات مصر ككل وكانت النسب على التوالي ١٢.١% في مقابل ٢.٢% و ٥.٨%.

ومن ناحية أخري أشارت بيانات تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٣ إلى معدلات البطالة وعدم توافر فرص عمل تتسم بالاستقرار، حيث بلغت نسبة البطالة في محافظات الصعيد عام ٢٠٠١ (١٠.١) وهي تزيد على نظيرتها في محافظات الوجه البحري (١٠) وعلى النسبة في محافظات مصر ككل والتي بلغت ٨.٩%[٦٨].

وتضيف دراسة "تحديات التنمية وخصائص قوة العمل بصعيد مصر" إلى ما سبق مجموعة نتائج أخري منها "لعلة من أخطر جوانب مشكلة البطالة، بالصعيد أنها تتركز في فئة المتعلمين تعليماً متوسطاً وهى فئة لم يكتمل نضجهم الفكري مما يسهل استقطابهم للتطرف أو سقوطهم في براثن الانحراف، وتليها فئة تعليم عال، وهؤلاء بذلوا الجهد والمال لمتابعة التعليم الرسمي وفي ظل ضعف الإمكانيات لمجتمع الصعيد وقوة الرغبة في تحقيق الآمال وقعوا في دوامة الإحباط، فبطالتهم تمثل قنبلة موقوتة، لأن البطالة ترتبط بظواهر العنف والتطرف وغيرها من السلبيات بين جيل الشباب. وقد بلغت أعلى معدل بطالة لمستوى التعليم المتوسط بمحافظة أسيوط ٢٩.٨% أما أعلى نسبة بطالة لمستوى التعليم العالي بمحافظة سوهاج بلغت ١٤.٦%. كما تشير الإحصائيات إلى أن هناك فروقاً نوعية لمعدلات البطالة من قوة العمل لصالح البالغين في أغلب محافظات الصعيد، فضلاً عن بطالة الإناث، فكانت نسبة بطالة البالغين في محافظات الجيزة والمنيا وأسوان ١٣.١%، و١٧.٥%، و٣١.٢% على التوالي ونسبة بطالة الإناث ٧.٩% و ٩.١% و ٣٠.٤% على التوالي لنفس المحافظات[٦٩].

وما نخلص إليه تأسيساً على البيانات السابقة أن صعيد مصر لا يزال يفتقر إلى الأمن الاقتصادي وأنه لا يتوفر للسكان الدخل الذي يمكنهم من

توفير احتياجاتهم وتتراجع بينهم فرص العمل المستقرة التي تعمل على حمايتهم من الفقر.

ب- الأمن الغذائي، والصحي، والبيئي في صعيد مصر:

ونقصد بالأمن الغذائي حصول الأفراد على الغذاء اللازم لهم وما قد يحميهم من سوء التغذية، وعدم اعتلال الصحة، ويعني الأمن الصحي توافر الخدمة الصحية بأسعار في متناول الجميع وقدرة الأفراد على الوصول إليها، أما الأمن البيئي فيعني توفير المياه النقية والتي يعاني من عدم وجودها ١.٣ مليار مواطن في العالم، هذا إلى جانب الحماية من التلوث والظروف البيئية الضارة بالإنسان(٧٠).

فلقد أشارت بيانات تقرير التنمية البشرية مصر (٢٠٠٣) إلى أن نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة قد بلغت ١٠.٢% في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٤.٨% في محافظات الوجه البحري و ٨.٨% في محافظات مصر ككل. وهي نسبة يستدل منها على سوء التغذية وبالتالي تراجع فرص الأمن الغذائي في صعيد مصر. أضف إلى ذلك نتائج دراسة الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي عام ٢٠٠٠ والتي أوضحت أن الأمراض الأكثر شيوعاً بين شرائح الفقراء هي من أمراض الجهاز التنفسي وتنتشر بنسبة ٢٥.٨% بين فقراء الريف مقابل ٣١.٨% من فقراء الحضر كما تنتشر بنسبة ٢٥.٥% من فقراء ريف الوجه القبلي في مقابل ٢٦.٦% من فقراء ريف الوجه البحري. وتأتي أمراض الجهاز الهضمي في المرتبة لثانية بين شرائح الفقراء إذ تنتشر بنسبة ١٦.٤% بين فقراء الريف وبنسبة ١٢.١% بين فقراء الحضر. وبنسبة ١٤.٣% من فقراء ريف الوجه القبلي في مقابل ٢١.٤% من فقراء ريف الوجه البحري، وتمثل الأمراض الجلدية المرتبة الثالثة تقريباً وتنتشر بين الأسر الحضرية بنسبة ٦.٨% وبين فقراء الريف بنسبة ٩.٨% وبين فقراء ريف الوجه القبلي بنسبة ٩.٩% والوجه البحري بنسبة ٩.٤%(٧١)، وهي شواهد تدلل على مدي اعتلال الصحة بين سكان صعيد مصر.

وفيما يتعلق بمدى توافر الخدمة الصحية وقدرة الأفراد على الوصول إليها كمؤشر على الأمن الصحي، يمكن النظر إلى بيانات تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ عن حالات الولادة تحت إشراف صحي، والتي

وصلت نسبتها بين سكان الوجه القبلي ٤٤.٧% مقابل ٥٩.٥% بين سكان الوجه البحري و ٥٦.٥% بين سكان محافظات مصر ككل. يضاف إلى ذلك حالات الأطفال المحصنون في سن ١٣- ٣٣ شهراً والتي بلغت نسبتها في صعيد مصر ومحافظات الوجه القبلي ٩٣.٨% في مقابل ٩٨% في محافظات الوجه البحري و ٩٧.٩% في محافظات مصر ككل[٧٢]. وهذه البيانات تؤكد أن الخدمات الصحية لا تتوافر بشكل مناسب للجميع في صعيد مصر مع عجزهم عن الوصول إلى هذه الخدمات. وربما كان وضع الأمن البيئي في صعيد مصر من حيث مدى توافر المياه النقية والصرف الصحي والحماية من التلوث والظروف البيئية الضارة بالإنسان ليس بالأفضل من غيره بين صور الأمن البشري الأخرى، فلقد أشارت بيانات تقرير التنمية البشرية مصر عام ٢٠٠٣ إلى أن من هم بدون مياه مأمونة للشرب قد بلغوا ٣٩٩.٩% في محافظات الوجه القبلي من بين ٦٨٤٧.٥ في محافظات مصر كلها، أما من هم بدون صرف صحي فقد بلغوا ٣٤٦٩.٠ في محافظات الوجه القبلي في مقابل ٥٤٣.٨ في محافظات الوجه البحري وذلك من بين ٤١٠٩.١ في محافظات مصر كلها[٧٣]. وهذا معناه إن الإصحاح البيئي في صعيد مصر في وضع أقل بالمقارنة بنفس الظروف البيئية في محافظات الوجه البحري كلها وأن الأمر في حاجة إلى دعم جهود التنمية البشرية من أجل العمل على توفير ظروف بيئية مواتية وبالتالي استدامة التنمية.

جـ-الأمن الشخصي والمجتمعي:

ويقصد بالأمن الشخصي حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني وسلامة الفرد بشكل مباشر من التهديدات المختلفة مثل تعدي الآخرين في صورة الجريمة والعنف أو التهديدات الموجهة ضد المرأة والعنف الأسري أو التهديدات الموجهة للأطفال مثل استبعادهم من التعليم أو إجبارهم على العمل. أما الأمن المجتمعي فإنه يتمثل في كل ما يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي، وربما كأن في جرائم الثأر والإرهاب ما يعمل على تهديد حالة الاستقرار الاجتماعي هذه[٧٤].

وتلقي دراسة أجريت حول أثر سياسات التنمية على أنماط ومعدلات الجريمة في صعيد مصر، بعض الضوء على ما يهدد الأمن الشخصي

والمجتمعي في صعيد مصر، حيث انطلقت من الجريمة في صعيد مصر بالمقارنة بمحافظات الجمهورية وهي جرائم الأشخاص مثل جنايات القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت والضرب الذي يحدث عاهة وجرائم الأموال وجنايات السرقة والحريق العمد.

وإن نسبة ما وقع من هذه الجنايات مجتمعة وصلت ٤٥.٤% في الصعيد عام ١٩٩٥ من إجمالي جنايات المحافظات، وقد ظلت نسبة هذه الجرائم في الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ مرتفعة حيث بلغت ٤٢.٥% و ٤٤.٤% على التوالي. وكيف أن تزايد انتشار هذه الأنماط من الجرائم له تكاليف باهظة يتحملها المجتمع وتؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الأمني الذي يعتبر أحد معوقات عمليات التنمية. وانتهت الدراسة إلى أن النمط الأكثر شيوعاً بين الجرائم في صعيد مصر هو القتل العمد الذي بلغت نسبته عام ٢٠٠٠ (٥٩%) ثم جنايات الضرب المفضي إلى الموت الذي وصلت نسبته في نفس العام في صعيد مصر ٢٨.٢% من إجمالي محافظات الجمهورية. وقد ظهر أن محافظة أسيوط أخذت مكان الصدارة من حيث المعدلات العالية في جرائم القتل العمد والضرب بنوعيه المفضي إلى الموت والذي يحدث عاهة، تلي ذلك محافظتي سوهاج وقنا من حيث ارتفاع معدل جرائم القتل العمد والضرب المفضي للموت[٧٥].

وفي دراسة حديثة عن أوضاع الطفل العامل بالنشاط الزراعي في صعيد مصر، تطرقت إلى بعض مظاهر تهديد الأمن الشخصي وخاصة بين الأطفال في الصعيد، أوضحت كيف يتم نزع الطفل وإبعاده عن التعليم، ودفعه إلى العمل مع صغر سنه، وقد انتهت الدراسة التي أجريت في محافظتي المنيا وسوهاج إلى أن معظم الأطفال يتسربون من المرحلة الابتدائية وأحياناً بعد حصولهم على خامسة ابتدائي، وقد تراوحت أسباب التسرب من التعليم بين أسباب متعلقة بالطفل نفسه مثل ضعفه إمكانياته على التحصيل الدراسي، أو بسبب معاملة المدرسين للطفل وضربه وبسبب مصاحبته لأصدقاء متسربين يشجعون الأطفال على الهرب من المدرسة هذا فضلاً عن أسباب تتعلق بضعف الإمكانيات المادية للأسرة الريفية وظروف الحياة القاسية. أما الطفل الذي لم يلتحق بالتعليم أساساً فإن العامل المادي يشكل أهم الأسباب في عدم التحاقه وما يعانيه من سوء حرمان من التعليم، والذي تتعرض له الإناث بنسبة أكبر من الذكور، لأن الفلاح

المصري يستغني عن تعليم الأنثى ويجبرها على ترك التعليم لأنها سوف تتزوج في النهاية. أما الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى العمل وطبيعة هذا العمل والآثار المختلفة للعمل. فقد اتضح أن العامل الاقتصادي من أكثر المحددات التي تدفع الطفل للعمل لمساعدة الأسرة في الإنفاق والعمل لدى الغير للحصول على أجر أو العمل لدى الأسرة لتوفير أجر عامل زراعي.

ويدخل الطفل مجال العمل في سن مبكرة بسبب قسوة العيش ويقوم الأطفال بأداء نفس المهام التي يقوم بها الكبار واستخدام نفس الأدوات وما يتصل بأعمال الزراعة من خدمة الأراضي وبذر البذور وتنقية الآفات ورش المبيدات وجني المحاصيل ونقل الأتربة والكيماويات والمحاصيل وبعض هذه الأعمال شاق جسيماً وبعضها يعرضه للأخطار مما قد يصيبه بالأمراض المختلفة أو قد يعرضه للضرب المفضي إلى إصابة، وقد تتعرض الإناث للتحرش الجنسي من قبل المقاول أو الذكور العاملين معها(٧٦).

ووجه بحث آخر حول جرائم سرقة وتهريب الآثار في صعيد مصر، الأنظار نحو أنماط أخري من التهديدات التي تؤثر على الأمن المجتمعي من خلال الاعتداء على الآثار المصرية وسرقتها وتهريبها إلى الخارج وبيعها بمليارات الجنيهات. خاصة وأن الآثار المصرية تشكل المكون الحضاري وثروات تسهم في تحقيق التنمية وتسهم في تعزيز القدرة المجتمعية على رفع نسبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتزيد من مقومات الجذب السياحي والتي تؤثر بدورها تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد القومي، وما تمثله من مرتبة أولى من مصادر النقد الأجنبي وبنسبة ٢٦.٧% فضلاً عما توفره كمناطق للجذب السياحي من فرص عمل مباشرة وغير مباشرة تمثل حوالي ١٢% من جملة القوى العاملة وما يترتب على ذلك من دخول تعين على تلبية احتياجات التنمية وانتهت الدراسة إلى أن عدد قضايا الاعتداء على الآثار التي تم ضبطها خلال السنوات (١٩٩٣ – ٢٠٠٠) قد تنوعت صورها بين سرقة وتهريب واتجار وحيازة وتعديات على مناطق أثرية وتنقيب عن آثار بطريقة غير مشروعة والحفر خلسة. وتشير الإحصائيات إلى أن الآثار المصرية قد تعرضت لاعتداءات جسيمة بصور عديدة من السرقة والتخريب والتهريب وغيرها، وأن الأخطار التي تتعرض لها تلك الآثار في ازدياد مضطرد نتيجة لتقدم

تقنيات التهريب وسهولة انتقال السلع والبضائع غير الحدود. وانتهت الدراسة إلى أن حجم جرائم سرقة الآثار وتهريبها والاتجار فيها قد زاد بشكل ملحوظ وأن جرائم الآثار ترتبط بالفساد وغسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأن لجرائم الآثار طبيعة مركبة لأن سرقة الآثار إحدى الحلقات في منظومة العدوان على الآثار والتي تتبعها جريمة التهريب ثم الاتجار فيها، وتتنوع طرق وأساليب سرقة الآثار المصرية، وأهمها ما يقوم به الأفراد من حفر وتنقيب خلسة[٧٧].

وهناك دراسة حديثة عن ثقافة الثأر بين الثبات والتغير أجريت في صعيد مصر حيث استحوذ الوجه القبلي على أكبر نسبة من جرائم الثأر، تمدنا بالشواهد على مظهر آخر من مظاهر تهديد الأمن المجتمعي في صعيد مصر. وقد انتهت إلى مجموعة نتائج منها أن ظاهرة الثأر مازالت مستمرة في صعيد مصر وأن التعليم لم يؤثر في تغير الاتجاه نحو الثأر أو التقليل من انتشاره، فمازال المتعلمون يحرصون على الاشتراك في الأخذ بالثأر – بالإعداد أو التمويل أو التخطيط – وأنهم يحافظون على العادات القديمة ويستخدمون تعليمهم ودرايتهم بالأساليب الحديثة في القتال ومن خلال فترة التجنيد في تخطيط وتنفيذ حوادث الثأر وأن ثقافة الثأر واحدة في صعيد مصر، وأن حجمها وعمق انتشارها وتأصلها وعمقها في نفوس الأفراد يزداد كلما اتجهنا جنوباً مما يؤثر على التنمية لفقد وهدر طاقات بشرية. وكانت النساء أكثر حرصاً على الأخذ بالثأر ولديهن مخزون ثقافي يدعم استمرار الثأر ولا يهدأ لهن بال إلا إذا تم الأخذ بالثأر وقد حدث في الآونة الأخيرة كسر لقوانين الثأر وأن يقتل أكثر من فرد في مقابل رجل واحد، وبعد أن كانت النساء والأطفال خارج دائرة الثأر حدث في قرية بين علام قتل امرأة وطفلين، وتغيرت المسؤولية من البدنة إلى الأسرة وتم استخدام الأسلحة كالرشاشات والموبايلات....الخ[٧٨].

وتدلل نتائج البحوث السابقة كيف أن الأمن الشخصي في صعيد مصر تحيط به تهديدات كثيرة، تجعل الإنسان لا ينعم بالحماية بل يتعرض للإيذاء والعنف البدني، لأنه يعيش في ظروف تزداد فيها نسبة جرائم الأشخاص وجنايات القتل ولم ينجو الأطفال من هذا التهديد فقد تزايدت نسبة من تم إبعادهم عن التعليم أو من تسربوا منه، ودفع ببعضهم إلى العمل في ظروف شاقة وتحملوا آثاراً متباينة واتسع نطاق تهديد الأمن البشري في

الصعيد ليشمل الأمن المجتمعي، وتعرض الصعيد للاعتداء على الآثار وسرقتها وتهريبها إلي الخارج وما يتركه ذلك من آثار على الاقتصاد والتنمية وفرص العمل والدخل القومي. هذا فضلاً عن ما يهدد الأمن والسلام الاجتماعي من مخاطر تمثلت في استمرار ظاهرة الثأر في صعيد مصر وازدياد حجمها وانتشارها وما قد تتركه من آثار على التنمية، وكلها أدلة ومؤشرات تؤكد ضرورة بذل المزيد من الجهد من خلال استدامة التنمية، والعمل على تعزيز جهود الأمن البشري المختلفة.

د- شبكات الأمان الاجتماعي في صعيد مصر:

تستند التنمية البشرية إلى مبدأ تعزيز الأمن والأمان، ونفترض أنه يمكن تحقيق جزء كبير من ذلك من خلال إقامة شبكات أمان فعالة تخفف من أثر المآسي الشخصية والوطنية. ولقد أشار تقرير التنمية البشرية (مصر) لعام ١٩٩٦ إلى شبكات الأمان الاجتماعي واعتبرها مفتاح حل مشكلة الفقر وتحسين موقف الأصول البشرية والمادية للفقراء[٧٩].

والواقع أن شبكات الأمان الاجتماعي Safety Nets تعد أحد مجالات الإنفاق الحكومي والأهلي، وهى تهدف إلى تحسين أوضاع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية وتمكينها من إشباع حاجاتها الأساسية وخاصة من يعاني منها من ظروف طارئة (المرض والبطالة) أو ظروف قد تكون أكثر استمراراً مع الوقت (الشيخوخة والتقاعد)، ولعل الهدف الأكثر بعدا عن كل هذا هو مساهمة هذا المجال من مجالات الإنفاق في تطوير بعض القدرات لدى الجماعات الفقيرة والمهمشة على العمل والتكسب والاعتماد على نفسها وفي الوقت نفسه تخفيف حدة الخلل الاجتماعي في توزيع بعض الفرص الاقتصادية والاجتماعية تحسباً لتأثيراته المحتملة على استقرار التنظيم الاجتماعي كأحد الشروط الجوهرية لتواصل التنمية[٨٠]. وباستطاعتنا أن ننظر إلى دور شبكات الأمان الاجتماعي في صعيد مصر، وكيف أسهمت في إشباع الحاجات الأساسية وتحسين ظروف بعض الشرائح الاجتماعية وخاصة الفقراء، ونوضح إلى أي حد عملت على تطوير بعض قدرات جماعات الفقراء على العمل والكسب والاعتماد على نفسها.

د/١ - شبكات الأمان الاجتماعي وإشباع الحاجات الأساسية في صعيد مصر:

ويفرض مبدأ المسئولية الاجتماعية الذي بنت عليه جهود التنمية المستدامة، الشراكة بين الدولة والقطاع والخاص والمجتمع المدني

والمواطنين في إقامة شبكات أمان اجتماعي تهدف إلى تحسين أوضاع بعض الفئات الاجتماعية وتمكينها من التغلب على ظروف طارئة مثل المرض والبطالة والظروف الأكثر استمراراً مثل الشيخوخة والتقاعد.

ويتسع خط الدفاع الذي تقدمه الحكومة من إجراءات وبرامج لمكافحة الفقر، ليشمل شبكة الدفاع الاجتماعي الأساسية ضد الفقر والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض الحياة اليومية للجماعات ذات الأوضاع الهشة اجتماعياً واقتصادياً، ويضم ذلك المعاشات المختلفة وأنواع التأمينات والمساعدات المتباينة، ويظهر هناك معاش الوظيفة الحكومية ومعاش القوات المسلحة ومعاش السادات، وبرنامج مبارك للتضامن الاجتماعي أما أنواع التأمينات فهناك تأمين نهاية الخدمة وتأمين الوفاة وتأمين العجز وتأمين المرض وتأمين البطالة وتأمين إصابة العمل وتأمين تعليم الطلاب. أما المساعدات الحكومية فتتمثل في مساعدات الجامعات ومساعدات الشئون الاجتماعية.

وتوضح نتائج دراسة الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي أنه قد تباينت الاستفادة من أنواع المعاشات واختلفت أعداد المستفيدين منها من معاش إلي أخر، وقد أتى المعاش الحكومي في المرتبة الأولى. حيث استفاد بسبب محدودية من يعمل منهم في القطاع الحكومي، أما المستفيدين من معاش السادات فبلغت نسبتهم ١٨.١% من إجمالي المستفيدين من المعاشات، وكانت النسبة الأكبر منهم في ريف الوجه القبلي، أما نسبة المستفيدين من معاشات القوات المسلحة فبلغت ١٣.١% من إجمالي المستفيدين من المعاشات، وكانت النسبة الكبيرة منهم من الريف وتركز أغلبهم في ريف الدلتا. أما المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي فقد بلغت نسبتهم ٤.١% من الإجمالي(٨١).

وتعد التأمينات إحدى صيغ شبكات الأمان الاجتماعي التي تساهم مع غيرها في تحقيق الأمان المادي والنفسي والاجتماعي للمواطن وتهدف التأمينات إلى دعم ومساعدة المواطنين لمواجهة مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل والمرض والبطالة. وجاءت غالبية المستفيدين من التأمينات الاجتماعية على مستوى العينة في دراسة الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي من الشريحتين الغنية والمتوسطة أكثر من شريحة الفقراء، وكان المستفيدون من التأمينات إجمالاً من الريفيين أكثر من

الحضريين. وقد جاء تأمين مكافأة نهاية الخدمة في المرتبة الأولى بين الأنواع المختلفة للتأمين، وكان إجمالي الأفراد المستفيدين من تأمين نهاية الخدمة من الفقراء إلي الشرائح الأخرى ١١.٣% يمثلون ٠.٤% من جملة عدد الفقراء في كافة المناطق الريفية والحضرية للعينة. وقد جاء تأمين الوفاة دفعة واحدة في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الأفراد المستفيدين في الصعيد (حضر، ريف) ١٠.٦% من جملة عدد المستفيدين من كافة أنواع التأمينات، ثم جاء في المرتبة الثالثة تأمين العجز، وتأمين المرض في المرتبة الرابعة وتأمين البطالة في المرتبة الخامسة. وهي نسبة ضئيلة ويرجع ذلك إلي عدم دراية الأفراد العاملين بقوانين التأمينات وشروط مشاركتهم فيها[٨٢].

وتقدم الحكومة أيضاً مجموعة من المساعدات لتحقيق الإشباع الآني لبعض الحاجات وقد بلغت نسبة المستفيدين من المساعدات في إطار العينة ٢.٢% كانت الشريحة المتوسطة أكثر الفئات استفادة منها بنسبة ٤١.٧% يأتي بعدهم الفقراء بنسبة ٣١.٨% من مجموع المستفيدين عموماً، ويتوزع المستفيدون من المساعدات بنسب متفاوتة بين الريف والحضر ويتركز أغلبهم في ريف الصعيد . وتقدم الحكومة نوعية أخري من المساعدات، مساعدات الجامعات، ومساعدات الشؤون الاجتماعية، وكانت نسبة المستفيدين من مساعدات الجامعات ٣.٨% لإجمالي المستفيدين في العينة أما مساعدات الشؤون الاجتماعية فقد بلغت نسبة المستفيدين منها ٣.٢% لإجمالي المستفيدين من المساعدات وتركزت أكبر نسبة منهم في الصعيد وخاصة الريف[٨٣].

ويشارك القطاع الخاص في بناء شبكات الأمان الاجتماعي من خلال معاش القطاع الخاص، وقد أتي المستفيدون من معاش القطاع الخاص في الترتيب الثاني للمستفيدين من المعاشات ويمثلون ٢١.٥% من إجمالي المستفيدين، ومثل الفقراء بينهم نسبة ٢٧.٨% من إجمالي المستفيدين من المعاشات وتركزت النسبة الأكبر في ريف الوجه القبلي بنسبة ٥١.٥% لإجمالي المستفيدين في الريف من هذا النوع من أنوع المعاشات.

أما مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات الأهلية في بناء شبكات الأمان الاجتماعي فقد ظهرت من خلال المساعدات التي احتلت المرتبة الثانية وقد بلغت نسبة المستفيدين منها في الريف ٤٦.٢% ويتركز أغلبهم في الدلتا.

أما مشاركة المواطنين في بناء شبكات الأمان الاجتماعي فقد انحصرت أيضاً في تقديم المساعدات بعضها جاء على يد الأقارب وبعضها قدمه أهل الخير. حيث كانت نسبة المستفيدين من مساعدات الأقارب لإجمالي المستفيدين من المساعدات ٧٢.٤% بلغت استفادة الفقراء منها نسبة ٥٦.٨% تركزت في الحضر ومدينة القاهرة، أما نسبة المستفيدين من مساعدات أهل الخير فقد بلغت ١٣.٨% لإجمالي المستفيدين من المساعدات، ووصلت نسبة هذه المساعدات إلى ٢٦.١% من جميع أنواع المساعدات التي يتلقاها أفراد شريحة الفقراء، وأغلبهم في ريف الصعيد بنسبة ٥١.٨%(٨٤).

وتدلل التحليلات السابقة على أن الحكومة تتحمل العبء الأكبر في إقامة شبكات الأمان الاجتماعي لإشباع الحاجات الأساسية في صعيد مصر، حيث تقدم المعاشات والتأمينات والمساعدات بأنواعها المختلفة، ويتركز إسهام المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمواطنين على بعض المساعدات. ويحتاج الأمر إلى تفعيل مبدأ المسئولية الاجتماعية من أجل استدامة التنمية وزيادة الشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة في بناء شبكات الأمان الاجتماعي من أجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان في صعيد مصر.

وعلى الرغم من أن المعاشات الحكومية قد احتلت المرتبة الأولى في بناء شبكات الأمان الاجتماعي، إلا أن نسبة استفادة الفئات الفقيرة منها قد تضاءلت كما انخفضت نسبة الاستفادة من المعاشات الأخرى مثل معاش السادات ومعاش الضمان الاجتماعي. وكذلك تضاءلت نسبة استفادة الفقراء من التأمينات الاجتماعية وخاصة سكان صعيد مصر، كما انخفضت بينهم نسبة الاستفادة من المساعدات التي تقدمها الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين، الأمر الذي يدعوا إلى ضرورة العمل على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي حتى يتوافر للفقراء مصادر مضمونة لإشباع حاجاتهم الأساسية، وما يؤكد مبدأ المسئولية المجتمعية ويسهم في استدامة التنمية.

د/٢ – شبكات الأمان الاجتماعي وتطوير قدرات الفقراء في الصعيد على العمل والاعتماد على النفس:

ويتمثل الهدف الأكثر أهمية من وراء إقامة شبكات الأمان الاجتماعي في العمل على تطوير بعض القدرات لدى الجماعات الفقيرة والمهمشة

وتمكينهم من العمل والتكسب والاعتماد على الذات، وفي الوقت نفسه تخفيف حدة الخلل الاجتماعي في توزيع بعض الفرص الاقتصادية والاجتماعية لتجنب التأثيرات المحتملة على الاستقرار والسلام الاجتماعي باعتباره شرطاً ضرورياً لاستدامة التنمية.

وربما تصدر هذا النوع من شبكات الأمان الاجتماعي مشروعات وصناديق وقروض، تشارك في بنائها الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين وقد أسهمت الحكومة في إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج شروق ومشروع بناء القرية وأقامت بنوك الائتمان الزراعي وبنك ناصر الاجتماعي وغيرها.

ولقد أنشأت الحكومة الصندوق الاجتماعي للتنمية لتيسير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر من أجل التخفيف من الآثار السلبية لهذا البرنامج على المجموعات ذات الدخل المحدد واعتبرته أداة لمعالجة المشاكل الاجتماعية الهيكلية وذلك من خلال خلق المزيد من الوظائف وتوليد الدخول ويشترك الصندوق الاجتماعي في ملامحه العامة مع غيره من شبكات الأمان في تقديم الإعانة للجماعات الفقيرة المستهدفة التي تواجهها أعباء كثيرة لا تكفي دخولها للوفاء بها ويقدم قروضاً تسعى إلى خلق فرص عمل أو تنمية قدرات المقترضين أو تقديم إعانة في شكل قروض صغيرة للمساعدة على مواجهة أعباء الحياة. وقد ظهر لبرنامج الصندوق آثار واضحة في إفادة آلاف الناس، وقد نجح في خلق فرص عمل كثيرة بعضها دائم والآخر مؤقت، ومع ذلك هناك أدلة على عدم كفاية هذا الإنجاز إذا ما قورن بالمستوى العام للبطالة في مصر، فالصندوق خلال فترة حياته كلها لم يستوعب في الوظائف الدائمة التي خلقها سوى نسبة تتراوح ما بين ١٠% و ١٢% من البطالة في مصر، وباضافة الوظائف المؤقتة ترتفع النسبة إلى ما بين ١٤.٤% إلى ١٧.٥%[٨٥] وقد أوضح بحث الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي أن نسبة المستفيدين من الصندوق لإجمالي المستفيدين من القروض عموماً بلغت ٢.٧%، وقد تضاءلت للغاية نسبة الفقراء الذين حصلوا على قروض الصندوق في صعيد مصر[٨٦]. إن منهج تخفيف الفقر وخلق الوظائف الذي يتبعه الصندوق الاجتماعي والقائم على أساس تقدم المستفيدين بمشروعات يستبعد بالضرورة أولئك الذين لا يستطيعون العمل، فضلاً عن أنهم فقراء إلى حد

يمنعهم من التقدم بطلبات لتمويل المشروعات والانتظار حتى تنفيذها. ولذلك فإنه لازالت هناك حاجة إلى امتداد أنشطة الصندوق الاجتماعي لتغطي الفقراء المُدقعين وإلى تحقيق التوازن لبرامجه على نحو يراعي الفروق النوعية بين المستفيدين(٨٧).

وبمساندة فنية ومالية من الدولة تم إنشاء برنامج شروق وهو برنامج للتنمية الريفية المتكاملة يستند أساساً على مبدأ المشاركة الشعبية في كافة عمليات التنمية ومراحلها. وينطلق البرنامج من تصور محدد للتنمية الريفية بوصفها عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل والمتكامل بجميع نواحي الحياة في المجتمع المحلى يقوم بها أبناؤه بمنهج ديمقراطي وبدعم من الحكومة ويتمثل الهدف الاستراتيجي له في تحويل المواطن الريفي من مجرد الاستفادة من التنمية إلى صانع لها ومشارك فيها بما يضمن تواصل هذه التنمية واستدامتها وقد واجه البرنامج العديد من المعوقات والمشكلات مثل عدم كفاية تأهيل وإعداد وتدريب الكوادر التنظيمية والإدارية وتعديل اتجاهاتها، ونقص التمويل الحكومي المناسب لتحقيق التنمية المنشودة وشيوع النظرة الضيقة إليه كبرنامج قطاعي ينافس برامج الوزارات الأخرى في مجال التنمية الريفية. وضعف استثمارات البرنامج في التنمية البشرية مما أدي إلى إضعاف فرص التنمية وعوائدها وإعاقة جهود المشاركة(٨٨). وهناك بعض الدراسات التي تناولت برنامج شروق بالتقييم في ضوء الأهداف الرئيسية له، وأهمها زيادة فرص خلق وظائف محلية منتجة، وانتهت الدراسات إلى أن تأثير برنامج شروق للتنمية الريفية في مواجهة البطالة يبدو تأثيراً متواضعاً وأوضح بعض آخر من هذه الدراسات أن مشاركة المهمشين في التنمية الريفية من خلال برنامج شروق لم يطرأ عليها تغير جوهري ولا تزال المشاركة حبيسه فئات معينة مثل الوحدات الأكثر نمواً والرجال الأكثر دخلاً(٨٩).

وقد أقدمت الحكومة على مشروع للتنمية المحلية بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعد حصيلة أحد أنشطة جهاز بناء وتنمية القرية التابع لوزارة التنمية المحلية ويستهدف المشروع تأصيل وتعميق مفاهيم التنمية البشرية بالمشاركة لدى كافة القيادات الشعبية والتنفيذية المسئولة عن التنمية المحلية وباقي مكونات المجتمع المدني وترجمة تلك الأنشطة إلى خطط وبرامج عملية تساعد على تقليل الفروق والتباينات في

التنمية البشرية في كافة محاورها، واستحدثت آلية تعمل على تفعيل المشاركة في التنمية أطلق عليها مجلس شركاء التنمية. إن تجربة التنمية بالمشاركة تعد من أهم الوسائل التي يجب استمرارها والتي تؤكد فرص النجاح للمشاركة الشعبية في التنمية(٩٠).

كما أقامت الدولة مشروع الأسر المنتجة أحد المشروعات القومية ذات التوجه الاجتماعي التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية والمادية للأسر من خلال استثارة وتعبئة الطاقات الكامنة لأعضائها عن طريق تشغيلهم في صناعات منزلية لتحسين مستويات معيشتهم ومساعدتهم على مواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. ويقدم مشروع الأسر المنتجة خدمة للأسر المستهدفة في صور متعددة منها مساعدات عينية ومعدات وأدوات ومواد خام وقروض مالية وقد تضاءلت للغاية نسبة المستفيدين من قروض الأسر المنتجة في الصعيد واتضح في ضوء نتائج بحث الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي محدودية دور المشروع وقد يرجع ذلك إلى عدم معرفة الأفراد والأسر بنشاط المشروع وشروطه أو الإجراءات أو النظام المتبع في المشروع من حيث صعوبتها وتعقيدها أو استهدافها لشريحة معينة من الأسر(٩١).

وفي إطار التكافل الاجتماعي وتخفيف العبء عن بعض الأفراد والأسر الفقيرة تسعى الدولة إلى توسيع شبكات الأمان الاجتماعي من خلال إنشاء البنوك العامة والاجتماعية لتقديم قروض مفيدة بفوائد ميسرة وأحياناً بدون فوائد؛ لتلبية الدعم المادي لمن هم في حاجة إليه. وقد اتضح من نتائج بحث الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي أن الأسر المتوسطة أكثر الشرائح استفادة من القروض، وجاءت الشريحة الفقيرة في المرتبة الثالثة من حيث استفادتها بالأنواع المختلفة للقروض وبلغت نسبة الحضر في الصعيد والدلتا ٧.٤% وجاء بنك الائتمان الزراعي في المرتبة الأولى بين الهيئات المختلفة التي قدمت تسهيلات ائتمانية في صورة قروض بنسبة ٣٢.٧% من إجمالي الذين حصلوا على قروض من هيئات مختلفة وانخفضت نسبة سكان الريف في الدلتا والصعيد بين المستفيدين(٩٢).

وجاء بنك ناصر الاجتماعي في المرتبة الثالثة بين الهيئات التي ساهمت في تلبية حاجات الأفراد إلى القروض لمواجهة الأغراض الاجتماعية والإنتاجية وبلغت نسبة المستفيدين من هذه القروض ١٣.٦٤% من إجمالي المستفيدين وجاءت الشريحة الفقيرة في المرتبة الثالثة والأخيرة

من حيث الاستفادة من قروض بنك ناصر، وجميعهم ينتمون إلـــي ريـــف الصعيد والدلتا[٩٣].

ويمكن أن نخلص بناء على التحليلات السابقة إلى أن الحكومـــة هـــي التي تتحمل بمفردها مسؤولية إقامة شبكات أمان اجتماعي لتطوير قـــدرات الجماعات الفقيرة، وتمكينهم من التكسب والعمل والاعتماد على النفس، فقد أنشأت الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع شروق ومشروع بناء القريـــة والأسر المنتجة وأقامت البنوك العامة والاجتماعيـــة مثـــل بنـــك الائتمـــان الزراعي وبنك ناصر الاجتماعي، ولم يظهر للقطاع الخـــاص أو المجتمـــع المدني أو المواطنين أي دور في توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالـــة، كما تضاءلت نسبة المستفيدين من نشاطاته بين الفقراء. ولا يزال برنـــامج شروق يواجه معوقات كثيرة أما تأثيره فلا يـــزال متواضـــعاً فـــي مجـــال مواجهة البطالة وقد انخفضت كذلك نسبة المستفيدين من قروض مشـــروع الأسر المنتجة وأدي عدم المعرفة بنشاطاته وصعوبة إجراءاته إلى انخفاض نسبة الأسر الفقيرة المستفيدة من هـــذه القـــروض كمـــا انخفضـــت نســـبة المستفيدين من قروض بنك الائتمان الزراعي بين ســـكان ريـــف الصـــعيد والدلتا وكذلك تضاءلت نسبة الاستفادة من قروض بنك ناصر الاجتمـــاعي وخاصة في ريف الصعيد والدلتا. ومن هنا كانت هناك حاجة فـــي ضـــوء مبدأ المسئولية المجتمعية إلى توسيع نطاق المشاركة في بناء شبكات أمـــان اجتماعي مهمته بتوفير فرص التكسب والعمل، وأن يتحمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمواطنين، مســـئولياتهم فـــي هذا الصدد. وأن يتم التغلب على كافة الصعوبات والمعوقات التـــي تحـــول دون زيادة نسب الاستفادة من هذه المشروعات والصناديق والقروض لدعم عمليات توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي وتطوير قـــدرات الفقـــراء على العمل والتكسب حتى يسود مناخ موات يقوم علـــى الأمـــن والســـلام الاجتماعي ويوفر مطلباً ضرورياً وملحاً من أجل استدامة التنمية.

ثالثا: سياسات استدامة التنمية في صعيد مصر (سيناريو تفاؤلي):

رصدنا في البداية الوضع الابتـــدائي والظـــروف الأوليـــة والخلفيـــة التاريخية ونقطة الأصل في التنمية المستدامة لصعيد مصر وتناولنا الوقائع والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي أســـهمت فـــي تشكيل هذا الوضع، واشرنا إلى القوى الفاعلة صاحبة الأثـــر الأكبـــر فـــي تشكيل أحداث التنمية المستدامة في صعيد مصر، سواء أكانت حكوميـــة أو

غير حكومية (المجتمع المدني). ورصدنا بعض الاتجاهات العامة والتي كانت سائدة في صعيد مصر عبر التاريخ والتي تمثلت في قيام الصعيد بأدوار مهمة عبر مراحل التاريخ المختلفة، وكيف كان يدفع بأجيال من البارزين والمبدعين في كافة المجالات، وأشرنا إلي النماذج الناجحة في مجال التنمية البشرية بين محافظات الصعيد، وانتقلنا إلى الاتجاهات المغايرة والبازغة في صعيد مصر، والتي تمثلت في اتساع دوائر الفقر وتردي أوضاع الفقراء فضلاً عن تعدد وتنوع صور الحرمان البشري.

وفي سبيل العمل على تغيير هذا الوضع الابتدائي غير المرغوب فيه إلى وضع مرغوب فيه في المستقبل، حاولنا تبني رؤية مستقبلية تنطلق من مجموعة أهداف إستراتجية محددة اهتمت بضرورة العمل على توسيع نطاق الخيارات البشرية ودعم جهود التمكين والمشاركة المجتمعية وتعزيز الأمن البشري وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي، واجتهدنا في بيان المبررات الموضوعية وراء تبني هذه الأهداف من أجل الوصول إلى المستقبل المرغوب فيه.

ولجأنا إلى أسلوب بناء السيناريوهات باعتباره أداء لتغيير العالم لا لفهمه فقط، فضلاً عن أنه الأساس في العمل على تحريك الناس وتعديل قراراتهم وتصرفاتهم في اتجاه تحويل هذه الرؤية المستقبلية المرغوب فيها إلى واقع فعلى. ولما كان من الضروري أن تنتهي السيناريوهات إلى توصيات صريحة بشأن الاختيارات والقرارات التي ينبغي اتخاذها للوصول إلى الوضع المستقبلي المرغوب فيه، كان علينا أن نتوج تحليلاتنا في هذه الدراسة المستقبلية بمجموعة توصيات توجه المسار المستقبلي المرغوب فيه، وتوضيح القرارات والسياسات الواجب اتخاذها في الوقت الحاضر من أجل التأثير في صورة المستقبل المرغوب فيه.

ولقد فضلنا الأخذ بأسلوب السيناريوهات الاستهدافية أو المرغوب فيها، واتجهنا صوب السيناريو المتفائل وصولاً إلى مجموعة من التوجهات العامة والإجراءات التي لا يوجد اتفاق عام على ضرورة الالتزام بها بقدر ما تشكل في مجموعها شروطاً لإنتاج سيناريو جيد.

وشرعنا في القيام بأول مرحلة في بناء هذا السيناريو وأكدنا على كتابته استناداً إلى قدراتنا الذاتية على التخيل والحدس والمحاكاة للواقع والتفكيك والتركيب والتشبيك. انتظاراً للانتقال إلى المرحلة الثانية، والتي

يتحمل مسؤولياتها فريق عمل (فريق السيناريو) من خلال ما يعرف بورشة عمل السيناريو (المائدة المستديرة)، اعتماداً على مبدأ يقوم عليه البحث المستقبلي باعتباره عملاً جماعياً يتم في فريق متعاون، وأهمية دور الفريق من حيث أنه قد يحد مما قد يكتنف الإبداع من شطط أو غلو يخرجه من نطاق المستقبلات الممكنة، ومن حيث قيام الفريق باختبار المشروعية الأخلاقية للسيناريو، وبذلك يتم تقسيم العمل في بناء السيناريو بين الفرد الباحث والفريق (المائدة المستديرة)، وأن يقوم الفرد (الباحث) بكتابة السيناريوهات المختارة، حتى يمكن توفير الكثير من الوقت، ثم تقدم السيناريوهات بعد ذلك إلى الفريق للنقاش والتدقيق والتعديل وفي الجملة أعمال العصف الذهني من أجل الوصول إلى السيناريو المناسب(٩٤).

١ـ سياسات لاستدامة التنمية في صعيد مصر:

ولتخفيف الفقر في صعيد مصر بصورة فعالة في كافة أبعاده، باعتبار ذلك هدفاً رئيسياً، تصورنا إمكانية تحقيق هذا الهدف من خلال إنجاز مجموعة من الأهداف الإستراتيجية لاستدامة التنمية في صعيد مصر ومن ثم تخفيف حدة الفقر انحصرت في توسيع نطاق الخيارات البشرية ودعم التمكين والمشاركة المجتمعية وتعزيز الأمن البشري وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي لأن من شأن التقدم على هذه الجبهات الثلاث جميعاً أن تتوافر الدينامية اللازمة لتخفيض أعداد الفقراء بصورة قابلة للاستمرار.

ولما كان الفقر يعد محصلة لعمليات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية داخلية وربما دولية، تتفاعل فيما بينها ويعزز كل منها الآخر بطرق يمكن أن تعمل على تفاقم أو تخفف من صورة الحرمان البشري التي تواجه الفقراء كل يوم. لذلك كان العمل على تحقيق هذه الأهداف يتطلب التحرك على مستويات عديدة(٩٥) تدفع عمليات التنمية المستدامة في صعيد مصر إلى الإمام. وهذا يثير بعض التساؤلات كيف يمكن اتخاذ القرار بشأن الأولويات بصورة عملية؟ وهل يتعين اتخاذ الإجراءات كلها في المجالات الثلاثة جميعاً؟

إن النهج الاستراتيجي المقترح والمجالات المتصورة للعمل ليست سوى مرشد للتحرك. أما الأولويات والإجراءات العملية (سواء كانت سياسات أو برامج أو مشروعات) يفضل إقرارها على ضوء الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والهيكلية لصعيد مصر والوضع الإقليمي والعالمي في المرحلة الحالية، كسياق أكبر يؤثر في هذه الأوضاع.

وإذا كانت هناك حاجة ماسة إلى تحديد المعايير المناسبة التي تساعد على المفاضلة بين هذه السياسات وترتيبها حسب الأهمية والأولوية والاختيار من بينها ما قد يكون له نتائج أعم وأشمل من غيرها، فإنه يمكن تلمس الضوء المسلط على هذه المعايير من جانب نتائج البحوث السابقة وبيانات تقارير التنمية البشرية حول صعيد مصر، حيث أكدت النتائج أن دوائر الفقر وتردي أوضاع الفقراء وتعدد وتنوع صور الحرمان البشري تظهر بشكل واضح في ريف صعيد مصر، ومن ثم يمكن اعتبار السياسات والخطط والمشروعات التي تهتم بتخفيف حدة الفقر في صعيد مصر لها الأولوية والمفاضلة بين غيرها من سياسات، ويمكن أن توجه الخطط والسياسات بعيدة المدى نحو العوامل التاريخية والبنائية التي عملت على تكريس أوضاع الفقر في صعيد مصر. وأن تتجه الخطط قصيرة المدى نحو العوامل العارضة والبازغة التي استحدثت صوراً جديدة للحرمان البشري في صعيد مصر.

ومن المتفق عليه والمفضل في صياغة هذه الخطط والسياسات بعيدة وقصيرة المدى لاستدامة التنمية في صعيد مصر، أن لا تقف عند السيناريو الأوحد الذي يقوم على افتراض غير منطقي بأن الفقر سيبقي على حاله وأن صورة ودوائره ساكنة لا تتغير، وإنما تعتمد على منطق السيناريوهات البديلة، التي تبني صياغات مختلفة واحتمالات وأولويات لمجالات العمل على تخفيف الفقر في صعيد مصر، خاصة وأن نتائج البحوث السابقة وبيانات تقارير التنمية البشرية في مصر، قد أوضحت أن دوائر الفقر وصورة تزداد الاتساع والتنوع وهى في تغير مستمر [٩٦].

واستناداً إلى الاعتبارات السابقة، يمكن اقتراح مجموعة الخطط والسياسات التالية لاستدامة التنمية في صعيد مصر:

أ- سياسات لتوسيع نطاق الخيارات البشرية في صعيد مصر:

ومن بين السياسات التي تعمل على توسيع نطاق الخيارات البشرية في صعيد مصر:

يفضل الأخذ بالسياسة التي تعمل على تحقيق النمو السريع القابل للاستمرار والنافع للفقراء، من خلال توفير بيئة عمل تشجع على الاستثمار

والابتكار التكنولوجي، وتحقيق الاستقرار السياسي، والتكافؤ في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل لمنافع النمو.

وأن تعطي الأولوية للسياسة التي تهدف إلى إصلاح السوق والموجه لخدمة الفقراء وتعمل على تبسيط القواعد التنظيمية المؤثرة على المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وتقوية دوائر التسجيل واستخدام الأصول المتاحة لدى صغار المنتجين كضمان للقروض، والسماح بالتأمين ذي النطاق الصغير.

ونؤكد على أهمية السياسة التي تعمل على توسيع نطاق الفرص الاقتصادية أمام الفقراء والمساعدة على زيادة ما لديهم من أصول وقدرات بشرية من خلال الصحة والتعليم، وتسهيل حيازة الأراضي والخدمات والبنية الأساسية وتنمية شبكات الأمان الاجتماعي ذات الصلة.

وهناك ضرورة لتبني سياسة تقوم على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والفقراء وتعمل من خلالها الدولة على إعادة توزيع العائد من الإيرادات وتوفير الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية وزيادة فرص الحصول على الأراضي، وتستكمل القطاعات الأخرى دور الدولة، وتسهم في زيادة المنافع التي يحصل عليها الفقراء وتقديم الخدمات على المستوي المحلي بشرط إشراك الفقراء(٩٧).

ب- سياسات لدعم التمكين والمشاركة المجتمعية في صعيد مصر:

وضرورة تبني سياسات تعمل على زيادة قدرة الفقراء على التأثير على المؤسسات الحكومية التي تمس حياتهم وتقوية مشاركتهم في العمليات السياسية واتخاذ القرارات على الصعيد المحلي، وتسهم في إزالة العقبات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تضر بهم، سياسات تدفع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للعمل لصالح الفقراء وأن تصبح صديقة للفقراء، وتسمح بالمساءلة وضمان سيادة القانون وتهتم بتطوير الإدارة والتنظيم وبناء قدرات إدارية وتنظيمية للحد من الفساد والتغلب على غيرها من عقبات على طريق التأثير على نوعية وسرعة التنمية، والتخفيف من أثر المعتقدات الثقافية والممارسات التي تكرس التمييز على أساس نوع الجنس والقضاء على كل صور التمييز المحتملة(٩٨).

جـ- سياسات لتعزيز الأمن البشري وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي في صعيد مصر:

والأخذ بالسياسات التي تعطي الأولوية للأمن البشري وتخفيض فرص تعرضهم لمخاطر اعتلال الصحة والصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ومواجهة الصدمات المعاكسة عندما تحل بهم فعلاً، وتمكنهم من مواجهة هذه المخاطر بأنفسهم مع تدعيم المؤسسات الحكومية اللازمة لإدارة المخاطر، ومواجهة صدمات التراجع الاقتصادي والكوارث الطبيعية والحد من تأثيرها على الفقراء ومساندة الفقراء البشرية والمادية والمالية.. لمعاونتهم على مواجهة المخاطر وذلك من خلال أساليب مختلفة تبدأ بالتأمين الصحي وتصل إلى تحديد شبكات أمان توفر احتياجات الاستهلاك المباشر للفقراء وحمايتهم(٩٩).

٢- مشروعات وبرامج لاستدامة التنمية في صعيد مصر:

وتأسيساً على نتائج البحوث السابقة ذات الصلة ونتائج تقارير التنمية البشرية الوطنية والدولية، يمكن أن ننتقل من المستوى العام، ومستوى السياسات والخطط إلى المستوى الخاص، وتحديد مجموعة المشروعات والبرامج التي تساعد على الانتقال إلي ميدان العمل الفعلي والتنفيذ، ونتوقع من أجل تفعيل مبدأ المسؤولية المجتمعية أن تقوم الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين والمنظمات الدولية، من خلال تقسيم العمل فيما بينها من أجل استدامة التنمية في صعيد مصر، وتخفيف حدة الفقر والحرمان بين سكانه.

أ- مشروعات وبرامج تتحمل الدولة مسؤولياتها من خلال الوزارات والهيئات الرسمية:

* لما كان الاستثمار والابتكار التكنولوجي هما المحركان الرئيسيان للنمو في فرص العمل ودخول العمال فيتطلب الأمر ضرورة تنظيم برامج تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص تقوم على تخفيض المخاطر التي يتعرض لها مستثمرو القطاع الخاص، من خلال تطبيق سياسة مالية ونقدية مستقرة، وأنظمة استثمار وأنظمة مالية سلمية، وإنشاء بيئة أعمال واضحة وشفافة، تستفيد من مناخ يضمن سيادة القانون واتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد والتصدي لبيئات لأعمال المستندة إلى الرشاوى.

* ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة لضمان أن تكون مؤسسات العمال الصغيرة والبالغة الصغر قادرة على المشاركة الفعالة في الأسواق، كإجراءات لضمان إمكانية الحصول على الائتمان، وتخفيض تكاليف المعاملات الخاصة بالوصول إلى أسواق التصدير عن طريق زيادة إمكانيات استخدام تكنولوجيا الإنترنت وتنظيم معارض الصادرات وتوفير التدريب على أساليب إدارة الأعمال الحديثة.
* أهمية تنظيم برامج لخلق بيئة أعمال سليمة للأسر الفقيرة والشركات الصغيرة تعمل على تخفيف القيود التنظيمية وإجراء إصلاحات مؤسسية تسهم في تخفيض القيود المفروضة على القطاع غير الرسمي، خاصة القيود التي تؤثر في النساء[١٠٠].
* إقامة مشروعات تهدف إلى تقديم التسهيلات الائتمانية من أجل تمكين النساء من الحصول على أصول إنتاجية للقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية، وتيسير عمليات الإقراض الجماعي، وتبسيط إجراءات طلب الحصول على الائتمان[١٠١].

وزارة المالية:

* اتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى بناء الأصول البشرية والمادية والطبيعية والمالية التي يمكن أن يمتلكها الفقراء من خلال زيادة تركيز الإنفاق العام على الفقراء، وزيادة المعروض من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتخفيف القيود في جانب الطلب كتقديم منح دراسية للأطفال الفقراء، وضمان تقديم خدمات جيدة النوعية تقوم على نظام إدارة سليم، إلى جانب إصلاح نظام تقديم الخدمات (التعليم) أو خصخصة تقديم الخدمات بطريقة تضمن زيادة الخدمات المقدمة للفقراء. وخاصة في مجال توفير المياه والصرف الصحي.
* تنظيم برامج تهتم بمعالجة مظاهر عدم المساواة في الأصول على أسس نوعية أو اجتماعية والاعتماد على آليات تعمل على المزيد من الإنفاق العام والتغيير المؤسسي، وإجراءات للتأكد من أن الإنفاق على البرامج الاجتماعية ذات الأهمية للفقراء لا ينخفض خلال فترات الانكماش الاقتصادي خاصة بالنسبة لارتفاع حجم الاحتياجات[١٠٢].

وزارة التنمية المحلية:

* إقامة مشروعات تهتم بإيصال مرافق البنية الأساسية والمعرفة إلى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة، وتوفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية والفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات، والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، وأخري تعمل على توفير واسع القاعدة للخدمات الحضرية الأساسية في أحياء المدن الفقيرة في إطار إستراتيجية حضرية، وثالثة تعمل على زيادة إمكانية حصول القرى الفقيرة على المعلومات لتمكينها من المشاركة في الأسواق ومن مراقبة الحكومة المحلية.

* تقديم حوافز أداء ملائمة لجعل أجهزة الإدارة مسئولية أمام المنتفعين بالخدمات الإستراتيجية لاحتياجاتهم والحصول على المعلومات مثل الموازنات، وتطوير، آلية شراكة لإعداد الموازنات وتقييم أداء الخدمات لزيادة قدرة المواطنين على صياغة ومراقبة أداء القطاع العام وتقليل فرص الفساد وتضييق نطاقه وإصلاح أجهزة الإدارة مثل البوليس لزيادة درجة تحملها للمسئولية واستجابتها لاحتياجات الفقراء.

* تبني برامج لتقوية القدرات المحلية ونقل الموارد المالية إلى السلطات المحلية، وتفادي استيلاء النخب المحلية على هذه الخدمات، وتطوير اللامركزية اعتماداً على آليات فعالة للمشاركة الشعبية وممارسة المواطنين الرقابة على الأجهزة الحكومية، واستخدام الموارد وتنفيذ المشروعات. وإشراك المجتمعات المحلية والأسر في الأنشطة القطاعية كإشراك أولياء الأمور في شئون التعليم وإشراك جمعيات المستخدمين في أنشطة إمداد المياه والري(١٠٣).

وزارة التربية والتعليم:

* لأهمية تعليم البنات يحتاج الأمر إلى تبني أساليب متجددة لدعم هذه الفئات من خلال تخفيض المصروفات، ووضع نظام حوافز فعال لتعليم البنات في المناطق بصفة عامة وبنات ريف الوجه القبلي بصفة خاصة لتقديم إعانات نقدية وعينية في صورة لوازم التعليم للأسر التي تحرص على تعليم بناتها، مع مرونة ساعات الدراسة حتى يمكن للفتيات المساهمة في الأعمال المنزلية وإنشاء مراكز لرعاية الأطفال يمكن

معها للأمهات الانتظام في الدراسة، واعتماد المدرسة على المدرسات لاتخاذهم مثلاً أعلى للتلميذات ويمنح الأهل الشعور بالأمان حيال بناتهن، ودعم برامج التغذية في المدرسة لجذب الأطفال إليها(١٠٤).

* التوسع في إنشاء المدارس بصعيد مصر للقضاء على نظام الفترتين، بعد أن انتشر بصورة ملحوظة، وما صاحبة من زيادة كثافة الفصول الدراسية على نحو فاق المعدلات المناسبة لتجنب تأثيراته بالسلب على عناصر العملية التعليمية. والنهوض بمستوى العملية التعليمية، وإعطاء أولوية للمدرسة وتطوير الأنشطة بها وتوفير البيئة المناسبة للمدارس، وتفعيل دور مجموعات التقوية وتطويرها من حيث الشكل والمضمون، ونشرها لتغطي جميع المدارس، وإبعادها عن الطابع التقليدي للحصص المدرسية، ودعم الحكومة مادياً لها. وذلك كإجراء يحد من انتشار الدروس الخصوصية وربما ساعد على ذلك الارتقاء بالمستوى المادي والأدبي للمدرس. وتنمية الوعي لدى الأفراد بخطورة الظاهرة واتخاذ إجراءات عقابية مشددة لمن يثبت تورطه فيها(١٠٥).

* الأخذ بالإجراءات التي تعمل على تحسين التعليم وربطه بمتطلبات التنمية بالصعيد وخاصة التعليم الفني والجامعي والاهتمام ببرامج تكنولوجيا تكثيف المعرفة كأحد أهم خصائص قوة العمل، وإعادة هيكلة التعليم بالدرجة التي تقضي علي المعتقدات الراسخة والمرتبطة بالوظيفة الحكومية والاهتمام بالإجراءات التي تحقق التوافق بين مدخلات النسق التعليمي ومخرجاته ومتطلبات وآليات السوق لمواجهة مشكلة البطالة(١٠٦).

* الاهتمام بمشروعات تعليم الأطفال في الريف، من أجل القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم، والبرامج الكفيلة بمعالجتها قدر المستطاع باعتبارها أحد مسببات مشكلة تشغيل الأطفال، وذلك من خلال البرامج التي تعمل على تدعيم العملية التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي وزيادة برامج التعليم الزراعي لتزويد الأطفال بالمعلومات الأساسية والتدريب على المهارات الزراعية في الريف. وإنشاء مدارس في القرى الصغيرة والنجوع المحرومة من الخدمات والمدارس حتى لا يتعرض الطفل لمشقة السير لمسافة بعيدة(١٠٧).

وزارة الشئون الاجتماعية:

* مع ضرورة وجود شبكات أمان اجتماعي متاحة لمواجهة التقلبات الدورية على أساس دائم تستخدم حين تواجه البلاد أي صدمات، قد تساعد بعضها في التصدي للصدمات الطبيعية، من خلال تمويل صناديق الكوارث لجهود الإغاثة في أعقاب وقوع كوارث طبيعية، ويعمل على تطبيق تكنولوجيا جديدة وتوفير تدريب سهل ويحسن من عمليات تقييم المخاطر، كما يمكن أن يؤدي تنفيذ استثمارات ووضع ترتيبات تأمينية في الأوقات العادية إلى تخفيض التكاليف الشخصية حين تقع الكوارث.

* أهمية تصميم أنظمة وطنية لإدارة المخاطر الاجتماعية تكون مساندة أيضاً للنمو، ويستبعد منها الفقراء، كتلك التي توفر تأميناً ومعاشات اجتماعية للفقراء، والتأمين الصحي الذي يحمي من كوارث المرض والتي يمكن أن تلتهم كل أموال الأسرة. والتأمين والمساعدة ضد البطالة اللذان لا يقوضان الحافز على العمل، بقدر ما يسهما في توفير الأمن الصحي وأمن الرزق(١٠٨).

* إعداد برامج لرعاية الطفل العامل وأسرته خاصة في ريف الصعيد تقوم بها مراكز لرعاية وتنمية الطفل تكفل له فرص رعاية اجتماعية وصحية واقتصادية من أجل تذليل بعض الصعاب التي تواجهه، وتهتم بنوعية الأسرة وتثقيفها ومحو أمية الزوجين ورفع درجة الوعي الثقافي لديهما، خاصة وأن هناك اعتقاد لدى هذه الأسر بأن عمل الأطفال ظاهرة صحية تؤدي إلى اعتماد الطفل على نفسه، وهى التي تدفعه إلى العمل المبكر الذي يقيه شر الفقر والعوز(١٠٩).

* تتطلب التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية وضع أساس قانوني في صورة نظم قانونية تشجع على النمو الاقتصادي وتعزيز المساواة القانونية، ونظراً لأن الفقراء لا يملكون الموارد والمعلومات اللازمة للوصول إلى النظام القانوني، فإن إجراء مثل المساعدة القانونية ونشر وتوزيع المعلومات عن الإجراءات القانونية، تعتبر أدوات فعالة لخلق أنظمة قانونية أكثر اشتراكاً وأكثر عرضه للمساءلة.

* لزيادة درجة المساواة بين الجنسين، لما لها من منافع اجتماعية واقتصادية عملية تؤدي إلى تخفيض أعداد الفقراء، فالأمر في حاجة إلي مشروعات قوانين وإجراءات لتعزيز تمثيل المرأة في المجالس المحلية والوطنية، كما هو متوقع منه في ضوء التجربة العالمية من إحداث تغير فعلى في قوة النساء على المشاركة في الحياة العامة واتخاذ القرارات، ويوسع من نطاق إصلاح مظاهر التمييز ضد المرأة في القوانين(١١٠). وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية فيما يختص برفع نسبة تمثيل النساء، دون الاقتصار على الانتخابات بالقائمة المطلقة وتطبيق نظام الانتخابات بالرقم القومي على اعتبار أنه يؤدي بشكل غير مباشر للحد من أعمال التزوير في الانتخابات ومن ثم زيادة فرص المرأة(١١١).

* تبني مشروع لتعديل القانون بحيث يشمل بصفة أساسية مفهوم الأثر وإلغاء مبدأ حيازة الأثر وبما يسمح باسترداد الآثار الموجودة طرف الحائزين والمسجلة بالهيئة مع تعويض عنها. وتشديد العقوبات على الحفر والتنقيب الخلسة والسرقة والتهريب والاتجار في الآثار بعد أن كشفت الاختبارات العملية عن ضعف الردع العقابي في هذه النوعية من الجرائم(١١٢).

وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة:

* تنظيم برنامج يقوم على إعادة التقسيم الجغرافي والإداري لمحافظات الصعيد على أن يكون عرضياً وليس طولياً بمحاذاة نهر النيل حيث ينتج الفرصة للإطلال على البحر الأحمر الأمر الذي يوفر المجال الاستراتيجي للاستثمار والتصنيع والتصدير – حيث الموانئ والمطارات – لتوزيع المنتجات وتصديرها محلياً وخارجياً.

* زيادة الاهتمام بمشروعات استصلاح الأراضي وبناء مجتمعات عمرانية جديدة خارج الوادي الضيق للتوسع في الأنشطة الزراعية مما يساعد على التوطين ويضمن مستقبلاً مستقراً للأجيال المتعاقبة لقوة العمل بالصعيد(١١٣).

* وقد مثلت قضية زيادة مساحة المسكن القضية الأكثر أهمية في أزمة السكن لاسيما لدى الفقراء من أجل تحسين أوضاعهم السكانية، فإن زيادة الاهتمام بمشروعات مد شبكات المرافق خاصة شبكات الصرف

الصحي، أو زيادة المساحة تخفيفاً لعبء ازدحام الأفراد داخل غرفة واحدة، يسهم في استدامة التنمية(١١٤).

وزارة الداخلية:

* تطوير برامج تعمل على التطبيق الحازم لقانون حماية الآثار في حالات الاعتداء على أي أثر بأي شكل من الأشكال، وتسهم في تعزيز وسائل تأمين وحراسة المتاحف الأثرية بالأجهزة الحديثة والعناصر البشرية المؤهلة لذلك(١٠٥).

وزارة القوى العاملة:

* يستلزم طرح برامج للتدريب التحويلي لصعيد مصر يشارك فيها الوزارات المختلفة لتوفر لكل فرد من قوة العمل فرصة تعلم مهني جديدة تتوافق مع قدراته والعمل على التحفيز والترغيب في هذه البرامج،خاصة وإن الإقبال ضعيف للغاية على مثل هذه البرامج بسبب الحاجز النفسي عند الشباب الذي لا يقبل إلا بالوظيفة الحكومية(١١٦).
* إلزام أصحاب الأعمال بتخفيف الأعمال التي يقوم بها الأطفال وحظر عمل الأطفال في الأعمال الخطرة التي تمثل خطورة مباشرة أو غير مباشرة عليهم وعلاجهم من الإصابات التي تصيبهم فور حدوثها وعلى حسابهم بالإضافة إلي رفع الأجور والمساواة بين الأطفال والكبار مما قد ينتج عنه رفضهم لعمالة الأطفال(١١٧).

وزارة الثقافة:

* مع ضرورة الاهتمام بالوسائط الثقافية والمنتجات الثقافية في إحداث التنمية البشرية والمستمرة والمتواصلة، فإن تنظيم برامج تأخذ في إعتبارها التركيز على بناء الشخصية وتكوينها باعتبارها المحرك الأساسي لعملية التنمية واستمراريتها سواء من خلال السينما كمصدر مهم في تشكيل الوعي الاجتماعي أو من خلال الدور المرجو للمعالجات الدرامية، التي تهتم بصورة أكبر بطرح المشكلات والأزمات الاجتماعية، بأسلوب يقوم على الاقتراب والغوص في النسق القيمي لإقليم الصعيد، في محاولة لتعديل بعض الاتجاهات وإحلال بعض القيم الإيجابية محل الأخرى السلبية(١١٨).

* الاهتمام بمشروعات تعمل على إنشاء مخازن حديثة صالحة للحفاظ على الآثار المكدسة بالمخازن القائمة على أن تكون هذه المخازن بوسائل الإنذار وأساليب التسجيل المتطورة، لأن تخزين الآثار في أماكن غير صالحة يصعب عملية تسجيلها وحصرها أو التعرف عليها مما يساعد على عملية تسريبها وسرقتها أو استبدالها أو السطو عليها(١١٩).

وزارة الإعلام:

* أن يهتم الإعلام المحلى بإعداد برامج تطرح رؤية متوازنة لأدوار ووظائف ومسئوليات وحقوق المرأة والرجل في إطار التغيرات الآنية التي تمر بها المرحلة الراهنة بدلاً من التركيز على المسؤوليات والواجبات التقليدية للمرأة، وكذلك برامج تهتم بتنمية وعى الإعلاميات والإعلاميين بقضايا النوع والمرأة المصرية في علاقتها بقضايا المجتمع والتنمية، وبرامج ثالثة تهتم بالتوعية بحقوق المرأة كإنسان وتعمل على تغيير الأعراف والتقاليد الاجتماعية الأبوية والتبريرات غير المنطقية للسلوكيات غير الإيجابية تجاه المرأة خاصة ما يرتبط منها بالختان والزواج المبكر(١٢٠).

* إصدار نشرة علمية بعدد من اللغات العالمية عن الآثار المصرية وخاصة الفرعونية منها من خلال موقع خاص بذلك على شبكة الإنترنت حتى يستطيع المهتمون بالآثار الإلمام بها والتعرف على أي أثر في حالة تهريبه والاتجار فيه؛ مما يساعد على تعزيز التعاون في مكافحة سرقة وتهريب الآثار إلى الخارج وتيسير سبل استرداد الآثار المنهوبة(١٢١).

ب- القطاع الخاص:

* تأسيساً على مبدأ الشراكة والمسؤولية المجتمعية كأساس لاستدامة التنمية، يمكن للقطاع الخاص أن يشارك بفعالية في كافة عمليات التنمية ومراحلها فكراً وتمويلاً وعملاً، وأن يتجه الاستثمار (أفراداً وشركات وجمعيات وتعاونيات) نحو إقامة مشروعات في محافظات جنوب مصر، اعتماداً على الميزات الممنوحة له في ظل القوانين السائدة خاصة وأن هناك جهود لإصدار قانون التعاون الموحد لفتح آفاق جديدة للعمل التعاوني في ضوء التطورات الراهنة يتجاوز سلبيات القوانين

التعاونية المعمول بها في مصر، وجهود أخري لمنح ميزات أكبر مما هو متاح وحوافز مباشرة ودعم مالي وإعفاءات ضريبية[١٢٢].

* وفي اتجاه تنمية ميادين النشاط الاقتصادي يمكن للقطاع الخاص إقامة أنشطة متكاملة وصناعات تحويلية مختلفة والتوسع في التصنيع الزراعي لاستغلال الطاقات الإنتاجية لقوة العمل في صعيد مصر، وضرورة تعظيم النشاط الصناعي والخدمي لدى القطاع الخاص بصعيد مصر لأنه في الأصل قطاع زراعي بالمقام الأول سواء في خبراته أو أنشطته أو في ثقافته[١٢٣].

جـ- المجتمع المدني:

* تستطيع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تعمل على مساندة رأس المال الاجتماعي للفقراء من خلال العمل مع شبكات الفقراء على المستوي الوطني والمنظمات المحلية الأخرى والمنظمات الأوسع نطاقاً على النطاق العالمي، لمساندتها وتحسين إمكاناتها وتقوية قدرات الفقراء والتأثير على السياسة وعلى اتخاذ القرارات التي تهمهم.

* ولصياغة نهج متكامل لمساعدة الفقراء على إدارة المخاطر يستدعي الأمر اتخاذ المجتمع المدني إجراءات لمساندة إدارة المخاطر التي تواجها المجتمعات المحلية والأسر، وتكمل برامج التأمين البالغ الصغر ببرامج الائتمان البالغ الصغر الخاص بالنساء والفقيرات ولحساب النساء والعاملات في القطاع غير الرسمي[١٢٤].

* من المهم والضروري وصول التنمية إلي مرتبة المشروع الاجتماعي المتكامل وهو ما يدعوا الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وجميع المؤسسات التعليمية والإعلامية (جامعة جنوب الوادي ووسائل الإعلام المحلية في الصعيد) إلى طرح بنية ثقافية مغايرة للبنية السائدة حالياً في اتجاه تحديث المفاهيم والتخلي عن القيم والمعتقدات السلبية باعتبارها معوقات للتنمية والإصلاح[١٢٥].

* ويفضل أن تكون مشاركة النساء في برامج ومشروعات التخفيف من الفقر في شكل مجموعات وليس أفراد، ومن خلال الجمعيات الأهلية واللجان المحلية للأحزاب السياسية والنقابات. والاهتمام بزيادة وعي المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية ووعيها السياسي كمدخل أساسي

لتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وتفعيل دور اللجان الحزبية بالمحافظات والعمل على استقطاب عناصر نسائية يمكن أن تكون كوارد سياسة والدفع بالمرأة للتواجد الحزبي على المستويات الوسيطة والدنيا والعليا وإنشاء لجان للمرأة داخل النقابات(١٢٦).

د- المواطنون:

* إن اكتمال برامج التنمية بالصعيد لا يصح إلا بمباشرة الأطراف صاحبة المصلحة الحقيقية مسؤولياتها في التنمية ومشاركتها مرهونة بتوسيع مساحة الديمقراطية التي لا تتحقق إلا بالممارسة والتدريب ونشر ثقافة المشاركة بينهم، باعتبار ذلك أحد تحديات التنمية والإصلاح(١٢٧).

* إن ضمان مشاركة المجتمعات المحلية والأسر الفقيرة في اختيار وتنفيذ الخدمات ومراقبتها لجعل مقدمي الخدمات مسؤولين أمام الفقراء، يتوقف على الاهتمام ببرامج بناء وأصول الفقراء هذه وتوسيع قاعدة مشاركتهم من خلال مشاركة أولياء الأمور والمجتمعات المحلية في خدمات التعليم والبرامج المشجعة على البقاء في المدارس وبرامج التغذية وبرامج الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وبرامج التحصين باللقاحات وحماية موارد المياه وغيرها من عناصر البيئة(١٢٨).

٣- آليات تنفيذ برامج استدامة التنمية في صعيد مصر:

وقبل أن نفكر في آليات تنفيذ سياسات وبرامج ومشروعات استدامة التنمية في صعيد مصر، من المنطقي أن نوجه الانتباه نحو الاتفاق على الجهة التي يمكن أن يناط بها مسئولية إدارة هذا العمل، وقيادة وتوجيه مختلف العمليات التي تتطلبها عمليات التنفيذ وتفعيل آلياته وأتصور أن الاحتمال الأكثر واقعية في هذا الصدد، أن تتولى وزارة التنمية المحلية مهمة إدارة وتنظيم عمليات تحقيق الأهداف الإستراتيجية لاستدامة التنمية وتوسيع نطاق الخيارات البشرية ودعم فرص التمكين والمشاركة المجتمعية وتعزيز الأمن البشري وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي في صعيد مصر، وتعبئة كافة الجهود من أجل تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات المقترحة، والإشراف على عمليات تفعيل الآليات الضرورية، ومراقبة عمل المشروعات، وتوفير المناخ المناسب وتذليل كافة المعوقات التي تعرقل

جهود التنفيذ، ومتابعة إنجازها وتقييم نتائجها وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب التخطيط مع المستقبل، الذي يتفق مع هذه المهام.

ويهمنا في ضوء ما أكدته خبرات وتجارب التنمية في كثير من بلدان العالم، والمجتمعات النامية على وجه الخصوص، أن نؤكد على مجموعة من الآليات وميكانيزمات التنفيذ التي نتصور إمكانية الاستعانة بها في مجال تحقيق الأهداف، وتنفيذ السياسات والبرامج.ولعل أهم هذه الآليات، ما يرتبط بعمليات التنسيق الداخلي والخارجي بين جهود الأجهزة الرسمية والوزارات، وكذلك التكامل والشراكة ما بين قطاعات المجتمع المختلفة وبين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين، ثم التعاون مع المنظمات الدولية.

أ ـ التنسيق بين الوزارت والأجهزة الرسمية:

وفي إطار اعتماد وزارة التنمية المحلية على أسلوب التخطيط مع المستقبل، والحرص على تحقيق التنسيق بين كافة الجهود التي تبذلها الهيئات المختلفة وضمان الانسجام بين أنشطتها المتباينة، فلا تزال هناك جوانب أخري مهمة في حاجة إلى تفعيل آليات التنسيق من أجل إنجاح سياسات وبرامج ومشروعات استدامة التنمية في صعيد مصر. وربما كان في مقدمة هذه الجوانب الاهتمام بتقسيم العمل وتوزيع الأدوار داخليا بين إدارات وزارة التنمية المحلية التي قد تتحمل تنفيذ مسئوُلية تبني هذه المشروعات وخارجيا وبين الإدارات الفرعية في مختلف الوزارات والهيئات، والتي قد تضطلع بمسؤولية تنفيذ مشروعات مماثلة، وذلك لعدم تبديد الموارد واستثمار الوقت والجهد والمال بما يعود بالفائدة على جهود استدامة التنمية في صعيد مصر، وتجنب تكرار النشاطات في الاهتمام بأهداف معينة وإغفال أهداف أخري. وربما ظهرت الحاجة هنا إلى اجتماع أكثر من إدارة تابعة لأكثر من وزارة أو هيئة وتوحيد جهودها من أجل إنجاز هدف محدد، لأنه قد يعجز انفراد إدارة منها عن القيام بكل الجهد والوفاء بمتطلباته، وتنطبق متطلبات التنسيق هذه على التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وبين المنظمات المحلية والعالمية.

ب- الشراكة المجتمعية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين:

إن اعتماد التنمية المستدامة على مبدأ المسؤولية المجتمعية وتحمل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين يعد بمثابة خيار شرطي يتوقف عليه نجاح الخيارات الأخرى. ولما كان من الصعب أن تتحمل الدولة فقط أعباء استدامة التنمية، كان من الضروري العمل على استنفار طاقات شركاء التنمية. خاصة وأنه اتضح تحمل الدولة واجبات عديدة في مجال تعزيز الأمن البشري وإقامة شبكات الأمان الاجتماعي، وأن ما تبذله الدولة في هذا المجال وغيره لم يكن كافياً للوصول إلى ما هو مأمول من أهداف، وقد أشرنا إلى مجموعة من المشروعات والبرامج التي يمكن أن تلعب معها قطاعات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمواطنين وكذلك القطاع الخاص أدواراً متوقعة لدفع عمليات استدامة التنمية في صعيد مصر . وهناك أهمية تعلق على شراكة المواطنين والفقراء أنفسهم وتحملهم مسؤوليات ضرورية لاستدامة التنمية، باعتبارهم أولاً أصحاب المصلحة الحقيقية، وثانياً باعتبارهم أكثر دراية باحتياجاتهم، والأقرب إلى همومهم والوعي بظروفهم وأوضاعهم.

جـ- التعاون مع المنظمات الدولي:

ربما أسهمت العولمة في سقوط الحواجز بين الدول، وأصبحت كل مشكلة محلية هي مشكلة عالمية بالضرورة، وكذلك فإن التصدي لمشكلة الفقر تحتاج إلى تعاون دولي، خاصة وأن التجارب قد أكدت عدم كفاية الإجراءات الوطنية والمحلية في تخفيض أعداد الفقراء، ومن هنا تأكدت أهمية التعاون مع المنظمات الدولية من أجل استدامة التنمية وذلك من خلال إجراءات مثل تخفيف أعباء الديون وزيادة فعالية التعاون الإنمائي، وتقديم المساعدات في مجالات مختلفة ابتداء بالتجارة ومروراً باللقاحات وانتهاء بالإجراءات الضرورية لسد الفجوة في المعلومات والمعارف وهو إجراء يمكن أن يحسن الفرص المتاحة للفقراء ويمكنهم من أسباب القوة وقد يتحقق التعاون الدولي من خلال النظام التجاري وفتح البلدان الصناعية أسواقها أمام الواردات من البلدان الفقيرة خاصة في مجالات الزراعة والمصنوعات المكثفة لاستخدام الأيدي العاملة والخدمات وبوسع البلدان المانحة للمساعدات تقوية قوة البلدان النامية على متابعة جهود تخفيض أعداد الفقراء عن طريق زيادة تدفق المساعدات بوسائل تضمن زيادة

امتلاك البلدان المتلقية لها من قدرتها على التصرف فيها وتوجيهها لبرامج تخفيض أعداد الفقراء، وبشرط اشتراك المجتمع المدني والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص. وأن تعمل المنظمات الدولية على أن يكون للفقراء والبلدان الفقيرة رأي في المحافل الدولية لضمان أن تعكس الاتفاقيات والمعايير الدولية في مجالات مهمة مثل التجارة والملكية الفكرية احتياجاتهم واهتماماتهم. ويمكن للمنظمات الدولية أن تفتح حوارات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني لا سيما تلك التي تمثل الفقراء. ويمكن أن تمنح الإجراءات التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات، والتمسك بأساليب الاستثمار الأخلاقية والاعتماد على قواعد ومعايير للعمل، تمنح جماعات الفقراء أسباب القوة(١٢٩).

وهكذا تتسع مجالات التعاون مع المنظمات الدولية والهيئات وتأخذ أساليب التعاون أشكالاً متباينة، غير أن نجاح التعاون مع هذه المنظمات يتطلب توافر شروط عديدة أهمها تهيئة بيئية سياسية سليمة وامتلاك القدرة على التصرف الرشيد في ما تقدمة المنظمات الدولية من مساعدات وتمويل ومنح وقروض، والاستماع لرأي الفقراء وغيرهم وتوجيه القروض لصالحهم وتشير بعض البحوث أنه رغم زيادة المنح المقدمة من المنظمات الدولية، إلا أنها تستهلك – في معظمها – في صورة ندوات وأتعاب خبراء من الداخل والخارج، أو مشروعات بحثية، مع أن هناك ضرورة لتوجيهها إلى المصانع مباشرة في صورة دعم مادي وآلات ونظم إنتاج بيئية ومعدات لترشيد الطاقة حتى تكون الاستفادة مباشرة للصناع، طالما أن هذه المنح مقدمة من المشروع الدنماركي لاتحاد الصناعات المصرية(١٣٠). كما يشير رأي آخر إلى أن المنح والقروض الميسرة قد وصلت إلى مبالغ تتجاوز المليارات لكنها تصرف على إقامة ندوات ومؤتمرات للترويج لهذه المنح وللمتحدثين من الدولة المانحة وفي طباعة كتيبات مكلفة للحديث عن المنحة ونتائجها وخطواتها ودراسات جدوى تقوم بها مكاتب الدول المانحة وكلها إجراءات ظهرت بوضوح في ثلاثة نماذج من المنح بعضها في مجال البيئة والتخلص من آثار السحابة السوداء والثاني في مجال الأسماك والثالث في مجال المشروعات الصغيرة، ترتب على التصرف غير الرشيد في عوائدها، أن يتوقف بعضها أو يتجه بعضها الآخر لصالح دول أخري في المنطقة(١٣١).

المراجــع

** قدم هذا البحث في المؤتمر السنوي السادس ، المركز القومي للبحــوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٣.

1- D. Redford (ed.), Oxford Encylopedia of Ancient Egypt, Oxford, Vol. 3, pp. 468 – 470.

٢- صلاح الدين أحمد هريدى، دور الصعيد في مصــر العثمانيــة (٩٢٣ هـــ-١٢١٣هــ) ١٥١٧ – ١٧٩٨م، دار المعارف، مصر، ١٩٨٤ ص ص ٩ – ١٢.

٣- نبيل السيد الطوخي، صعيد مصر في عهد الحملة الفرنســية (١٧٩٨-١٨٠١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، طبعة أولى، مصــر، ص ص ١٥-٢٠.

4-http//www.alsamsi.net/mon/eduarab/almanfalotee,html.

5-http//www.alsamsi.net/mon/eduarab/abassalaqaadk,html.

٦- المرجع السابق.

٧- المرجع السابق.

٨- المرجع السابق.

٩- المرجع السابق.

١٠- المرجع السابق.

١١- المرجع السابق.

١٢- المرجع السابق.

١٣- المرجع السابق.

١٤- المرجع السابق.

١٥- محمود بسطامي شعبان، تشريعات الاستثمار والتنمية فــي مصــر: دراسة حالة لمحافظة قنا، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٩-٢٧.

١٦- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، شن الحرب على الفقراء، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص١٠-١٥.
١٧- المرجع السابق، ص ص ٤-٢٣.
١٨- رباب الحسيني، التغير الاجتماعي من منظور تقرير التنمية البشرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،٢٠٠٣، (غير منشور)، ص١٢.
١٩- نيفين علم الدين، أثر سياسات التنمية على أبعاد معدلات الجريمة في صعيد مصر، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤ ص ص ١٤، ١٥.
٢٠- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، التنمية المحلية بالمشاركة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٣ ص ص ١٤٢-١٥٨.
٢١- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ١٩٩٨، ص ص ٢٥،٢٦
٢٢- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ١٤٢-١٥٠.
٢٣- المرجع السابق، ص ١٥٨.
٢٤- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مرجع سابق، ص ٢٧.
٢٥- المرجع السابق، ص ١٩.
٢٦- المرجع السابق، ص ص٣٥-٣٦.
٢٧-مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ١٤٦-١٦٠.
٢٨- سهير لطفي وآخرون، الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد التخطيط القومي، القاهرة،٢٠٠٠، ص ١٢٤.
٢٩- مصر، تقرير التنمية البصرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ١٤٤-١٥٣.

٣٠- إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص٢٠٣ – ٢٠٥.

٣١- سهير لطفي وآخرون، الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ١٠٧، ١٠٨.

٣٢- سوسن فايد تحديات التنمية وخصائص قوة العمل لصعيد مصر، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ص ٢٨، ٢٩.

٣٣- أحمد المجدوب وآخرون، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، التقرير الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١٢٠-١٢٥.

٣٤- علاء مرسي، العنف كظاهرة مستحدثة تؤثر على أمن المواطن، في سمير ناجي وآخرون، حق المواطن في الأمن، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٣٩.

٣٥- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٩، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٣١٦، ٣١٧.

٣٦- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٥٦.

٣٧- كامل عبد المقصود، القيم الثقافية السائدة في ريف صعيد مصر وعلاقتها بعمل المرأة، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٢.

٣٨- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مرجع سابق، ص ص ٥،٦.

٣٩- سامية قدري، المنظمات الأهلية وتنمية المرأة في صعيد مصر، دراسة حالة لمشروع مبدعات في الظل، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ص ١ – ٧.

٤٠- جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٣.
٤١- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ١٤٣ - ١٥٨.
٤٢- المرجع السابق، ص ١٥٢.
٤٣- سهير لطفي وآخرون، الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٣٢.
٤٤- مصر، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣ مرجع سابق، ص ١٤٧.
٤٥- المرجع السابق، ص١٤٧.
٤٦- المرجع السابق، ص ١٤٧.
٤٧- عيشة أحمد خليل، التعليم والتنمية البشرية في جنوب صعيد مصر، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٣، ١٤.
٤٨- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٥٢.
٤٩- المرجع السابق، ص ١٤١.
٥٠- سامية قدري، المنظمات الأهلية وتنمية المرأة في صعيد مصر، مرجع سابق، ص ص ٤ - ٢٨.
٥١- المرجع السابق، ص ص ٦، ٧.
٥٢- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص١.
٥٣- سامية قدري، مرجع سابق، ص١.
٥٤- نجوى خليل، هموم واهتمامات المواطن المصري: استطلاع رأي عينة ممثلة من صعيد مصرن المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٣٤، ٣٥.
٥٥- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ١٤٣ - ١٥٨.

٥٦- نادية حليم سليمان، المرأة والتنمية في صعيد مصر، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤.
٥٧- سوسن فايد، تحديات التنمية وخصائص قوة العمل في صعيد مصر، مرجع سابق، ص ص ٣١ – ٣٣.
٥٨- مصرن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٦٢.
٥٩- نادية حليم سليمان، المرأة والتنمية في صعيد مصر، مرجع سابق، ص ص ٣٥ – ٣٦.
٦٠- المرجع السابق، ص ص ٢١ – ٣٨.
٦١- كامل عبد لمقصود، القيم الثقافية السائدة في ريف صعيد مصر وعلاقتها بعمل المرأة، مرجع سابق، ص ص ٢ – ١٣.
٦٢- سوسن فايد، تحديات التنمية وخصائص قوة العمل في صعيد مصر، مرجع سابق، ص ٢٥.
٦٣- هبة جمال الدين عابدين، اتجاهات الرأي في المشاركة السياسية لدى المرأة الصعيدية: دراسة كيفية لبعض المرشحات عن الوجه القبلي لمجلس الشعب ٢٠٠٠، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٥ – ٣٤.
٦٤- سمير ناجي وآخرون، حق المواطن في الأمن، مرجع سابق، ص ٢ – ٥.
٦٥- نادية حليم سليمان، مرجع سابق، ص ٣.
٦٦- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مرجع سابق، ص ٧١.
٦٧- المرجع السابق، ص ١٣٥.
٦٨- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ١٥٧ – ١٥٨.
٦٩- سوسن فايد، مرجع سابق، ص ص ١٧، ١٨.
٧٠- محمد أحمد العدوى، أنماط العنف في العشوائيات ومحدداته في إطار المفاهيم المستجدة للأمن، المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩.

٧١- سهير لطفي وآخرون، الأسر المعيشية والإنفاق الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٢٤.
٧٢- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٥١.
٧٣- المرجع السابق.
٧٤- محمد أحمد العدوى، مرجع سابق، ص ص ٨، ٩.
٧٥- نيفين علم الدين، مرجع سابق، ص ص ٣ - ١٠.
٧٦- هبه النيال، أوضاع الطفل العامل بالنشاط الزراعي في صعيد مصر، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٩ - ٣٠.
٧٧- أحمد وهدان، جرائم سرقة وتهريب الآثار في صعيد مصر، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٢ - ١٩.
٧٨- سميحة نصر، ثقافة الثأر بن الثبات والتغير، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٤ - ٣٦.
٧٩- مصر، تقرير التنمية البشرية، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٨، ٩.
٨٠- سهير لطفي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤١.
٨١- المرجع السابق، ص ص ١٤٦، ١٤٧.
٨٢- المرجع السابق، ص ص ١٤٩، ١٥٤.
٨٣- المرجع السابق، ص ص ١٥٨، ١٦٣.
٨٤- المرجع السابق، ص ص ١٤٦، ١٦٢.
٨٥- مصطفي خلف عبد الجواد دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر ومواجهة البطالة، المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام، ٢٠٠٢، الجمعيات الأهلية وتحديث مصر، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٤٣ - ٤٤.

٨٦- سهير لطفي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٧٥.
٨٧- مصطفي خلف عبد الجواد، المرجع قبل السابق، ص ص ٤٣ - ٤٤.
٨٨- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٢.
٨٩- مصطفي خلف عبد الجواد، المرجع قبل السابق، ص ص ٤٣، ٤٤.
٩٠- مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص١٣.
٩١- المرجع السابق، ص ص ١٧٥، ١٧٦.
٩٢- سهير لطفي وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٦٥ - ١٧١.
٩٣- المرجع السابق، ص ص ١٧١، ١٧٢.
٩٤- إبراهيم العيسوي، السيناريوهات: بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠، أوراق مصر ٢٠٢٠،منتدي العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٣ - ٢٠.
٩٥- البنك الدولي، مرجع سابق، ص ٣٧.
٩٦- على عبد الرازق جلبي، نحو إستراتيجية لمواجهة العنف في المجتمع المصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٦، ١٧.
٩٧- البنك الدولي، مرجع سابق، ص ٣٧.
٩٨- المرجع السابق، ص ٣٩.
٩٩- المرجع السابق، ص ٣٩، ٤٠.
١٠٠- المرجع السابق، ص ٨.
١٠١- نادية حليم سليمان، مرجع سابق، ص ٤٥.
١٠٢- البنك الدولي، مرجع سابق، ص ص ٨، ٩.
١٠٣- المرجع السابق، ص ص ٩، ١٠.
١٠٤- نادية حليم سليمان، مرجع سابق، ص ص ٤٦، ٤٧.
١٠٥- هالة أحمد غالب، تعليم الإناث في صعيد مصر: دراسة ميدانية في محافظة قنا، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٥.

١٠٦- سوسن فايد، مرجع سابق، ص ٣٥.
١٠٧- هبة النيال، مرجع سابق، ص ٣٦.
١٠٨- البنك الدولي، مرجع سابق، ص ص ١٠، ١١.
١٠٩- هبة النيال، مرجع سابق، ص ٣٦.
١١٠- البنك الدولي، مرجع سابق، ص ٩، ١٠.
١١١- هبة جمال الدين عابدين، مرجع سابق، ص ٣٤.
١١٢- أحمد وهدان، مرجع سابق، ص ٣٧.
١١٣- سوسن فايد، مرجع سابق، ص ٣٦.
١١٤- سهير لطفي وآخرون، مرجع سابق، ص ١١٢.
١١٥- أحمد وهدان، مرجع سابق، ص ص ٣٦، ٣٧.
١١٦- سوسن فايد، مرجع سابق، ص ٣٥.
١١٧- هبة النيال، مرجع سابق، ص ٣٧.
١١٨- نسرين البغدادي، السينما والتنمية الثقافية، تأويل سوسيولوجي لدراما الحياة في الصعيد، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٤، ٢٥.
١١٩- أحمد وهدان، مرجع سابق، ص ٢٦.
١٢٠- نادية حليم سليمان، مرجع سابق، ص ص ٤٧، ٤٨.
١٢١- أحمد وهدان، مرجع سابق، ص ٢٦.
١٢٢- نيفين علم الدين، مرجع سابق، ص ص ٢٢، ٢٣.
١٢٣- سوسن فايد، مرجع سابق، ص ص ٣٥، ٣٦.
١٢٤- البنك الدولي، مرجع سابق، ص ١٠.
١٢٥- سوسن فايد، مرجع سابق، ص ٣٦.
١٢٦- نادية حليم سليمان، مرجع سابق، ص ص ٤٥، ٤٦.
١٢٧- سوسن فايد، مرجع سابق، ص ٣٦.
١٢٨- البنك الدولي، مرجع سابق، ص ٨.
١٢٩- المرجع السابق، ص ١١.
١٣٠- شحاته صميدة، المعوقات العامة البيئية المحلية التي تواجهها الصناعات النسجية المصرية، مجلة النسجية، غرفة الصناعات النسجية المصرية، العدد ٤١٣، مارس ٢٠٠٣، ص ٢٦.
١٣١- سيد الباز، عقبات في طريق المنح والقروض، الأهرام المصرية، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤، ص ١٠.

المحتـويات


دار المعرفة الجامعية
طبع نشر توزيع


دار المعرفة الجامعية
طبع نشر توزيع


Bibliotheca Alexandrina
1194101


0 142600 143203


دار المعرفة الجامعية
طبع نشر توزيع